١٦٠

تاريخ المصريين

حزب الوفد

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجزء الثانى

د . محمد فريد حشيش



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

تاريخ المصريين (١٦٠)

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



حزب الوفد

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجزء الثانى

د. محمد فريد حشيش



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٩

الاشراف الفنى

محمـــود الجـــزار

الفصل الخامس

الـوفد فى الحـكم

ا ـ وزارة ١٩٣٦ / ١٩٣٧ :

بالغ بعض المؤرخين والكتاب المعاصرين فى تقييمهم لحكم الوفد بالنقد والاتهام ولا سيما فيما يتعلق بالفترة التالية لعام ١٩٣٦ ولعله قد غابت عن أذهانهم حقيقة هامة : وهى ان حكم الوفد لم يتجاوز سبعة أعوام الا قليلا على امتداد تاريخه الطويل (١٩١٨ / ١٩٥٢) فلم يتح له ـ وهو حزب الأغلبية ولا شك ـ أن ينفرد بالوزارة أكثر من تلك الفترة الوجيزة، طوال الأربعة والثلاثين عاما التى استغرقتها رحلة التاريخ بين الثورتين ، ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ..

وقد تراوح عمر الوزارات الوفدية بين الطول والقصر : فبينما لم تستغرق احداها خمسة شهور (وزارة ١٩٣٠) ، نجد أن وزارة أخرى استمرت سنتين وبضعة شهور (وزارة ٤٢ ـ ١٩٤٤ . الا أنه ـ وعلى وجه العموم ـ نلاحظ أن وزارات الوفد بعد عام ١٩٣٦ (وهى ما سنتناولها بالتفصيل) كانت أطول نسبيا من وزاراته قبل ذلك . ولعل ذلك كان نتيجة من نتائج أبرام المعاهدة فلا شك انها قد قللت من تدخل بريطانيا ، أو قنعت سلطاتها ـ فى أعقاب المعاهدة ـ بالتدخل من وراء ستار ، الأمر

الذى سيؤدى الى احتدام النضال السياسى بين الوفد والقصر من ناحية كما سنرى ، والى استقرار حكم الوفد نوعا ما من ناحية أخرى . هذا بالاضافة الى أن توقيع المعاهـدة لعـب دوره فى ضعضعة التشكيلات الحزبية القائمة فى مصر آنذاك ومنها الوفد .

وهناك حقيقة أخرى يجب ألا نغفلها وهى : أن الوفد وهو فى الحكم — ورغم هذه الفترة القصيرة — لم يكن كرسى الحكـم خالصا له ، بل تنازعته معه السراى من جهة ، والأحزاب المعارضة له من جهة أخرى ، وبعض الشخصيات التى كانت رغم بعدهـا عن الأحزاب الا أن تأثيرها كان شديدا فى دوائر القصر وافـق السياسة المصرية أمثال : على ماهر ، وأحمد حسنين ، ولذلك نجد أن وزارات الوفد — رغم عمرها القصير — تتعرض من جانب هؤلاء جميعا بالاضافة الى الاستعمار وبعض كبار الملاك لألوان من المؤامرات والعقبات تقام فى طريقها فتعرقل معظم المشروعات التى تتقدم بها الوزارات ، وتعطل كثيرا من المراسيم كما رأينا قبل عام ١٩٣٦ وكما سنرى بعد ذلك ، ومن ثم فقد كانت السمـة البارزة لحكم الوفد سلسلة لا تنقطع من الازمات سرعان ما تؤدى به الى الاقالة ، وسيتضح ذلك جليا فى حين نعـرض لـوزارة ٣٦ / ١٩٣٧ .

والواقع أن الوفد لم ينخدع ويتصور أن الأمور دانت له ، ولم يبالغ فى تناوله بأن الميزان السياسى بكفتيه (الانجليز والقصر) قد مال ناحيته ، قدر ما انخدع وتفاءل ابان حكمه فى تلك الوزارة .

ولكى لا نكون متجنيين ونتهم الوفد بالغفلة نسارع فنقول ان الأفق السياسى كان حينئذ يوهم بهذا التصـور والتفـاؤل بـل ويساعد عليهما .. فحينما تولى الوفد الحكم فى ١٠ مايو ١٩٣٦ كان عدوه القديم وهو الملك فؤاد قد أزاحه الموت من طريقه .

كما كانت البلاد تسير فى ظل الائتلاف الذى تم فى ديسمبر ١٩٣٥ ، والجبهة الوطنية قائمة ، والدستور مفرج عنه بعد اعتقال طويل ، ووفد المفاوضات برئاسة النحاس واغلبية أعضائه من الوفد يتأهب للمفاوضات مع الانجليز . كان هـذا هو الأفق لا ضـباب فيـه ولا سحب سوداء ، بل يشعر بأن فجرا جديدا على وشك أن تبدأ تباشيره .... ورأى الوفد — أو مصطفى النحاس — فى معاهدة ١٩٣٦ — وقد وقعها كما اشرنا فى ٢٦ أغسطس — هذه التباشير أن لم تكن الفجر نفسه : فجر الاستقلال . كما رأى فى اتفاقيـة مونتريه — وقد نهض الوفد بها منفردا — انتصارا آخر .

وقد أوضحنا فى الفصل السابق كيف استقبل الشعب المعاهدة ثم الاتفاقية ، وكان فى هذا الاستقبال الحماسى يصدر عن ولاء وحب الوفد اكثر منه صدورا عن فهم وادراك لما فى نصوصهما . الا انه على اى حال كان استقبالا زاد فى تهيئة الأفق وتفاؤل الوفد . ثم انه من الناحية الأخرى سنجد أن الانجليز — كنتيجة لابرام المعاهدة — يتركون وزارة الوفد تحكم بدون تدخل من جانبهم ، اللهم الا فى الأيام الأخيرة لتلك الوزارة وكان التدخل بهدف اطالة عمرها ومن وراء ستار كما سنرى .

هذا تصوير سريع للجو السياسى الذى استقبلت به وزارة الوفد والذى صاحبها فترَة من الزمن مما جعلها تعتقد أن كرسى الحكم لن يهتز من تحتها . الا أنه سرعان ما هبت الاعاصير من كل جانب فطوحت بآمالها واقتلعتها فى نهاية الأمر من الحـكم . فالائتلاف الذى كان قائما تصدعت أركانه ، والقصر الذى خلا من العدو القديم سرعان ما امتلأ بأعداء قدامى وجدد ، والمعارضة التى كانت قد تهادنت ، سريعا ما رفعت راية العصيان . كيف حـــدث ذلك ؟ هذا هو موضوع بحثنا الآن .

الصراع بين القصر والوزارة والأزمات الدستورية التى نشأت عنه :

ولأن احتدام النضال والصراع بين القصر والوفد واتخاذه شكل أزمات دستورية متعاقبة كان هو السمة البارزة فى تلك الوزارة ، بل نستطيع القول دون مغالاة أن الصراع الذى دار بينهما فى وزارة ١٩٣٦ / ١٩٣٧ كان أكثر ضراوة من أى صراع دار فى الماضى وفى المستقبل ، لكل هذا يجب أن نبدأ بحثنا بعلاقة الوفد والقصر وكيف تطورت الى ما تطورت اليه رغم النوايا الحسنة والرغبة الوفدية فى فتح صفحة جديدة فى تلك العلاقة .. ولكى تتضح لنا صورة الموقف ينبغى علينا أن نعود قليلا الى الوراء .

حينما توفى الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ كانت وزارة على ماهر الأولى فى الحكم . ولم يكن ولى العهد « فاروق » — الذى كان يتلقى تعليمه فى انجلترا — قد بلغ سن الرشد ، فقام جدل حول تحديد هذه السن للرشد المدنى : هل تكون سن الرشد السياسى المحددة بثمانى عشرة سنة هلالية ، أو تكون السن المقررة لكافة المصريين وهى الواحدة والعشرين ميلادية ؟ . ولأن البرلمان كان غير قائم اذ ذاك فقد أصدر مجلس الوزراء — بعد نعيه لفؤاد — بيانا بتوليه سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية حتى يتسلم مجلس الوصاية مقاليد الأمور ، ونودى بفاروق ملكا على مصر ، وأجرى على ماهر الانتخابات فى الأسبوع الأول من شهر مايو ١٩٣٦ ، واجتمع البرلمان بمجلسيه فى ٨ مايو وقرر تأليف مجلس الوصاية على العرش بموافقة الأحزاب القائمة حينئذ ، وقدم على ماهر استقالته الى المجلس الذى عهد الى زعيم الأغلبية مصطفى النحاس بتأليف الوزارة الجديدة فألفها فى ١٠ مايو على النحو الذى مر بنا .

هكذا وصل الوفد الى الحكم ، وكان فاروق قد وصل الى مصر فى ٦ مايو واستقبله الشعب بالتكريم وتبوأ عرشه فى نفس اليوم . وكان الشعب متفائلا بقدومه وباعتلائه العرش ، فقد كان — الشعب — يحس بالعطف عليه لصغر سنه ولوفاة والده ... ويهمنا ايضاح هذه الحقيقة لأن الوفد — وقد كان ما يزال يحس باحساس الشعب — اعتقد أن عهدا جديدا قد بدأ وانه سيفتح — مع فاروق — صفحة جديدة ينسى فيها الماضى المرير بينه وبين أبيه . اعتقد الوفد — وزعيمه مصطفى النحاس — أن عهد الأزمات الدستورية والانقلابات التى تكررت أيام فؤاد قد انتهى ، ولذلك سنجد النحاس باشا يرفض كل محاولة وكل مسعى لتأجيل اعتلاء فاروق العرش وابقاء مجلس الوصاية حتى يبلغ الخامسة والعشرين من عمره أو على الأقل الواحد والعشرين ، وكان النحاس فى رفضه يؤيده الرأى العام · ويبرر البعض ذلك الموقف — وهو موقف نأخذه على النحاس لاعتبارات كثيرة فى رأينا منها : صغر السن وقلة التجربة وعدم التمرس بالسياسة هذا بالاضافة الى ضآلة محصوله من التعليم — بأن التأجيل كان يتطلب تعديل أحكام الدستور ، وهو ما لم يكن يستطيعه الوفد وهو منشغل بالمفاوضات مع بريطانيا · الا أننا نرى أن التبرير الصحيح — أو التفسير — كان يكمن فى الرغبة فى مجاملة فاروق وصادرا عن الأمل فى المستقبل ، أو أن زعماء الوفد أملوا فى السيطرة عليه وتسييره كما يريدون ، ومن ثم رحبوا بأن يعتلى عرشه فى تلك السن الصغيرة وذلك القدر الضئيل من التعليم .

الا أن المستقبل سرعان ما خيب الأمل . ويبدو أن الأمل فى فتح الصفحة الجديدة لم يراود الوفد وحده ، فقد كان القصر ، أو بالدقة بعض من فيه كان يراوده نفس الأمل .. ففى حديث جرى بين أحمد حسنين — وكان اذ ذاك رائدا للملك ومصطحبا أياه فى دراسته بانجلترا — ومكرم عبيد سكرتير الوفد ووزير المالية ،

رجا حسنين من الوفد — فى شخص مكرم — أن ينسى الماضى ويبدأ مع الملك والقصر ورجاله عهدا جديدا ، ووافق مكرم ووعد بتحقيق ذلك قائلا ان النحاس وجميع أعضاء الوفد يحبون فاروق ويستبشرون خيرا على يديه ، وأنهم يخلصون له بدليل ان الوزارة رفضت اقتراح محمد على برفع سن الرشد الى خمسة وعشرين سنة ... الخ .

اذن كان أملا مشتركا فى دفن الصراع .. لكنه ذهب أدراج الرياح .. فقد تضافرت عوامل كثيرة على تهيئة الأرض لالقاء بذور جديدة للصراع ·· وكانت الأرض بكرا صالحة للاستقبال بالاضافة الى استعداد موروث من الأب للحقد على الوفد وزعيمه ·· فعندما بلغ فاروق السن القانونية لتولية العرش فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ، كانت هناك تغييرات جديرة بالاهتمام فى روح السياسة المصرية . فالشيخ محمد مصطفى المراغى — شيخ الجامع الأزهر — وقد كان فيما مضى يؤيد « الجبهة الوطنية بزعامة الوفد حرصا على البقاء فى منصبه بدأ يتمرد على وزارة الوفديين ، وقد كان لا يحسن الظن بهم ، وهم من جانبهم كانوا يخشونه لما له من تأثير بارز فى دوائر القصر ، لذلك بدأ يدعو الى فكرة « الملك الصالح » ، ولم يكن المراغى وحده فقد حاول على ماهر — رغم ابتعاده عن القصر رسميا مؤقتا وحتى يعود اليه رغم أف وزارة الوفد فى أكتوبر ١٩٣٧ — حاول أن يخلق من الملك قديسا يحبه الشعب لكى يقضى على الكتلة الشعبية وينقل ولاء الناس من الدستور الى الملك ، وكانت محاولته تلك منذ تولية فاروق العرش حيث لم تنقطع ايحاءاته بذلك للقصر ، واذا كان على ماهر قد اضطر فى بداية تولية فاروق العرش الى نوع من المداراة وايثاره لأن يظل بعيدا عن القصر فى الظاهر

مع بقاء منصب رئيس الديوان شاغرا · فانه قد فعل ذلك لابعاد الشبهة عنه ريثما تنتهى فترة الوصاية ويتولى فاروق سلطته الدستورية . . وبالاضافة الى المراغى وعلى ماهر ، يجب ألا نغفل رجال « الطقم القديم » الذى عمل فى القصر مع فؤاد ، وهم الى جانب كراهيتهم المترسبة فى نفوسهم لحزب الوفد كانوا يعتقدون أنهم يرضون سيدهم الجديد بمزيد من المؤامرات ضد حكومة الوفد .. كان هناك : سعيد ذو الفقار باشا ، شوقى باشا ، عبد الوهاب طلعت باشا ، عمر فتحى ، عباس الكفراوى وأحمد حسنين ·· الخ ، ولا شك أنهم كانوا يكرهون الوفد ووزرائه ، ومن ثم — وهم المقربين لفاروق — كانوا يستطيعون السيطرة عليه .. وكانت هذه الحقيقة مبعثا لتخوف الملكة نازلى التى أوضحت عنها — عقب وفاة زوجها أحمد فؤاد — لشقيقها حسين صبرى باشا ، وطلبت منه ابلاغها لأصدقائه الوفديين » وأنها تضع فاروق أمانة فى أيديهم ، وتنصحهم أن يبعدوا عنه وعن القصر كل الطقم القديم .

ورغم أن حسين صبرى نقل الرسالة الى صديقه عبد الحميد البنان الذى نقلها بدوره الى احمد ماهر ومصطفى النحاس ، فاننا نجد أن حكومة الوفد قد اهملت تلك النصيحة التى كانت لا شك مخلصة صادرة عن أم كانت تخاف على ابنها بالدرجة الأولى وأرادت أن تجنبه — وهو ما زال غلاما — عثرات الطريق الذى سار فيه أبوه وكان كفوءا له . ولعل حكومة الوفد — وقد اعتقدت أن الجو قد صفا لها ، أو بدافع عدم اثارة القديم — استهانت بالأمر فلم تطلب اقصاء موظف من هؤلاء . فبقى القديم على حاله لينخر فيه سوس الحقد للوفد ولرئيسه . ومهما يبرر الوفد ذلك الموقف برغبته فى فتح صفحة جديدة فانه كان يجب أن يدرك أن اقامة بناء جديد يستلزم ازالة كل أنقاض القديم .

هل وجد الوفد صعوبة فى ازالة هذه الأنقاض ؟ انه لم يحاول. ولعله لو حاول وتقدم الى مجلس الوصاية القائم حينئذ وطلب فصل أى من هؤلاء المسئولين لأجابهم الى طلبهم ، ولا سيما وأن رئيسه الأمير محمد على كان يكره القصر وجميع موظفيه ، كما أن شريف صبرى — عضو المجلس — كان شقيق نازلى التى اشارت بالرأى السالف الذكر ، وعبد العزيز عزت كان رجلا مسالما ويميل الى جانب الوفديين .

الى جانب هؤلاء جميعا يجب الا نغفل أحزاب الأقلية وقد انفرط عقد الائتلاف بينها وبين الوفد لاعتبارين : أولا : استعداد تلك الاحزاب دائما للانقضاض على الوفد وتلويث سمعته والصيد فى الماء العكر ، ثانيا : الأعمال التى قامت بها حكومة الوفد واثارت حولها كثيرا من الشكوك والتى سنتعرض لها بشىء من التفصيل بعد حين ، لذلك كله كانت هذه الاحزاب متربصة للوفد تنتهز كل فرصة وأى أزمة لطرده من الحكم ، ومن ثم فقد اتبعت سياسة التقرب الى القصر وأدانت اتجاهات حكومة الوفد وعناصره الجديدة باعتبارها مماثلة للاتجاه الدكتاتورى .. وفى الوقت نفسه كانت هناك مساع تبذل من عدة جهات لايجاد جبهات اخرى لمعارضة الحكومة الوفدية ، لا تستهدف القواعد البرلمانية ولن تتجه اتجاها فاشستيا قائما على المنظمات شبه العسكرية مثل حزب « مصر الفتاة برياسة أحمد حسين » الذى اصطنع لنفسه القمصان الخضراء التى بدأت تقلق حكومة الوفد وتثير لها المتاعب، وكانت هذه الفرق تحظى بعطف وتأييد من على ماهر فقد رأى فيها نواة يكيد بها لحكومة الوفد ، التى ارتكبت نفس الخطأ فقامت من جانبها بانشاء فرق « القمصان الزرقاء » التى سيأتى بيانها بعد قليل . والى جانب حركة « مصر الفتاة » قامت دعوة اخرى تشابهها فى بعض الوجوه وتختلف عنها فى بعضها الآخر لكن

الدعوتين كانتا تتفقان من حيث أنهما انحــراف عــن القواعــد الديمقراطية السليمة ، ونعنى بالدعوة الأخرى : دعوة الأخوان .

ولأن بحثنا ليس بصدد الاسهاب فى تفاصيل هاتين الدعوتين نكتفى بأن نقرر أن وجودهما فى ذلك الوقت كان دلالة على أن بعض الحركات المخالفة للخط الذى سارت فيه أغلبية الشعب (أعنى الوفد) ، بدأت تظهر فى الأفق ، ولعل تلك الحقيقة هى التى أدت بتبرير البعض لها بحالة التفكك والتحلل الذى ظهر فى الوفد بعد عام ١٩٣٦ ، الأمر الذى أدى الى يأس الطبقة المتوسطة الدنيا — وقد خاب أملها فى الوفد فأحست بضرورة وجود مجال للتعبــير المنفصل والمستقل لها — ومن ثم كان تكتلها فى تلك الدعوات التى كانت بمثابة التعبير المنحرف عن حيرة ويأس تلك الطبقة .

على اى حال وسواء أكان قيام تلك الدعوتين نتيجة يأس وحيرة الطبقة المتوسطة فى حزب الوفد كما رأى البعض ، أو كان قيامهما راجعا الى سلطان الدين وتمكنه فى نفوس المصريين من ناحية ، ورغبة المصريين فى التجديد وحبهم للاستطلاع من ناحيــة اخرى كما نرى ، ولا سيما وأن اخطاء حكومة الوفد لم تكن قــد تبلورت بعد واتخذت الشكل القبيح الذى ستصير اليه بعد ذلك ، ثم ان الفريق الأكبر ممن آمنوا بهاتين الذعوتين كانوا من النهازين الذين قدروا ان يكن للدعوتين أثر وقد يؤول اليهما السلطان فرأوا فى الانضمام اليهما سياسة حسنة .

ويهمنا أن نخرج من كل هذا بأن هاتين الدعوتين قد استخدمتا الوقف الموجة الوفدية . فكما احتضن على ماهر جمعية مصر الفتاة كما ذكرنا حاول ان يكون على علاقات طيبة بدعوة الاخوان .

هذا هو المعسكر أو المعسكرات التى أحاطت بحكومة الوفد من جميع الجبهات : القصر وحواريوه كالمراغى وعلى ماهر ، والطقم

القديم التابع فيه وأحزاب الاقلية وصحفها ومؤامراتها . ودعوات جديدة تشكل خطرا آخر ، فكان لا بد ان يبدأ الصراع بين هاتين القوتين المتعارضتين : قوة الحكومة الدستورية ومن ورائها البرلمان والانصار ، وقوة القصر التى تالفت من العناصر السابقة الساخطة لأسباب شتى والتى اجتمعت على هدف واحد هو : هدم الوفد . وفى وسط هذا الجو بدأت الأزمات بين الملك الجديد ووزارة الوفد على أثر استقالتها واعادة تاليفها من جديد (عقب تولية الملك سلطته الدستورية) .

وكانت الأزمة الحادة التى لابست تأليف الوزارة الجديدة حول الاحتفال بتتويج الملك . ذلك أن النحاس كان يعارض بشدة فى الاقتراح الذى يبدو أن محمد التابعى كان صاحبه — كما يذكر أمين يوسف — والذى كان يقف وراءه الشيخ المراغى شيخ الأزهر واحد أطراف الصراع مع حكومة الوفد — كما ذكرنا — كما كان يؤيده الأمير محمد على ، وهو : الاحتفال بهذا التتويج احتفالا دينيا . وقد روى النحاس تفاصيل هذا الخلاف فى أحدى خطبه وتعرض لمناقشة دارت بينه وبين الأمير محمد على حول « تلك المهزلة » — كما أسماها النحاس — ذكر لمحمد على « أن جلالة « الملك نفسه لا يريد شيئا من ذلك ، وانه أطلعه على البرنامج الذى ارتضاه جلالته ، فضلا عن أن الدستور يقضى بأن تكون حفلة حلف اليمين أمام البرلمان مجتمعا فى مؤتمر فى حفل علنى » .

ويستمر النحاس فى روايته فيذكر « أن سموه » أظهر الزراية بممثلى الأمة قائلا : أمة ايه ! شيوخ ايه ! ونواب ايه ؟! واين العائلة ؟ أليس لها وجود ؟ الا أنه — ورغم ما ذكره النحاس — فانه يبدو أن فاروق كان يتوق لمثل تلك المظاهر ، ففى لقاء تم بينه وبين النحاس خرج منه الثانى غاضبا وقائلا : « اللعب بدأ من الآن » وذكر لمن حوله كيف ان الملك كلمه عن حفلات التولية التى يريدها

فى القلعة ويقلده فيها شيخ الأزهر سيف جده محمد على ويحضرها الامراء بملابس خاصة ... الخ وأخذ النحاس يشرح ما نص عليه الدستور وكيف انه ليس فيه شيء عن سيف محمد على أو الأمراء أو شيخ الأزهـــــر ... الخ .

على اى حال نحن نرجح أن فاروق دون شك كان يرغب فى حفل تتويج — وهذا يتلاءم تماما مع عقليتـه وتفكيره حينذاك — وكان يشجعه عليه المراغى والأمير محمد على : الا أن هدف الأول كان الكيد للوفديين والدس لهم ... والتقرب من فاروق ، بينمـا كان هدف الثانى لا يخرج عن كونه « نعرة » من نعرات محمد على وأسرته . ثم حينما لاحظ فاروق وحواريوه معارضة النحــــاس الشديدة تراجعوا عن تلك الفكرة ، ولا سيما أن مكرم طلب من التابعى أن يسافر مع الملك الى لندن لتسوية هذه المشكلة لأن الملك — كما يذكر مكرم — يحب التابعى ويثق فيه .

وسواء تدخل التابعى أو غيره فان صحافة الوفد وجريـدة المصرى بالذات قد أفاضت بالضجة والتشنيع حول ذلك الموضوع، ومن الجانب الآخر برزت صحف المعارضة والبلاغ فى مقدمتهـا تحاول الصيد فى الماء العكر . وصممت حكومة الوفد على موقفها ، ذلك لأن الوفد كان يرى فى هذا النوع من التتويج تهديدا للمبادىء الأساسية « العلمانية » و « الديمقراطية » وهما ركنا الوفد الفكرى منذ عام ١٩١٩ . بالاضافة إلى أن الفكرة لم تكن مستساغة ويقف ورائها أعداء الوفد .

على اى حال انتصر الوفد فى تلك الأزمة ، الا أنه كـان انتصارا ادى بلا شك الى اتساع الهوة فى الخــلاف بينـه وبين القصر ، كما ادى الى زيادة استياء دوائر شيخ الأزهر من الوفد ، الأمر الذى سيؤدى بدوره الى أزمات أخرى يحاول فيها القصر

أن يرد الصاع صاعين لحكومة الوفد .. فتنتهز السراى فرصة تأليف النحاس لوزارته الجديدة ، ويرفض الملك تعيين يوسف الجندى وزيرا للداخلية فيها . والحق أن الباحث لا يستطيع أن يقطع برأى فى تعليل هذا الرفض من جانب السراى وهل كان راجعا الى أن نزاهة الجندى ابان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية لم تكن فوق مستوى الشبهات — كما يذكر هيكل — أو أن سبب الاعتراض يكمن فى أن يوسف الجندى تزعم ثورة ١٩١٩ فى بلدته « زفتى » وأعلن استقلالها وأنشأ فيها امبراطورية وتحصن فيها يقاوم الانجليز ؟ أو أن الأمر لا يخرج عن مجرد رغبة عابثة من فاروق أراد بها — أو أريد له — أن يظهر سلطته منذ البداية كما نرى ؟ وهذا لا يمنع أن القصر كان يرى فى يوسف الجندى « ميولا خطيرة » . وسواء أكان هذا أو ذاك فماذا كان موقف حكومة الوفد وقد كانت الأزمة الأولى من نوعها ، فلم يعرفه من قبل أن الملك فؤاد رفض تعيين وزير لهذا السبب أو ذاك ؟ وقع النحاس المرسوم بتأليف الوزارة دون أن يشترك فيها يوسف الجندى . وكان هذا معناه انه اقتنع بحجة الملك — أيا كانت — فارتضاها . ويحق لنا أن نتساءل : هل كان واجبا عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف الوزارة ويتمسك بقائمته التى قدمها للملك مهما ترتب على هذا الرفض من نتائج لا سيما وأنه بذلك — لو أقدم عليه — كان يضع قاعدة دستورية يتلافى بها ما كان من شأنه أن يفسر الحياة السياسية فى المستقبل ؟ أم أنه — أى النحاس — وقد أدرك من أين تهب الرياح فأراد أن يتلافى عاصفة لا سيما وأنه كان مازال يأمل فى فتح الصفحة الجديدة مع السراى ومن ثم كان يجب أن يقبل الأمر الواقع ؟ أم انه قبل ذلك خشية تكليف غيره بتأليف الوزارة وما يترتب على ذلك من حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة تدور معركتها حول الخلاف بينه وبين الملك الشاب الذى سحر الجمهور بشبابه فلم يكن النحاس يطمئن لمقاومته — كما يذكر هيكل — ؟؟ .

مها كان الأمر فلا شك أنه كان فى تصورنا موقفا اتسم بكثير من الضعف من جانب النحاس وحكومته ، لكننا يجب ألا نغفل عدة اعتبارات نعتقد أنها كانت من مبررات هذا الموقف منها : ادراك الوفد أن الملك مغلوب على أمره ، والأمل فى ألا يبدأ الوفد علاقتـــه مع فاروق بأزمة ، هذا بالاضافة الى الرغبة فى تفويت الفرصـــة على أحزاب المعارضة التى كانت تعتنق كلمة أطلقها محمد محمود حينئذ تقول « ان مهمة الأغلبية قد انتهت » ، وكان جل همها ان تقوى سلطة الملك ، وتحاول اقناعه بأن الوفد يعتدى على حقوقه وذلك كى يدعوهم الملك الى الحكم بوصفهم أوفى له واخلص . ثم ان الوفد من ناحية والشعب — من امامه أو خلفه — من ناحيـــة أخرى كانا يعتقدان — واعتقادهما كان صحيحا الى حد كبير كما يذكر الأستاذ فؤاد سراج الدين — أن المسئول الأول عن خلق هذه الأزمات هم الرجال المحيطون بفاروق الـــذين استطاعـــوا السيطرة عليه نظرا لصغر سنه وقلة خبرته .. لكننا — ومن خلال هذه المبررات — نجد لزاما علينا أن نعيد السؤال مرة أخرى : لماذا لم تعمل حكومة الوفد على اخراج « الطقم القديم » كى تقلم — على الأقل — من اظافر فاروق العديدة ؟ لو فعل الوفد ذلك لتجنب ولو بعض المتاعب . وهذه احدى أخطائه نتيجة حسن النية .

والواقع أن الباحث فى تلك الفترة يعجب من موقف المعارضة ويستنكره فقد كان أساسا فاسدا لكل ما ترتب بعد ذلك من أنواع الفساد فى مصر .. حقيقة أن الوفد كان يتخبط ويخطىء فى حكمه كما سنرى لكنه كان من الواجب على المعارضة أن تتجه بمعارضتها الى الشعب وتحاول مثلا أن تحول تيار الرأى العام عن الوفـــد تدريجيا عن طريق تبصيره بأخطاء حكومته ، لكنها لم تفعل ذلك بل وقفت بالمرصاد لها : فحين تقرر — مثلا — اصلاح الحرمـــين الشريفين على حساب الحكومة وتنشر ذلك فى الصحف ويقرأ الملك النبأ ويهتم به ، نجد أن المعارضة تلتقط الفرصة محاولة الصيد

فى الماء العكر منددة بالوزارة التى لا تعمل للملك حسابا . وحينما تلقت الوزارة دعوة لحضور مؤتمر نيون وقبلتها نجد أن صحف المعارضة تهاجم الوزارة « التى لم تأخذ رأى الملك ولذلك فيجب اقالتها . . » .

وهكذا ، وحينما تنشر الصحف صورة للملك وهو خارج من أحد المساجد عقب صلاة الجمعة وبجواره يقف مصطفى النحاس وقد عقد يديه خلف ظهره ، نجد أن المعارضة تثور لكرامة الملك التى يهينها رئيس الوزراء .... الخ . ومن هو الملك ؟ غلام أو صبى لا يتجاوز الثامنة عشرة هجرية مدلل ليست لديه خبرة عن مدلهمات السياسة وألغازها أو تاريخ الساسة وألاعيبهم فيفتح أذنيه ليسمع كثيرا من الايحاءات ضد الوفد وزعيمه فى الماضى والحاضر ، ثم يرى بعينيه مدى تعلق الجماهير بالوفد ، ثم يتذكر معارك أبوه مع هذا الحزب ونصائحه له بالتحذير منه ومن جماهيره ، كل هذا لا شك كان كفيلا بأن يسبب له عقدة نفسية ضد الوفد وحكمه وزعيمه . فكان لا بد من وقوع أزمات أخرى كى تسير الأمور مسرعة الى غايتها المحتومة لا سيما وان المعركة قد وضحت أبعادها بين القصر والوزارة ، وبرزت المطامع والتدبيرات التى حاكها رجال القصر لكى يستردوا خيوط السلطة .. فحينما يريد الملك تعيين مهندس انجليزى فى الباخرة « المحروسة » وتريد وزارة الوفد أن تطبق القانون أزاء هذا المهندس يرفض الملك أن تتدخل الوزارة فى شئون موظفى القصر . ويتمسك كل من الطرفين برأيه ، وبينما تقف الصحف الوفدية الى جانب حكومتها وتنادى بضرورة تطبيق قوانين الدولة على موظفى القصر كغيرهم من الموظفين ، نجد أن « السياسة الأسبوعية » تشن حملة عنيفة دفاعا عن حقوق الملك التى يعتدى عليها الوفد .. ويذهب النحاس للقاء الملك ويقول له أنه أحرص الناس على حقوقه « ولكن هناك قانون على ماهر لا بد من تطبيقه » فيجيبه الملك : « أنا سألك

على ماهر فقال لى أنه حين أصدره لم يخطر بباله موظفوا السراى » . ويدرك النحاس أخيرا — وبصفة قاطعة — أن على ماهر وراء الستار . ولم يمض وقت طويل حتى برز على ماهر ، فقد آن له أن يخرج من وراء الستار الى أمامه لكى يلعب دوره الأول وبالمكشوف دون خفاء ! . ففى ٢٠ اكتوبر عام ١٩٣٧ صدر مرسوم ملكى بتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى ، وكان هذا التعيين رغم أنف الوزارة ودون رغبة منها بل وتم دون علم منها . وقبل أن نبحث فى رد الفعل من جانب الوزارة يجدر بنا أن نلقى نظرة على ملابسات هذا التعيين لنرى الى أى مدى اصبح الوضع بين القصر والوزارة . فالواقع أن مسألة تعيين رئيس للديوان كانت مثار شد وجذب استمرا لفترة طويلة بينهما ، اذ حينما أدركت الوزارة أن السراى تفكر فى شغل هذا المنصب اقترحت فى البداية تعيين عبد الفتاح الطويل له لسابق خبرته ، فرفض فاروق بحجة أن رئيس الديوان حلقة اتصال بين الملك والوزارة وهو الميزان بينهما فى تسوية أى خلاف ، فلا يجب أن يكون وفديا .

فتقدم النحاس بترشيح حافظ عفيفى وهو المستقل حينئذ فرفض فاروق أيضا . فاقترح النحاس ومكرم تعيين أحمد نجيب الهلالى الذى كانت أسهمه فى ارتفاع فى دوائر الوفد اذ ذاك وأصبح مقربا من رئيسه وسكرتيره بل اعتبر من كبار اقطاب الوفديين كما أشرنا .. فرفض فاروق . وعاد الوفد ورشح محمد أمين يوسف ، ولم يكن حظه أسعد ممن سبقوه كما كان الوفد قد رشح على زكى العرابى فأبى الملك .. كل هذا كان كافيا لأن يقتنع الوفد وحكومته أن فاروق ومن وراءه مصممون على رفض أى مرشح تقدمه الحكومة لأنه يريد تعيين على ماهر فى هذا المنصب . فماذا يكون موقف النحاس ؟ ارسل رسولا الى القصر ليقول ان على ماهر رجل مستحيل لاشتراكه مع محمد محمود ، ثم مع اسماعيل صدقى ، ومن

قبلهما مع أحمد زيور فى الاعتداء على الحياة النيابية والدستور ، ثم ان المشكلة ليست مشكلة أشخاص ، ولكنها مشكلة مبادىء دستورية وهل توجد حكومة دستورية أو حكومة استبدادية ؟ وضرب فاروق بالمبادىء والدستور والحكومة عرض الحائط ووضعهما جميعا أمام الأمر الواقع فأصدر القرار بتعيين على ماهر رئيسا لديوانه فى ٢٠ اكتوبر كما ذكرنا آنفا . فماذا كان رد الفعل من جانب الحكومة ؟ . كما حدث فى أزمة يوسف الجندى حدث فى تلك الأزمة اذ راحت صحف الوفد تشير الى الدستور والى حقوق السلطة التنفيذية فيه وتقول ان وظيفة رئيس الديوان وظيفة رئيسية وشاغلها حلقة اتصال بين الملك والوزارة فيجب أن يكون شخصا تطمئن اليه الوزارة ، كما أشارت الصحف الى السابقة المشابهة التى حدثت بين الملك فؤاد وسعد زغلول ، وكيف انتهت بوضع الأمور فى نصابها السليم ، الا أن كل ذلك لم يخرج عن كونه حديثا فقهيا يثار ولا يترتب عليه نتيجة عملية .. حقيقة أن الوزارة اعترضت ، بل وذهب النحاس الى الملك يحتج ويستنكر فيقول له فاروق انه عينه لأنه كان محل ثقة والده وثقته هو .. لكن ماذا حدث بعد ذلك ؟ لا شىء • فقد أذعنت الوزارة وسلمت بالأمر الواقع ، وكان يجب عليها أن تدرك أن هذا التعيين بمثابة قاعدة ارتكاز فى القصر لخصوم الوفد ونذير بقرب شبوب العواصف . لكن الانصاف يقتضى سؤالا يطرح نفسه : ماذا كان مطلوبا من حكومة الوفد أن تفعله ؟ هل تمنع تعيين على ماهر بالقوة ؟ لم يكن ذلك فى مقدورها، وليس من المستساغ أن تقوم به حتى لو استطاعت . اذن لم يبق أمامها سوى الاستقالة وهى أضعف الايمان ولقد كان أكرم لها بكثير وفى تلك الظروف أن تقدم استقالتها لاسيما اذا عرفنا أنها طردت بعد ذلك بشهرين باقالة قاسية كما سنرى .. الا اننا من ناحية أخرى يجب أن نناقش الأمر فى موضوعية مجردة : ماذا كانت تفعله الاستقالة والذئاب كثيرة تنتظر الفريسة ؟ ان الاستقالة كانت تجدى لو أن الأمور كانت تسير فى مسارها السليم ، لكن ماذا

يجدى الأمر والفساد ضارب أطنابه : السراى بطاقمه القـديم ألمتعفن ، وعلى ماهر رجل فؤاد وعضو حزب الاتحاد ، محمـد محمود ، اسماعيل صدقى وحافظ رمضان ومن عـلى شاكلتهـم وأحزابهم ، ثم أحمد حسين وتشكيلاته الخضراء ، وكل هؤلاء وغيرهم ولا تغفل الشيخ المراغى ونفوذه الدينى فى الأزهر اذ كلهم آنذاك ذئاب فى انتظار كبوة جواد الوفد لكى يفترسوه .

قصارى القول ان الباحث المدقق لا يؤمن كثيرا بجـدوى الاستقالة فى الظروف التى كانت تعانيها مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ولا نستطيع أن نقول انه لو استقالت حكومة الوفـد لساندها الشعب ضد الملك وفرضها عليه كما يحلو لبعض المؤرخين أن يتقضوا به متمثلين بما حدث أبان أزمة سعد مع الملك فؤاد فى عام ١٩٢٤ وذلك بحث طويل لسنا بصدده الآن ونكتفى بأن نذكر أن حزب الوفد نفسه — ومن خلال لقاءاتنا مع بعض قادته — كان لا يؤمن بمثل هذه النوايا الطيبة ، بل كان يقيم الأمر بميزان الواقع .. ومن ثم ننتهى الى أن الاستقالة لم تكن تجدى كثيرا ، ثم أن تعيين على ماهر لم يكن سوى وضع النقط فوق الحروف ، فان ظهوره على المسرح لم يكن يعنى أنه كان بعيدا عنه كما ذكرنا ، كان فقط وراء الستار فانزاح الستار . أريد أن أصل الى أن على ماهر لم يكن هو القضية ، بل القضية كانت تكمن فى النظام كله : النظام الملكى . وسنناقش تلك القضية ووجهة نظر الوفد ازاءها حين نتناول علاقة الوفد بالقصر والنظام الملكى .

والآن نعود لنمسك بالخيط ، وقد أمسك على ماهر فى قبضته بعجلة القيادة فى القصر .

وقبل أن نمضى فى بحث تطورات الخلاف بين القصر — وقد أصبح على ماهر رجله الأول — والوزارة وكيف انتهت الى ازمة دستورية معقدة أدت الى اقالتها ، ينبغى أن نتناول اخطاء الوزارة الوفدية لأنها كانت عاملا خطيرا فى تصعيد تلك الأزمة بالاضافة الى أنها زعزعت ثقة الشعب إلى حد ما فانفض من حولها ، وبالتالى أدت الى تجميع كل المعسكرات المناهضة لها وتحالفها ضدها ..

مآخذ حكومة ١٩٣٦ / ١٩٣٧ :

لا شك أن حكم الوفد على امتداد تاريخه قد اتسم بكثير من الأخطاء — وكان لا بد أن يخطىء فالخطأ من سمات البشر — الا أنه يبدو أن أخطاءه فى الوزارة التى نحن بصددها (٣٦ / ١٩٣٧) قد فاقت أخطاءه فى الوزارتين اللاحقتين بل وكانت أساسا فى بعض جوانبها لما جد بعد ذلك ولعلى تفسير ذلك من جانبنا يتمثل الوفد عقب فى توقيع المعاهد والغاء الامتيازات ثم زواج النحاس والنظرة إلى الملك كطفل ... الخ لكن الحق يفرض علينا أن نقول ان بعض تلك الأخطاء قد وضع أساسها سعد زغلول فى وزارته : كالاستثناءات والمحسوبيات مثلا ، فقد رأينا كيف نادي بسياسة الوزارة « الزغلولية لحما ودما » وان كان مرجع ذلك — كما يذكر أستاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى — عدم وثوقه الا فى الرجال المخلصين له ، وهذه طبيعة البشر فى كل زمان الا أنه يبدو أن النحاس باشا قد أسرف فى تلك السياسة فى وزارة ١٩٣٧/٣٦ على النحو التالى .

المحسوبية والاستثناءات :

على الرغم من نداء النحاس فى تأليف الوزارة « ان لا حزبية بعد اليوم » ، ورغم نصيحة الدكتور أحمد ماهر له — على اثر

توقيع المعاهدة كما ذكرنا — بأن تكون المعاهدة فاتحة عهد جديد وخاتمة النضال الحزبى ، نجد أن الوزارة تتبع ميزة حزبية متعصبة ، فأخذت تميز المنتمين الى الوفد عن سواهم فى مزايا الحكم ، فسارت فى طريق المحسوبية والاستثناءات للاقارب والأصدقاء ، حيث لم تقتصر المحسوبية فى الوظائف على الوفديين ، بل تعدتها الى صلات القربى والمصاهرة بالوزراء ورجال الوفد ، وقد استفحلت المحسوبية الحزبية والعائلية فى كل النواحى حتى فى الانعام بالرتب والنياشين التى شملت كثيرين ممن لم يؤدوا للبلاد اى خدمة ، وكان السيل المتدفق من هذه الرتب حديث الناس فى مجالسهم وموضع دهشتهم واستنكارهم .

والواقع أن هذا الخطأ المسرف وقد تناولته جميع المصادر والمراجع دون استثناء يستحق أن نعتبره فى مقدمة الأخطاء التى ارتكبتها وزارة الوفد فى ١٩٣٧/٣٦ . ومن ثم فقد حاولنا أن نتقصى مدى حقيقة هذا الاتهام فرجعنا الى صحف تلك الفترة ثم بحثنا فى مدى صدق معلوماتها فتأكدنا أن هذا الاتهام حقيقة تاريخية واقعة لا شك فيها ، كما هالتنا كثرة الانعامات بالرتب والنياشين . ولنأخذ جريدة « البلاغ » مثلا ، فنجدها على امتداد عام ١٩٣٧ تنقل عن مندوبيها فى الأقاليم أنباء تلك الانعامات لأقارب الوزراء ورجال الوفد .

فيكتب مندوبها فى مديرية المنوفية — مثلا — عن هؤلاء المنعم عليهم فيها ويذكرهم واحدا واحدا مشير الى صلة كل منهم بأحد وزراء الوفد أو قادته ، كما يفعل نفس الشىء مندوب الجريدة فى الجيزة وغيرها من أقاليم مصر . امتلأت البلاغ بمثل هذه الانعامات والنياشين ، ونجد مثلا برقية بتوقيع « وفدى متألم » يشير فيها الى أن الانعامات اقتصرت فى الجيزة على أفراد بعينهم دون بقية

أعيانها ومنهم الوفديون الذين ليسوا أقارب ولا أصهارا ثم يورد أمثلة لذلك .

ولم يترك البلاغ مصطفى النحاس فتعقب اقاربه وأصهاره الذين أغدق عليهم خيراته ، وكذلك مكرم وأقاربه الذين نالهم من حظ الرتب والنياشين الشيء الكثير ، وكذلك حمدى سيف النصر عضو الوفد والوزارة . ولم تقتصر البلاغ فى هجومها على الحكومة على تلك الأنباء وحدها ، بل طفحت بمقالات لعبد القادر حمزة يتحدث فيها عن « الوزارة ومعنى الحكم » « وان الحكم ليس ايثارا للأقارب والأصهار ، وانما هو تقديم للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة » . كما تتعقب الجريدة بعض المنعم عليهم بالرتب . فتذكر مثلا أن أحدهم متهم بالتبديد ولا تزال قضيته قائمة أمام المحاكم ، وآخر منعم عليه بالبكوية وهو بشهادة المحكمة الشرعية من ذوى السمعة السيئة وأنه محكوم عليه بالحبس مع الشغل فى تهمة تزوير ... الخ .

ولا شك أن مسألة الانعامات والاستثناءات هذه تعددت جوانبها وقد اتخذت لها أبعادا كثيرة فكانت لا شك احد أخطاء الوفد التى لا يمكن تبريرها ، لكن هناك سؤالا يطرح نفسه : ماذا كان هدف الوفد من وراء تلك المسألة ؟ يبدو أن النحاس باشا عندما جاء الى الحكم فى عام ١٩٣٦ طلب الى وزارئه جميعا أن يتقدموا بكشوف لاقاربهم لمنح رتب لهم ، وكان هدفه من ذلك أن يقوى أسر الوزراء من ناحية ، وأن يتأثر هؤلاء الأقارب بتلك الانعامات والرتب التى جاءتهم دون أن يعلموا بها فينضموا الى الوفد من ناحية أخرى . واذا نحينا جانبا ما استهدفه النحاس نجد أنها كانت مسائل طبيعية بمقياس هذا العصر ولا سيما أن جميع المنعم عليهم ـ أو معظمهم ـ كانوا أثرياء ، الأمر الذى يتمشى مع طبيعة تنظيم حزب الوفد منذ نشأته واعتماده على

تبرعات الافراد والأسر الكبيرة شأنه فى ذلك شأن الأحزاب جميعا فى كافة انحاء العالم .

لكن هذه التبريرات لا تحول دون أن نحمل النحاس وحكومته مسئولية الاسراف الشديد فى تلك الاستثناءات التى ان استسيغت من الأحزاب الأخرى لا نستطيع أن نقر الوفد عليها وهو حـــزب الجماهير كلها كما كان يدعى ، ثم أن مسألة المحسوبية والاستثناءات هذه قد اثارت هذه العواصف من كل جانب : القصر وأحــزاب الأقلية مما أدى الى اضعاف مركز الحكومة والوفد أمامها ، بل تعدى ذلك الى الخارج ، ففى رسالة لمكاتب التيمز فى مصر لجريدتـه يتناول فيها الأسباب التى أدت الى « هبوط محبة الشعب للوفد » فيذكر انها كثيرة ومتنوعة الا أن أهمها يرجع الى « عدم حكمـة الوفد وسداده فى مكافأة الذين اعتبرهم أصدقاؤه بالرتب والنياشين والترقيات دون مراعاة لصلاحيتهم من وجهات النظر الأخرى ... » هل اغدقت الــوزارة بهذه الــرتب والنياشــين على انصارهـا ومحسوبيها ابتهاجا بتوقيع المعاهدة كما قيل حينئذ ؟ لا نعتقد ذلك لأنها لم تقتصر على المفاوضين بل أنهم لم ينالوا منها شيئا ، بل كانت هذه الانعامات للمئات الذين لم يكن أحدهم يطمع فى أن ينال رتبة او لقبا طيلة حياته ، وكان أكثر هؤلاء من انصار الوفد ومن أعضاء لجنته المركزية فى الأقاليم . والواقع أنه يصعب تفسير تلك المسألة ولا نجد لها تبريرا معقولا ، فانها بالاضافة الى مجافاتهـا لروح المساواة كانت عاملا أدى الى اشتعال الخصومات فى الريف وخاصة بين هؤلاء المحظوظين الوفديين ومنافسيهـم فى الجــاه والثروة والعلم من أهل الريف الذين رأوا فى تلك الانعامات ميـلا حزبيا وتمييزا لا يتفق ودواعى العدل كما أشرنا ويذكر هيكــل أن هؤلاء شكوا الى أحزابهم ذلك الحيف والتفريق فى المعاملة بغير مسوغ ، وان رجال الأحزاب رأوا أن الوفد انتهز فرصة قيــام الوصاية على العرش ليقوى نفسه على حساب الأحزاب الأخرى ،

واضح تماما أن الوفد تنكب الطريق السليم فى تلك الوزارة من حيث الاستثناءات والمحسوبيات وسنجده فى وزارته القادمة ٤٢ ــ ١٩٤٤ يزداد امعانا فى ذلك الطريق ، ولا شك أن هذا ليس من الحزبية بمعناها السليم فى شيء ، بل تعصب ذميم من الوفـد لأنصـاره ومريديه كان أساسه تصيد المنافع أو الانتقام من المنافسين . وقد أدى هذا الى اضطراب معنى العدل ، واهتزاز سلطان القانون ، ومن ثم أصبحت الأهواء والشهوات صاحبة القول الفصل ففسدت الحياة السياسية فى مصر ، ويجب أن نشير مرة أخرى الى أن مسألة الاستثناءات هذه كانت عاملا من عوامل الخلاف الذى ادى الى خروج ــ أو اخراج ــ غالب والنقراشى وزملائهما من الوزارة حينما عارضوا فى هذا الأمر . وقد اتخذ بعض كتاب المعارضة من الاستثناءات سبيلا لمهاجمة الوزارة وكانت البلاغ ميدانا لأحلامهم ، فيتناول الأستاذان عباس العقاد وابراهيم عبد القـادر المازنى لتلك المسألة ويكتبان المقالات مدعمة بالمستندات . كمـا شـارك فى الحملة الدكتور هيكل فى جريدة الأحـرار الدستـوريين ، « السياسـة الأسبوعية » ..

خلاصة القول ان سياسة المحسوبية والاستثنـاءات كانت أولى الأخطاء التى ترددت فيها وزارة الوفد ٣٦ / ١٩٣٧ .

تشكيلات القمصـــان الـــزرقاء :

أما الخطأ الثانى فيتمثل فى استحداث الحكومة أسلوبا جديدا ساعدها على تدعيم أركان الدكتاتورية البرلمانية ، كما ساعد على اصطباغ الجو السياسى حينئذ بنوع من الارهاب كان يجدر بالوفد وحكمه أن يتحاشياه ، ويتركاه لغيرهما . ونعنى بذلك الأسلوب اصطناع الحكومة لفرق خاصة أطلقت عليها « فرق القمصـــان الزرقاء » ..

والواقع أنها فى البداية لم تنشأ لغرض الارهاب ، فقد كانت فى الأصل تشكيلات منظمة انشأها الوفد للنهوض بالروح الرياضية فى الشباب . الا أنها تطورت فاصطبغت فى عهد هــذه الوزارة بالصبغة السياسية الحزبية فتحولت عن مقصدها السليم وصارت مصدر ارهاب للخصوم ، الأمر الذى جلب عليها وعلى الحكومة الوفد سخط الرأى العام . ولا بد أن نتساءل : لماذا اصطنع الوفد هذا الأسلوب وهو الذى لجأ اليه وتفاخر أنه يمثل الشعب وأنــه الأمين على مصالحه ؟ كيف ارتضى الوفد لنفسه ذلك الجو الارهابى وهو الذى لاقى الكثير من ارهاب صدقى ومحمد محمود وأساليبهما وطالما كان ينعى الحرية على يديهما ويتباكى على مصير الديمقراطية ؟ يبدو أن حكومة الوفد حينما رأت دعوتى مصر الفتاة والاخــوان تنتشران وتستندان الى تأييد القصر وعلى ماهر من ناحية وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى كما أشرنا ، ثم حينما أدركت الاتجـــاه الفاشستى القائم على المنظمات شبه العسكرية والذى تمثـل فى دعوة مصر الفتاة بنوع خاص التى اصطنعت أساليبها وأنشأت لها فرقا تدعى « القمصان الخضر .. » يبدو أن كل هذا أدى الى قلق الحكومة القائمة فأثار لها المتاعب فوقعت من فرط الخوف والقلق فى هذا الخطأ ، فبدلا من أن تعالج الحكومة أخطاءها وأن تقــاوم هذا الانحياز الظاهر فى سياستها وأن تلتزم الروح الديمقراطيــة نراها تتبع الأسلوب نفسه فتنشىء فرق القمصـــان الزرقـــاء . والواقع أن الباحث ليحار ازاء هذا الموقف ، فانه اذا استطعنا أن نفهم أن تستهوى المثل النازية والفاشية بعض الشباب فينشئوا ما يشبهها كما حدث فى حركة أحمد حسين ، فاننا لا نستطيع أن نفهم أو أن نقبل من الحكومة الدستورية التى تستند الى أغلبية برلمانية كبيرة أن تواجه هذا الانحراف بانحراف مثله ، فتضفى من حيث لا تدرى صفة الشرعية أو الاقرار الضمنى لهذا الأسلــوب الدكتاتورى المتمثل فى تشكيلات القمصان الخضراء . وقد قامت كل

هذه التشكيلات والفرق ـ سواء الزرقاء أو الخضراء ـ على هامش الطبقة العاملة ، أو المجموعة التي يمكن أن نطلق عليها مجموعة الخارجين عن تلك الطبقة وهى تتألف من أصحاب الحرف المفلسين والعاطلين وغيرهم . وقد كون هؤلاء ـ بشكل أو آخر ـ تلك العناصر الارهابية والأجهزة : : كان أهمها فرق القمصان الخضراء والزرقاء والتي أصبحت هذه أداة سياسية لارهاب خصوم الوفد وحكومته ، فأخذت تتسلح بالعصى والخناجر وتعتدى على اجتماعات الاحزاب المعارضة وتفض بعضها بالقوة ، كما اعتدت على أشخاص المعارضين والصحف المعارضة . مجمل القول أنها أصبحت وسيلة لاهدار حرية الفكر والرأى وقد أصبحت الحرية تحت رحمة الحكومة الوفدية ، فقد تحكمت فى الشوارع والطرقات واستفحل شأنها بضم تلك العناصر السالفة الذكر فكانت أداة لافساد الحكم ، وكان أفرادها يقتحمون الدواوين ويملون ارادتهم على الرؤساء والموظفين. وقد تعددت الروايات حول ذلك .. فيذكر الاستاذ فتحى رضوان أنه فى اجتماع كان يخطب فيه عقب ابرام المعاهدة فوجىء الحاضرون بهجوم جماعات القمصان الزرقاء تحت سمع البوليس وبصره ، وأنه استطاع بشق الأنفس أن ينجو بنفسه وكلما ذهب الى مكان فى ذلك اليوم وجد جماعات أخرى تعتدى على زملائه بهراواتهم وخناجرهم ، كما رابطت أمام مكتبه ومنزله وأمام الحزب (الوطنى) جماعات أخرى ..

ويصور لنا الدكتور هيكل هذا الجو المفزع فيقول « وكنت أصدر جريدة السياسة الأسبوعية أعارض فيها سياسة الحكومة فكانت مظاهرات الفرق تجىء الحين بعد الحين هاتفة ضد الأحرار الدستوريين .. وسمعنا يوما ضجيج مظاهرة مؤلفة من الآلاف فتركت المكان ، فاذا المظاهرة تجىء اليه وتحطم أثاثه وتسرق بعض آلات التليفون الموجودة على المكاتب ... » ولما كانت هذه الجماعات قد اعتدت على قبل ذلك مرتين فانه « ترك المكان » فى هذه المرة

وأسرع بمغادرة الدار ولم يريد البقاء فيها كما فعل فى عام ١٩٢٤ حينما كان سعد زغلول فى الحكم . ويستطرد هيكل فيذكر أن مظاهرة تؤازرها فرق القمصان الزرقاء قد ذهبت إلى منزل محمد محمود لاقتحامه والاعتداء عليه وأنها قد تبادلت النيران مع حراس الدار الذين استقدمهم محمد محمود لصد المظاهرة ·· وحققت النيابة الحادث و ..... الخ . ولم يكن زعيم الأحرار وكاتبهم وجريدتهم الهدف الوحيد لمظاهرات القمصان الزرقاء واعتداءاتها ، فقد نالت الأحزاب والجرائد الأخرى نصيبها من كل ذلك .. الا أن جريدة « البلاغ » وصاحبها كان نصيبهما يتناسب ومعارضتهما وايرادهما من أبناء الحكم ومن مصادر صحيحة كما رأينا ، الأمر الذى سبب انزعاجا للحكومة فصبت عليها جام غضبها ولا سيما أننا لا نجد عددا من جريدة « البلاغ » يخلو من تعليقات عبد القادر حمزة صاحبها أو العقاد والمازنى وهما كاتبان حينذاك فكانت مقالاتهم تفيض سخرية وهجوما ضد أخطاء الحكومة ومجاوزتها لأحكام القانون والدستور ، فنجد مثلا عبد القادر حمزة يكتب مقالا بعنوان « النحاس باشا يهول ويدعى أن هناك أياد تلعب فى الخفاء » وفى آخر « مناورة يراد بها صد موجة الاستياء العام ولكنها لا تنجح فى صد الموجة وتنجح فى الدلالة على انزعاج الحكومة .. » .

وتعقبت الجريدة فرق القمصان الزرقاء فتذكر تنظيماتها والاموال التى تدخل فى يد قيادتها وتقدرها بأكثر من خمسة آلاف جنيه فى مدة لا تزيد عن سنة » ، كما يكتب العقاد تحت عنوان « القمصان الزرق — عبث ليس له طائل » فيعدد تجارب الأمم الأخرى فى انشاء هذه الفرق الفاشلة وكيف أنها جميعها قد انتهت بالفشل ... الخ . وفى مقالات أخرى يهاجم العقاد بأسلوبه القوى النحاس والوفد ووزارته ..

هذا تصوير سريع لما كانت عليه البلاغ فكان لا بد — بمنطق حكومة الوفد — أن تنال الجزاء الأوفى فجاءته مظاهرة حطمته وحاولت تحطيم مطبعته الا أنها لم تستطع أن تحطم آلاتها الحديدية كما حطمت أثاثه ومتاعه ، وأنزلت بها كثيرا من الخسائر ... ولذا كنا قد اعتمدنا فى بحثنا عن القمصان الزرق على مراجع ومصادر معارضة لحكومة الوفد فليس يعنى ذلك تجنيا منا أو أننا أهملنا مصادر الوفد المؤيدة له ، فاذا أخذنا جريدة « المصرى » مثلا فنجدها مليئة بأنباء تنظيمات الفرق الزرقاء وتدريباتها وقيادتها ونشاطاتها فى استقبال زعماء الوفد فى رواحهم وغدوهم . أى تأييد ومناصرة لتلك الفرق على طول الخط ، الا أننا انصافا للحقيقة التاريخية نذكر أن بعض قادة الوفد كانوا غير راضين أو مقتنعين بتنظيم هذه الجماعات ، فيذكر الأستاذ محمود سليمان غنام أنه كان معارضا لانشاء هذه الفرق وغير راض عن نشاطها بعد ذلك .

على أى حال كانت هذه الفرق مبعث استياء لا من الدوائر المعادية للوفد فقط بل من فئات الشعب المختلفة لأنها كانت لا تتفق وطبيعة المصريين وميولهم ، فقد نشرت جريدة « مانشستر جارديان» البريطانية مقالا فى ١٩٣٧/١/١٨ تحت عنوان « الوفد والقمصان الزرقاء والطلبة » أوضحت فيه كيف يحاول الوفد أن يخضع الطلبة لمشيئته ، كما أشارت فيه الى القمصان الزرقاء وأنها تشبه فرق القمصان الخضراء التى لا تتمتع بتأييد الوفد « ولم تصادف كل هذه الفرق نجاحا كبيرا لأن النظام الدقيق فى أى شكل من أشكال الفاشستية غريب عن طبيعة المصريين ، وقد يضطر الوفد قبل زمن طويل الى التفكير فى وسيلة أخرى للحصول على تأييد الطلبة غير فرقة القمصان الزرقاء ... » .

استغلال الطلبة فى النشاط السياسى :

ولعله من المناسب هنا أن نتعرض لمسألة استغلال الطلبة فى التنظيمات السياسية آنذاك ، وكيف أن الوفد كان له « القدح المعلى » فى ذلك ، ولا شك أنه خطأ آخر ترددت فيه حكومته . فان الوفد حاول أن يقحم الطلبة فى السياسة الحزبية ، فقد كانت له بين صفوفها لجان وثيقة الاتصال به تروج لسياسته الحزبية وتمدها حكومة الوفد بالعون المادى والتأييد المعنوى .

وتصور لنا الدكتورة بنت الشاطىء — وهى تستعرض ذكرياتها عن الجامعة — تصور الجو البغيض الذى أشاعته حكومة الوفد بين الطلبة وكيف أهدرت حرمة الدرجات العلمية فتقول « فى ذلك الصيف من عام ١٩٣٦ بدأنا العطلة بعد أن أعلنت الجامعة نتيجة الامتحان وعلقت كشوفا رسمية بها على لوحات فى مداخل الكليات ... واذا بالحزب الحاكم يغضب لرسوب فريق من أنصاره ودعاته ، وهم ما شغلوا عن الدرس والتحصيل الا بالأمل الحزبى المجيد ! واذ رأى الحزب استحالة تزييف النتائج الرسمية بعد اعلانها عمد الى البرلمان — وله فيه الأغلبية المطلقة — فاستصدر قانونا « شرعيا » يهبط بنسبة درجات النجاح فى امتحانات الجامعة من ٦٠٪ الى ٥٠٪ على أن يسرى ذلك القانون بأثر رجعى على نتائج الامتحانات التى أعلنتها الجامعة قبل شهر وبعض شهر ... وظهرت الصحف — غداة صدور القانون — وقد امتلأت أعمدتها بحشد كاثر من أسماء الطلاب الذين قضيت الجامعة برسوبهم وقضت الأغلبية البرلمانية الموقرة للحزب الحاكم بنقض قرار الجامعة ، ونقلتهم بقوة القانون من صف الراسبين الى صف الناجحين .. » .

ولا شك أن ذلك كان له آثاره الوخيمة على الطلبة سواء المحظوظين منهم — وهم الذين كانوا يصولون فى حزب الوفد

ويتمتعون برعايته — من حيث انصرافهم عن جادة طريق العلم والمعرفة ، أو البائسين منهم الذين كانوا خارج معسكر الحزب من حيث بث الحقد فى نفوسهم ، وتصور حالتهم بنت الشاطىء فتقول « وخاب رجائى فى الجامعة بعد عامى الأول معها ، فقد غضبت لهذا العدوان الصارخ على حرمة الامتحان الجامعى ، وأنكرت شرعية الحق الذى اغتصبه البرلمان — وفكرت فى أن انسحب نهائيا من هذا السباق بعد أن عبثت الحزبية بالجامعة ... الخ .

وسينشأ عن ذلك حينما تتأزم الأمور بين الوفد والقصر كما سنرى صراع حاد بين الطلبة وبعضهم ، اذ أن المتذمرين من سياسة الوفد منهم سنجدهم يتجمعون وينظمون صفوفهم كما فعل طلبة الوفد ، ويقف الفريقان موقف المناظرة والخصومة ، فلا شك أن الوفد — وفى وزارته تلك بالذات — هو المسئول الأول عن اقحام الطلبة فى غمار السياسة الحزبية ، مما ادى الى اضعاف تكوينهم الوطنى والأخلاقى والعلمى . ثم « ان الأحزاب الأخرى كانت قلقة من جراء محاولة الوفد احتكار الطلبة ، وكانت تهدد بالشروع فى انشاء جمعيات وفرق مماثلة وهذا سيكون علامة على بداية التفكك والأزمات » . وقبل أن نسرع فى توضيح تلك الأزمات لا بد أن نحاول استكمال عرض أخطاء الوزارة .

المآخذ الأخرى :

الى جانب أسلوبى الارهاب وعدم المساواة المستمدان من تأليف القمصان الزرقاء والاستثناءات نجد أن الوزارة تصدت للصحف المعارضة — لا بالمظاهرات والفرق فحسب كما أشرنا — بل أرهقتها بالتحقيقات والمصادرة ، كما اعتقلت النيابة عددا كبيرا من الصحفيين فى جنح صحفية ، ومن المآخذ على تلك الوزارة انها قررت اعادة العمل بالمرسوم بالقانون الخاص بحفظ النظام بمعاهدة التعليم ، وهو مرسوم سبق صدوره فى غيبة البرلمان

(١٩٣٠) واعترض عليه الوفد حينذاك . ويعلل الرافعى اعـادة الوزارة له بأنها رأت التذمر من سياستها قد استفاض حتى سرى الى صفوف طلبة الجامعة فقررت اعادة هذا المرسوم .. كذلـك يأخذ البعض على تلك الوزارة أنها لم تعن العناية الواجبة بالنهوض بالجيش وأنها لم تعمل عملا جديا فى انشاء مصانـع للأسلحـة والذخائر وتسليح الجيش وانشاء الأسطول وتعزيز قوة الدفـاع الوطنى ... الخ . الا أننا نجد فى هذا المأخذ بعض التجنى على حكومة الوفد .

فـانه بالاضـافة الـى أن المعـاهدة كانـت مازالت حـديثة التوقيع والتنفيذ بالنسبة لنهاية حكومة الوفد بعد ذلك (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) يجب ألا نغفل العوامل المقلقة التى اشرنا اليها آنفا والتى لم تتح للحكومة التفرغ لهذه المسائل تماما ، ومع ذلك ففى عهـد هذه الحكومة نجد أن الفريق اسبنكس باشا المفتش العام البريطانى للجيش المصرى — والذى كان بمثابة السردار — يعتزل العمـل (يناير ١٩٣٧) ولم تمد الحكومة مدة خدمته ، وترتب على ذلك أن تسلم المصريون قيادة الجيش المصرى لأول مرة منـذ عام ١٨٨٢ بتعيين اللواء محمود شكرى باشا رئيسا لاركان الحرب الجيش كما اشرنا فى نتائج المعاهدة . وكذلك انشأت الوزارة مدرسة المهندسين العسكريين فى مسطرد ، ومدرسة أركان الحرب ، ومدرسة ضباط الصف ، ومدرسة الطيران ، ومدرسة الصناعـات الميكانيكيـة للجيش .

ولسنا الآن بصدد اصلاحات الوفد فى هذه الحكومة ، انمـا نحدد اخطاءها أولا ، ويجب أن نشير الى أن الحكومة رغم أنهـا سارت فى الحكم — ولا سيما فى عام ١٩٣٧ — والأخطاء تلاحقهـا من كل جانب لكنها قامت أيضا باصلاحات جوهرية كما سنرى .. ولعـل اخطاءهـا رجعت فى بعض الأحيـان الى احساسهـا بأن المؤامرات تحاك حولها ، وأن القصر لم يصبح خالصـا للفهـم

الدستورى ، والى شعورها بأن على ماهر يلعب لعبة خطرة او أنه استطاع أن يوجه الملك الحديث السن الى خط السياسة الذى يريد أن يسير فيه ، وتوجست خيفة من حركاته .. الا ان كل تلك العوامل — وهى حقيقية — لا تبرر لنا أخطاء الحكومة التى سردنا بعضا منها ، وذلك لأن تلك العوامل كانت من صنع الحكومة نفسها أو بالدقة قد هيأت الفرصة لايجاد نتيجة رغبتها الملحة فى الحكم وما ترتب على ذلك من التخبط ، ثم النوايا الطيبة التى كانت تهدف بها الى ايجاد السلام مع القصر فان النوايا الحسنة اذا أسىء استعمالها كانت بمثابة أدوات حفر لقبر صاحبها ، ثم تفاؤلها الذى أشرنا اليه بزوال الملك فؤاد من المسرح ، واعتقادها أن الجو قد طاب لها بعد أن عقدت معاهدة ١٩٣٦ .

والآن وقد انتهينا من بحث أخطاء الحكومة نعود لنستكمل أدوار الصراع بينها وبين القصر ولنرى كيف اتخذ الصراع شكل أزمات دستورية متعاقبة ومعقدة أدت فى النهاية الى اقالة الوزارة .

فبعد أن أمسك على ماهر بعجلة القيادة فى القصر (فى ٢٠ اكتوبر ١٩٣٧) أصبح وجها لوجه مع الحكومة التى كانت تعارض فى تعيينه كما ذكرنا ، ورغم أن هذا التعيين كان يعتبر بؤرة ارتكاز فى القصر لخصوم الحكومة الوفدية ، فاننا نجد انها — أى الوزارة — لم تعمل على اصلاح أخطائها فى الحكم التى أشرنا اليها ، بل استمرت فى سياسة المحسوبية الحزبية والعائلية ، كما استفحل خطر القمصان الزرقاء ، وامتد تيار السخط الى صفوف الشباب ، وظهرت فى الجامعة حركة تذمر واستياء من تصرفات الحكومة وخاصة بعد فصل النقراشى من الوزارة والوفد .. ويجب أن نكرر الاشارة هنا الى أنه من بين أسباب فصل النقراشى من الوزارة ثم من الوفد وكذلك فصل محمود غالب من الوزارة أنهما كانا يعارضان فى التصرفات التى تمس سمعة الحكم ، فعارضا فى الاستثناءات

والخصوصيات . وكان اخراجهما من الوزارة على النحو الـــذى صلناه ثم فصل النقراشى من الوفد بعد ذلك ، كان معناهما أن الوفد ماض فى سلوكه طريقا غير نزيه ، ولا شك أن النحاس كان معروفاً من قبل بالنزاهة ، ولكن يبدو أن نفسيته وأحواله قد تغيرت مع الزمن وخاصة بعد زواجه وعقد معاهدة ١٩٣٦ ، فأخذ يتساهل فيما تقتضيه النزاهة والاستقامة .

وقد ذكري لنا مصدر عايش الأحداث أنه فى زيارة له مـــع بعض شباب الوفد لمنزل النحاس فى عام ١٩٣٧ ، خرج من هذه الزيارة بانطباع شاركه فيه عدد من زملائه وهو أن النحاس قـــد تغير ، ذلك لأنهم رأوا بأعينهم مظاهر الترف فى الرياش والأثاث ثم تذكروا الأيام التى كانوا يرون فيها النحاس فى منزله يجلس على « كنبه » وحوله عدة كراسى ..

وخلاصة القول ان أخطاء الحكومة أثارت تيارات السخـــط ضدها فاتسع نطاق المعارضة ولا سيما حين انضمت اليها جمعية « مصر الفتاة » ، فبدأت أمواج المظاهرات والاضطرابات والتجمعات ضد الوزارة تتدفق فى المحيط الجامعى وكليات الأزهر منذ أواخـــر أكتوبر ١٩٣٧ ، ولم تكن المظاهرات وقفا على المعارضة وحدها ، فكما سارت المظاهرات الأولى والتى تهتف ضد الوزارة ، نجد أن مظاهرات أخرى خرجت فى الشوارع تهتف للوزارة ، وقد كـــانت هذه المظاهرات وقوامها الطلبة نتيجة رد الفعل لسياسة الوفد فى اقحام الطلبة فى السياسة الحزبية ، وقد رأى مدير الجامعة حينذاك (أحمد لطفى السيد باشا) أن يتفادى تفاقم الاضطراب فى محيطها ، فأصدرت ادارة الجامعة قرارا بتعطيل الدراسة فى كلياتها اسبوعا (من ٢٥ أكتوبر) ، ولكن الوزارة لم توافق على هذا القرار .. وفى ذلك التوتر أطلق أحد أعضاء مصر الفتاة الرصـــاص عـلى النحاس (فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧) ووجه هذا الحادث باستياء شديد

ـ مختلف الأوساط ، الا انه من ناحية أخرى كان سببا فى امعان حكومة فى إتهام خصومها فى الاشتراك فى هذا الحادث فاعتقلت كثير من الشباب وأسيئت معاملتهم فى السجون ، الأمر الذى زاد ى حركة التذمر والاستياء . وقد سيطر هذا الجو الملىء بالاضطراب لى اجتماع البرلمان الذى عقد فى نوفمبر ، ولم تتوقف المظاهرات ، فى يوم الثلاثاء ٢١ ديسمبر ١٩٣٧ قامت مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين كان قوامها جموع من طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين لوزارة ، وهتفوا بحياة الملك الذى أطل عليهم من شرفة القصر حييا لهم . وكانت هذه المظاهرة ردا على مظاهرة قام بها انصار لوفد ونادوا فيها « النحاس أو الثورة » .. — ولعل هذا النداء ذكرنا بشبيهه فى عام ١٩٢٤ حينما نادت الجماهير « سعد أو لثورة » الا أن النداء الأخير لم يكن فى توقيته الصحيح بالاضافة لى اختلاف الظروف والملابسات .

هذا هو الجو العام الذى كان كفيلا بوقوع الأزمات بين الحكومة من ناحية والقصر بمن فيه من ناحية أخرى .

الأزمات الدستورية :

كان تعيين على ماهر نذيرا بتلك الازمات ، فانه على امتداد الشهرين التاليين الباقيين من عمر الوزارة اتخذت الأمور شكل الازمات المعقدة ، فبينما حاول الملك ومستشاره على ماهر تقييد الاجراءات الحكومية بدعوى المحافظة على دستور ١٩٢٣ ، كان النحاس من الناحية الأخرى يحاول تحديد الحق الملكى ، فقد برزت لى السطح من جديد المشاكل الدستورية بينهما ، وهى تلك المشاكل لتى كانت قد سويت أو اعتقد انها سويت وأرسيت قواعدها فى زارة الوفد الأولى (وزارة سعد ١٩٢٤) .. وكانت المشكلة لأولى خاصة بحق التعيين فى مجلس الشيوخ فقد كان أحد المقاعد

بمجلس الشيوخ شاغرا لمدة شهرين وأراد النحاس تعيين أحد الوفديين (حسن نافع) فاعترض القصر ورشح عبد العزيز فهمى باشا . فتنازل النحاس عن ترشيح نافع ورشح مكانه « فخرى عبد النور » ولم يقبل تعيين عبد العزيز فهمى ، متمسكا باقتراحه وحجته الدستورية أن الوزارة هى التى تتحمل مسئولية التعيين ، وأن حق صاحب العرش ينحصر دستوريا فى المشورة وليس الأمر الواجب النفاذ . بينما تمسك القصر برأيه ، وحجته الدستورية أن الحكمة فى تعيين الشيوخ لكمال الكفايات فى المجلس من العناصر التى لم يأت بها الانتخاب ، وأن الوزارة اذا أرادت تعيين أنصارها بصرف النظر عن الكفايات تكون قد خالفت الدستور ، وواجب الملك أن يحميه ... الخ ، وتشبث كل فريق برأيه ، وطال الشد والجذب بينهما فى مسائل أخرى : فقد أرسلت الوزارة عدة مراسيم أخرى رفضت السراى توقيعها : كمشروع قانون بفتح اعتماد إضافى للميزانية ألحت الوزارة فى طلبه . وكانت حجة على ماهر فى عدم التوقيع أن الوزارة تعدها وترسلها الى القصر بدون أن تأخذ رأيه مقدما ، وردت الحكومة بأنها تتخذ هذه المراسيم فى دائرة سلطاتها الدستورية ، وقال على ماهر انه لا يقر هذه النظرية ولا يرى الأخذ بها .

واضح تماما أن على ماهر كان يؤدى دوره ويحاول أن يتخذ من الحكومة ليعطى للملك ، ينقص من سلطاتها ليزيد فى سلطاته ، فكان هذا داعيا لشل حركة الوزارة وازدياد استيائها وتذمرها ، فذهب النحاس الى الاسكندرية فى أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر ١٩٣٧ واظهر تذمره واستياءه للملك نتيجة لتصرفاته تلك ، وان هذا يعتبر تهديدا للحريات الوطنية . ويبدو أن القصر — أو على ماهر — أو هما معا رأيا القاء القفاز فى وجه حكومة النحاس بهدف تصعيد الخلاف ، فطالب القصر بحل جماعات القمصان الملونة ، كما أثار مسائل دستورية أخرى كأن تكون هى المرجع النهائى فى

تعيين كبار الموظفين ، واحالة الموظفين المعينين بمرسوم الى المعاش ، والرتب والنياشين ، وتقديم مشروعات القوانين الى البرلمان ، وأن ينفرد الملك بتعيين كبار موظفى القصر ... الخ .

وكان من الطبيعي أن ترفض الحكومة لأنه اذا كان على ماهر عنيدا فان مصطفى النحاس — بشهادة كل المصادر الحية — كان اكثر عنادا ، بل كان العناد صفة بارزة فيه ، ومن ثم زادت الأمور تعقيدا .. ويبدو أن على ماهر اراد بحركة اخيرى أن يحرج الحكومة ، فطلب القصر — حين استحكمت حلقات الخلاف — أن يلجأ الى التحكيم : اى ان يحتكم الديوان والوزارة الى هيئة محايدة، فرفضت الوزارة هذا الإقتراح .. وأصبح من الواضح أن ثغرات الخلاف بين القصر والنحاس قد صارت صعبة العبور ، فتهامست الآذان فى منتصف ديسمبر بأن النحاس على وشك أن يطرد من الحكم ؛ وسرعان ما اتصلت المقابلات لحل الأزمة بين مكرم عبيد وصبري أبو علم عن الوزارة من ناحية وعلي ماهر عن القصر من ناحية أخرى الا أنها لم تسفر عن نتيجة .

وبقيت الورقة الأخيرة ، ولا نستطيع أن نجزم هل لعب الوفد بها حقيقة أم اعتقد أنها ورقة خاسرة فتجنبها ؟ أعني تدخل السفارة البريطانية . فقد أذيع فى بعض دوائر القاهرة أن السفارة — وكانت صلتها قوية بالنحاس — تدخلت للتوفيق ولتضييق دائرة الخلاف ، وأن السفير (اللورد كيلرن) بذل مساعيه لبقاء وزارة النحاس فى الحكم والتساهل من الجانبين . وهذا يقودنا الى سؤال جوهرى يطرح نفسه : هل كان تدخل السفارة البريطانية — لو كان حقيقة قد حدث — يعنى بالضرورة أنه كان استجابة لرغبة وفدية أبديت كما يحاول البعض تصويره ؟ أم أن الأمر لا يعدو مجرد وساطة خير حاولت بها السفارة — فى خبث ودهاء — أن تحجم عن

الطرفين من ناحية وأن تؤكد أن الأمر مازال بيدها رغم عقد المعاهدة من ناحية أخرى ؟ على أى حال هذا اجتهاد من جانبنا ، الا اننا نشير الى اعتبارين : الأول ان السفير البريطانى كان قد زار كلا من النحاس والملك فى النصف الثانى من ديسمبر ١٩٣٧ ، ويبدو أن هاتين الزيارتين كانتا سببا للاعتقاد الذى اشرنا اليه وهو أن الحكومة أو السفارة البريطانية مصممة على أن يبقى الوفد فى الحكم ، لأنه الحزب الذى فاوض وعقد المعاهدة ، ولأن العلاقات بين رئيس الوزراء والسفير البريطانى كانت قوية مخلصة . الاعتبار الثانى : أن حكومة الوفد اذاعت بيانا رسميا نفت فيه أنها لجأت الى السفارة طالبة منها التدخل فى أزمة اختصاص السلطات . وهذا لم يقنع الكثيرين ، فيؤكد محمد التابعى مثلا حدوث اتصالات من جانب الوفد .

على أى حال — سواء تدخلت السفارة أو لم تتدخل وسواء كان التدخل بناء على رغبة الوفد أو بدون ارادته — فان السباق كان على اشده : ويخيل لنا لأن كلا من النحاس وعلى ماهر كان كمن يمتطى صهوة جواد يحاول به الوصول الى نقطة النهاية كل منهما يحاول الفوز . وللأسف فاز جواد على ماهر رغم انه كان جديدا على السباق وميدانه — أعنى فاروق — ففى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ اقال وزارة النحاس بخطاب أشار فيه الى أن الشعب لم يعد يؤيدها ، وتستحق هذه الاقالة .

وتستحق هذه الاقالة وقفة لنتأمل فيها وفى بواعثها ، فلا شك أننا نستطيع أن ندرك من التدابيرات والترتيبات التى سبقتها أن كل شىء كان معدا ومتفقا عليه . وان الأزمة الدستورية التى أثيرت فى الأيام الأخيرة من حكم الوزارة لم تكن الا وسيلة لايجاد سبب للاقالة .. ثم ان الاقالة نفسها اعتداء على الدستور ، نعم انها

حق مقرر للملك ولكن ظروف استخدامه اياه لا تكون الا حيث يجد انصرافا من الشعب أو البرلمان عن الوزارة — فهل انصرف الشعب عنها وكيف يدرك الملك ذلك دون اجراء انتخابات مثلا ؟ لقد تضمنت الاقالة النص على أن الشعب لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم فعلى أى أساس قرر هذا النص ؟ هل كون رأيه عن طريق المظاهرات والصحافة ؟ بصرف النظر عن أن هذه أمارات قد تخطىء وقد تصيب لأن الوسيلة الصحيحة لمعرفة اتجاهات الشعب وايماءاته هى الانتخابات الحرة ، بصرف النظر عن هذا فاننا رأينا كيف كانت المظاهرات تقوم الى جانب الحكومة كما قامت أخرى تعارضها ، وكذلك الصحافة فكما كان البلاغ يشن هجومه ويتتبع أخطاء الوزارة كانت الى جواره صحافة الوفد .

نستخلص من ذلك أن الشعب لم يكن فى حسبان القصر مطلقا ، بل ونستطيع أن نقول انه لم يكن فى حسبان الوزارة هى الأخرى الى حد ما — والدليل على الحقيقة الأولى أنه لم يعرف عن على ماهر أنه كانت له اتجاهات شعبية حقيقية ، ثم أن اسناد الحكم لمحمد محمود — الذى خلف النحاس — فى حد ذاته يؤكد أن الشعب لم يطف بخيال على ماهر أو فاروق مطلقا .. أما الدليل على الحقيقة الثانية فيكمن فى عدم تحرك الشعب حينما أقيلت الوزارة وطردت من الحكم . ونفس هذا الموقف سيتكرر حينما تطرد حكومة الوفد من الحكم مرتين (فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، ٢٧ يناير ١٩٥٢) وتفصيل هذه السلبية يحتاج لبحث لسنا بصدده الآن .

ونعود الى الاقالة لنذكر انها الاقالة الأولى لفاروق ولم يمض على توليته سلطاته الدستورية سوى خمسة شهور ، وهى اقالة نعتبرها بداية لافساد الحياة السياسية فى مصر . كيف فعل ذلك واتخذ أول خطوة فى نفس الطريق الذى عرفه وسار فيه أبوه فؤاد .. هذا الطريق الوعر ؟ بل كيف استطاع أن يصارع الوفد

وهو مازال ذلك الطفل أو الصبى المدلل ذو السبعة عشر عامـا (١٨ هلالية) ؟ .

قبل أن نجيب نذكـر أن حـديثا جـرى بينه وبين محمـد التابعي قال فيه فاروق قبل توليته سلطته الدستورية : « أنه لا يعرف شيئا عن أحوال البلد ، ولم يدرس بعـد سياستهـا وأحزابها ، وأن أمامـه خمس سـنوات سيقضيهـا فى الدرس والبحث .. وأنه لن يتدخل فى شئون الحكم الا بأقل قدر ممكن .. وأن فى البلد أغلبية تحكم وسيتركها تحكم . والشعب وحده هو الذى يغيرها اذا شاء !! » هـذا هو رأى فاروق وهو منطقى ومعقـول .. اذن مـاذا حـدث ولم تمض خمـسد سـنوات بل خمسة شهور فقط ؟ انه على ماهر المسئول الأول أمام التاريخ فى تلك المهزلة ، وموظفى القصر « الطقم القديم » المسئول الثانى . وأحزاب المعارضة المسئول الثالث . ونستطيع أن نحمل الوفـد المسئولية الرابعة . ولا بد أن نحمل الشعب هو الآخر شطرا منها ان لم تكن كلها لأنه ترك كل هؤلاء يعبثون ويتسابقون واكتفى هو بأن يشاهد ويستمتع بالمشاهدة .. لكن ماذا كان يستطيع أن يفعل وسط هذه الدوامات المتصارعة ولم يكن يملك من أمره شيئا ؟ .

هكذا تميزت وزارة الوفد ٣٦ / ١٩٣٧ بالصراع بينها وبين القصر فتتابعت الأزمات بينهما حتى أدت فى النهاية الى اقالة النحاس كما رأينا ، ويجب ألا نغفل دور العناصر الأخرى فى تطوير هذا الصراع وتصعيده ... الا أنه ورغم هذا الجو المعاش الذى أحاط بالحكومة من كل جانب لم تهمل كلية المسائل الخارجية والداخلية .

الاتجاهـات الخارجية للحكومـــة :

يجب أن نشير فى البداية الى أن الحكومة قد استنفذت كثيرا من الجهد والوقت فى سبيل ابرام المعاهدة ثم فى اتفاقية مونتريه

كما اشرنا فى الفصل الثاني ، اي أن همها كان منصرفا بالدرجـــة الأولى منذ تأليفها فى ١٠ مايو وحتى أبريل ١٩٣٧ لهاتين المسألتين اللتين نستطيع أن ننظر اليهما باعتبارهما يشـــكلان السياســـة الخارجية للوزارة (٣٦ / ١٩٣٧) ، ومع ذلك فقد أخذت ولاسيما بعد عقد المعاهدة ترسم لنفسها مخططا للسياسة الخارجية ينحصر فى عدة نقاط :

١ ــ الصداقة مع الدول الأوربية ذات النظم البرلمانية وفى مقدمتها انجلترا وفرنسا ، وعدم الاطمئنان الى الدول ذات النظـــم الشمولية مثل المانيا وايطاليا .

٢ ــ الاهتمام بالقضايا العربية وفى مقدمتها قضية فلسطين .

٣ ــ التقارب بين مصر والدول الآسيوية وبخاصة الهند .

والواقع ان هذا المخطط وان كانت حكومة الوفد قد رسمته لنفسها الا أن الاقالة قد طوحت بها فلم تستطع تنفيذه وكان مازال رهنا بالمستقبل اذ ستتضح معالمه فى موقف الوفد بعد ذلك مـــن الحرب العالمية الثانية ، وسيتضح اكثر حينما يتولى الوفد الحكم فى ١٩٤٢ ويتمثل هذا ــ كما سنرى ــ فى انحيازه الى جانـــب الحلفاء من ناحية ، ثم فى اهتمامه بقضايا العرب ولا سيما استقلال سوريا ولبنان وقضية فلسطين من ناحية أخرى .. لكن الاهتمام فى وزارة ٣٦ / ١٩٣٧ كان منصرفا الى وادى النيل اكثر منه الى الدول العربية الأخرى والدول الآسيوية .. ولذلك كله نستطيع أن نقول ان سياسة الوفد حينئذ انحصرت فى المسائل الداخلية . فكيف عالجها الوفـــد ؟ .

الاتجاهات الداخلية :

من المعروف لدينا أن حزب الوفد لم يضع لنفسه برنامجا ذا مبادىء مجددة واضحة على المستوى الاجتماعى أو الاقتصادى ، واذا كنا نبرر ذلك بأن الهدف الأسمى للوفد كان الاستقلال فانصرف لتحقيقه أولا ، فاننا لا نستطيع تبرير ذلك بعد ابرام المعاهدة وقد اعتقد أنه حقق الاستقلال فكان لازما أن يضع ذلك البرنامج الاجتماعى كحزب ولو كبديل لكفاحه فى سبيل الاستقلال يبرر وجوده بعد ١٩٣٦ .

ورغم هذا القصور الذى لازم حكومة الوفد الا أنها قامت ببعض الاصلاحات والقوانين ذات الاتجاهات الشعبية .

وفيما يتعلق بالعمال أصدرت قانونا (رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦) بتعويضهم عن اصابات العمل ، وقد أعطى هذا القانون لكل عامل يصاب أثناء العمل أو بسببه الحق فى الحصول على تعويض من صاحب العمل .. كما الزم كل صاحب عمل يستغل فيه أكثر من ٢٠ عاملا بوجود صندوق للاسعافات الطبية .. كما اهتمت بتنظيم شئون العمل والعمال ، فأصدر وزير التجارة والصناعة — بتكليف من مجلس الوزراء — قرارا بتشكيل لجنة تكون مهمتها بحث الأسباب العامة التى قد تؤدى الى الاخلال بما يجب أن يتوافر بين العمال وأصحاب الأعمال من علاقة طيبة ، والسعى فى الوصول الى اتفاقات من شأنها توطيد هذه العلاقات . الا أنه يبدو من خلال القرار الآنف الذكر أن العمال كانوا — تحت وطأة الشعور بالظلم — قد قاموا باضطرابات فى أنحاء متفرقة من البلاد ، وكان مبعث هذه الاضطرابات أن الحكومة عملت على توقف نشاط « الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى » . وقد عالجت الحكومة هذه الاضطرابات بأساليب لا تخلو من العنف ، فأطلق الرصاص على

العمال فى مصانع السكر بالحوامدية وعلى عمال الترام بالاسكندرية .

.. والواقع أننا لا نستطيع تفسير هذا الموقف من حكومة الوفد لا سيما وأنها كانت قد وضعت خطة لاصلاح أحوال الطبقات العاملة بالاشتراك مع عباس حليم الذى صرح بمناسبة التطورات الخطيرة « التى لم يعهدها أيام انفراده بالحركة فى الأعوام الستة الماضية »، صرح قائلا : « ولوضع الأمور فى نصابها ألفت نظر الجميع الى أننى اشتركت مع الوفد المصرى فى وضع خطة لاصلاح الطبقات العاملة فى المؤتمر الوطنى المعروف (مؤتمر ١٩٣٥) .. ولوجود الوفد المصرى الآن فى الحكم أرى واجبا على انتظار تنفيذ هذا البرنامج ، حيث أن الحكم هو افضل أداة وأوفق فرصة لتنفيذ برنامجنا والاصلاحات ... وأعتقد بل واثق ثقة تامة أن حكومة الوفد جادة فى تنفيذه » وكان هذا التناقض بين موقف الحكومة التى تعتبر أكثر تمثيلا للشعب واضطرابات العمال داعيا لدهشة « الاجبشيان جازيت » التى بعد أن تتحدث عن متاعب العمال فى مصر تقول « انه يبدو غريبا أن تقع قلاقل صناعية تنتهى باضراب وعنف يضطران البوليس الى استعمال السلاح على أثر تولى حكومة شعبية اكثر تمثيلا لمجموع الشعب عنها فى أية حكومة أخرى عرفتها مصر منذ ست سنين .. فان وجود هذه الوزارة المحبوبة فى الحكم لا يعيقها شىء عن وضع أى برنامج تشريعى تراه فى مصلحة العمال .. » الا أنه رغم تساؤل هذه الجريدة نجدها تستدرك حقيقة هامة وهى أنه من الطبيعى أن تقع اضطرابات العمال على أثر القاء مقاليد السلطة الى حكومة تعطف على العمال وعلى اجابة مطالبهم ، وهذه ظاهرة فى كثير من البلدان الأخرى ..

على أى حال حاولت الحكومة قدر استطاعتها ارضاء طبقة العمال ، فبعد أن أثيرت قضية تشغيل النساء فى صناعات خطرة

ومؤذية ، أصدرت قرارا وزاريا فى ٢٥ فبراير ١٩٣٧ يحرم تشغيل النساء فى صناعة الفحم الحيوانى .. وكذلك ألقى مصطفى النحاس خطابا فى ٣ أكتوبر ١٩٣٧ أورد فيه ما يشبه برنامج الوفد للعمال فقال النحاس فى خطابه : « وقد أولينا كل عنايتنا للطبقة العاملة بحكم أنها تمثل دعامة أساسية فى انتاجنا القومى ، وسنؤكد رعايتها وتأييدها عن طريق التشريعات التى تمكن لهم العمل فى ظروف صحية وتأدية رسالتهم الهامة فى الحياة المصرية على أكمل وجه . وانه بفضل جهود العمال ونشاطهم واخلاصهم ستصل مشروعاتنا الاقتصادية المختلفة الى أوج النجاح وتواصل تقدمها . ويتضح من ذلك أنه من الخير لأصحاب الأعمال وللمصلحة العامة أن يكون العمال مطمئنين على أنفسهم وعلى ذويهم فى اليوم وفى الغد . ولذلك فاننا سعينا فى أعداد مجموعة قوانين نقصد من ورائها الى تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال » .

قصارى القول ان الوفد كان يبدى اهتماما متزايدا بالمطالب العمالية وذلك حتى لا تنفصل جماهير العمال عنه فى الوقت الذى كانت الرأسمالية المصرية الكبيرة تعارض فى ادخال أى تحسين على أحوال العمال .

أما فيما يتعلق بالفلاح فنفهم أن النحاس قد ذكر فى كتاب تشكيل وزارته الى الأوصياء على العرش « ان وزارته ستتقدم الى البرلمان ببرنامجها » وفى مقدمته الاهتمام بشئون الفلاح المصرى ، الذى يجب أن يكون له النصيب الوافر فى الخير الذى هو مصدره ، كما كان الوفد قد بحث فى مؤتمره عام ١٩٣٥ الذى اشرنا اليه حالة الفلاح فى أبحاث مستفيضة فحلل أمراضه ووصف علاجه .. فهل استطاع الوفد ــ وقد أصبح فى الحكم ــ أن يضع هذا العلاج ؟ .

لقد ألغت الحكومة ضريبة الخفر فى القرى وما فى حكمها من المدن غير المفروضة فيها عوايد الأملاك المبنية ، وذلك ابتداء من أول مايو ١٩٣٦ ، وقد كانت هذه الضريبة عبئا ثقيلا ينوء به كاهل الفلاح . كما كان من أول ما عنيت به حكومة الوفد الغاء نظـــام السخرة ، الذى كان يدعو الى تسخير طبقة معينة من الفقراء للعمل بلا مقابل .. كما الغت ضريبة القطن وكانت عبئا على كاهل صغار الفلاحين ، وبذلك وفرت عليهم مبالغ لا يستهان بها .. وحاولت الحكومة بصفة عامة تخفيف الضرائب عن صغار الفلاحين فألغت الضريبة العقارية عن صغار الملاك الزراعيين الذين لا يتجـــاوز ما يدفعه كل منهم خمسين قرشا ، كما خفضت تلك الضريبة لبقية طبقات صغار الفلاحين بنسب مختلفة . كما عززت حكومة الوفـــد المراكز الاجتماعية وأكثر منها وأمدتها بالموظفين الأكفاء ومن الخدمات الريفية التى حرصت عليها الحكومة تكوين هيئات محلية فى القرى تسمى « جمعيات الاصلاح الريفى » كما عملت على تغذية التلاميذ فى التعليم الالزامى والريفى المنتشر فى القرى ، وأقامت المجموعات الصحية والوحدات الاجتماعية والمدارس الريفية .. كما وضعت حدا أدنى لأجور العمال الزراعيين .

ولم تنس الحكومة مطالب الرأسمالية المحلية وكبار المزارعين فقامت بتقسيط المتأخرات على المولين (حتى ديسمبر ١٩٣٥) على أقساط سنوية خمسة . كما قررت تنازل الحكومة لمدينى البنوك العقارية الذين حلت محلهم عن أرباحها من هذا الحلول ، وتخفيض سعر الفائدة والتنازل عن ٢٠٪ من أصل الدين . وفى نفس الاتجاه الشعبى قرر مجلس الوزراء استمرار العمل بقرار رفـــع نسب المجانية فى المدارس . وسوف نلاحظ أن الوفد فى وزارتيه اللاحقتين سيعمل على نشر تلك المجانية فى المدارس والجامعات . كما أصدرت الحكومة قانونا بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى ارتكبت

منذ ١٩ يونيو ١٩٣٠ الى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، عدا القتل العمد .
وقامت بالغاء قانون حماية الموظفين الذى كان يمنع رفع الدعوى عليهم مباشرة أمام محاكم الجنح من المدعين بالحق المدنى .. كما قامت الحكومة (فى فبراير ١٩٣٧) بالافراج عن المحكوم عليهم من المجالس العسكرية البريطانية أبان ثورة ١٩١٩ .. وفى عهدها أفرج عن الضابط السودانى على عبد اللطيف (أكتوبر ١٩٣٧) ، وكذلك عاد جزء من الجيش المصرى الى السودان بعد أن ظل مبعدا عنه منذ أواخر عام ١٩٢٤ على اثر مقتل السردار وتنفيذا لاتفاقية مونتريه احتفل فى ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ ببدء فترة الانتقال للنظام القضائى المختلط . .

هذه هى الخطوط العامة لاتجاهات حكومة الوفد على الصعيدين الخارجى والداخلى وما قامت به من أعمال خلال ما يزيد عن عام ونصف ، ولا شك انها أعمال لا تتناسب مطلقا مع مكان منتظرا من تلك الحكومة التى أتى بها الشعب وهو يعلق عليها آماله ؛ ولكن لعل ما يفسر هذا التقاعس ولا يبرر انشغالها بالمسألة الخارجية والمفاوضات والمعاهدة واتفاقية مونتريه فترة ليست قصيرة كما ذكرنا ، وكذلك مالاقته فى سبيلها من المؤامرات التى كانت تحاك حولها من داخل القصر وخارجه كما رأينا ، بالاضافة الى ذلك كله ما عانته من أزمة الخلافات بين صفوفها مما أدى الى الانشقاق الأول ، ثم وأخيرا تخبطها بين هذا وذاك .. ولذلك فانه من الممكن تمييز هذه الوزارة بشيئين : معاهدة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات الأجنبية ثم الصراع مع القصر ..

الفصل السادس

الـــوفد فى المعارضـــة

١ ـ (١٩٣٨ ـ ١٩٤٢) :

دارت الدائرة على حكومة الوفد (٣٦ / ١٩٣٧) كما دارت ـ وستدور ـ عليها وعلى غيرها من حكومات الأقلية ، اذ كان الأمر فى بقائها واقالتها ـ بالرغم من وجود أغلبيات برلمانية تسندها ـ بيد الانجليز أولا ثم القصر ثانيا .. فان خطتهما كانت واضحة لا تكاد تتغير ، وهى الاستعانة بالوفد لتحقيق أهداف معينة يرميان اليها : كاضفاء صفة الشرعية للاستعمار عن طريق عقد معاهدة ، كما حدث فى عام ١٩٣٦ ، أو لتهدئة ثائرة الشعب لما لاحت بوادرها، او المعاونة فى دفع خطر خارجى يهدد مركز الاستعمار نفسه كما حدث فى فبراير عام ١٩٤٢ ... وهكذا ، فاذا ما انجز الوفد هذه المهمة فسرعان ما يجد نفسه خارج مقاعد الحكم .. ومن الانصاف أن نقرن هذه الحقيقة التاريخية بحقيقة أخرى وهى أن الوفد كـــان بطريقته الخاصة يحاول هو الآخر ان ينتهز هذه الفرصة ويحاول قدر جهده ـ وبما تسنح له ظروف تكوينه وتقلبات السياسة ومؤامرات القصر وأحزاب الأقلية يحاول أن يرضى جماهيره فى القـــاعدة العريضة وتحقيق ولو بعض آمالها فيه واذا ما مضى الوفد فى تحقيق هذا الأمل معتقدا أن الأمور دانت له جاءته الاطاحة على غير انتظار

أحيانا ، وهو متوقعها أحيانا أخرى .. فان الاستعمار والقصر لا يكادان يلمحان خطورة الحركة الوطنية وتصاعد المطالب الثورية للشعب حتى يفزعان الى أنصارهما المعتدلين من أحزاب الأقليـة أو الشخصيات المستقلة وتكوين حكومات توقف المد الثورى من ناحية وتحقق سيطرتهما ومكاسبهما من ناحية أخرى .

ولذلك سيجدان دائما — من تلك الأحزاب وبعض العناصر المستقلة — عقب اقالات حكومات الوفد الثلاثة فى ديسمبر ١٩٣٧ ، أكتوبر ١٩٤٠ ، يناير ١٩٥٢ — سيجدان منها مطية يمضيان بها فى طريق محفوف بالمكاره ... هذا بينما يضطر الوفد الى أن يقبع فى مقاعد المعارضة منشغلا بتقوية نفسه وتدعيم صفوفه أحيانا أو المشاركة بابداء الرأى ازاء بعض الأحداث أحيانا أخرى ، وذلـك حتى تأتيه الفرصة مرة أخرى للقفز الى كرسى الحكم — أيا كانت هذه الفرصة ...

وقد مارس الوفد دور المعارضة — على امتـداد الفتـرة التاريخية التى تتناولها تلك الدراسة — فى ثلاث فترات :

الأولى : وهى التى تبدأ عقب اقالة حكومته فى نهاية ديسمبر ١٩٣٧ وتنتهى بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

الثانية : تبدأ منذ اقالته فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وتنتهى بمجيئه الى الحكم فى ١٢ يناير ١٩٥٠ .

الثالثة : والأخيرة — بالنسبة له وللنظام كله — وهى التى كانت عقب حريق القاهرة الى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وهى — كما نرى — فترات تشكل فترة طويلة (مجموعها ١٠ شهور — ٩ سنوات) بالنسبة الى مجموع الفترات التى تولى فيها الحكم فى

تلك الفترة (٣ شهور و ٦ سنين) ، ولذلك فنستطيع أن نعتبر أن الوفد كان جهاز معارضة أكثر منه أداة حكم ..

ونحاول الآن أن نتعرف كيف مارس هـذا الجهـاز دوره في المعارضة ... وبادىء ذى بدأ نود أن نلفت النظر الى عـــدة ملاحظات : أن الحرب العالمية الثانية وموقف مصر منها ، ثم نتائجها قد شكلت سياسة الوفد فى أواخر الثلاثينيات وأوائل — وأواخر — الأربعينيات عندما كان الوفد فى المعارضة .. الملاحظة الثانية : لا نستطيع أن نقرر أن الوفد كان — دائما — أكثر وطنية فى المعارضة منه فى الحكم كما رأى بعض المؤرخين ، ذلك لأنه فضلا عن أن وطنية الوفد كانت تتعرض لارتفاعات وانخفاضات وفجوات ونتوءات سواء وهو فى الحكم أو فى المعارضة ، فان مقياس الوطنية كان غير ثابت فرب تصرف أقدم عليه الوفد وهو فى المعارضة كان بعيـدا كل البعـد عن الوطنية — فى رأينا — كموقفه من النقراشى أبان عرض قضية مصر أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٧ كما سنرى ، ورب تصرف آخر أقدم عليه وهو فى الحكم وكان فيه وطنيا متفوقا على نفسه كالغـائه لمعاهدة ١٩٣٦ فى عام ١٩٥١ مثلا .

الوفـــد ووزارة محمد محمـود :

ونتناول الآن الفترة الأولى التى مارس فيها الوفد المعارضة .. وقد مر بنا كيف أقيلت وزارة الوفد فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، ففى نفس اليوم تألفت وزارة محمد محمود من الأحرار الدستوريين وبعض العناصر المستقلة والحزب الـوطنى . كانت الاقالـة — لا شك — افتداء على الدستور ، فرغم أنها حق مقرر للملك الا أن ظروف استخدامه اياه لا يجب أن تكون الاحيث يجد انصرافا من البرلمان القائم حينئذ والشعب ، ولم يكن الأمر كذلك حينما أقال وزارة الوفد .. فقد كان البرلمان القائم وفديا ، وكانت هذه هى

المشكلة الأولى التي جابهها محمد محمود ، فتردد بين مواجهة هذا البرلمان وبين حل مجلس النواب دون أن يتقدم اليه ، ثم استصدر مرسومين الأول بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، والثانى بحل مجلس النواب وتحديد ١٢ ابريل ١٩٣٨ موعد اجتماع المجلس الجديد .. ثم أعلنت الوزارة الاستعدادات لاجراء الانتخابات ، وكانت الأغلبية الوفدية تطالب بتأليف وزارة محايدة للاشراف على تلك الانتخابات، الا أن الوزارة مضت فى اجراءاتها دون أن تستمع لذلك .. وأجريت الانتخابات بصورة منافية لكل قواعد الحرية ، فقد أجمعت جميع المصادر الحية والصامتة على أن الوزارة تدخلت وفرضت أشخاص الناجحين فرضا وزورت ما شاء لها التزوير .

وان من المقرر ان يسقط فيها جميع الوفديين ولا سيما رئيس الوفد واعضاؤه ، واكبر عدد ممكن من النواب الوفديين السابقين، وان الوفد متوقعا هذه الاجراءات من وزارة محمد محمود ولذلك فقد اجتمعت الهيئة الوفدية واقترحت مقاطعة الوفد لتلك الانتخابات ، الا أن الأمر — كما يذكر سراج الدين — استقر فى النهاية وبأغلبية الاصوات على وجوب دخول المعركة مهما كانت نتيجتها .

وكانت النتيجة ان الوفد لم يحصل الا على ١٢ مقعدا فقط ، هذا بينما نجد أن حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين قد حصلا على ١٩٣ مقعدا . وهنا لا بد أن نتساءل : هل فقد الوفد رصيده عند الشعب بهذه السرعة ؟ واذا كان قد فقده فهل يعنى ذلك انه انتقل الى معسكر الحكومة وأنصارها ؟ لقد حاول محمد حسين هيكل فى مذكراته أن يدخل فى روعنا ذلك فاتخذ من النتيجة التى أسفرت عنها الانتخابات فى كل من نقابة المحامين ، ومجلس النواب دليلا وحجة قائمة على انصراف الرأى العام عن الوفد . فقد ذكر لنا انه حينما وصلت نتيجة الانتخابات فى نقابة المحامين الى الوزراء

معلنة انتصار محمد على علوبة على مكرم عبيد (كان مازال سكرتيرا للوفد) بمنصب النقيب فرحوا بها ، لانها حجة قائمة على انصراف الراى العام عن الوفد .. ولندع الاستاذ فتحى رضوان يجابـه هيكل ويفند لنا ما زعمه ــ وفتحى رضوان لم يكن وفديا فى يوما ما ــ فيقول « ولقد شهدت هذه الانتخابات بنفسى ، رأيت كيف وقـف رجال الشرطة على أبواب محكمة الاستئناف ليمنعوا دخول المحامين الوفديين اليها حتى لا يشاركوا فى الانتخابات ، وكانت الوزارة هى التى أصدرت بطبيعة الحال الأوامر لرجال الادارة ليفعلـوا ما فعلوا .. » .

ويستطرد فتحى رضوان ليخبرنا بأن هيكل يعلم كل ذلك ، « فلم يكن ثمة داع للسرور بهذه النتيجة ، الا ان يكون سبب هذا السرور هو نجاح الحكومة فى اقصاء الوفديين عن نقابة المحامين». ثم لو فرضنا جدلا أن النتيجة كانت سليمة لا غبار عليهـا فـان انتخابات المحامين لمحت هى الايماءة الصادقة عن اتجاه تيار الراى العام .. على اى حال لعلها احدى سقطات الحزبية التى ادت بهيكل الى اتخاذ هذا الموقف .

اما فيما يتعلق بانتخابات مجلس النواب فنجد هيكل اكثر جراة فى محاولته حينما يذكر « انه لمابدات الوزارة تمهد للانتخابات لم يقف الشعب فى جانب الوفد ورئيسه لأنه ــ أى الشعب ــ اعتبرهما ظالمين ... » ثم يقول « وهذا هو السر فى أن الوفد لم يجد مرشحين يتقدمون باسمه الى ١٨ دائرة انتخابية ... الخ » . والظلم الذى ارتكبه الوفد ورئيسه والذى من أجله لم يقف الشعب الى جوارهما فى الانتخابات هو ــ فى اعتقاد هيكل ــ انتهاز ما فرضه شباب الملك ومباشرة سلطاته الدستورية فى التمسك بحقوق دستورية لم يكونا يتمسكان بها فى عهد والده فؤاد .. يشير هيكل الى تلك الازمات الدستورية التى حدثت بين وزارة الوفد والقصر

(والتى تناولناها بالتفصيل فى حكومة الوفد ٣٦ / ١٩٣٧) ...
والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل كان مطلوبا من حكومة الوفد ان تتساهل فى حقوقها الدستورية لمجرد شباب الملك ، أو لأنها لم تكن تتمسك بها فى عهد فؤاد ؟ أى منطق غريب للدكتور هيكل ؟
على اى حال يبدو أنه كان غير راض عما يقرره ومن ثم راح يتساءل عن سر هذه الظاهرة التى أعجزت الوفد عن وجود مرشحين لعدد كبير من الدوائر والتى أدت الى أن أصبحت هذه الدوائر منسوبة نهائيا للوزارة وانصارها ٠

ويكاد ان يضع يدنا على التفسير الصحيح لهذه الظاهرة رغم محاولته - بعد ذلك - أن يستبعده .. فبعد أن يتساءل : ما سر هذه الظاهرة ؟ يقول : « لعله التعديل الذى حدث فى الدوائر الانتخابية ليجارى عددها عدد السكان الذى زاد عن قبل » . الا أنه يصعب عليه تقرير مثل هذه الحقيقة فيستدرك قائلا « لكن هذا التعديل لا يمكن بحال أن ينتج كل هذا الأثر ، لو ان الوفد بقى له من السلطان على الناخبين ما كان له من قبل حينئذ يقولون : لو رشح الوفد حجرا لوجب انتخابه ، فيستمع اليهم الناس وتكون لهم الأغلبية الساحقة ، أما أن ينصرف الناس عنهم ... ، فهذا أمر له دلالته من غير شك سببه وعلته . وينتهى بنا هيكل الى ان السبب يكمن فى تلك الحالة المعنوية التى ادت الى تقوية الشعور فى نفس الشعب بأن عودة الوفد الى الحكم لا مصلحة للأمة فيها ، مخافة أن تتغلب المصالح العاجلة على المصالح القومية فى هذا الظرف الدقيق من حياة البلاد . أما تعديل الدوائر الانتخابية - الذى يتجاهل هيكل أثره - فقد ادخلت الوزارة كثيرا من التعديلات كانت فى معظمها صادرة لرعاية رغبات مرشحيها ، ووجدت الفرصة - من الوجهة الشكلية - سانحة لها فى التعداد الجديد للسكان .
ولا شك أن هذا التعديل كان له أثره ، هذا بالاضافة الى ما أشرنا

اليه — وفقا لما جاء فى جميع المصادر والمراجع — من التزوير العنيف الذى حدث فى الانتخابات والذى كان دليلا ينتقض ما ذكره هيكل . والواقع انه ناقض نفسه فبعد أن ساق لنا دلائله على ضعف الوفد وانكماشه ، اذا به يذكر أن رئيس الوزارة اتخذ جميع الاحتياطات لما كان يسمعه من رجال وزارة الداخلية ومن بعض المقربين اليه من « ان الوفد لا تزال تخشى قوته فى الانتخابات ، وانه يستطيع أن يثير يوم الانتخابات من الثائرات ما لم يقدر عليه غداة تنحيته عن الحكم » . وان الوزارة ظلت دائما تمعن فى التفكير فى الاحتياط للمفاجآت الانتخابية ، وانها اخذت فى تنظيم حملتها تنظيما دقيقا ... الخ .

فهل يتفق هذا التوقع لخطر الوفد والامعان فى التفكير فى الاحتياط له مع ما ذكره هيكل ؟

على أى حال نخلص من هذا الى الاعتقاد بأن الرأى العام لم يكن قد تحول هذا التحول السريع فانصرف عن الوفد فى تلك الفترة القصيرة ، بل انه اذا كان قد حدث تحول فى تصورنا بانه كان لصالح الوفد الى حد ما ، اذ أحس الرأى العام بأن القصر يعود لطغيانه القديم فيطرد الوفد الأثير لديه ، حقيقة أن حكومة الوفد ارتكبت كثيرا من الأخطاء التى أشرنا اليها ، لكن الاقالة وبالصورة التى تمت بها وملابساتها اعادت ذكرى سيئة وأمارة غير محببة الى نفوس الجماهير ، ومن ثم غفرت — أو تناست — اخطاء الوفد وحكومته وهذه ملاحظة تلفت نظر الباحث عقب كل اقالة لحكومة الوفد من الحكم ، فان الشعب باحساسه الطبيعى الذكى كان يدرك معنى هذه الاقالة ، فكان يعود للتجمع مرة أخرى الى صفوف الوفد باعتباره ممثلا له وخط الدفاع ضد دكتاتورية القصر وأحزاب الأقلية هذا بالاضافة الى أن حزب الوفد قد أعلن بعد ذلك وعلى أثر

هزيمته فى الانتخابات أن اقالة حكومته كانت ضد رغبة الشعب وتحت ضغط انجلترا .

ومن ناحية أخرى لا نعتقد انه اذا كان الرأى العام قد انصرف حقيقة عن الوفد فمعنى ذلك ان انصرافه كان الى معسكر الاحرار الدستوريين والسعديين . فبالنسبة للأحرار وهم الذين كانوا قد حصلوا فى انتخابات ١٩٣٦ على ستة مقاعد فكيف يفوزون فى تلك الانتخابات بأكثر من مائة مقعد ؟ ان الحزب ما زال كما هو لم يأت بجديد فى هاتين السنتين ، اشترك كما اشترك الوفد فى توقيـــع المعاهدة كما رأينا ، وكانت معارضته لحكومة الوفد فى معظمها كيدية وغير سليمة ، ثم أن توليهم الحكم عقب اقالة وزارة الوفد دون سبب واضح لا شك انه اضعف مركزهم الشعبى فوق ضعفه .. أمـــا بالنسبة للسعديين فنجد أن حزبهم كان مازال حديث التكوين ولـــم يتخذ له برنامجا محددا من مشكلات البلاد الداخلية او رأيه فى الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى وسياسة الضرائب ... الخ ، ثم ان تأليفه عقب اقالة وزارة الوفد أضفى عليه ظلا لم يكن محببا للشعب ، وبدا أن الأمر كله اتفاق على اضعاف الوفد لمصلحـــة القصر وحده .. هذا بالاضافة الى ان السعديين ـــ باعتبارهـــم وفديين منذ وقت قصير ـــ ساهموا فى أعمال الـــوزارة الوفديـــة وقراراتها ، حقيقة انهم اثاروا قبل ـــ وبعد ـــ خروجهم من صفوف الوفد بعض الغبار فى وجه الوفد وحكومته كما رأينا ، الا ان ذلـــك لم يكن كافيا لانصراف الناس اليهم بهذه الدرجة التى بـــدت فى الانتخابات ..

ان المحصلة النهائية لهذا العرض هى ان الانتخابـــات التى اجراها محمد محمود كانت مزورة الى ابعد حدود التزوير وفاقـــت فى ذلك كل انتخابات سابقة ولاحقة ـــ باستثناء انتخابات اسماعيل صدقى فى عام ١٩٣٠ ـــ ويهمنا ابراز هذه الحقيقة ، لأن البرلمان

الذى قام على أساسها ظل منعقدا طوال أربع أعوام واعتمدت كليه حكومات أربعة ، وكان الوفد طوال هذه الأعوام هو الحـزب الوحيد فى مقعد المعارضة .. وان الباحث ليحار ويأسف أزاء هذه الظاهرة الكئيبة فان البرلمانات التى كانت تأتى نتيجة انتخابـات مزورة وغير سليمة تمكث ـ هى والحكومات القائمة عليها ـ فترات طويلة ، فى حين ان التى كانت تجىء تعبيرا عن ارادة الشعـب ـ ولو بعض الارادة ـ كانت سرعان ما تتهاوى مع الوفد .. !

واذا ذكرنا أن الوفد ظل فى المعارضة طوال هـذه الفتـرة (١٩٣٨ ـ ١٩٤٢) فان ذلك من قبيل المجاز والشكل فقط ، فـان مجلس النواب ـ وهو الحصن الأول لممارسة المعارضة ـ كان شبه خاو من الوفد ، فلا شك أن صيحات اثنى عشر نائبا وفديا وسط هدير مائتين وأربع وستين نائبا وحكومة ائتلافية من جميـع احزاب الأقلية كانت بعيدة عن المظهر السليم لدور المعارضة ، حقيقة أن الوفد لجأ الى أجهزته الأخرى كالصـحافة والاجتماعات والمؤتمرات والمذكرات والنقابات كما سنرى الا أن كل تلك الوسائل ـ الى جانب البرلمان ـ تبقى ثانوية .. هذا فضلا عن أنه حتى الاثنى عشر نائبا وفديا الذين نجحوا والذى كان لنجاح كل منهـم ظروف خاصة وفرت له هذا النجاح ـ لم يكن من بينهم رئيس الوفد أو سكرتيره أو أحد أعضائه ، وقد كان النائبان محمود سليمان غنام وعبد الحميد عبد الحق أبرز النواب الوفديين فى معارضة الحكومة كما سنرى . وكان يوسف الجندى فى مجلس الشيوخ .

على أى حال اطمأن محمد محمود فبدأ له أن الأمور قد استقرت نتيجة الانتخابات ـ كما يذكر هيكل ـ ومن ثم شرعت وزارته فى التشهير بالوفد ووزارته السابقة ، والوفد من جانبه أخذ هو الآخر يكيل هجومه ضد الحكومة .. فالوزارة من جانبها استصدرت عدة قوانين وقرارات الهدف منها التشهير بالوفد أولا ، ثم اصلاح مـا

أفسدته حكومته ثانيا . مثال ذلك العفو الشامل عن بعض الجرائم التى وقعت فى عهد حكومة الوفد ، وحل فرق القمصان الزرقاء التى انشأها الوفد وقد أشرنا اليها . وحصر الاستثناءات التى تمت فى عهدها تمهيدا لالغائها . الا انها ـ فيما يتعلق بحصر الاستثناءات الوفدية ـ انتهت الى تأكيد حقيقة تدمغ جميع الأحزاب المصرية وحكوماتها فقد تبين من الحصر أن الاستثناءات سلاح لجأت اليه كل الوزارات بما فيها وزارة الوفد ووزارة محمد محمود نفسها .

... ويهمنا ابراز هذه الحقيقة المؤسفة ـ ليس بالنسبة الى حكومات الوفد فقط ـ بل لجميع الأحزاب والحكومات حينئذ فحق الاستثناء والفصل بالنسبة للموظفين كان حقا مقررا لرئيس الوزراء منذ عشرات السنين ، والموظفين جميعا كانوا حريصين غاية الحرص على التمسك بنظرية الحق المكتسب ، وانتقل هذا الاعتقاد الى الوزراء منذ عشرات السنين ، والموظفون جميعا كانوا حريصين غاية الحرص على التمسك بنظرية الحق المكتسب ، وانتقل هذا الاعتقاد الى الوزراء أنفسهم .

هذه أمثلة لما اتخذته الحكومة من قرارات كان الهدف منها تقليم اظافر الوفد ، وليس معنى ذلك أن الحكومة تفرغت لهذا الهدف فقط ، بل قامت ببعض الأعمال الأخرى لكننا لن نتناولها بالتفصيل اللهم الا بالقدر الذى يوضح دور الوفد ازاءها ومعارضته لها .. فقد هاجم الوفد وصحافته الوزارة لعدم اشتراك مصر فى المحادثات الانجليزية الايطالية بشأن قضية الحدود بين مصر وليبيا ، اذ وجد الوفد فى هذا التجاهل اعتداء على سيادة مصر . ورغم تأكيد وزارة محمد محمود بأن المفاوضات لن تمس السيادة المصرية بأى شكل فان مصطفى النحاس اتهم محمد محمود بالضعف على اعتبار انه سمح لمصالح مصر بأن تكون موضوعا للمساومة بين انجلترا وايطاليا وراء ظهر مصر . وكان الوفد بذلك مخالفا لسياسة حكومته

التى وقعت المعاهدة كما رأى استاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ولا سيما أنه واصل الهجوم على السياسة الانجليزية وبخاصة فى كل ما يتعلق بتطبيق المعاهدة .

وكانت صحافة الوفد — ولا سيما المصرى — تقف بالمرصاد لقرارات الحكومة ومشروعاتها ، كما كانت تثير كثيرا من الاشاعات والتشنيعات حول أعضاء الوزارة ، فتتغير المصرى — مثلا — الى هواية د. ماهر للسباق .. (المصرى ١٩٣٨/٧/٦) ، وكانت الحكومة تدرك أن الوفد مازال — بالرغم من تنحيته عن مجلس النواب — له الصوت القوى ، ولذلك نجد أن محمد محمود يرحب باشتراك السعديين فى الحكم رغبة فى عدم معارضتهم لصالح الوفد ، أى أن محمد محمود كان يخس بوطأة معارضة الوفد فأراد أن يتجنب زيادتها فأشرك السعديين فى الحكم . ويحاول هيكل أن يفسر هذا الاشتراك الذى أثار دهشته — « لأنه كان يؤثر أن يضطلع بالحكم حزب واحد » — بأن اتجاه السياسة المصرية قبل أن تسند الوزارة الى محمد محمود كان اسنادها للدكتور ماهر هو السائد حينئذ ، كما أن اغلبية الأحرار الدستوريين بالنسبة للسعديين فى مجلس النواب كان لا يتجاوز بضعة أصوات . ويدحض هذا التفسير — أو التبرير — ما أورده الرافعى من أن محمد محمود اضطر الى اشراك السعديين معه والتضحية ببعض أعضاء حزبه « لأنه رأى فى وجود السعديين خارج الحكم ما يضعف وزارته ويجعلها هدفا لمعارضة واسعة فى مجلس النواب .. » وهذا هو التفسير الأقرب الى الصواب فى تصورنا فان محمد محمود كان يحس بضعف مركزه أمام الوفد ، وكان يدرك تزييف ارادة الناخبين ، وأن حكومته لا تستند الى أى ركيزة شعبية ، فكان يحاول بشتى الجهود تجميع كل الكتل حوله درءا لخطورة الوفد .

على اى حال اشترك السعديون فى الحكم وأصبحت الوزارة ائتلافية من جميع الأحزاب المعادية للوفد . وكانت السياسة العامة للحكومة تأييد بريطانيا تأييدا تاما ضد الخطر الفاشستى الذى انتشر حينئذ فى أوربا ، ولذلك فقد تقدمت باقتراح لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، كما قررت تخفيض عدد الجيش المصرى حتى لا يكون خطرا على بريطانيا فى حالة نشوب الحرب .. ومن الانصاف للسعديين أن نقرر أن اشتراكهم فى وزارة محمد محمود قد بعث فيها روحا من النشاط ، فانهم كانوا أكثر انتاجا فى الحكم من الاحرار الدستوريين ، وأكثر اضطلاعا بالأعمال الانشائية فى مختلف النواحى كالتعليم والقانون والصحة والمالية وغيرها .

مضت وزارة محمد محمود فى تصريف سياستها وقد اتسمت بطابع القلقلة والاضطراب وكثرة التعديل والتبديل فى الوزارة ، والوفد لا يفتأ يهاجمها ، ثم سرعان ما أدركت أن الأمر ليس فى يدها وأن القصر مازال يمارس سلطاته ، ويبدو أن على ماهر — وكان ما يزال رئيسا للديوان — كان يمهد الأمر لنفسه ، وكانت صحف الوفد مازالت تثير الراى العام ضد الوزارة وتحاول أن توهمه ان ايامها اصبحت معدودة فى الحكم وأن الوفد سيعود الى الحكم ، ومن ناحية اخرى كانت جريدة المصرى تحاول أن تؤكد للراى العام وجود خلافات داخل الوزارة بين معسكر الاحرار الدستوريين وبين « الوزراء المهامرة » كما كانت تطلق عليهم نسبة الى رئيسهم أحمد ماهر وأن هذا الخلاف يشتد بين زعيم الأحرار ورئيس الحكومة من ناحية وبين ماهر والنقراشى من ناحية أخرى ... الخ . كما تعقب المصرى المحسوبية والاستثناءات التى كانت تتم فى الوزارة ، فتنشر — مثلا — حركة الترقيات فى السلك الدبلوماسى وتشير الى الاستثناءات فيها وعلاقة أصحابها ورئيس الحكومة والوزراء . وكان مجلس الشيوخ قد عرض اكثريته — وهى مازالت وفدية — اقرار ميزانية الدولة ، الأمر الذى اثار خلافا بين

المجلس ومحمد محمود فقدم استقالته فى ٢٣ يوليو ١٩٣٩ الا انه استردها عقب وساطات بذلت لديه ، وفى وسط هذا الجو المضطرب نشرت جريدة المصرى أن لقاء قد حدث بين علي ماهر وبين النحاس رئيس الوفد ورغم انها لم تشر الى ما دار فى هذا اللقاء ، الا أن صحافة الوفد انتهزت الفرصة وألمحت الى أن المقابلة قد تكررت وأن حديثا جرى بينهما قد يودى بالوزارة ويعيد الوفد الى الحكم . ويبدو أن هذا اللقاء قد أثار دهشة هيكل — عضو الوزارة — فتساءل : ما معناه وما المقصود منه ؟ « ان الانتخابات التى أجرتها الوزارة لم يمض عليها بضعة أشهر وكانت معركتها قائمة على أساس الخلاف الذى نشأ بين الوزارة الوفدية والقصر على الحقوق الدستورية ... وكان على ماهر رئيسا للديوان يوم صدور أمر الاقالة ، فهل انقلبت الموازين خلال هذه الأشهر ؟ كان هيكل على حق فى تساؤله وريبته أيضا ، فان على ماهر — على ما يبدو — كان يجس النبض مع النحاس تمهيدا لمجيئه الى الحكم . فقد كان يدرك التيارات المحيطة بالوزارة والجو العالمى العام وتأثيراته على السراى ، فبينما كان محمد محمود منصرفا بكل اهتمامه الى تأييد بريطانيا كما أشرنا ، كانت السراى تحاول أن تعبىء الشعور ضد بريطانيا ، كما كانت تأمل فى تقوية الجيش وتأييد المحور لها ، وسيبرز هذا الاتجاه فى سياسة القصر مع نشوب الحرب العالمية الثانية وتطورها ، ولذلك فقد قام الخلاف بين القصر وحكومة محمد محمود وأدى الى سقوطها ..

وزارة علي ماهـــر والوفــــد :

عهد الملك الى رئيس ديوانه على ماهـــر بتأليف الوزارة الجديدة ، فألفها فى ١٨ اغسطس ١٩٣٩ من أصدقائه الشخصيين والسعديين وبعض المستقلين دون أن يشتـــرك فيهـــا الإحــــرار الدستوريين . فى الواقع لم يكن فى استطاعة علي ماهر أن يقفـــز

الى رياسة الوزارة مباشرة عقب اقالة النحاس والا لكانت المسالة مكشوفة بعد ذلك فى الصراع الذى دار بينهما لذلك ترك محمد محمود يتولى رياسة الوزارة . ولكن الى حين .. وكان من الطبيعى أن يلقى على ماهر معارضة شديدة من الوفد المصرى لدوره الذى قام به فى التمهيد لاقالة حكومته كما راينا ، بالاضافة الى أن اختيار على ماهر — بصرف النظر عن علاقته بالقصر — كان يعنى تدعيما لنفوذ المحور فى سياسة مصر . ثم انه كان لا ينتسب الى حزب ما وليس له فى البرلمان حزب ، فكان يعتمد على عطف فاروق ..

وقد صاحب تأليف الوزارة الجديدة اكفهرار الجو العالمى ، واستحواذ القلق على النفوس فى العالم كله عقب الأزمة التى اجتاحت أوربا بسبب موقف هتلر من دانزج وبولندا ، اذ سرعان ما تدهور الموقف وأعلنت الحرب العالمية الثانية فى أوائل سبتمبر ١٩٣٩ .. ويحسن بنا قبل أن نتناول موقف الوفد من الوزارة والحرب وتطوراتها ان نستعرض آثار اعلان الحرب فى سياسة الوزارة واتجاهات الأطراف الأخرى ..

لما كانت انجلترا قد اعلنت الحرب على المانيا وأصبحت طرف نزاع كان لا مناص من وضع معاهدة ١٩٣٦ موضع التنفيذ ، اذ نصت المادة السابعة منها على أن مساعدة مصر « تنحصر فى أن تقدم لبريطانيا داخل حدود الأراضى المصرية جميع التسهيلات التى بوسعها بما فى ذلك استخدام الموانىء والمطارات وطرق المواصلات » . كما نصت على أن « تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك اعلان الأحكام العرفية والرقابة على الأنباء لجعل مساعدتها لبريطانيا فعالة ... » فلم يسع الحكومة الا أن تبادر — كما طلبت السفارة البريطانية — باعلان

الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف والمكاتبات والرسائل ... الخ .

وقد وافق البرلمان بمجلسيه على تلك الاجراءات ، ثم اقترنت بقطع العلاقات السياسية بين مصر وألمانيا ، كما أصدر الحاكم العسكرى قرارا بمنع التعامل التجارىء مع رعايا المانيا ، كما قبض على هؤلاء الرعايا وصودرت أملاكهم ..

فى الواقع أن اخلاص مصر كدولة حليفة لبريطانيا لم يكن موضع الشك – كما يذكر جان ليجول – فقد نشرت الصحف الأجنبية مقالات مسهبة عن اخلاص البلاد فى تنفيذ تعهداتها ، فقد جاء فى الاجيشيان جازيت مثلا « ان بريطانيا لن تنس موقف مصر ، وستذكر دائما بالإمتنان هذه المعاونة الطيبة التى قدمتها فى سخاء وكرم » كما مدحت صحف لندن هذا الموقف السليم من مصر رغم ضخامة الدعاية النازية والفاشية ..

كان الشعور السائد فى مصر حينئذ يتلخص فى كون التحالف البريطانى ضرورة اكرهت عليها البلاد ، الا أن ذلك لا يحول دون تنفيذ المعاهدة من جانبها ، فقد صرح على ماهر لمندوب التايمز قائلا « تتجه مصر حكومة وشعبا الى بريطانيا بقلبها فى هذا النضال القاسي من أجل العدالة والحرية ، وستقدم مصر لحليفتها كل عون تنفيذا لتعهداتها ، وستعارض كل محاولة للقوة الغاشمة ، لقد ناضلنا طويلا للحصول على استقلالنا ومازلنا على إستعداد للتضحية ابقاء عليه » .. ولقد أفصحت جريدة المصرى عن هذا الشعور المصرى فقالت « المصريون فى هذه اللحظة الرهيبة متحدون كرجل واحد يسألون الله نصر العدالة والحق والديمقراطية وتأمين مصر .. » .

هكذا كان واضحا تماما اتجاه حكومة على ماهر الى جـانب بريطانيا فى الفترة الأولى من وزارته ، فكيف تطورت الأمور حتى أصبح على ماهر شخصا غير مرغوب فيه متهما بأنه « محـورى الهوى » وبالتالى يجب استقالته كما سنرى فى يونيو ١٩٤٠ ؟ . فى الواقع أن المتتبع لتطورات التيارات السياسية الناشئة عـن ظروف الحرب وملابساتها يخرج بعدة حقائق منها : ان على ماهر لم تكن له سياسة معينة ازاء الحرب العالمية الثانية ، وهو ليس كما صوره بعض الكتاب الأجانب ومن نحا نحوهم من المؤرخين المصريين المعاصرين من انه ذو ميول محورية ... الخ والا بماذا نفسر مواقفه المتعددة فى صالح بريطانيا ؟ ان على ماهر كان يريد اعلان الحرب ضد المانيا — شأنه فى ذلك شأن شقيقه أحمد ماهر — وذلك طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ .. واذا كان أحمد ماهر قد ثبت عـلى موقفه المحدد فى هذه القضية لدرجة ان صار مبدأ أساسيا لحزبه بعد ذلك كما سنرى ، بل لدرجة أنه ذهب ضحية لهذا الموقف (قبل فى فبراير ١٩٤٥) نجد ان على ماهر مزعزع العقيدة ، فحينما اعتقد أن النصر حليف بريطانيا وفرنسا — فى أول شهور الحرب — نجده يريد اعلان الحرب ضد المانيا كما اشرنا ، وان عدل عن هـذا الراى — بعد ذلك — مكتفيا بتقديم المسامدات والتسهيلات السالفة الذكر لبريطانيا . ثم نجده حينما تتوالى انتصارات المحور وسقوط دول أوربا تحت سنابك جحافل هتلر وتحطيم خط دفاع فرنسـا « ماجينو » وانهيارها ثم استسلامها فى منتصف يونيو ١٩٤٠ ، حينذاك نجد على ماهر ينتقل بولائه واخلاصه الى دول المحور .. اى أن على ماهر لم يكن محوريا منذ دخوله الوزارة فكانت سياسته ازاء الحرب ومعسكراتها كسياسته الداخلية ازاء الأحزاب وزعمائها اى سياسة متذبذبة .. لكن الانصاف يقتضى من الباحث أن يقرر أنه اذا كان فى سياسته الداخلية ازاء الأحزاب ما يبعث على النفور منه — وهى بالفعل كذلك — فانه فى تلك السياسة التى اتخذها ازاء

المعسكرين المتحاربين كان مصريا مخلصا يطلب الأمان لبلاده فحرص على الوقوف الى جانب المعسكر المنتصر . ولم يكن على ماهـــبر نسيجا مفردا فى تلك السياسة ، ولا يجافى الحقيقة اذا اعتبرنا أنه كان يمثل فى ذلك مشاعر الشعب المصرى وأحاسيسه حينئذ ، لكن ما هى سياسة الوفد ازاء كل هذه التطورات ؟ .

سياســـة الوفــــد ازاء الحـــرب :

ان الوفد ما هو الا جماعات وقطاعات من الشعب حينئذ فكان من الطبيعى أن يمثل اختلاجاته وميوله ، ولذلك سنجد أن الوفد ـــ هو الآخر ـــ ينتقل بميزان الولاء من معسكر الى آخر ، فلم يكن حزبا عقائديا بالمعنى المعروف ، لكن ولاءه كان الى جانب معسكر الديمقراطية أكثر منه الى جانب معسكر النازية والفاشية كما سنرى فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ مثلا ، ولكى ننصف الحقيقـــة نقرر أنه لم يكن ولاء) فى انحيازه الى ألمانيا أحيانا بقدر ما كـــان مجرد خروج من دائرة بريطانيا باعتبار أنهـــا هى التى تمثـــل الاستعمار وهى التى تحتل البلاد ولولا هذا الاحتلال لما انجرفت فى تيار الحرب ونيرانها .

فمنذ البداية نحس بانزعاج الوفد نتيجة تدعيم نفوذ المحور وانتشار القوى الفاشستية فى مصر فنجده يسارع بمحاولة تقوية نفسه وتدعيم صفوفه ـــ ونلاحظ أن الوفد كان دائما ينتهز فرصة وجوده فى المعارضة ويقوم بمثل تلك المحاولات ـــ فقد حاول الوفد فى عام ١٩٣٨ أن يعقد مؤتمرا ، لكنه لم يتمخض عن نتائج هامة ثم حينما تطورت الأحداث من نشوب الحرب واعلان الأحكام العرفية ، كل هذا منح الوفد فرصة الهجوم ـــ كعادته ـــ عـــلى الأحـــزاب المعادية له من ناحية وانجلترا من ناحية أخرى . فقد ظهرت موجة منتظمة من المقالات المعادية لانجلترا فى الصحف الوفدية بالشكـــل

الذى شجع دولتى المحور . ثم حينما جرت مناقشة فى مجلس النواب (فى أوائل يونيو ١٩٣٨) حول نفقات الجيش أكد النواب الوفديون أن السفير البريطانى ورئيس البعثة العسكرية البريطانية يسيطران على مصر سيطرة لا تقل عن سيطرة المعتمد والمفتش العام قبل توقيع المعاهدة ، وأنكر محمد محمود علنا فى مؤتمر صحفى هذه التهمة التى أثارها الوفد . الا أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن الصحيفتين الناطقتين باسم الوفد قد خففتا بعد ذلك من لهجة العداء نحو بريطانيا وكفتا عن انتقاد المعاهدة . بل أكثرت هذه الصحف من الاشارة الى الاعجاب بالحلفاء لأنهم يمثلون — فى رأيها — المعسكر الديمقراطى . وهنا لا بد أن نطرح سؤالا : هل كان الوفد — حقيقة — يؤيد الحلفاء تحت تأثير التشابه العقائدى ؟ فى الواقع أننا نستبعد هذا لعدة اعتبارات :

أولا : لأن بريطانيا لم تكن نصيرة للديمقراطية دائما فى مستعمراتها .

ثانيا : لأن الوفد لم يكن حزبا عقائديا كما ذكرنا . .

ثالثا : لأن أسلوب الوفد كان يتغير حسب تغير الموازين . وحتى لا نتهم بالتجنى نسارع فنقول ان ديدنه فى هذا التغير كان لا شك ينبع عن رغبة وطنية كما يتصورها ، وكما سنرى .

فقد أوضح الوفد موقفه حينما وضع مذكرة قدمها النحاس فى أول ابريل ١٩٤٠ الى السفير البريطانى ليبلغها الى الحكومة البريطانية ، وقد تضمنت المطالب الآتية : أولا : أن تصدر الحكومة البريطانية وعدا بسحب القوات الأجنبية من الأراضى المصرية عقب نهاية الحرب لتحل محلها القوات المصرية ، وأن تبقى

المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها .

ثانيا : أن يكون لمصر الحق فى الاشتراك فى مباحثات الصلح .

ثالثا : أن تدخل بريطانيا فى مفاوضات مع مصر للاعتراف نهائيا بسيادة مصر على السودان . رابعا : المطالبة بالغاء الأحكام العرفية .. خامسا : رفع القيود المفروضة على تصدير القطن ..

ويجب أن نتوقف قليلا أمام هذه المذكرة من حيث بواعثها وهل كانت تمثل اتجاه الوفد وسياسته أزاء بريطانيا أم كان القصد منها مجرد الدعاية السياسية ؟ لقد اختلف المؤرخون والباحثون المعاصرون أزاء تقييم تلك المذكرة فبينما رآها البعض « تعبيرا عن نوع من اليقظة السياسية من جانب الوفد بكل تأكيد ، وأن توقيتها يزيد فى أهميتها اذ انها جاءت فى وقت كانت بريطانيا قد بدأت تدرك فيه خطورة الموقف العام بالنسبة لها فى مصر . » ، رآها البعض مجرد حركة للاستهلاك المحلى » وانها ربما لاشعار الجانب البريطانى بأن الوقت قد حان لاجراء التغيير .. وقد أخذ عليها البعض الآخر مطالبتها بالابقاء على التحالف لأن هذا معناه اعتراف بضرورة الربط بين السياسة الخارجية لكل من البلدين مما قد يفسح المجال لتفسيرات أخرى قد يكون منها الدفاع المشترك لتنظيم هذا التحرك .. وقد رجح البعض أن هذه المذكرة مناورة سياسية باعتبار أن الوفد كان خارج الحكم حينئذ ، وحينما تولى الحكم فى فبراير ١٩٤٢ لم يطالب الانجليز بشىء ، وعجب البعض لتقديمها الى السفير البريطانى لأن هذا معناه أن تلجأ أية هيئة سياسية الى السفير الذى يمثل دولة الاحتلال .

ومهما يكن الرأى فى تلك المذكرة والدافع اليها فانها لا شك كانت الصدمة الأولى للخروج عن دائرة معاهدة ١٩٣٦ ، وممن ؟

من الحزب الذى رأينا كيف مهد لها وشارك فى صنعها ووقع عليها (٧ أعضاء وفديين) ثم دق الطبول لها ، ها هو الوفد أول الخارجين على المعاهدة ، حقيقة أنه — عندما تولى الحكم — امتدح التحالف وأطنب فيه كما رأينا ، الا أن هذا لا يغير من الواقع شيئا وهو أن حزب الوفد لم يكن حزبا عقائديا .. ثم ان الآثار التى ترتبت على تلك المذكرة توحى بقيمتها السياسية اذ بينما نجد انها احدثت تأثيرا كبيرا فى انحاء البلاد وقوبلت بالاغتباط والرضاء من جانب الرأى العام ، باعتبارها انتصارا كبيرا لقضية الجلاء وتعلق البلاد به ، نجد أنها — من الناحية الأخرى — قد أثارت الاستياء والتذمر لدى الحكومة القائمة والجانب البريطانى ، ولا شك أن نشر المذكرة أظهر الوفد بمظهر المدافع عن أمانى مصر القومية .

ويبدو أن الدافع الأول وراء تقديم هذه المذكرة أن الوفد كان يريد أن يسمع للجماهير صوته فالبرلمان — ولا سيما مجلس النواب — كان عديم الجدوى بالنسبة له — والصحافة تخضع للرقابة الصارمة ، بالاضافة الى أن على ماهر — كما يذكر جان لوجول — كان يتجاهل مركز الوفد بحجة انه ليس مشتركا فى الحكم .

على أى حال هاجم على ماهر هذه المذكرة واتهمها بأنها خرق لدستور البلاد وشرفها .. أما بريطانيا — فرغم انهماكها حينئذ فى الحرب ورغبتها فى كسب رضاء الشعوب — فقد كانت اجابة حكومتها تنم عن السخط والحنق ، اذ أرسل اللورد هاليفاكس وزير خارجيتها الرد . ولاهمية هذا الرد من حيث أنه يوضح مدى تأثير المذكرة فقد رأينا أن نثبته .. وقد جاء فيه ما ترجمته :

١ — « ابلغوا النحاس باشا فى الحال أن الحركة التى قام بها ونشرت على النلس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية

شعورا أليما للغاية ، ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة للعب دور فى السياسة الداخلية ، فى حين أن بريطانيا مشتبكة فى صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا نفسها .

٢ — اما فيما يختص بالمسائل التى أثارها النحاس باشا فمن البديهى أنها تؤدى الى :

(أ) اعادة النظر فى المعاهدة المصرية البريطانية .

(ب) تدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية .

(جـ) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الإقتصادى فى الحرب ضد المانيا .

٣ — لما كانت نتيجة الحرب ذات اثر فعال بالنسبة لمصر ، ومن الجلى بلا شك للنحاس باشا انه لو انتصر العدو لم يبق الا قليل احتمال فى مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية ، فان الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئوليين عن مصير الشعب المصرى ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التى تجابههم فى ساعة خطيرة من تاريخ العالم .

٤ — اننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع ، فقل للنحاس باشا — وأنا أحد الموقعين على المعاهدة — يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية ، وأنه ليسعدنى أن اتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التى لم تقترن بالسداد .

واضح من هذا الرد استياء الحكومة البريطانية من مذكرة الوفد ، ومحاولة تبرير تلك الاجراءات التى اتخذت من جانب حكومة مصر عقب اعلان الحرب والتى اشارت اليها المذكرة ، الا أن هذا يثير تساؤلا يطرح نفسه : هل نستطيع أن نستشف منه ولا سيما مما جاء فى الفقرة الثالثة محاولة للتفاهم مع النحاس واشعاره بأن الوقت سيجيء كى يتولى الحكم ويمارس مسئوليته تجاه أحداث الحرب ؟ رغم أننا لا نستطيع أن نقطع الشك باليقين الا أن الأحداث التى توالت بعد ذلك والتى أفصحت فيها بريطانيا — بجلاء — عن رغبتها فى تولية الوفد الحكم تؤكد هذا الشك فان تلك المذكرة قد لفتت نظر بريطانيا الى وجود الوفد كحقيقة لا يمكن تجاهلها لا سيما وأنه قد سار على سياسة معارضة كل الاجراءات الخاصة بالحرب ورفض كل اقتراح يتضمن اشتراك مصر اشتراكا مباشرا فيها ، ومن ثم يمكن أن نعتبر ان هذه المذكرة كانت الأساس الأول فى تغيير وجهة نظر حكومة بريطانيا والحاحها بعد ذلك فى تولية الوفد الحكم لدرجة التهديد بالعنف كما سنرى فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .. الا أن الانصاف يقتضى أن نذكر ان الوفد لم يصمت ازاء الرد البريطانى السالف الذكر بل اجاب عليه برسالة ايد فيها مذكرته السابقة .

ولكن نستطيع ان نمضى فى القاء الضوء على دور الوفد ابان هذه الفترة القلقة فى تاريخ مصر والحرب العالمية وكيف أدركت بريطانيا أهمية وجوده — الوفد — فى الحكم ، يجدر بنا ان نتلمس معالم الطريق آنذاك على النحو التالى .. حكومة على ماهر مازالت فى الحكم .. ايطاليا تدخل الحرب الى جانب المانيا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ ثم تتأزم العلاقات بين على ماهر والانجليز .. ويصبح وجود الوفد فى الحكم أمرا ضروريا لبريطانيا ... ولا بد من القاء نظرة — ولو سريعة — على مجريات الأمور فى حكومة على ماهر وكيف

انتهى الأمر بها الى ما انتهت اليه ليصبح جواد الوفد هو المرتقب في الفوز بالسباق .

تركنا على ماهو وهو يتمتع برضاء الانجليز على نحو ما فماذا جد من الأمور كي ينقلب هذا الرضاء الى عداء مستحكم ؟ وفقد لما اشرنا اليه آنفا أن « ترمومتر » الولاء عند على ماهر كان يتذبذب بين الصعود والهبوط تبعا لارتفاع وانخفاض درجة حرارة الحرب الدائرة حينذاك على حدود مصر الغربية بين الحلفاء والمحور .. نريد أن نؤكد هذا مرة ثانية فلم يكن على ماهر — شأنه فى ذلك شأن معظم الساسة المصريين حينئذ ان لم يكن جميعهم — عقائديا يلتزم بمذهب فكرى أو ايدولوجى معين ، وهذه قضية تحتاج الى تحليل فى جذور الارض والبيئة وظروف الاستعمـــــار و .... الخ لسنا بصدده الآن ..

كان ميزان الحرب يميل حينئذ لصالح المحور فمال معه على ماهر كما سنرى ، لكن بالاضافة الى ذلك كانت هناك عدة ظواهر القت بكثير من الضباب بينه وبين انجلترا فتعذرت الرؤية الواضحة بينهما ومن ثم تدهورت العلاقات وهذه الظواهر هى :

اولا : كان من بين الوزراء الذين شكل منهم على ماهر وزارته : اللواء محمد صالح حرب — واللواء عبد الرحمن عزام ، وقد عرف عنهما أنهما كانا يتأثران لموقف بريطانيا وفرنسا الاستعمارى فى الهند والمغرب ولا سيما مؤازرة بريطانيا للصهيونية فى فلسطين ، فكان وجودهما — حرب وعزام — يشكل احد الأسباب لعدم ارتياح بريطانيا التام عن وزارة على ماهر رغم التزامها بنصوص المعاهدة كما اشرنا .

ثانيا : كان تعيين الفريق عزيز المصرى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى (فى اغسطس ١٩٣٩) — عاملا آخر فى استياء الانجليز لما كانوا يعرفونه عن اتجاهاته وميوله نحو الالمان واعجابه بتفوقهم منذ الحرب العالمية الأولى . ثم ازداد استياؤهم لمواقفه ازاء بعض الأحداث ، الأمر الذى أدى فى النهاية الى استخدامهم جميع وسائل الضغط لطرده من منصبه حتى اقيل فى فبراير ١٩٤٠ .

ثالثا : الزيارة الرسمية التى قام بها على ماهر وصالح حرب ووزير الأشغال للسودان فى فبراير ١٩٤٠ وكانت الزيارة الأولى التى يقوم بها رئيس وزارة مصرى فى العهد الحديث . وكانت لها آثار طيبة فى السودان . فقد أدلى على ماهو وصالح حرب بعدة تصريحات اعتبرتها بريطانيا مثيرة للرأى العام هناك وفى مصر . وربما كانت موافقة وزيرى الدفاع والأشغال تستهدف تمثيل مصالح مصر العسكرية ورعاية مصالحها فى مياه النيل .

كل هذه الظواهر كان لها أثرها فى تلبد الغيوم بين على ماهر والانجليز ، فاذا أضفنا حساسية موقف بريطانيا فى تلك الفترة الحرجة من وقائع الحرب العالمية الثانية ودخول هتلر باريس فى منتصف يونيو ١٩٤٠ ، واستعداد على ماهر النفسى وأسلوبه المكيافيلى من وجهة نظر التاريخ ، ثم دخول ايطاليا الحرب فى نفس الشهر الى جانب المانيا على النحو الذى سنتناوله — بايجاز — بعد قليل ، كل ذلك كان له أثره فى ازدياد التلبد وتأزم العلاقات بين على ماهر وبريطانيا .

ثم كان اعلان ايطاليا الحرب ضد فرنسا وانجلترا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ وما استتبعه من التطورات بمثابة القضاء المبرم على اى أمل فى اصلاح العلاقات بينهما .. اذ يبدو أن بريطانيا كانت ترى فى

اعلان ايطاليا الحرب مبررا لأن تسرع مصر فى اعلان الحرب على الطليان .. ثم حينما رفض مجلس الوزراء ومجلس النواب الزام مصر باعلان الحرب طلب السفير البريطانى عدة مطالب عاجلة بشأن السفارة الايطالية والايطاليين لم ينفذها على ماهر جميعها ، بحجة أنها لا تتفق والتقاليد الدبلوماسية وقواعد العرف الدولى .. أصبح واضحا أن التعاون بين حكومة على ماهر وبريطانيا صار مستحيلا ولا سيما أن الأخيرة كانت تمر بتلك الفترة الحرجة ومن ثم اعتقدت — خطأ أو صوابا — أن على ماهر يعمل على استغلال موقفها السىء آنذاك وهو — ان لم يكن متعاونا مع المحور — فعلى الأقل ليس متحمسا لقضية الحلفاء .

قصارى القول ان بريطانيا أخذت تتشكك فى وجود اتصالات بين على ماهر والمحور ، وان كان هذا التشكك قد بالغ فيه لدرجة أنه أصبح اعتقادا اتخذت منه بريطانيا تكأة أو حجة لعدم الاعتراف بدور مصر فى قضية الحلفاء أثناء نظر القضية المصرية فى مجلس الأمن عام ١٩٤٧ حينما أشارت الى « ميول القصر المحورية » .

ولعل من المناسب — فى هذه النقطة — ولاستكمال الصورة أن نلم — بايجاز — بموقف القصر الذى لم تنس بريطانيا فى عام ١٩٤٧ أنه كان « محورى الميول » . فقد أشاع بعض المؤرخين الانجليز والكتاب الأجانب عن وجود علاقة بين فاروق والمحور واعتمدوا فى ذلك على بعض الدلائل والشواهد .. وبصرف النظر عن تلك الدلائل وعما اذا كانت لمجرد تبرير تصرفات بريطانيا بعد ذلك أو أن هناك ظلا من الحقيقة فيها كما رأى بعض المؤرخين المصريين المعاصرين فان السؤال الذى يطرح نفسه : هل كان انبعاث فاروق لاقامة تلك العلاقة عن حنكة سياسية بمجريات الشئون الدولية ، أم كان انبعاثه عن هوى فى نفسه ستؤكده الأحداث التالية ... ؟

حقيقة أن على ماهر كان أثيرا لديه وها هو على وشك الرحيل برغبة بريطانيا وحدها ، كما أنه من الثابت — شأنه فى ذلك شأن وزيره الأول — أنه انطلق بدوره يسخر من بريطانيا فى مجالسه الخاصة ، ويحيط نفسه ببعض الأمراء الشبان المتحمسين لألمانيا النازية ، كما كان خدمه الخصوصيون من الايطاليين ، وكان لهم تأثيرهم الشخصى عليه ... ومن الثابت أيضا — كحقيقة موضوعية لا تقبل الجدل — أن الشعب المصرى آنذاك كان يشعر — وهو شعور طبيعى فى رأينا — بالشماتة فى الهزيمة التى تحيق بالجيوش البريطانية القريبة من حدود بلاده والتى تحتلها أيضا ، فى الوقت الذى يتطلع فيه باعجاب الى انتصارات المحور ويستمع الى دعاياتهم ، ولسنا الآن بصدد تحليل هذا الشعور وهل كان انبعاثه من ادراك سليم أم كان عن غير وعى سياسى ، فان مشاعر الشعوب وانتفاضات جماهيرها يقف التحليل ازاءها صامتا متسائلا ... ولكى نرضى انفسنا نقول ان هذا الشعور لم يكن صادرا عن الحب فى المنتصرين بقدر ما كان كراهية وبغضا للمهزومين .

ونعود الى موقف فاروق لنؤكد أن « محوريته » المشكوك فيها لم تكن نابعة عن رغبة فى مجاراة مشاعر الشعب ، أو من تأثير حاشيته وخدمة الايطاليين أو بعض الأمراء النازيين ، أو حتى مشاركة لموقف حكومته الموشكة على الاقتلاع من جذورها . ان تصورنا — وهو قائم على ادراك لعقلية وتفكير فاروق — أنه كان راغبا ومتطلعا للسلطة المطلقة التى كان يزينها له رجال حاشيته والتى كانت تحد منها قوة الاحتلال ، فانتهز فرصة هزيمتها وأراد أن يجرب السير فى « الطريق الوعر » — صادرا فى ذلك عن تفكير صبيانى — فاتخذ بعض المواقف المعاكسة للانجليز لمجرد اظهار سيطرته من ناحية ، والنيل من قدر بريطانيا كما سيتضح فى قطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية فى يناير ١٩٤٢ مثلا .

وفى وسط هذه التيارات لا بد ان نتساءل : اين كان يقف الوفد وما هى اتجاهاته فى تلك الفترة ؟ ولكى نجيب على هذا التساؤل يحسن بنا أن ننتهى أولا من وزارة على ماهر .. فرغم أنها قامت بقطع العلاقات مع ايطاليا فى ١٢ يونيو ١٩٤٠ كما فعلت فى سبتمبر ١٩٣٩ بالنسبة لالمانيا ، ورغم اقرار مجلس البرلمان لسياستها من حيث تجنب مصر ويلات الحرب مع الوفاء بتعهداتها فى حدود معاهدة ١٩٣٦ وقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا كما ذكرنا واعتقال معظم رعاياها ، رغم كل ذلك فقد تأزمت العلاقات واصبح على ماهر شخصيا غير مرغوب فيه بحجة أنه يقيم العقبات والعراقيل أمام السلطات العسكرية البريطانية ، فوجهت الحكومة البريطانية — عن طريق السفارة — الى الملك تبليغا بمثابة انذار (فى ١٩ يونيو بأنه لا سبيل للتعاون بينها وبين حكومة على ماهر وأن : « Aly Maher Must Go » وكان هذا أول تدخل مكشوف على سيادة مصر المستقلة منه عقد معاهدة ١٩٣٦ . ثم توجه السير البريطانى لمقابلة فاروق وأبلغه نص الانذار ثم نصحه بقيام وزارة وفدية أو على الأقل وزارة يرضى عنها الوفد ويؤيدها . وعقب هذا التبليغ استدعى الملك زعماء الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الشيوخ والنواب الحاليين والسابقين (آنئذ) وبعض الشخصيات السياسية وعقدو اجتماعا للتشاور حول الانذار .. ثم انتهى هذا الاجتماع بقرار بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر .

ويحسن أن نقف قليلا أمام هذا الانذار وملابساته وما أعقبه من اجتماعات ثم ما أسفرت عنه تلك الاجتماعات ، اذ نود أن نلفت النظر من خلال هذه الوقفة الى حقيقة تائهة — ولو أنها مسبقة — وهى أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى سنتناوله فى موضعه لم يكن جديدا بل يكاد أن يكون صورة لما حدث فى عام ١٩٤٠ وان اختلف الأسلوب لاختلاف درجة حرارة الحرب ، وبالتالى فان

الباحث يجد نفسه مندهشا ازاء ما أثاره حادث ٤ فبراير من الطنطنة والأهمية المفتعلة مع أنه صورة مصورة لحادث يونيو ١٩٤٠ .. نفس المظاهر : انذار بريطانى ينم عن رغبة فى التغيير وقيام وزارة وفدية أو يرضى عنها الوفد والملك يستدعى الزعماء وكبار رجال السياسة ، ويكاد أن يكونوا هم الذين سيتداولون ويتشاورون عقب انذار ٤ فبراير كما سنرى ، والاجراءات التى اتبعت فى الاجتماع هى هى ، والنتائج هى هى فى جوهرها : وضع الأمر بين يدى الملك « ليصرفه بحكمته » أى الاذعان للتسلط البريطانى ، والبحث فى شكل الوزارة الجديدة : قومية أو ائتلافية أو ... الخ والنحاس يرفضها كلها بأنواعها طالبا وزارة محايدة تجرى الانتخابات ... وينتهون على غير اتفاق .. وان كلاهما — تبليغ يونيو وانذار فبراير — تدخلا مكشوفا واعتداء على سيادة مصر الداخلية وخرقا لمعاهدة ١٩٣٦ ..

تمثيلية مكررة نضعها من الآن فى الحسبان . ويبدو أن تولية النحاس للحكم غداة ٤ فبراير هى التى خلقت تلك الهالة من الاهتمام التى كان مصدرها — كما نتصور — أحزاب الاقلية وزعماؤها وصحافتها ، والا لماذا لم تثر نفس الهالة حول الانذار الأول ومر هادئا فى ثنايا التاريخ المصرى المعاصر ؟ هذه وجهة نظر نضعها من الآن كقاعدة للحادث « الجلل » الذى سنأتى اليه فى فبراير ١٩٤٢ .. ثم نعود لنذكر أن على ماهر حضر اجتماع زعماء الأحزاب وفرض عليهم ما قامت به وزارته من معاونة انجلترا فى حدود المعاهدة وما تلقته من خطابات الشكر على تلك المعاونة ولكن الحاضرين — وفى مقدمتهم أحمد ماهر — رأوا أن الأفضل أن تستقيل الوزارة بعد فقدان الثقة بينها وبين حكومة بريطانيا ، ثم القى على ماهر فى البرلمان تصريحا طعن فيه طعنا جارحا على موقف انجلترا من مصر ثم قدم استقالة وزارته فى ٢٣ يونيو ١٩٤٠ .. فقبلها الملك .. واتجهت الانظار الى الوفد .

ويبدو من خلال الأحداث أن بريطانيا أصبحت تعتقد أن وجود الوفد فى الحكم أمر حيوى وضرورى لقضية الحلفاء ولهزيمة الفاشية ولا سيما حينما تأزمت العلاقات بينها وبين على ماهر بالشكل الذى أشرنا اليه ، ولذلك كان الدافع الأساسى وراء التبليغ الآنف الذكر هو — فى تصورنا — رغبتها فى اسناد رئاسة الوزارة الى رجل يتمتع بثقتها الكاملة الى جانب أنه يحوز رضاء أغلبية الشعب المصرى . فى اسناد رئاسة الوزارة الى رجل يتمتع بثقتها الكاملة الى جانب أنه يحوز رضاء أغلبية الشعب المصرى . وسنناقش دوافع تلك الرغبة عندما نتناول حادث ٤ فبراير . وليس معنى ذلك تجاهل أهمية الخلافات التى نشأت بين بريطانيا وعلى ماهر وأثرها فى تقديم استقالته ..

ولا بد أن هناك سؤالا يطرح نفسه : كيف تتفق الرغبة البريطانية فى اسناد الوزارة لزعيم يحوز ثقتها وتطمئن اليه — وهو النحاس — مع ما سبقت الاشارة اليه من تقديم مذكرة أبريل ١٩٤٠ وما جاء فيها من المطالب التى أثارت استياء بريطانيا بل واعتبرها على ماهر نفسه خرقا للتقاليد الدستورية ؟ . لأول وهلة وبالنظرة السطحية نراه تناقضا ، لكننا اذا تعمقنا الأمر أدركنا أن المذكرة نفسها كانت تعبيرا عن قوة الوفد ، والانجليز حينئذ فى فترة حرجة يحتاجون للحزب القوى الى جوارهم بصرف النظر عن نداءاته ومطالبه فهم كفيلون بتجاهلها .

على أى حال نصحت بريطانيا القصر — عن طريق السفير مايز لامبسون — بقيام وزارة وفدية أو — على الأقل — وزارة يرضى عنها الوفد ويؤيدها .. فأوفد الملك عبد الوهاب طلعت الى مصطفى النحاس — فى كفر عشما — وعرض ظروف الموقف عليه فأبلغه نص برقية هاليفاكس ونصيحة لامبسون ثم قال له ان الملك يستشيره فيما يجب أن يفعله .. ولأهمية هذا اللقاء وما دار فيه

وما سيترتب عليه حينما يستدعى الملك النحاس لمشاورته فى أحداث فبراير ١٩٤٢ مما سيأتى توضيحه ، لأهميته نقف عنده قليلا . فهناك روايتان عما دار فيه . فبينما يذكر الرافعى ان عبد الوهاب طلعت عرض على النحاس تأليف وزارة قومية برئاسته ، وان النحاس اعتذر بحجة فشل الوزارات الائتلافية ... الخ . نجد هناك رواية نفهم منها انه قد حدث اتفاق بينهما فى أمر تشكيل الوزارة الجديدة ، وانه بينما كان النحاس يتأهب للعودة الى القاهرة ليجمع أعضاء الوفد ويعرض الأمر عليهم لاستصدار قرار برأى الوفد ، اذ بالأمر الملكى يصدر الى حسن صبرى بتشكيل الوزارة الجديدة ، وتبين أن الملك كان يعبث ، وكانت مفاجأة للوفد .

ونحن نميل الى الأخذ بالرواية الثانية لأنه كان قد سبق هذه الوفادة اجتماع للزعماء للتشاور فى توحيد الصفوف وتأليف وزارة قومية ، وقد أصر النحاس فى هذا الاجتماع على رفضه الاشتراك فى الوزارة القومية ولو كان رئيسا لها .. اى اننا لا نستطيع أن نفسر العرض الذى تم فى كفر عشما — وفقا لرواية الرافعى — رغم المحاولتين اللتين سبقتا فى اجتماعى ٢٢ ، ٢٤ يونيو ، اذ كيف يعرض على النحاس تأليف وزارة قومية وقد رفضها مرتين متتاليتين ؟ اذا كان هذا قد حدث ففى تصورنا انه كان مجرد عبث من فاروق يريد به اظهار النحاس — أمام الانجليز — بأنه غير متعاون وغير متجاوب معهم .

لكن هناك ظاهرة تلفت نظر الباحث نسجلها من الآن وهى تواجد النحاس فى القاهرة حتى صباح ٢٥ يونيو بدليل اشتراكه فى اجتماعى ٢٢ ، ٢٤ يونيو ، ثم سفره المفاجىء الى كفر عشما ووفادة عبد الوهاب طلعت اليه هناك ، ونحن نعتقد — والمصادر لم تؤرخ متى تمت مع أنها كانت فى يوم ٢٥ أو ٢٦ يونيو ، لأنه فى

اليوم التالى ۲۷ قبلت استقالة على ماهر ، وعهد الى حسن صبرى بتأليف الوزارة الجديدة .

واهمية هذه الظاهرة فى أنها ستتكرر — بنفس الظـروف الملابسـات — فى أيام ۲ ، ۳ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ . انها مجـرد ملاحظة نضعها ، ثم نمضى لنتساءل لماذا اختير حسن صبرى لرئاسة الوزارة ولم يؤخذ بنصيحة — أو رغبة — بريطانيا فى اسناد الحكم الى وزارة وفدية او يؤيدها الوفد ؟ وهل نستطيع أن نقول انه لو لم تغفل هذه النصيحة فى يونيو ١٩٤٠ لتجنب السراى والوفد ما حدث فى ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ؟ .

رغم أن حسن صبرى كان صديقا للانجليز ، لم يكن عـدوا للوفد ، الا أن تعيينه — على ما يبدو — كان مفاجاة أغضبت النحاس والسفير البريطانى معا · أما غضب النحاس فلعله يرجع الى شعوره بأن فاروق كان يعبث معه حين أرسل له طلعت فى كفر عشمـا وسيكون لذلك أثره فى أزمة ٤ فبراير . وغضب السفير طبيعى لتجاهل نصيحته من جانب القصر ، وتشير الدلائل الى ان القصر كان مترددا — بالاضافة الى أنه كان عابثا — فى تنفيذ رغبة السفير وتردده يرجع الى عدة عوامل : أولا : تأزم العلاقات الشخصية والسياسية بينه وبين الوفد منذ اقالة حكومته فى ١٩٣٧ على النحو الذى سلف .

ثانيا : ربما كان الملك يعتقد أن العناد مع الانجليز — وفقا لتفكيره الصبيانى كما أشرنا — يكسبه جماهير الشعب من الوفد ·

ثالثا : اعتقاده أن هذا الموقف يزيد فى تقربه من المحور — الذى كان مازال منتصرا — وهذا من شأنه ضمان المستقبل .

ويؤكد أحمد حسنين أثر العامل الأول ويبرره بأنه « لما كان الوفد هو القوة الشعبية الوحيدة فى البلاد ، وهو أحق بالحكم من جميع الأحزاب الأخرى لأنه يتمتع بثقة الناخبين ، ولأنه قوة يمكن استغلالها فى استخلاص حقوق البلاد من الانجليز » لذلك فقد كان يعمل — أى حسنين — « على تسوية جميع الخلافات بين الملك والنحاس وازالة أسباب سوء التفاهم التى خلفها عام ١٩٣٧ وما تلاه » ويستطرد حسنين بأن هذه خطوة رآها لا بد منها قبل عودة الوفد الى الحكم ، وانه لذلك رفض نصيحة مايلز لامبسون لأن العمل بها معناه عودة الوفد بارادة الانجليز ، وهو يريد أن يعود بالطريق السليم أو بموافقة صاحب العرش .

وقبل أن نفند هذا التبرير نود أن نشير الى اعتراف صريح من حسنين بأن محاولة كفر عشما كانت مناورة للتمويه والتضليل وذر للرماد فى عيون السفير البريطانى ، وانه هو الذى طلب من الملك ايفاد ظلمت للنحاس فى كفر عشما كى يلفت نظر السفارة الى هناك ويصرفها عما يجريه فى القاهرة .. ويؤكد حسنين أيضا عامل العناد فيذكر أن حسن صبرى اختير « لكسر حدة التحدى » فقد كان اغفال نصيحة السفير « تحديا منا لا شك فيه » .. ولذلك اختير صبرى لصداقته للسفير والانجليز .

وواضح من هذه التبريرات أنها تعطينا عدة دلائل منها : أولا مغالطة حسنين ، فانه من الثابت انه لم يعمل هو — ولا أى رئيس ديوان طوال النظام الملكى — على اصلاح العلاقات بين القصر والوفد . والاقرب الى العقل والمنطق أن جميع موظفى السراى كانوا على هوى سيدهم ، والا لماذا ظلت العلاقات سيئة بين الوفد والقصر حتى فرضت بريطانيا الأول على الثانى ؟ . اننا نكاد نلمح من هذا التبرير أصبع الاتهام تشير من الآن الى حسنين فى مسئوليته — ولو غير المباشرة — عما سيحدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ..

ثانيا : انه من الممكن ان نعتبر أن اغفال نصيحة بريطانيا ــ عن عمد وتربص ــ كان تحديا لا مبرر له من جانب فاروق وحسنين ، وفى تصورنا أن هذا الاغفال المتعمد كان أحد العوامل التى مهدت للتدخل البريطانى السافر فى ٤ فبراير ان لم يكن أهمها ،وبالتالى نستطيع أن نقرر ــ من الآن ــ أن هذا التدخل كان من الممكن الا يحدث ــ على الأقل بالصورة التى تم بها ــ لو تقلد الوفد الحكم فى يونيو ١٩٤٠ . ومن ثم نحن نحمل فاروق وحسنين ــ أمام التاريخ ــ المسئولية فى خطأ سياستهما المشتركة التى ستؤدى الى ما ستؤدى اليه من العواقب فى تاريخ مصر المعاصر ..

وزارة حسن صبرى والوفد :

نعود الى وزارة حسن صبرى ، وقد تألفت من جميع الأحزاب المعادية للوفد الذى بقى ــ كالعادة ــ يؤدى بمفرده دور المعارضة وكان شأن حسن صبرى كشأن على ماهر من حيث أن كليهما ولى الحكم دون استناد الى حزب أو برلمان يمثل الشعب تمثيلا صحيحا ، والواقع أن وجود مثل هؤلاء الشخصيات واستعدادهم فى كل وقت كى يلعبوا أدوارهم حتى على الحياة الدستورية وأضعف الفرصة أمام الشعب كى ينمو ويؤدى دوره ..

على اى حال حاول حسن صبرى أن يتقرب من الوفد ويوثق صلاته به ، وفى تصورنا ان حسن كان يدرك اتجاه الرياح وأنه احتل كرسى الحكم ولم يكن له ومن ثم كان تقربه من الوفد ، ولعل ذلك كان بتوجيه من حسنين الذى اختاره أو على الأقل شارك فى اختياره ، والذى يبدو ان حسن صبرى اراد أن يكافئه فتقدم الى الملك يلتمس منه تعيينه ــ اى حسنين ــ رئيسا للديوان بحجة ان المنصب شاغر منذ عام ، « ومادام حسنين يقوم فعلا بأعمال رئيس الديوان فيستحسن تعيينه رسميا فيه » . وعين فى ٢٧ يوليو

١٩٤٠ . والسؤال الآن : أين كان يقف الوفد حينئذ وما هى سياسته ؟ يبدو أنه كان من جانبه يعضد سياسة الحكومة التى تهدف الى التمسك بشروط المعاهدة ، الا أنه كان ينادى بالاصرار على حفظ حقوق مصر الدستورية التى تمليها الاعتبارات القومية الخالصة ، كما دابت صحافته على التذكير بوجوب تجنب مصر ويلات الحرب ، ومن ناحية أخرى نجد ان الوفد أخذ نفسه بخطة المعارضة ، فلا تخلو صحفة أحيانا من بث الشكوى من سوء الحالة الناتجة عن الحرب ، كما كان فى مجتمعاته الخاصة غير راض من بعض التصرفات ، لدرجة أن مجلة روز اليوسف التى كانت لا تفتأ تهاجم الوفد — منذ خروجها من حظيرته — قد خفت خصومتها له فى تلك الفترة ، بل لا نكاد نجد حرفا واحدا يسىء اليه أو الى الوفديين ، هذا ويجب أن نضع فى اعتبارنا أن صحافة الوفد حينئذ — وطوال فترة الحرب — شأنها فى ذلك شأن الصحافة المصرية كلها ومنابر الرأى العام — كانت تخضع للرقابة والرقيب ، فان الحكومة كانت قد فرضت الرقابة على المطبوعات — ومن بينها الصحف — وأسلمت قيادها الى الانجليز الذين عينوا رجالهم رقباء على الصحف — ولذلك نجد صحافة الوفد خالية من الآراء السياسية والاتجاهات فى كثير من الأحيان ، ولعل هذا قد أدى الى أن يعتقد بعض المؤرخين أن الوفديين كانوا متوارين وممتنعين عن اعلان رأيهم فى مسألة اشتراك مصر فى الحرب التى كانت قد برزت الى السطح مرة ثانية وبعنف فى أغسطس ١٩٤٠ .. ولعله من المناسب أن نتناول هذه المسألة بشىء من الايجاز وموقف جميع الأطراف منها لنحاول أن نستجلى بعد ذلك موقف الوفد وأين كان اتجاهه ..

رغم أن مجىء وزارة حسن صبرى لم يغير شيئا من موقف مصر ازاء الحرب ، واستمرت فى سياستها تحوز على رضاء بريطانيا ، واستمرت لمدة شهر — أو ستة أسابيع — شعر فيها المصريون بالتنفس المريع من خطر الهجوم الا أن القلوب وجفت

مرة أخرى فى أغسطس ١٩٤٠ اذ بدأت المناوشات والمعارك تشتد على حدود مصر الغربية بين القوات البريطانية من ناحية والقوات الايطالية من ناحية أخرى . وبدأ فى الأفق أن ايطاليا تستعد للزحف على مصر رغم استمرار الصحافة والاذاعة الايطالية فى التأكيد بأن ايطاليا لا تقصد أى اعتداء على سيادة مصر « الا أنها لن تسمح لنفسها بأن تهاجمها القوات البريطانية التى تعمل من القواعد المصرية » ومن ثم ظهرت فكرة وجوب اعلان مصر الحرب على ايطاليا فى حالة اجتيازها الحدود المصرية . وكانت سياسة الدولة تقضى منذ بداية الحرب كما رأينا بعدم اشتراك الجيش المصرى فى القتال الا اذا اعتدى المحور على مرافق البلاد الوطنية أو هددها . وأكدت حكومة حسن صبرى هذه السياسة فصرحت أن تقدم الغزاة لا يغير منها شيئا . ومن ثم تأرجح الرأى العام المصرى فى قلق بين كلا الاتجاهين : تجنب الحرب بأى ثمن ، أو الاصرار على مقاومة العدوان واعلان الحرب . فانقسم المصريون والأحزاب والزعماء السياسيون أزاء هذين الاتجاهين .

فبينما نجد أن أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية - وكان رئيسا لمجلس النواب حينئذ - يحمل لواء فكرة اعلان مصر الحرب ضد المحور بل ويتخذ منها مبدأ أساسيا لحزبه يعتنقه الوزراء السعديون الموجودين حينئذ فى وزارة حسن صبرى بل ويستقيلون منها لرفضها اعلان الحرب كما سنرى ، بل وسيذهب أحمد ماهر ضحية لهذه الفكرة ابان تقلده رئاسة الوزارة ، نجد من ناحية أخرى أن معظم السياسيين المصريين كانوا يعارضونها ، بالاضافة الى أن مجلس النواب - حينما طرحت عليه تلك المسألة - اصدر بعد المناقشة قرارا يعلن فيه ثقته بالحكومة وتأييده للقرار السابق الصادر من المجلس فى ١٢ يونيو ١٩٤٠ .. قصارى القول أن السعديين وحدهم بزعامة أحمد ماهر كانوا هم الذين ينادون بقدرة دخول مصر فى الحرب لردع العدوان الايطالى عليها ، بينما وقفت جميع الأحزاب

الاخرى — ما عدا الوفد — أى الاحرار الدستوريون والحــزب الوطنى والمستقلون تنادى بعدم اشتراك مصر فى الحرب باستثناء بعض النواب مثل حسن الجداوى نائب السويس حينئذ .

فأين كان اتجاه الوفد اذن ؟ .

فى تصورنا أنه كان يرقب الموقف ويستطلع تنبؤات الافــق السياسى ، فلا نستطيع أن نجزم بأنه كان الى جانب الحلفاء تماما والا لنادى بفكرة اعلان الحرب الى جانبهم والتى انفرد بها أحمد ماهر وحزبه ، كذلك لا يمكن القول بأنه كان محورى الميــول والعواطف تماما بدليل النصيحة البريطانية السالفــة الذكــر ثم تعاونه بعد ذلك مع بريطانيا ابان توليته الحكم على أثر الرغبــة البريطانية المحمومة وانذارها فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ان الاحتمال الأقرب الى الرجحان — فى رأينا — هو ان الوفد كان موزع الفكر مشتت الرأى ، يميل عقلا وتفكيرا ناحية بريطانيا والحلفاء ، ثم ينعطف قلبا صوب المحور ... ورغم ان هذا التصور اجتهاد من جانبنا الا أنه يقوم على عدة دلائل وقرائن منها : أولا : أن الوفد — كما ذكرنا وسنذكر دائما — لم يكن حزبا عقائديا — شأنه فى ذلك شأن جميع الأحزاب المصرية وأحزاب الدول المحتلة آنذاك — ولكى نكون منصفين يجب أن نفسر هذه اللاعقائدية بأنها كانت احدى سمات العصر وما كان يموج به من وسائل الاستعــمار والحروب والصراعات وعدم وضوح الرؤية حينئذ ، أى أن الوفد — بعدم عقائديته — وبمفهومه أن يعتقد أنه يكسب أرضا مــن مختلف الاتجاهات ، ولعل العقائدية لم تبرز فى الوفد الا عقــب انتهاء الحرب الثانية ، وكان بروزها على استحياء وبدرجـــة مخففة لا تكاد تبين .. ثانيا : ان الوفد كان يدرك مشاعر الشعب ، وهى التى كانت تنبض حينئذ بالتعاطف والاعجاب نحو المحــور وانتصاراته ، لا حبا فيه لكن كراهية للانجليز خصوم مصر وحقدا

عليهم ، أى لم يكن ولاء لايدلوجية النازية والفاشية كما حاول بعض المؤرخين والكتاب الأجانب تصويره ، ولكنه منطق « أعداء أعدائنا أصدقاء لنا » . ونريد أن نؤكد هذا الاتجاه من الآن — بصرف النظر عن صوابه أو خطئه — وهو أن الشعب كان يمن حينئذ — وبعدئذ — بالتعاطف والاعجاب بانتصارات الألمان ، فى نفس الوقت الذى كان يمتلىء حقدا ومرارة وكراهية للانجليز ، وهذا الاتجاه متفق عليه من جميع المصادر والمراجع الحية والعامة والصامتة المصرية والأجنبية ، ورغم أننا لسنا بصدد تفصيل هذا الاتجاه وتناول جميع الطوائف والطبقات التى كانت تنادى به وتعبر عنه ، الا أنا نؤكد أنه حقيقة تاريخية واضحة نريد أن ننطلق منها الى حقيقة أكثر وضوحا فى تصورنا وهى أن الوفد فى تلبيته لرغبة بريطانيا المسلحة فى ٤ فبراير واعتلائه الحكم على أساسها لم يكن يعبر تماما عن رغبة الشعب المصرى — حقيقة أن الشعب قد رحب بقدومه لكن ذلك كان لانتظار طال له ولحب غريزى فيه ، بصرف النظر عن قضية الديمقراطية وانتصارها أو انهزامها فانها لم تكن تعنيه فى قليل أو كثير — ولذلك نرفض من الآن الرأى القائل بأن تولية النحاس الحكم على أثر الانذار البريطانى كانت المرة الوحيدة التى أجبرت فيها بريطانيا — تحت وطأة الحرب العالمية الثانية — على تلبية رغبة الجماهير حقيقة أن الجماهير كانت دائما تريد الوفد لكنها فى ذلك الوقت كانت تتمنى هزيمة بريطانيا ، ولم تكن مهيأة حينئذاك للتعاون معها ونصرتها لكن ذلك ليس معناه أننا ننكر أن مجىء الوفد صادف هوى فى نفس الجماهير ، أى أنها كانت تريده فقط بصرف النظر عن انجلترا وقضية الديمقراطية وحلفائها و . . . الخ . ثالثا : الاحساس بغموض رأى الوفد والتحفظ لديه مما جعل بعض المورخين يعتقد أنه كان ممتنعا عن ابداء رأيه واعلانه ازاء تلك المسألة آنذاك ، وسيتضح لنا بعد قليل كيف كان اتجاه الوفد مترددا .

وعلى أى حال فقد مضت وزارة حسن صبرى تتعاون تعاونا تاما مع انجلترا ، وقد استقرت فى عهدها السياسة التى وضعها على ماهر والتى أطلق عليها « تجنيب مصر ويلات الحرب » ، الا أنها لم تعمر طويلا ، حيث ترقى حسن صبرى فى ١٤/١١/١٩٤٠ ثم اختير حسين سرى لرئاسة الوزارة الجديدة .

الوفد ووزارة حسين سرى :

يبدو أن اختيار حسين سرى وملابساته كان مناورة أخرى الهدف منها ابعاد الوفد عن الحكم للمرة الثانية . ففى نفس اليوم الذى توفى فيه حسن صبرى صدر مرسوم ملكى يعهد الى عبد الحميد سليمان القيام بأعمال رئيس الوزارة ، واعتقدت السفارة البريطانية أن أمر اختيار الرئيس الجديد للوزارة قد يطول بضعة أيام ، الا أن السفير والوفد فوجئا باختيار حسين سرى رئيسا للوزارة فى اليوم التالى « أى ١٥ نوفمبر) ٠ وكان أطراف هذه المناورة أو المؤامرة محمد محمود ، أحمد حسنين ، أى نفس الأشخاص الذين اشتركوا فى اختيار حسن صبرى وتجاهلوا النصيحة البريطانية بتولية وزارة وفدية أو يرضى عنها الوفد كما أشرنا . ونقف هنا مرة ثانية لنشير بأصبع الاتهام الى سياسة أحمد حسنين التى تعجل بما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ . الم يكن من الأصوب حينئذ — وقبل فوات الأوان — أن يلجأ حسنين الى الطريق السليم ويشير باختيار النحاس زعيم الأغلبية الشعبية ؟ لا سيما وانه أغفله فى يونيو ١٩٤٠ ، ثم انه وجد صعوبة — كما اعترف هو للتابعى — فى اقناع الملك بحسين سرى . لكن ما هو التبرير الذى ساقه حسنين لهذا الاختيار ؟ لقد رأى فى اختيار رجل مستقل غير حزبى مثل حسين سرى تحقيقا لحدة خصومة الوفد للسراى ٠ ثم أن حسين سرى — شأنه شأن حسن صبرى — مقبول عند الانجليز وبالتالى لن يثير اختياره انذارا من جانبهم

بوجوب قيام وزارة وفدية ، أى تفادى الاصطدام بالانجليز ، هـذا بالاضافة الى زعم حسنين السالف الذكر وهو يمهد لعودة الوفـد الى الحكم « بعد ان يقدم الترضية والضمانات الكافية على عدم تكرار ما فعله أزاء الملك فى عام ١٩٣٧ » ، وأن حسين سرى هو الذى سينفذ لحسنين هذه السياسة . وسواء أكان حسنين مخلصـا فى تنفيذ سياسة التمهيد لعودة الوفد الى الحكم — وهو ما يؤكده محمد التابعى — أو كان مناورا متآمرا ضد حزب الوفد وهو ما نعضده نحن ، فانه كان يسهم فى تطور الأحداث الى ما تطورت اليه فى ١٩٤٢ . وبالتالى نستطيع أن نحمله — للمرة الثانية — مسئولية هذه الأحداث باعتباره الرجل الأول فى القصر آنذاك ، وان فاروق كان بالنسبة لديه « لعبة » يحركها كيف يشاء ومتى يشاء .

ومهما يكن الأمر فقد ألف حسين سرى وزارته من الأحرا الدستوريين والمستقلين ، ثم أشرك فيها السعديين بعد ذلك . وكانت سياستها — كما أعلن حسين سرى — هى نفس سياسة الوزارة السابقة أى التعاون التام مع انجلترا .

وقد تعرضت هذه الوزارة لعدة أزمات أدت الى استقالتهـا ومهدت لأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ . وقبل أن نتناول تلك الأزمـات يجدر بنا أن نلقى بعض الضوء على موقف الوفد وأين كان فى تلك الفترة . وهو موقف نقف أزاءه حائرين للوهلة الأولى الا أننا سريعا ما نتذكر أن الوفد لم يكن عقائديا فتذهب الحيرة ونراه موقفـا طبيعيا من الوفد يتمشى الى حد ما مع مذكرته التى قدمها فى أبريل ١٩٤٠ السالف الذكر .

ففى صيف عام ١٩٤١ القى النحاس خطابا عنيفا ضد وزارة حسين سرى وسياستها فى خدمة الانجليز ، كما شن فيه حملـة شعواء على انجلترا وقال فيها « ان انجلترا تزعم انها تحارب من أجل الديمقراطية والحريات ، بينما هى تحارب الديمقراطيـة

وتضطهد الحريات فى مصر ... الخ » ، وكان هذا الخطاب على اثر لقاء تم بين النحاس وفاروق لتصفية الآثار التى كانت قد خلفتها اقالة وزارة الوفد فى ديسمبر ١٩٣٧ .

ورغم أننا نشك فى القاء النحاس لهذا الخطاب وفى لقائه بفاروق بالصورة التى أوردها محمد التابعى — وهو شك يستند على المناورات السابقة والأحداث التالية فى أوائل فبراير ١٩٤٢ — رغم ذلك فاننا لا نستبعد ذلك كله فقد كانت مذكرة أبريل ١٩٤٠ تحمل ضمنا لهذا المعنى ، بالاضافة الى أنه كان متفقا مع احساس المصريين آنذاك ، وكذلك متشميا مع ما اشرنا اليه من حيث عدم تحمس الوفد تماما لقضية الحلفاء . لا سيما وأن سير الحرب كان حينئذ فى صالح المحور ، فقد تغير الموقف حين قامت المانيا بغزو الاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٤١ ، وهو الغزو الذى يعتبره بعض المؤرخين المقدمات المباشرة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

فقد كان واضحا أن هزيمة الاتحاد السوفيتى ستؤدى الى اضطراب موقف بريطانيا فى الشرق الأوسط ، التى كانت هى الأخرى تعانى من الهزائم فى الصحراء الغربية .. وبينما كان الموقف الخارجى على هذه الصورة القائمة كانت وزارة حسين سرى تستهدف لعديد من المشاكل والأزمات السياسية والاقتصادية ، والتى برزت بشكل واضح فى أواخر يناير وأوائل فبراير ١٩٤٢ ولأن تلك الأزمات كانت بمثابة مقدمات حادث ٤ فبراير ، فيحسن أن نلقى عليها بعض الضوء على النحو التالى .

مقدمات حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :

فعلى الصعيد الاقتصادى :

١ — كانت مصر مكبلة بالقيود فى تصريف محصول القطن . فكانت بريطانيا تتحكم فى تحديد سعره مدعية انها تجامل مصر بشراء

كل المحصول رغم الصعوبات التى تلاقيها فى نقله . ومن ثم حرمت البلاد من الأرباح التى كان من الممكن أن تحققها لو كانت غير مرتبطة بعجلة الاستعمار البريطانى ، وكان موقف بريطانيا من تلك المسألة سببا فى استياء الملاك الزراعيين كبارهم وصغارهم .

٢ — الأزمة التموينية أدت الى اضطراب الحالة المعيشية بين السواد الأعظم فى الجماهير ، ولا سيما أزمة الخبز ، فحينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية كالخضراوات واللحوم والسكر اقبل الجمهور على استهلاك الخبز لتنظيم ميزانيته الخاصة وخاصة ذوى الدخول الثابتة وهى غالبية الشعب المصرى ، ولما كانت ثمة عجزا طرأ على محصول القمح والذرة فى موسم ٤١/١٩٤٢ فقد واجهت البلاد أزمة حادة فى غذائها الأساسى لم تجابهها من قبل ، وقد ضاعف من حدة هذه الأزمة صعوبة الاستيراد من الخارج بالقدر الكافى لسد النقص بين الانتاج والاستهلاك ، وكثرة استهلاك الجيوش البريطانية ، وقد اشتدت أزمة الخبز فى الأسبوع الأخير من يناير ١٩٤٢ ، لدرجة أن البعض استعاض عنه بالبطاطس والمكرونة ، « وصار الناس فى بعض أحياء القاهرة يهجمون على المخابز للحصول على الخبز ، ويتخطفون الرغيف من حامليه فى الشوادر والطرقات » .

أما على الصعيد السياسى فقد عانت الوزارة أزمات عدة أدت الى ضعفها ثم انهيارها . فرغم أنها كانت تعتمد على تأييد حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين فنرى أن ما نشبت الخلافات بينهما من ناحية وبينهما وبين رئيس الوزارة حسين سرى من ناحية أخرى . هذا بالاضافة الى أن الوفد كان ما فتىء يشن حملاته على سياسة الوزارة ويركزها حول الأزمتين السالفتى الذكر .. الى جانب ذلك كانت المدن المصرية تتعرض آنذاك (صيف ١٩٤١) لأعنف الغارات ولا سيما مدينة الاسكندرية التى

عانت الكثير من الخسائر ، الأمر الذى أثار المناقشات فى مجلس النواب ومطالبة النواب الوفديين بالاتصال بالمحور أو التفاهم مع الانجليز لابعاد الاسطول البريطانى عن الميناء حتى يمكن اعلان الاسكندرية مدينة مفتوحة ، وكذلك هاجم الشيوخ الوفديون فى مجلس الشيوخ سياسة الوزارة أزاء تلك الأزمة .

كل هذه الأزمات كانت كفيلة بتصدع وزارة حسين سرى ، ألا أن هناك أزمتان سياسيتان كانتا السبب المباشر فى انهيارها والاطاحة بها . الأزمة الأولى افسدت العلاقات بينها وبين القصر ، وذلك على أثر قرار الحكومة (يناير ١٩٤٢) بقطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية الموالية للمحور . فقد أدى ذلك الى اثارة غضب الملك مما اضطر صليب سامى (وزير الخارجية) الى تقديم استقالته .

أما الأزمة الأخيرة — وهى التى نعتبرها السبب المباشر للتدخل البريطانى — فقد نتجت عن قيام مظاهرات صاخبة فى أول فبراير ١٩٤٢ تعالت فيها نداءات المتظاهرين بسقوط بريطانيا و « الى الأمام يا روميل ، تقدم يا روميل » و « حذاء فاروق فوق رأسك يا جورج » ، وقد اختلفت الآراء أزاء مصدر هذه المظاهرات ، فبينما اعتقد البعض أنها مدبرة وأن عملاء الانجليز قد اشتركوا فى توجيهها لكى يمكنهم أن يتخذوا منها ذريعة للتدخل السافر الذى حدث بعد ذلك ، كما جاء فى شهادة النحاس فى قضية اغتيال أمين عثمان ، وأنها مؤامرة كان الهدف منها وقوع الفرقة بين القصر والشعب ، حيث كان الشعور السائد حينئذ هو تكتل هذه القوى ضد الانجليز ، فكان لا بد من تدبير لافساد هذا التكتل ، نجد أن البعض يعتقد أنها كانت بتحريض بعض رجال القصر ، على أساس اتجاهات فاروق نحو المحور . وهناك اتجاه آخر يعتقد بعدم وجود تدبير وأن هذه المظاهرات كانت تعبيرا عن

الاستياء العام الذى جمع مختلف طبقات الشعب على النحو الذى أشرنا اليه ، والدليل على ذلك أنه من بين الهتافات التى رددتها تلك المظاهرات المطالبة بالخبز ، ثم انها تتمشى مع ما كان يشعر به المصريون من الاعجاب نحو انتصارات الألمان ولا سيما فى هـذه الفترة التى اكتسح فيها روميل جحافل قوات الحلفاء فى الصحـراء الغربية .

على أى حال كانت هذه المظاهرات فى أول فبـراير ١٩٤٢ بمثابة الأسفين الأخير لوزارة حسين سرى فقد اضطربت أعصاب الانجليز وطلبوا الى حسين سرى القضاء عليها ، فلم يستجب لأنه لم يكن قادرا على كبح جماحها ، ومن ثم آثر تقديم استقالته فى اليوم الثانى من فبراير ١٩٤٢ .. وسرعان ما مهدت الأحـداث للتدخل البريطانى بفرض حكومة الوفد فى ٤ فبراير كما هـو معروف .

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

قبل أن نتناول هذا الحادث من زاوية مسئولية الوفد فيه وقبوله الحكم على أساسه يلزم علينا أن نشير الى أن هذا الحادث اكتسب أهمية خاصة لا يستحقها بالفعل فى التاريخ المصرى المعاصر فهو صورة مكررة لما حدث فى أزمة ١٩٤٠ كما أشرنا مع اختلاف فى بعض الأسلوب . وليس معنى ذلك أننا نقلل من شأنه وأهميته فهو لا شك يعتبر من الأيام الحالكة السواد فى تاريخ مصر ، بل وفى تاريخ انجلترا فى مصر ، وهو من تلك الأيام التى تركت بصماتها بعنف وأصبحت تشكل معالم بارزة فى تطور المجتمع المصرى وتاريخه، والتى ـ مازالت ـ تتسم بالغموض ويقف المؤرخون ازاءها عاجزين عن تفسيرها أحيانا مختلفين فى هذا التفسير أحيانا أخرى ، ومنها ـ على سبيل المثال ـ مذبحة الاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ ،

وموقعة التل الكبير ، ويوم دنشواى فى ١٩٠٦ ، ومقتل السردار لى ستك في ١٩٢٤ و ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، الا أنه ورغم عدم وضوح الرؤية تماما مما أدى الى عجز المؤرخين في التفسير واختلافهم فيه ، فان المنطق يجعلنا نشير باصرار الى أن الاستعمار البريطانى كان المسؤول الأول بمؤامراته ودسائسه عن وقوع هذه الأحداث .

ونحن الآن بصدد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى ترتب عليه مجيىء الوفد الى الحكم والذى أثار كثيرا من الغبار على موقف الوفد وزعيمه النحاس مما ساعد على تدهور سمعة الوفد وقيادته للحركة الوطنية . وقبل أن نتعرض لتقييم هذا الحادث ومسئولية الوفد ازائه يلزم علينا أن نشير الي عدة ملاحظات هامة وحيوية :

أولا : أن تلك الأعوام الأربعة (١٩٣٨ ــ ١٩٤٢) التى انصرمت منذ اقالة حكومة الوفد والتى تعاقبت عليها أربع حكومات وعلى النحو الذى تناولناه لم تكن خالصة للشعب ، اذ قام نظام الحكم فيها على أساس غير سليم .

ثانيا : كان وضعا غير طبيعى استبعاد حزب الوفد الذى يمثل الأغلبية الشعبية من الحكم ، لذلك فكان طبيعيا أن يتحرق شوقا الى الحـــكم .

ثالثا : اتجاه الانجليز خلال الحرب العالمية الى تولية الوفد الحكم أو اشتراكه فيه ، وقد رأينا كيف أنهم عبروا عن هذا الاتجاه أبان الأزمة بينهم وبين على ماهر ، ثم حينما ألف حسن صبرى وزارته صرح اللورد هاليفكس بقوله « وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان فى الامكان اشـــتراك الوفد فى الحـــكومة الجــــديدة » .

رابعا : أن القصر ـ لغرض بذاته ـ كان يتجاهل ـ عن عمد ـ رغبة بريطانيا ـ وقد رأينا الدور الهام الذى لعبه أحمد حسنين فى هذا التجاهل .

خامسا : أن ميزان الحرب كان فى تلك الآونة يميـــل لصـــالح المحـــور .

سادسا : أن الوفد ـ بصرف النظر عن مذكرة أبريل ١٩٤٠ وخطاب النحاس فى رأس البر عام ١٩٤١ ـ كان ـ رغم غموض موقفه أحيانا ـ منحازا الى حد ما فى جانب بريطانيا ، وان كنا لا نستطيع أن نوافق على أنه كان صريحا فى عدائه لاتجاهات المحور كما رأى بعض المؤرخين ، وذلك تأسيسا على ما أشرنا اليه وأكدناه من أن معظم أفراد الشـــعب كان يميل ناحية المحور والوفد كان هو الممثل لتلك الأغلبية بلا جدال .

على أى حال نضع هذه الاعتبارات فى أذهاننا ثم نمضى مع الأحداث لنتابع تطوراتها ـ بايجاز ـ يومى ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ .. كان واضحا أن الأمور تحرجت وقد بلغت الحالة الداخلية درجة سيئة ، وقد اضطربت الحكومة لها فقدمت استقالتها كما أشرنا وكانت انجلترا قد عرفت نبأ هذه الاستقالة فى اليوم الأول من فبراير وذلك حينمـــا أبلغ حسين سرى رئيس الديوان اعتزامه تقديمها فى اليوم التالى .. واتصل الســـفير البريطانى برئيس الديوان وأبلغه بذلك ، ما أخبره أن الحكومة البريطانية تحرص على أن تعرف من سيقع عليه الاختيار فى تأليف الوزارة الجديدة قبل تاليفهـــا ..

ويبدو واضحا أن بريطانيا أرادت أن تتجنب ما حدث فى تعيين كل من حسن صبرى وحسين سرى ومفاجآتها بالأمر الواقع على

النحو الذى سلف ، ومن ثم أرادت أن تحتاط للأمر ، الا أن حسنين أكد للسفير البريطانى أن الرجل الذى سيعهد اليه بتأليف الوزارة سيكون صديقا لانجلترا ، فأصر السفير على أن حكومته ترى فى ظروف الحرب القائمة ومن غير أن تهتم بالتدخل فى شئون مصر الداخلية أن من حقها أن تعرف سلفا من سيعهد اليه بتأليف الوزارة قبل أن يكلف رسميا . .

مازال حسنين على موقفه ، وقدمت الوزارة استقالتها فى ٢ فبراير كما ذكرنا ، فالتقى السفير بالملك وأنهى اليه صراحة رغبة الحكومة البريطانية ازاء الظروف الحرجة فى تشكيل وزارة وفدية ترضى عنها غالبية الشعب وتقبض على زمام الموقف الداخلى . ومن ثم تطلب دعوة مصطفى النحاس الذى تؤيده أغلبية الرأى العام . واستدعى الملك النحاس - فى ٣ فبراير - وعرض عليه تأليف وزارة قومية برئاسته ، فاعتذر النحاس مستندا الى سياسته التقليدية وهى عدم الاشتراك فى الحكم مع رجال الانقلاب . . وهذا الموقف يطرح عدة تساؤلات : لماذا كان فاروق وحسنين يناوران - للمرة الثالثة - لعدم تولية الوفد الحكم ويصران على موقفهما منذ عام ١٩٣٩ ؟ هلا لأن القصر كان يتوجس خيفة من صعوبة الاطاحة بالوفد فى حالة اقتراب قوات المحور من القاهرة كما رأى البعض ؟ أم كان ذلك للعداء التقليدى بينهما من ناحية ، والرغبة فى الاستمرار فى العناد من ناحية أخرى بصرف النظر عن اقتراب المحور أو بعده ؟ . .

على أى حال نحن نرجح الاحتمال الثانى لأنه يتمشى مع الحوادث والسوابق الماضية ولأنه اذا ما اقتربت قوات المحور المنتصرة فلن يكون هناك صعوبة فى الاطاحة بحكومة الوفد خاصة اذا ما طلب منها الملك ذلك وهو المعروف بميوله المحورية .

ومهما كان من أمر الدافع وراء عدم دعوة الوفد للحكم فان القصر كان فى تصورنا يهيىء لاشعال البارود والموقف حينئذ ــ مع الأسف ــ كان لا يحتمل هذا اللعب اذ كان مليئا بالاحتمــالات والانفجارات . وكان من الطبيعى أن تعلم السفارة البريطانية بما جرى بين الملك والنحاس فى المقابلة سالفة الذكر ، وعلى أثرها قابل السفير رئيس الديوان (حسنين) وطلب منه أن يرفع الى الملك نصيحته بتكليف النحاس بتأليف وزارة وفدية ، فأجابه حسنين بأن المسألة موضع بحث بين الملك وزعماء الأحزاب . وكان الملك قد استدعى زعمـــاء وممثلى الأحزاب فى ٣ فبراير ليستشيرهم فى الموقف . وفى هذا الاجتماع وافق الزعماء على فكرة تأليف وزارة ائتلافية برئاسة النحاس ، ولا شك أنهم كانوا يستجيبون لرغبة الملك وحسنين فى عدم انفراد الوفد بالحكم ورفض النحاس ــ فى مقابلته السالفة الذكر ــ تأليف هذه الوزارة الائتلافية .

كان واضحا أن حسنين مازال مصرا على موقفه وتلبية رغبة الملك فى قيام وزارة ائتلافية لا وفدية رغم أنه كان من الواضح أن مايلز لامبسون مفوض من جانب حكومته ــ هذه المرة ــ لارغام القصر على تشكيل وزارة وفدية وقد عبر عن ذلك « وولتر سمارت » فقال أن السفير كان لديه تأييد كامل من جانب حكومته التى طلبت منه أن « يلوح باستخدام القوة أمام فاروق (Show of Force) هذا بالاضافة الى موقف أوليفر لتيلتون العدائى نحو فاروق وأثر ذلك فى تشدد السفير .

كل هذا كان داعيا لتطور الأحداث على النحو التالى : ففى صباح ٤ فبراير طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وسلمه انذارا هذا نصه : « اذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة ــ فان جلالة الملك فاروق يجب

أن يتحمل تبعة ما يحدث من نتائج » ، فاستدعى فاروق الزعماء السياسيين واجتمعوا حوالى الساعة الرابعة مساء ، ورأس الملك الاجتماع ، ثم ألقى رئيس الديوان بيـــانا شـــاملا حول تطورات الموقف والمشاورات السابقة .. وتحدث فاروق فقال « انني مستعد فيما يتعلق بشخصى أن أضحى بكل شيء فلا شيء يعنينى غير مصلحة مصر واستقلالها » ولا شك أن فاروق كان هازلا فيما قال بدليل ما حدث بعد ذلك اذ كان يعتبر الأمر مجرد مشهد يضاف الى المشاهد السابقة . ويبدو أن أحمد حسنين كان مازال عند اصراره وبالتالى فهو المسئول عن تقدير فاروق الخاطىء للموقف . على أى حال غادر فاروق قاعة الاجتماع ثم أخذ المجتمعون يتشاورون فيماذا يكون الرد على الانذار وكانت الفكرة مسيطرة أن تؤلف وزارة قومية برئاسة النحاس ولكنه رفض الفكرة وأكد أنه لم يكن يعلم بما حدث وأنه يعترض على اقحام اسمه فى الانذار البريطانى وأنه انقاذا للموقف يقبل تأليف الوزارة اذا طلب الملك منه ذلك ، ثم حذر المجتمعين بأنه يتحسس علامات الخطر فى صيغة الانذار وتوالت اقتراحات كثيرة رفضها النحاس واستغرقت المناقشـــات أكثر من ساعتين ثم انتهت بوضع صيغة احتجاج على الانذار ووقع المجتمعون عليه جميعا ونصه « ان فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة الصداقة،ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة » ثم حمل رئيس الديوان نص الاحتجاج الى السفير البريطانى الذى أجاب بأنه لا يعتبر هذا ردا وأنه سيوافى الزعماء برأيه فى الساعة التاسعة،وقد أبلغكم أننى لا أحضر وقد أبلغكم بنبأ آخر » وعاد حسنين بهذا الرد الى اجتماع آخر . وقبيل الساعة التاسعة حضر السفير ومعه الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر تصحبهما عدد من الدبابات والعربات المصفحة ورابطت أمام القصر وأحاطت به من جميع الجهات بشـــكل تهديدى ، ثم توجه السـفير وستون وعدد من الضباط

البريطانيين المسلحين بالمسدسات الى غرفة الملك واجتمعوا به بحضور أحمد حسنين وكان السفير يحمل ورقة بالتنازل عن العرش ، فاختلى أحمد حسنين بالملك ونصحه بقبول الانذار ودعوة النحاس لتأليف وزارة وفدية .

وبعد أن انتهت المقابلة على هذا النحو السافر عاد السفير ومن معه الى دار السفارة ، ثم استدعى رئيس الديوان الزعماء الى الاجتماع مرة ثانية ، ثم حضر الملك وقال لهم : « اعتبروا ما بينكم من الحديث وما قررتموه اليوم كأن لم يكن » . واكلفك يانحاس باشا بتشكيل الوزارة وأطلب اليك أن يكون حكمك قوميا لا حزبيا ... الخ » فاعتذر النحاس وطلب اعفائه من هذه المهمة فأصر الملك على تأليفه الوزارة » . وعندئذ قال أحمد ماهر انك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية فقال النحاس لست أنا الذى يستند الى أسنة الرماح وأنا أؤلف الوزارة بأمر الملك ثم قال انه لم يرى دبابات ولا حراب فقال اسماعيل صدقي « انك جئت متأخرا يا باشا بعد انصراف الدبابات حتى لا تراها أما نحن جميعا فقد رأيناها ... الخ ».. ثم تدخل الملك في النقاش وأشار عليهم بضبط النفس مكررا أمره الى النحاس بتأليف الوزارة . وانتهى الاجتماع .

هذا هو حادث ٤ فبراير ـ بايجاز ـ فما هى مسئولية الوفد ازاءه ؟.

مسئولية الوفد فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :

لقد تناول كثير من المؤرخين المعاصرين والساسة والكتاب والباحثين هذا الحادث بكثير من الآراء والاجتهادات وقد كانت فى معظمها يشوبها الكثير من التحيز والنوازع الحزبية وكلها كانت

ضد حزب الوفد ، مما أدى الى تراكم التراب عليه حتى كاد أن يخفى المعالم الحقيقية للحادث ، وقد ســـاعد على ذلك تجاهل الجانبين المصرى والبريطانى للحادث فلم يصدرا أية بيانات رسمية حوله سواء ابان حدوثه أو بعد وقوعه . . ثم أن الوفد ـ وهو المتهم الأول ـ ظل عقب الحادث ـ وطوال فترة الحرب واعتلائه الحكم حتى اقالة حكومته فى أكتوبر ١٩٤٤ يتجنب الخوض فى تفاصيل هذا الحادث وتبرير موقفه ، ولعل ذلك كان راجعا الى الرقابة المفروضة على الصحافة والاجتماعات ابان الحرب العالمية الثانية . ولذلك نجد أن جميع الصحف خالية من الوقائع التى حدثت فى هذا اليوم . .

كل تلك العوامل أدت الى ازدياد النقد الموجه للوفد من ناحية ، والى غموض الحادث من ناحية أخرى وهو غموض أدى بالدكتور هيكل الى أن يعترف فى مذكراته بأنه رغم انقضاء عشر سنوات على ذلك اليوم المشئوم ، فلم يستطع أن يجلو كل أسراره ، رغم ما بذله من محاولات لهذا الغرض . . « هذا رغم أن هيكل كان أحد الزعماء الذين استدعوا للقصر للاجتماعات السياسية التى تمت فى ٣ ، ٤ فبراير ، وقد تابع الأحداث عن كثب كما أشرنا . لكن على أى حال حاول بعض المؤرخين فى الفترة الأخيرة تفسير موقف الوفد وتبريره وازالة الغموض عن ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ولنحاول الآن أن نتناول موقف الوفد على ضوء بعض الوثائق والمصادر الحية بالاضافة الى مصادرنا التقليدية السالفة الذكر . .

وبادىء ذى بدء نود أن نؤكد عدة اعتبارات هامة : أولا : رغبة الانجليز الملحة فى اشراك الوفد فى الحكم ان لم يكن اسناده اليه منفردا ، وهو مالا حظناه منذ استقالة على ماهر فى يونيو ١٩٤٠ . ولم تكن هذه الرغبة بخافية على الوفد منذ أول محاولة كما كانت

تعلمها السراى وأحزاب الأقلية ، والاختلاف كان يدور حول هل تقوم وزارة ائتلافية برئاسة النحاس كما ترغب السراى أم وزارة وفدية بحتة كما يصر النحاس . وهذا الاعتبار يطرح سؤالين : أولا : لماذا كان اصرار النحاس على تأليف الوزارة وفدية لحما ودما ؟ وهو الأمر الذى أثار نقد بعض المؤرخين والساسة واعتبره أنانية وعقبة فى سبيل توحيد الصفوف ، اذ أن الظروف حينئذ كانت خليقة بأن يتنازل الوفد عن أنانيته هذه . لقد فسر الوفد هذا الاصرار فى أحد بياناته فقال : « ان النحاس باشا حينما رفض تأليف وزارة ائتلافية لم يكن يرفضها لأول مرة ، بل هى فكرته منذ عام ١٩٣٠ ، وكان قبل تأليف وزارته الأخيرة (١٩٤٤/٤٢) قد بسطها وردها فى عدة مناسبات ، وكانت حجته فى رفضها فى ٤ فبراير تدور حول ثلاثة أمور :

١ ـ أنه لا يستطيع التعاون مع من أوصلوا البلاد الى ما وصلت اليه (أى أحزاب الأقلية والمستقلين) .

٢ ـ أن التجارب السابقة دلت على عدم صلاحية الوزارة الائتلافية ، وأنه سبق للوفد أن لدغ منها « ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » .

٣ ـ أن أهم صـــفة فى الوزارة يمكن الاعتماد عليها لأداء الخدمات هى أن تكون منسجمة .. » .

ورغم هذا التفسير المنطقى فلا يحول ذلك دون أن نذكر أن النحاس كان ـ تحت ضغط الحزب ـ يرفضها وزارة ائتلافية لأنها تحول دون تولى أكبر عدد من أنصاره الوفديين فى مناصب الوزارة وما يليها ، اذ كان النحاس يردد فى قلق « أن رجالنا قد تعبت » ،

الا أنه من السهل الرد على هذا بأنه من واجب أى زعيم حزب أن يهيء لرجال حزبه المشاركة في الحكم .. والسؤال الثانى المطروح : لماذا رغب الانجليز في اسناد الحكم الى الوفد أو اشراكه فيه منذ عام ١٩٤٠ ورغم ما أشرنا اليه من مذكرة أبريل ١٩٤٠ ، خطبة رأس البر فى ١٩٤١ ؟؟ .

لقد رأينا كيف كان الملك مشكوكا في ولائه لا نحيازه الى جانب المحور ، وحزبى الأحرار الدستوريين والسعديين وبعض المستقلين يتعاونون مع الملك . نعم ان الحزب السعدى كان ينادى بفكرة اعلان الحرب الى جانب بريطانيا ، لكنه لم يستطع أن يجذب الرأى العام الى تأييده ، ثم ان الأحرار الدستوريين كانوا مترددين فى موقفهم ، أما الوفد فنستطيع أن نعتبره ـ رغم عدم اعلانه الحرب رسميا فى جانب بريطانيا ورغم مطالبه الوطنية منها ـ أقرب الى التعاون مع الحلفاء ، ثم انه كان صريحا في عدائه للقصر ، وكانت بريطانيا تدرك ذلك كله ، وأهم من ذلك جميعا ادراكها بأن الوفد يحوز على ثقة الجماهير من ورائه وبالتالى يستطيع أن يفرض ارادته على القصر ويحول دون سخط الجماهير الذى بدا بشكل واضح في يناير ١٩٤٢ ولا سيما وموقف بريطانيا وحلفائها كان حرجا فى تطورات الحرب . لهذه الاعتبارات رأت بريطانيا أن الارتباط بالوفد يعنى الارتباط بالشعب المصرى ككل . وكانوا على ثقة بأن وصول الوفد الى الحكم ـ رغم كل شيء ـ سيدعم قضية الحلفاء وسيقضى على النشاط المعادى لبريطانيا .. فلا شك أن مكانة الوفد في صفوف الشعب ثم قدرته على أن يلعب الدور الحاسم فى تقرير التوازن بين القوى السياسية المتصارعة حينئذ . كان حقيقة لا تستطيع بريطانيا أن تتجاهلها ولا سيما حين وجدت مؤامرات القصر ، فملت الانتظار بعد أن عيل صبرها ، واضطربت الأمور فى داخل البلاد وعلى حدودها ، فكان لابد من حسم الأمور بتقديم الانذار السالف الذكر باستدعاء

وزارة وفدية . لقد كانت هذه المرة الأولى التى يتدخل فيها الانجليز لصالح حزب الوفد ، ولم يكن ذلك معناه أنه أصبح عميلا بريطانيا ، أو أن بريطانيا كانت ترضى المصريين والوفد على حسابها . بل لأنها تحت وطأة ظروف الحرب العالمية الثانية ـ خصـــوصا فى أواخر عام ١٩٤١ ـ كانت فى حاجة ماسة الى حزب الأغلبية فى الحـــكم .

وبالاضافة الى ذلك هناك عدة اعتبارات أخرى دفعت بالوفد الى موقفه فى ٤ فبراير وهى :

أولا : وجود العداء التاريخى بين القصر والوفد ، ثم انحياز القصر الى جانب المحور ، أدى الى النقيض بين صفوف الوفد (أى أن الوفد ـ فى رأينا ـ لم يكن مخلصا تماما للديمقراطية بقدر كراهيته للقصر ومن يقف الى جانبه) .

ثانيا : كان النحاس على ما يبدو فاقد الأمل فى حالة انتصار المحور ـ وبسبب علاقته ـ أى النحاس ـ بالقصر وعلاقة القصر بالمحور ـ فالنحاس هو الصانع الأول لمعاهدة ١٩٣٦ ، ولم يحاول الاستجابة لاغراءات التآمر مع المحور .

ثالثا : كان النحاس يجد صعوبة أقل من خصومه فى الاشتراك مع الحلفاء فى أهدافهم فى الحرب ، ومن ناحية أخرى كان الوفد يلتقى مع الديمقراطية ، فقد خاض المعارك للحفاظ على الدستور وحرية الانتخابات ، وبالتالى فان بقاء الدستور هزيمة المحور .. ورغم وجاهة هذه الاعتبارات الا أن السؤال الذى نطرحه هو : هل كانت قيادة الوفد تضع فى حسابها تلك الاعتبارات ، أى هل كانت فى قبولها الحـــكم تحت رغبة بريطانيا متعاطفة معها بحكم مذهب

الديمقراطية كما رأى البعض أم أن الأمر لا يعدو أنه من قبيل التبريرات فقط والوفد كان يريد الحكم بأى وسيلة بصرف النظر عن مصدره وأيدلوجيته ؟؟

حقيقة أن قيادة الوفد أكدت تعاطفها مع الديقراطية ، لكن ذلك التعاطف برز عقب اسناد الحكم اليه وطوال توليته له ونستطيع أن نلحظ هذا التعاطف ـ من خلال صحفه وبياناته وقراراته أثناء توليته الوزارة ـ ففى ٦ فبراير ١٩٤٢ ـ عقب توليته الحكم مباشرة ـ نشرت جريدة الوفد المصرى مقالا جاء فيه « ان بريطانيا العظمى بوصفها حليفة مصر قد حاربت أكثر من عامين تلك الدول التى استمرت مدة طويلة فى الماضى توجه الحملات الى النظام الديمقراطى فى جميع أنحاء العالم ، والتى حاولت أن تفرض بالقوة مظالم الدكتاتورية الفاشية على الأمم المتحدة المستقلة فى أوربا ـ وقد نجحت قوات الامبراطورية البريطانية فى انقاذ معاناة الفضائح التى أوجدها الاحتلال الألمانى الايطالى فى كثير من البلدان الأخرى ... الخ » ، كما أوضح أحد بيانات الوفد فى تلك الفترة مثل هذا المضمون ، اذ تحدث فيه عن سياسته ولخصها كالآتى :

« ١ ـ عزم مصر الأكيد على التعاون مع الديمقراطيات .

٢ ـ العالم أمام كتلتين فنحن قد انتهينا من اختيار الكتلة الديمقراطية .

٣ ـ اتخاذ كل سبيل لبلوغ أهدافنا : الجلاء والوحدة ... الخ » .

واضح تماما تعاطف الوفد وتعاونه مع الديمقراطية عقب توليته الحكم ، لكن قبل ذلك أين كان هذا التعاطف ؟ لانكاد نتبينه بل

رأيناه على النقيض فى مذكرة ١٩٤٠ وخطبة ١٩٤١ ، كيف نفسر هذا ؟ يرى بعض المؤرخين أن قيادة الوفد لم تستطع أن تخوض فى غمار هذا الصراع حتى لا تستدرج الى معركة تتهم فيها القصر بالتعاون مع المحور ، ورغم تأكيد مصادرنا الحية ـ وقد كانت تشكل قيادة الوفد ـ لهذا المضمون الا أننا لا نميل الى الأخذ به للاعتبارات التى أشرنا اليها ولاعتقادنا أن الوفد لم يكن هذا الحزب العقائدى . واذا سلمنا بوجود نوع باهت من التعاون ازاء بريطانيا قبل تولية الوفد الحكم ففى تصورنا أنه لم يكن نابعا عن اعتقاد فى بريطانيا والديمقراطية بقدر ما كان صادر عن كراهية وعداء للقصر وبالتالى للمعسكر الذى ينحاز اليه وهو المحور ، وربما ساعد على هذا دخول الاتحاد السوفيتى فى الحرب الى جانب الحلفاء ، ومن ثم ننتهى الى أن ما حدث فى ٤ فبراير كان تعبيرا عن دخول الصراع بين الوفد والقصر فى اطار الصراع العالمى بين اللفاء والمحور . وبالتالى فان قبول الوفد للحكم سواء أكان لمجرد الرغبة فيه بعد حرمان طويل منه ولتدعيم مركزه أمام القصر ، أم لأنه كان متعاطفا مع الديمقراطية يرغب فى التعاون معها والمشاركة فى انتصارها ـ كان هذا القبول اسهاما من ناحيته فى انتصار الديمقراطية وهزيمة الفاشية العالمية . وهذا هو المضمون الحقيقى لموقف الوفد فى ٤ فبراير .

وتبقى بعد ذلك قضية قبول الوفد للحكم بانذار بريطانى مسلح وفى ظل تهديد العرش ، وهى قضية تناولها كثير من المؤرخين والساسة وخصوم الوفد بكثير من التجاهل والتجنى على موقف الوفد . فقد ظهر من المناقشة التى جرت فى ٤ فبراير رغبة رجال الانقلاب وحرصهم على تأليف وزارة ائتلافية وهم يزعمون أنهم كانوا يريدون من هذا ظهور فكرة رفض الانذار البريطانى ، « وهذا الزعم فى ذاته ـ كما يذكر بيان الوفد ـ غير صحيح ، فقد كان الانذار تأليف وزارة يرأسها النحاس أو يرضى عنها » فسواء ألف النحاس

الوزارة وفدية أو ائتلافية أو ألفها غيره برضاه ولو كانت وزارة محايدة فان مثل هذه الوزارة كانت تؤلف على كل حال فى ظل الانذار البريطانى » . ويمضى بيان الوفد فى توضيح الأمر فيقول « .. ولسنا وحدنا الذى نقول بهذا ولكن كما ورد فى كلام محمود حسن اذ قال لهم أن أى وزارة تعتبر فى ظل الانذار البريطانى .. فالقول بأن النحاس ألف وزارته على أسنة الرياح لأنه رفض تأليف وزارة ائتلافية قول غير جدى . وهؤلاء الذين يعبرون النحاس باشا هذا التعبير فى حين أنهم كانوا يطالبونه بتأليف أى وزارة ائتلافية لا يمكن أن تنظر اليهم الأمة على سبيل الجد .. الخ البيـــان » .

ويؤيد فؤاد سراج الدين هذا الدفع القانونى والمنطقى فيقول « أن جميع رجال السـياسة الذين دعوا الى القصر فى ٤ فبراير وحضروا الاجتماعات مع الملك كانوا موافقين بالاجماع على قبـول الانذار البريطانى وعلى تنحى الوزارة التى كانت قائمة فى الحكم وعلى تشـكيل النحاس الوزارة الجديدة وكل ما طلبـوه بل واشترطوه لهذه الموافقة أن تكون وزارة النحاس الجديدة ائتلافية تضم أحزاب الأقلية .. وطبعا رفض النحاس هذه الفكرة لفشلها كما أشرنا .. واذا كان من الجائز اعادة هذه التجربة مرة أخرى فى أوقات السلم العادية فكان من الخطر اعادتها فى وقت الحرب » . ويستطرد فؤاد سراج الدين فيذكر « أن الأثر فى نظر هؤلاء الساسة كان مجرد اشتراكهم فى الحكم مع النحاس ، فان وافق كان الانذار البريطانى أمرا مقبولا لديهم وكان النحـاس رجـلا وطنيا وكانت مقدسات الوطن مصونة ، أما اذا رفض النحاس باشا اشتراكهم معه فى الحكم ــ وقد حدث ــ فهو اذا رجل خائن ساعد الانجليز على المساس بالبلاد وبمقدساتها بل وكان متآمرا معهم على كل ما حدث ، ثم أنه من الحقائق المسلم بها ــ مازال فؤاد مستطردا فى توضيح

وجهة نظره ــ أن النحاس في هذه الاجتماعات ابدى موافأته على رفض الإنذار البريطاني » ... « كما أن الملك في الاجتماع التالي عندما أحس بخطورة الأمر ووضح لديه أن الانجليز جــادون في انذارهم أخذ يرجو النحاس باشا في قبول تشكيل الوزارة ، وكلما اعتذر النحاس ألح الملك على مسمع من الزعماء السياسيين » .

يتبقى لدينا بعد ذلك القضية الثالثة والأخيرة وهي مسئولية الوفد في اتصاله بالانجليز والقول بأنه تآمر معهم بليل لفرضه على القصر نصير المحور ... الخ ، ولقد استهدفت هذه المسألة لطوفان من الاحتمالات والاجتهادات والافتراءات وكلها ــ وهذا طبيعي ــ كانت صادرة عن أحزاب الأقلية وصحفها وكتابها ، وقد ألقى بعض المؤرخين بدلوهم في هذا الطوفان وذهبوا به مذاهب شتى .. فهل جرت اتصالات حقيقة بين النحاس والانجليز ؟ واذا كان قد حدث فكيف تمت وأين ومتى ؟ هناك مصادر أقامت اتهامها للوفد على أساس من القرائن المادية في تصورها ، بينما اكتفت مصادر أخرى بالاستنتاج والاجتهاد . ونحاول الآن ان نستعرض بعضا من هذه وذلك قبل أن نتناول وجهة نظر الوفد . هناك رواية تتلخص في أن حفلا أقيم في ديسمبر ١٩٤١ وضم النحاس باشا وأمين عثمان وبعض رجال السفارة البريطانية في مصر ومنهم المستر سمارت الذي ابتدره النحاس بالحديث عن خيرات مصر واستطاعتها تموين جيوش الحليفة الموجودة بمصر والتي ستفد ، ثم ألمح الى أن الوزارتين الحاضرة والسابقة (أي وزارتا حسن صبري وحسين سري) يضنان بالتعاون التام خشية الرأي العام . وأن سمارت سأل النحاس هل يستطيع هو ــ إذا تولى الحكم ــ أن يمون الشعب المصري وجيوش الحليفة وحفظ الأمن والنظام في هذه الفترة الدقيقة .. وحينما أجابه النحاس : نعم قال سمارت « سنتقابل ، ولا شــأن لك بالوسيلة عن قريب » . وتمضي الرواية فتذكر أن النحاس سافر

عقب هذا الحفل ـ من الاسكندرية الى القاهرة ، ثم سافر بعدها الى الأقصر ، ثم نزل فى قنـا وهو يعلم بأنه سيستدعى لاسناد تشكيل الوزارة اليه بموجب الضغط الانجليزى . وقد استدعى من هناك فعلا ـ كما سنرى ـ لاستشارته مع الزعماء فى قصر عابدين .. وهذه الرواية ـ فى تصورنا ـ لا تقف على ساق من الحقيقة لعدة اعتبارات : أولها أنها تذكر توقيتها فى ديسمبر ١٩٤١ ، والانذار البريطانى كما نعتقد أنه كان وليد أحداث الأيام الأولى من فبراير ١٩٤٢ أى ليس مبيتا ومدبرا من قبل كما حاولت الرواية أن تقول وكما رأى بعض الكتاب . ثانيا : من الملفت للنظر أن مكرم لم يكن متواجدا فى هذا الحفل ، واذا كان موجودا وعلم بهذا الحديث أو علم به ـ بالضرورة ـ عقب ذلك لكان مكرم أول من نشر هذه الرواية وعمقها وهاجم بها النحاس ابان خلافهما ثم انشقاقهما وهو أمر لم يحدث . ثالثا : أن مثل هذا الحديث الخطير لو جرى لكان ـ وفقا للتحفظ البريطانى ودبلوماسيته ـ فى تكتم وحذر شديدين من المستحيل معهما أن يصل نبأه الى خصوم الوفد أمثال الدكتور محجوب ثابت . الا أن رفضنا لهذه الرواية لا يمنع من أن نستبقى فى ذاكرتنا اسم أمين عثمان لفترة قصيرة فقد طال الجدل حول اتهامه بأنه كان واسطة الاتصال بين النحاس والانجليز كما سنفصل ذلك فى موضعه . ومن بين القرائن التى ساقها خصوم الوفد ما ذكرته جريدة « الكتلة » فى نوفمبر ١٩٤٥ حول اتهام النحاس باشتراكه فى تدبير الحادث . فذكرت أن زكى ميخائيل بشارة ، كان قد رأى النحاس فى الأقصر فى يناير ١٩٤٢ يقابل بعض كبار الانجليز ، كما ذكر مكرم عبيد فى نفس الجريدة أن النحاس كان بأسوان فى نفس الوقت الذى كان يزور فيه الجنرال ستون أسوان وأنه حدث اتصال بينهما . ويلاحظ على هذه الرواية ولا سيما ما ذكره مكرم أولا : أن النحاس كان فى الأقصر وأسوان فى يناير ١٩٤٢ وهو أمر ينفيه رجال الوفد . ثانيا : اذا كان

النحاس قد التقى بستون فى أسوان فأين كان مكرم وكان لا يزال المساعد الأيمن وسكرتير الوفد؟ ثم لماذا لم يذكر لنا تفاصيل هذا اللقاء فى كتابه « الأسود » وهو الذى لاحظنا خلوه من تناول حادث ٤ فبراير ؟ هل يرجع ذلك الى أن مدبرى الحادث رسموا خطة لابعاد نفوذ مكرم وتأثيره على النحاس فى هذه الآونة لاحلال عنصر جديد محله كما رأى البعض ؟ .

على أى حال كانت هذه بعض القرائن التى اعتمدت عليها بعض المصادر فى تأكيد قيام اتصالات بين النحاس والانجليز ، وفيما يتعلق بالمصادر التى اعتمدت على الاستنتاج والاحتمالات فهى كثيرة ومدار رأيها هو أن الحكومة البريطانية لم تكن لتفرض تعيين النحاس بالذات الا وهى متفقة معه من قبل وخصوصا بعد أن علمت منه أن الملك يتجه لتأليف وزارة قومية وأنه ـ أى النحاس ـ لا يقبل الا وزارة وفدية . وأن بريطانيا كما كانت لتتعرض لرفض النحاس باشا للوزارة بعد أن تكون قد وجهت انذارها الى الملك من أجله ، والحكومة البريطانية حريصة ـ كما هو معروف ـ على تحقيق وسائل النجاح لسياستها . كان هذا هو منطق معظم الساسة والكتاب خصوم الوفد مثل اسماعيل صدقى ، أحمد ماهر ، حلمى عيسى ، محمود حسن ، محمد حسين هيكل ، عباس العقاد ، جلال الدين الحمامصى ، محجوب ثابت ومكرم عبيد ... الخ ، وهو منطق معقول حقا لكن يدحضه أن الانجليز كانوا يرغبون فى حكومة وفدية منذ صيف ١٩٤٠ ، والوفد والنحاس من جانبهما كانا يرحبان بتلك الرغبة ، اى أن الجانبين كانا متفاهمين ـ ولو من بعيد ـ قبل أحداث فبراير ١٩٤٢ وبالتالى لم يكن هناك خوف من الرفض وعرقلة السياسة البريطانية ، ولم يقدم لنا أى من هؤلاء الساسة وأحزابهم وصحفهم وكتابهم دليلا ماديا على ادانة الوفد ومصطفى النحاس فى الاتصال المزعوم .

ثم نأتى الى الوفد نفسه ومن الأمانة التاريخية أن ندعه ــ باعتباره متهما ــ ليعبر عن وجهة نظره ثم نمحصها . ولدينا أولا : بيان أصدره الوفد المصرى وألقاه النحاس فى ٢٣ نوفمبر ١٩٤٥ وثانيا : رواية لفؤاد سراج الدين .

وفيما يتعلق بالبيان ــ وهو الذى ابتدأ به النحاس مجال الخوض فى الحادث ــ فقد أوضح فى بدايته أن المسئولية تقع على الذين زيفوا ارادة الأمة فى انتخابات ١٩٣٨ ثم تولوا مقاليد الأمور ضد إرادة الشعب ، مما أدى الى تفاقم الأمور وفساد التقدير فى السياسة الخارجية وشئون الحرب .. الخ . ثم تناول مسألة اتهامه بالاتصالات فقال « لم يكن لى أية صلة بما كان أو دخل فيه بل كنت أستجم فى أسوان فتوالت على الدعوات من أهل الصعيد الكرام لزيارة مدنهم الكبرى فلبيتها ونظمت رحلة بحرية تبدأ من الأقصر فى صباح يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ قاصدا الى قنا ثم الى غيرها حسب البرنامج الموضوع ، وفى مساء يوم الرحلة وصلنا الى قنا فخف أهلها لاستقبالنا وعلى رأسهم مكرم عبيد باشا وبعد زيارة المدينة قصدنا الى منزل اسكندر عبيد بك لنستريح فيه ، وهناك اتصل بى تليفونيا سعادة اسماعيل تيمور باشا الأمين الأول لجلالة الملك وفاجأنى بأن جلالته يطلبنى للتشرف بمقابلته فى الساعة الرابعة من مساء اليوم التالى وكنت خالى الذهن بما يجرى فأجبت بأن هناك استحالة مادية لأنى فى رحلة بعيدة ويتعذر على الوصول فى الموعد المضروب فشدد وقال أن جميع الترتيبات ستتخذ لامكان وصولى فى الميعاد وقد تبين بالفعل أن القطار العادى ينتظر فى قنا فسافرت فيه وأبلغت أهلى أنى عائد اليهم بالقطار الذى يبرح القاهرة فى الساعة الثامنة مساء اليوم التالى واتفقنا على أن تبحر الباخرة بهم الى جرجا حيث ينتظرون الى أن أعود ، وسافر معى مكرم باشا الى القاهرة .. الخ » .

واضح أن النحاس ينفى عن نفسه قيام اتصالات بينه وبين الانجليز وأن الأحداث قد فاجأته وكذلك نجده فى شهادته فى قضية مقتل أمين عثمان ينفى بشدة حدوث أى اتصال أو معرفة مسبقة بالانذار البريطانى قائلا « أنه كان بالصعيد حين استدعاه القصر من هناك وأنه نسى مفاتيح منزله ولم يكن معه بدلة الردنجوت فاستعار بدلة ... الخ » .

ويمسك فؤاد سراج الدين بهذا الخيط ليذكر لنا ملابسات رحلة الصعيد وقد كان أحد الرفاق فيها ، فيقول « شاءت الظروف أن أعاصر حادث ٤ فبراير منذ بدايته بل قبلها • فقد كنت مع الرئيس السابق مصطفى النحاس وبعض رجال الوفد فى زيارة لبعض بلاد الصعيد ••• وغادرنا الأقصر متجهين الى قنا لنقضى فيها ليلة ونزور فيها مكرم باشا وبعض الوفديين فى دورهم على أن نغادرها فى اليوم التالى الى مكان آخر ••• وعندما وصلنا الى قنا ، وأثناء حفل شاى أقيم فى منزل أحد أقرباء مكرم باشا ، وكنا بعد الغروب حضر أحد أصحاب الدار وهمس الى النحاس باشا بأن مدير قنا موجود بالصالون ، ويرجو مقابلة النحاس باشا لأمر هام وعاجل ، فقام وقمنا معه (أنا ومكرم) الى الصالون حيث وجدنا المدير الذى أبلغ النحاس رسالة من القصر الملكى — أبلغت اليه تليفونيا — مضمونها أن الملك يرجو النحاس العودة فورا الى القاهرة لمقابلته لأمور هامة وخطيرة •• فاعتذر النحاس باشا للمدير عن تلبية هذا الطلب قائلا أنه مرتبط بعدة مواعيد وارتباطات ، وأنه لا يستطيع العودة الى القاهرة كما يطلب منه » ويستطرد فؤاد سراج الدين فيذكر « أن المدير ألح الحاحا كبيرا وقال للنحاس باشا أن معلوماته من القاهرة أن الحالة فيها خطيرة • وما جد من الظروف يستدعى سفره ، وأن القصر يلح فى ذلك الحاحا شديدا ، ولكن النحاس ظل على رأيه •• » فطلبت من المدير أن يتركنا قليلا على

أن نتصل به - فى المديريه - بعد قليل لنخبره بالرأى النهائى للنحاس باشا ، وخرجت أودعه الى باب الصالون وطلبت اليه - دون أن يشعر النحاس - أن يوقف القطار الذى سيغادر قنا ليلا الى القاهرة حتى أتصل به حيث يحتمل ألا يكون النحاس باشا جاهزا للسفر قبل موعد قيام القطار .. فوعدنى المدير بذلك ، واتجهت ومعى مكرم باشا الى النحاس باشا نلح عليه فى السفر الى مصر حيث أننا فى حالة حرب والموقف خطير وسمعنا عن مظاهرات قامت فى القاهرة .. فقال النحاس باشا أنه لا يريد أن يمكن الملك من تكرار تمثيلية « كفر عشما » ليعبث به مرة أخرى ، فقلنا له قد يكون هذا صحيحا الا أن الظروف الحرجة التى يواجهها الملك هذه المرة لابد أضطرته الى استشارة النحاس باشا فى الموقف ، وقد تنتج هذه العودة خيرا للبلاد وقد لا تنتج ، ولكن فى كل الأحوال ينبغى أن يلبى النحـاس باشـا هذه الدعوة فى هـذه الظروف الحرجة التى تجتازها البلاد » . ويستطرد فؤاد فيقول « وبرغم الجهود الكبيرة التى بذلناها معه والحجج العديدة التى قدمناها لم نستطع أن نغير رأيه وأصر على الرفض .. فأسررت الى مكرم باشا بفكرة وهى الاستعانة بزينب هانم لعلها تستطيع أقناعه ، ووافقنى مكرم ، واقترحنا على الباشا العودة الى « الذهبية » للراحة بعد هذا العناء الطويل فوافق ... وعدنا الى الذهبية نحن الثلاثة ، وشرحنا لزينب هانم الأمر فوافقتنا على وجهة نظرنا ، وأخذت تحاول اقناع زوجها ، وأعدنا عليه الكرة ، وكانت الساعة قد جاوزت التاسعة فنظر فى ساعته وقال : على كل حال لقد قام القطار المسـافر الى القاهرة ولم يعد هناك سبيل لاجابة طلب الملك .. فقلت له ان القطار لازال فى المحطة فى انتظاره ، وشرحت له ما اتفقت عليه مع المدير فثار فى وجهى واستغرب كيف نفعل هذا دون استشارته كما استبعد أن يكون المدير قد أخر القطار طوال هذه المدة كلها .؟ فقلت له ما علينا الا أن نبعث بأحد رسلنا فان كان القطار قد سار

انتهى الأمر ، وان كان لا يزال فى انتظار فنسانر ، وقبل أن يجيب بنعم أو لا أرسلت سكرتيره بسيارة الى المحطة فعاد وقال ان القطار مازال منتظرا والمدير كذلك ، فأسقط فى يده ولم يجد مفرا من السفر » . « وطلب أن يسافر مكرم فقط معه ، وأن نبقى نحن — مازال فؤاد مستطردا — على أن نستأنف الرحلة كما هو مقرر الى نجع حمادى حيث تصل الدهبية بعد الظهر على أن يعود هو — أى النحاس — من القاهرة فى ظهر اليوم التالى وينضم الينا فى الرحلة — وفعلا سافر هو ومكرم الى القاهرة وأستأنفنا الرحلة الى نجع حمادى ... وفى المساء اتصلنا به تليفونيا بمنزل صهره أحمد حسين ، فأخبرنا أنه لم يستطع العودة لأن الحالة خطيرة جدا ، وأنه اضطر أن يبقى يوما آخر (٤ فبراير) فى القاهرة ، وطلب منا أن نستأنف الرحلة الى جرجا حيث يرجو أن يصل الينا بها ، وفعلا سافرنا صباح اليوم التالى الى جرجا حيث وصلناها قبل الغروب ، وتوجهنا الى منزل فخرى عبد النور حيث استقبلنا ابنه ، وبدأنا نسمع بعض المعلومات عما جرى بالقاهرة فى هذين اليومين (٣ ، ٤ فبراير) واتصلنا بالباشا من منزل فخرى عبد النور فقال أنه لن يرجع الينا،وأن الأمور تطورت الى تكليفه بتشكيل الوزارة وطلب منا أن نعود الى القاهرة بالقطار فى اليوم التالى » . « وفعلا عدنا فى اليوم التالى (٥ فبراير) الى القاهرة وعرفنا كل تفصيلات الموقف والحوادث الخطيرة التى جرت والتى أجبرت النحاس باشا على قبول الوزارة وقال لنا أنه اعتذر للملك مرارا أثناء الاجتماعات عن قبول الوزارة ولكن الملك ألح بشدة بل استنجد به وبوطنيته انقاذا للموقف » .

ونستطيع أن نستخلص من هذه الرواية — الطويلة والهامة معا — أن صحت — ونحن نعتقد فى صحتها — عدة دلائل تضىء لنا الطريق وتؤكد بما لا يدع مجالا للشك بعد ذلك ، بأن النحاس لم

تكن لديه أى فكرة عما جرى فى القاهرة قبل وقوعه . وبالتالى لم يكن هناك أى اتفـــاق أو شبه تفاهم من الجانب البريطانى على ما حدث لا مبـاشرة ولا بالواسـطة . وذلك اعتمادا على الشواهد الآتيـة :

١ ــ لو كان هناك شبه اتفاق بين النحاس والانجليز لما كان هناك أى محل لترتيب هذه الرحلة النيلية . وقد يقال أنها من باب « ذر الرماد فى العيون » ، ولكن وقائـع الرحلة على النحو الذى سلف يقضى على هذا الزعم .

٢ ــ اذا افترضـنا وجود اتصـال بين النحاس والانجليز لرفض النحاس فى تصورنا ــ أى نداء موجه اليه من الملك لمقابلته طالما أنه واثق من تكليفه بتأليف الوزارة بخطاب يأتيه وهو فى أى مكان .

٣ ــ لو حدث حقيقة اتصال لكان مكرم عبيد أول العارفين له والمرتبين له بوصفه اليد اليمنى للنحاس فى ذلك الوقت حينئذ . يقال ــ كما أسـلفنا ــ أن مكرم كان مبعدا حينئـذ عن النحاس بتدبير خشية تأثيره عليه ، ولكننا نراه فى الرحلة مازال هو مكرم القوة الهائلة فى الوفد ، سافر وأقـام وعاد مع النحاس فلو كان يعلم شيئا لضمنه حملة التشهير التى وجهها الى النحاس شخصيا كما ذكرنا آنفا .

٤ ــ نلاحظ المعارضة الشديدة التى قابل بها النحاس طلب الملك على لسـان مدير قنا ، ولم يكن ذلك مجرد تمثيليـة وتعزز ومراوغة من النحاس كما زعم البعض ، بل كادت معارضته ــ كما رأينا ــ أن تضع رفاقه والمدير أمام الأمر الواقع ، ولولا الاحتياط الذكى الذى رتبه فؤاد مع المدير لكان القطار قد غادر قنا فى موعده

وتعذر على النحاس السفر الى القاهرة فى هذا اليوم ٠ فلو أنه كان عالما مقدما بما سيقع ومتفقا عليه مع الانجليز لكان قد بادر الى الموافقة على السفر لا سيما وهو يعلم أنه اذا فاته القطار الذى سيغادر قنا بعد قليل فلن يتسنى له السفر فى ذلك اليوم ٠

٥ ـ يؤكد فؤاد سراج الدين عصبية النحاس وقت السفر بدليل أنه نسى أن يأخذ معه مفاتيح منزله مما اضطره الى الاقامة فى منزل صهره « أحمد بك حسين » والى استعارة بدلة الردنجوت الخاصة بالأستاذ الحسينى زعلوك ليرتديها فى مقابلته مع الملك حسب المعتاد ٠

٦ ـ لو كان الأمر مرتبا بين النحاس والانجليز لما ترك أسرته ورفاقه فى الصعيد ، بل نجده أصر على استمرارهم فى الرحلة ، على أمل كبير منه ـ كما يذكر فؤاد سراج الدين ـ بأنه سيلحقهم فى اليوم التالى ٠

ورغم كل هذه الدلائل والقرائن المادية التى ترجح عدم معرفة النحاس باتجاه الانجليز فى توجيه الانذار ابان وجوده بالصعيد ، يبقى الشك لدينا قائما فى أمين عثمان ودوره الذى لعبه عقب عودة النحاس الى القاهرة ، فتؤكد المصادر أنه ـ أى أمين عثمان ـ كان المصرى الوحيد الذى كان على علم سابق بما سينوى الانجليز عمله ، وأنهم استشاروه فأشار عليهم بما يفعلوه ، وكان سفيرا بينهم وبين الوفد اذ كان موضع ثقتهما معا ، وأنه التقى بالنحاس أكثر من مرة بعد عودته من الصعيد ، وأنه هو الذى أبلغه تصميم الانجليز على تكليفه بالوزارة ٠

والواقع أن لدينا عدة قرائن تؤكد أن أمين عثمان لعب دوره فى هذه الأحداث ٠٠٠

أولا : تاريخ أمين عثمان السياسى والشخصى والمذهبى حتى اغتياله فى عام ١٩٤٦ ٠ اذ كان صديقا « جدا » للانجليز ومن كبار رجال المجتمع الفكتورى القديم كما كان وسيطا بين النحاس - كمستشار له - وبين السفارة ، وأشتهر بنظرية « الزواج الكاثوليكى » بين مصر وبريطانيا الذى لا انفصام بينهما ، وكان يطلق عليه لورد ويلسون تسمية المفاوض لحساب السفارة البريطانية وقت الأزمات السياسية » ٠

ثانيا : هناك رواية تتلخص فى أن أمين عثمان التقى بمحمد محمود - ابان وزارة على ماهر واشتداد الأزمة بينها وبين الانجليز - وأخبره أنه باستطاعته أن يصبح النحاس باشا رئيسا للوزارة ويخشى أن هذا يضايقه - أى يضايق محمد محمود - ثم قال « فان رأيت أن أحول بين النحاس باشا وبين الوزارة فعلت ، ولكننى أريد أن « آكل عيش » ، وليس عندى ايراد بعد أن أخرجت من وظيفتى » ٠ وتمضى الرواية فتذكر أن محمد محمود طلب من أمين عثمان مقابلته فى موعد آخر ، ثم اتصل - فور انصراف أمين من عنده - بأحمد حسنين وطالبه بالحضور فورا الى منزله ، وحينما حضر حسنين نصحه محمد محمود بتكليف حسن صبرى بتأليف الوزارة « قبل مفاجأته بضغط الانجليز » كما طلب منه « أن يهىء لأمين عثمان مصدرا للعيش » لأنه - أى محمد محمود - فهم أن أمين يتلاعب ٠٠

والواقع أن الباحث لا يستطيع أن يقبل هذه الرواية كلها كما لا يمكنه أن يطرحها كلها بعيدا ،فهى على أى حال تثير الشك حول سلوك أمين عثمان ، ويبدو أنه كان انجليزيا أكثر منه مصريا وكان جل همه أن يشغل منصبا كبيرا وقد رأى أن الوفد - الذى ينتمى اليه بدافع المصلحة - مبعدا عن الحكم ثم أنه حزب ملىء برجال كثيرين لهم تاريخ وماض ورفاق للنحاس وكبار فى السن

وهم أحق بمناصب الوزارة ، وبالتالى فقد انتابه اليأس وأراد أن يجرب ورقه مع زعماء الأقلية لعل وعسى يكون خيره فى ركابهم ، ثم حينما أدرك بحكم علاقاته الوطيدة الشخصية مع مايلز لامبسون ورجال السفارة البريطانية ـ وهى علاقة ليست محل شك ـ اتجاه الرياح البريطانية أقلع بشراعه عائدا صوب مرفأ الأمان ، أى الوفد، ولم يضيع وقتا فصار يمهد ويمهد حتى نجح فى محاولاته ٠

ثالثا : مما يؤكد دور أمين عثمان أن النحاس ـ فى تصورنا ـ أراد أن يكافئه على مجهوده ، أو أن ذلك كان بايعاز من السفارة البريطانية ، فاختاره النحاس وزيرا للمالية فى يونيو ١٩٤٣ ٠

رابعا : استطعنا أن نلتقط عبارة وردت بحماس من الدكتور محمد صلاح الدين ، فهو بعد أن دافع بشدة عن النحاس وأنه « من المحتم لا يعرف شيئا عن الاتصالات » استطرد فقال « وأما أمين عثمان فربما أجرى بعض الاتصلات » ٠

خامسا : حاول الأستاذ محمود سليمان غنام أن يدافع عن أمين عثمان ، فجاء دفاعه ـ فى تصورنا ـ باعثا للشك اذ قال « ٠٠ ولعل ما أوجب هذا القيل والقال عن الاتصال بالانجليز يرجع الى وجود أمين عثمان بالقرب من النحاس ، اذ ظن أنه هو صاحب هذه الاتصالات ٠ وأستطيع كمنصف لأمين عثمان ألا أرميه بعدم الوطنية ، وانما كان يرغب لبلاده الخير ولكن عن طريق التفاهم مع السلطات البريطانية ، وما كان فى ذلك من عيب ، ولكنه له أسلوبه الخاص ووسيلته غير المألوفة ، وكنت أنا من الحاملين عليها قبل الاختلاط به الى أن كنت قريبا منه وعرفت حسن نواياه ٠٠٠ الـخ » ٠

وننتهى من هذه القرائن والدلائل الى ترجيح أن أمين عثمان لعب دورا فى التمهيد لحادث ٤ فبراير وتوجيه الانذار البريطانى واسناد الحكم الى النحاس ·· ومع ذلك فان الباحث يقف حائرا ازاء تأكيد بعض المصادر الحية بأن النحاس لم يكن يعلم شيئا بالمرة عن أى اتصالات أجريت ، فيذكر غنام مثلا « لقد أفضى الينا النحاس فى الجلسات الخاصة على أثر هذا الحادث بتفاصيله وظروفه وملابساته ، وأستطيع أن أجزم بل وأن أقسم أن النحاس باشا لم يصدر فى موقفه من ٤ فبراير عن اتصال بينه وبين الانجليز أيا كان نوع هذا الاتصال ، وانما كان بمحض رأيه ووطنيته فى انقاذ البلاد من خطر يتهددها · ولو اعتقدت أن تصرفه هذا ناشىء عن هذا الاتصال لما أيدته ولا عتبرت ذلك شبه خيانة منه ، وهو ما لا أتصوره بأى حال من الأحوال » ·

ويستطرد غنام فيثير أمامنا قضية هامة ··· اذ يقول :

« ··· ولو أراد النحاس أن يتخلص من الملك ـ وكان عقبة كأداء فى سبيل الدستور وسلامة الحكم ، وكان يكره الوفد ولا يطيق ذكر اسمه ، كما كان الوفد يحمل له كراهية معروفة ـ لو أراد النحاس التخلص منه وارضاء شهوته الشخصيه لامتنع عن قبول الحكم حتى يطاح بالملك الى حيث يشاء الانجليز ، ولكنه غلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية » ·

ان ما ذكره غنام يطرح قضية على جانب كبير من الأهمية : لماذا لم ينتهز الوفد فرصة الأزمة والانذار البريطانى للملك ـ وهو الحاقد والكاره للوفد بعد أبيه ـ ويصر على تنازل فاروق عن العرش ؟ وهذا السؤال يجرنا الى سؤال أعم وأكثر أهمية وموضوعية لمن يتصدى لدراسة تاريخ حزب الوفد وهو : مادام الوفد كان

يعرف فساد فاروق وعانى الكثير منه ، فلماذا لم يعمل على تنحيته والغاء النظام الملكى واعلان النظام الجمهورى ؟؟ ورغم أن المكان الصحيح للسؤال الثانى فالجواب عليه هو فى عام ١٩٥٢ كما نتصور ، الا أننا آثرنا أن نقرنه بالسؤال الأول القائم فى فبراير ١٩٤٢ لوحدة الموضوع . ولنحاول الآن تناول هذه القضية بوجه عـــام .

أما فيما يتعلق بأزمة عام ١٩٤٢ ولماذا لم ينتهزهـا الوفـد ويعمل على تنازل فاروق عن العرش ؟ فقد رأى البعض أن مرجع ذلك أن الوفد ـ رغم كفاحه الطويل للحد من سلطة الملك ـ كانت ثوريته محدودة بمعنى أنها لم تمتد الى حد اعلان النظام الجمهورى ، اذ كان الوفد منذ نشـأته يعتبر الملكية أمرا مسـلما به .. هذا بالاضافة الى تآزر العناصر المحيطة بالقصر والمعادية للوفد واتحادها وتعاونها فى الدفاع عن النظام الملكى ، حيث كانوا يعتبرون الملك رمزا للسيادة المصرية ، ثم ان التدخل البريطانى كان بالنسبة لهم اهانة موجهة لمصر كلها ..

لكن يبدو أن الأحداث دفعت الوفد فى العام التالى ١٩٤٣ الى التفكير فى تنفيذ ما أحجم عنه فى عام ١٩٤٢ .. ذلك أنه حينما توترت العلاقات بين حكومة الوفد والملك على أثر حادث ٤ فبراير الذى كان له أثر سىء بطبيعة الحال فى نفس الملك ما كان له صدى فى المعـاملات العادية المألوفة بينهما فعمد الى عرقلة المشروعـات الوفدية والى التقليل من شأنها ... كل هذا دفع الحكومة الى اتخاذ اجراء حاسم .. فدعى النحاس مجلس الوزراء الى انعقاد فى منزله واستعرض سلوك الملك الشخصى والسياسى وعمله على اهدار الدستور ، ثم استقر الرأى على عزل الملك ، واتخذ المجلس قرارا بذلك وقع عليه جميع الوزراء ثم اتفق على أن يبقى سرا لحين تحين

الفرص المناسبة لاعلانه • وقد ترك لرئيس الحكومة اختيار اللحظة التى يعلنه فيها •

ورغم أننا نشك فى هذه الرواية ولعدم وجود ما يثبتها فانها تطرح سؤالا يلـــح فى الاجابة عنـــه : ما مصير هذا القرار ـ اذا افترضنا صحته ـ ولماذا لم يوضع موضوع التنفيذ وما هى العوائق التى حالت دون ذلك ؟؟

نفسر مصادر الوفد ذلك بعدة أسباب هى : أولا : تسرب نبأ القرار الى انجلترا •• فقد ذهب أمين عثمان (وزير المـالية أنذاك) الى النحاس باشا عقب صدور هذا القرار بعدة أيام وأنهى اليه أن مستر تشرشل رئيس حكومة بريطانيا قد سره هذا الموقف من حكومة الوفد لأن السفارة البريطانية قد أخطرته به • فما كاد النحاس يسمع ذلك حتى غضب غضبا شديدا وقال : « اذن لن ننفذ هذا القرار مادام قد تسرب خبره الى الانجليز ، لأنه سيقال عندئذ أنه موعز به من الحكومة البريطانية » •

ثانيا : كان معلوما حينئذ أن الجيش سيكون عائقا لتنفيذ القرار المذكور عقب ما أثاره حادث ٤ فبراير فى نفوس الضباط من التعاطف مع الملك ، فقد ذكر نجيب الهلالى لمحمود غنام أنه قد تألفت فرق ثلاثية من هؤلاء الضباط لاغتيال أعضاء الوزارة الوفدية بسبب الحادث المذكور ، وبلغ الأمر أنه ـ أى الهلالى ـ حدد لغنام الفرقة التى ستقتل هذا وذاك مبينا أسماءهم • ولعل ذلك ـ كما يذكر غنام ـ كان سببا فى احتمال عدم امكان تنفيذ القرار •••
وكان المفروض ـ كما يذكر سراج الدين ـ أن يدلى النحاس ببيان فى البرلمان يشرح فيه الأمر بتفاصيله ومؤامرات الملك ضد الوزارة ، ثم يعلن القرار ويحصل من البرلمان على الموافقة عليه • « ولم يغب

عن أذهاننا ونحن نتخذه ما قد تتعرض له أشخاصنا من خطر ولكننا غلبنا المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار » ..

على أى حال وسواء أكانت هذه الرواية صادقة أم مبالغ فيها فان الوفد على ما يبدو كان مترددا ولم يحاول ايجاد الفرصة لتحقيق ذلك ، لكنه اذا كان يعتقد أن ذلك لم يتيسر له فى عامى ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ لاعتقاده أن جذور النظام الملكى مازالت راسخة وأن هناك من العقبات ما يحول دون اقتلاعها فهل استمر على هذا الاعتقاد فى عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ وقد أصبحت الجذور طائرة فى الهواء ؟ ثم اذا كان غير اعتقاده وفكر فى اقتلاعها آنذاك فما هى العوائق التى عاقته عن تحقيق ذلك ؟

لا جدال فى أن الوفد قاس الكثير من فاروق وقد تلقى العديد من لطماته ، فقد طوح به من الحكم ثلاث مرات باقالات مهينة قاسية، ثم وهو فى الحكم كان يعانى من مؤامرات الملك وحاشيته ، ثم وصل الأمر بفاروق الى تدبير جرائم للنيل من مصطفى النحاس ورجال الوفد ، وكان كلما فشل تدبير يلجأ لارتكاب جريمة أخرى ، ثم لا جدال أيضا فى أن فاروق انحدر فى أواخر عهده الى حد بعيد « لم يكن مستساغا معه بقاءه على عرش مصر » على حد تعبير أحد قادة الوفد وسكرتيره العام . وكان هو نفسه — أى فاروق — فى أخريات مدة حكمه يحس فى داخلية نفسه بقرب تركه لهذا العرش راضيا أو مكرها ، ورغم تواجد هذا الشعور فى نفسه لم يعمل اطلاقا على اصلاح حاله وتدارك موقفه الذى كان يتدهور يوما بعد يوم .

فلماذا لم يعمل الوفد — بحكم أنه يمثل الأغلبية للشعب المصرى — على تنحية فاروق عن العرش لا سيما فى أوائل الخمسينات

وقد تصاعد المد الثورى وسمعت هتافات فى الجامعة والشوارع بسقوط الملك والملكية والمناداة بالجمهورية ؟ لماذا تقاعس الوفد ؟

هناك عدة مبررات يقدمها لنا الوفد لنستعرضها الآن ثم نحاول أن نقيمها ..

ويحسن بنا أن نرجع قليلا الى الوراء ، الى عام ١٩٣٦ عندما تولى فاروق عرش مصر ، وكان ذلك ابان وجود الوفد فى الحكم كما رأينا .. فقد توفى فؤاد وفاروق لا يزال صبيا صغيرا يتلقى العلم فى انجلترا آنذاك ثم عاد بعد قليل الى مصر ليعتلى عرشها على النحو الذى أشرنا اليه .. ورحب الشعب بفاروق واستبشر بقدومه خيرا وكان يعطف عليه كثيرا لصغر سنه ولوفاة والده ، وهـذه حقيقـة لا جـدال فيها .. ولأن الوفد كان يحس بنفس احساس الشعب حينئذ فقد شـارك فى التعـاطف والاستبشـار واعتقد مصطفى النحاس أن الدنيا دانت له وقد استراح من فؤاد والملك الجديد صبى صغير ، ولذلك رأينا كيف رفض كل المحاولات لتأجيل اعتلاء هذا الملك الجديد للعرش وابقاء مجلس الوصاية ..

لكنه تفاءل لم يطل بالوفد فسرعان ما أتت الرياح بما لا تشتهى سفنه ، وخاب ظنه من أول وهلة وخسر الجولة الأولى فأقيل من الحكم فى أواخر عام ١٩٣٧ كما أسلفنا القول .

ويبدو أن الوفد كان مازال ـ رغم هذا ـ متفائلا فقد اعتقد أن المسئول الأول عن هبوب تلك الرياح والعواصف وخلق الأزمات بينه وبين الملك هم الرجال المحيطون به الذين سيطروا عليه نظرا لصغر سنه وقلة خبرته ... هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد اعتقد الكثيرون من رجال الوفد ـ ومنهم فؤاد سراج الدين كما يذكر

هو ـ أن هناك عاملا نفسيا يسيطر على شعور فاروق في قرارة نفسه مما يسبب له ارتباكات نفسية تدفعه الى الخطأ من حيث لا يدرى والى الشذوذ فى كثير من تصرفاته ، وهذا العامل النفسانى هو حرمانه من ولى عهد ، وكان يرى فى الأمير محمد على « ولى العهد » آنذاك شبحا مخيفا يتربص له باستمرار ، مما أثر كثيرا على علاقته الخاصة به ٠

ومن ثم ـ والشعور بالتفاؤل مازال قائما ـ اعتقد قادة الوفد أنه ـ أى فاروق ـ اذا رزق بولى عهد فسوف تهدأ نفسه وتتغير نظرته الى الحكم ويصبح حريصا على بقائه فى العرش ٠ ان لم يكن من أجل نفسه فمن أجل ولى عهده ٠٠ ولا شك أن الوفد ـ فى تصورنا ـ كان عاطفى النزعة رومانسى المشاعر ، ولا ملامة عليه فهو يمثل الشعب المصرى سليل أحلام الشرق وخيالاته ٠٠

كان الوفد خياليا فاعتقد أن فاروق لو أنجب وليا للعهد ـ ولعل الوفد كان يضرع الى السماء أن تهبه هذا الولى ـ لكان كفيلا بأن يبعده عن الخطايا والتصرفات الشاذة التى أثارت الشعب والوفد ضده ٠٠ واستجابت السماء لضراعات الوفد فأنجب فاروق ولى العهد المنتظر فى يناير عام ١٩٥٢ أى فى أحضان حكومة الوفد الأخيرة ٠٠وها هى أمنية الوفد تحققت فما هى مشاعره ؟

يصور فؤاد سراج الدين تلك المشاعر يقول « لقد فرحت عندما رزقه الله بولى عهد ، ولكن فرحتى مع الأسف لم تدم طويلا ، اذ اكتشفت بعد ميلاد ولى العهد بأيام قليلة أن فاروق لم يتغير فيه شىء » ويستطرد فؤاد ليقدم لنا دليله على ذلك فيقول « عندما استقبل الملك الوزارة فى حفل غداء ، وبعد أن قدم له النحاس باشا تهنئة الوزارة وتمنياتها الطيبة لولى العهد الجديد

وللبلاد قال فاروق ــ وهو يضحك ــ ضحكة هستيرية ــ ما معناه أن ولى العهد سوف يكبر غدا ولن يكون الوفد ورجاله موجودون حينذاك !! وأعقب ذلك بقهقهة هستيرية مما دلت على ما يعتمل فى قرارة نفسه وعلى الأمانى التى يرجوها لولى عهده وبالتالى أوضحت الأسلوب الذى يعتزم أن ينشىء ابنه عليه فى المستقبل » . ان الباحث لا يملك نفسه ــ أمام هذا المشهد ــ الا أن يقف ويتأمله قليلا ثم يدرك أى عناية من السماء ترفقت بالشعب المصرى فحققت ــ بأيدى رجال ثورة يوليو ١٩٥٢ ــ ازاحة هذا الكابوس من على صدره الذى كاد أن يزهق أنفاسه .. ثم لنتابع مسيرتنا مع الوفد ، فلابد أنه هو الآخر اهتز لهذا المشهد الممعن فى التحدى والاستهتار فيقول سراج الدين « لقد أصبت بخيبة أمل شديدة أطاحت بكل ما كنت أرقبه من تغيير فى سلوك فاروق عقب ميلاد ولى عهد له .. » ويبدو أن الوفد أخذ يسترجع حساباته وتفاؤلاته وليضعها فى مكانها الصحيح فانه اذا كان قد ألقى اللوم الى حد كبير على الرجال المحيطين بفاروق فى بداية حكمه باعتبار أنهم شجعوه واستخدموه فى احداث هذه الهزات الدستورية والاقدام على الانقلابات فى الحكم (١٩٣٨ ــ ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ ــ ١٩٥٢) ، وكذلك على أحزاب الأقلية التى كانت الأداة المسخرة والمنفذة لأغراضه وشهواته فى السيطرة والطغيان ، فانه بجانب ذلك كان جزءا كبيرا من المسئولية فى كل ما أقدم عليه فاروق من تصرفات عامة أو خاصة (وهى تصرفات لا يمكن حصرها والبحث ليس بصددها) يعود اليه هو شخصيا والى طبيعته الشاذة وخصوصا عن الفترة الأخيرة من حكمه والتى يمكن تحديدها بالفترة من ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ .

وضع الوفد هذا فى حسابه ونظم أوراقه وأدرك ــ أخيرا ــ أن عدوه الأول وعدو الشعب هو الملك . ثم تولى الوفد الحكم فى

عام ١٩٥٠ ورائحة الملك والملكية والأسرة المالكة كلها تزكم أنوف الشعب وتصدم مشاعره واحساساته ، وانتظر الشعب من حزبه الكثير ٠٠ ومع الأسف نراه يطأطيء الرأس ويقبل اليد ، ويفسر الوفد ذلك ـ أو يبرره ـ كما سنرى بأنه فعل ذلك لا لشيء الا لأنه كان عازما على خوض معركة الغاء معاهدة ١٩٣٦ والوقوف في وجه بريطانيا وكان مشفقا من تآمر فاروق عليه وهو يولى وجهه شطر انجلترا ٠٠ ورغم هذا التهاون الذى تناوله المؤرخون والكتاب والباحثون بكثير من النقد للوفد الذى كان رجوعه الى الحكم أولى بأن يكون داعيا لقوته وداعيا لفاروق بأن يستسلم له راضيا بحكم الشعب واختياره ، نقول رغم هذه المهادنة التى اصطنعها الوفد فى الفترة الأولى من وزارته الأخيرة ـ وأيا كان تفسيرها ـ فلم يتخل فاروق طوال عهد هذه الوزارة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) ـ باعتراف فؤاد سراج الدين وزملائه ـ عن التصرفات العامة والخاصة وهى التى سنتناول بعضها بالتفصيل فى دراستنا عن الوزارة الأخيرة للوفد ، وكان الشعب والحكومة ـ باعتراف نفس المصدر ـ غير راضيين عن هذه التصرفات وكارهين لها ٠٠ والسؤال الآن الذى يطرح نفسه : لماذا لم يضرب الوفد ضربته فى الفترة الأخيرة وقد كان الشعب مهيأ تماما لتفهم الموقف ٠٠ لماذا لم يقم الوفد بالاطاحة بفـاروق عن العرش وهو الذى طالما أطـاح به وسيطيح به فى عام ١٩٥٢ ؟ لماذا وقد كانت الحريـة التى وفرتها حكومة الوفد للشعب فى أبداء شعوره ضد فاروق فى عام ١٩٥١ والتى ظهرت فى أجل صورها فى مظاهرات الجامعة المعروفة والتى هتف فيها بسقوط فاروق « وما هو أشد من السقوط ـ على حد تعبير فؤاد سراج الدين » ـ الحرية التى اعترف بها معظم المؤرخين والكتاب والباحثين ، نقول لماذا قعد الوفد عن انتهاز هذه الفرصة السانحة وهى فرصة نادرة فى تاريخ الشعوب !! ٠

هل كان الوفد مازال عديم الثورية ويعتبر الملكية أمرا مسلما به ، أم أن الثورية كانت لا تعوزه ولكنه عجز عن الوسيلة التى يحقق بها الاطاحة بالملكية واعلان الجمهورية ؟

ونود قبل عرض وجهة نظر الوفد أن نشير الى عدة تقارير سرية رفعها عباس حليم وزهير صبرى الى فاروق فى أوائل الخمسينات وابان تولية حكومة الوفد ، فقد أشارت هذه القارير الى « الجانب الخطير فى سياسة حكومة الوفد وكيف أنها أضرمت نيرانا بعيدة المدى بين الشعب والملك والتى كانت نتيجتها تأليب الجماهير على الملكية » ... كما أشارت تلك التقارير الى أن هناك مؤامرة وأيد خفية تعبث بالولاء بين العرش والشعب » .. وتمضى التقارير لتؤكد هذا الاتهام فتقول « ان الوفد هو الهيئة الوحيدة فى البلاد التى احتضنت الآراء والأفكار الثورية المتطرفة والهدامة المعادية للملكية المصرية ، وأنها تهىء كافة الظروف لأصحاب هذه المبادىء للقيام بالجولة الخاطفة التى تنتهى الى النظام الجمهورى الشيوعى . » . ويستطرد التقرير فيشير الى « أن الوفد أثبت أنه هكذا فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٤٩ اذ انطوى تحت لوائه كافة الهيئات الماركسية والتروتسكية ، وجماعات المخربين الهدامين توغلت فى صفوفه واحتلت مراكز الصدارة فى كافة لجانه تنشر دعوة جريدة أطلق عليها : « استخلاص حقوق الجماهير المفقودة » وذلك بتصفية العلاقات بين الشعب الذى يمثلها الملك وحلفاءه من الاستعمار وأحزاب الأقليات البرجوازية والرأسماليين والملاك ، وأن هذه العناصر الهدامة قالت ودعت فى الصحف التى تنطق بلسان الوفد . ان الملكية فى مصر أو فى أى بقعة من بقاع العالم هى نوع من الرأسمالية المقنعة التى تقف دائما عقبة فى تحرير الشعوب وتقدمها وخاصة الشعب المصرى ... الخ .. وقد ساق التقرير المرفوع فى ١٩٢٥/٢/١٢ والمنشور فى المصرى فى

١٩٥٢/٨/٢١ الأدلة على ذلك وتطور العقلية والتفكير الوفدى بالشواهد الآتية :

أولا : الحملة الملتوية فى صحف الوفد على عائلة الملك « شقيقاته ووالدته والأمراء والنبلاء » .

ثانيا : مهاجمة الأمير محمد على هجوما لاذعا ليس المقصود منه الموضوع الذى طرقه الأمير ، أو بالنسبة لحق الأمراء فى التكلم أو عدم التكلم وفقا لمبادىء الدستور أو حفظا لمسئولية الحكومة أمام البرلمان . بل كان المقصود منه مهاجمة الأمير ــ كما يقول التقرير ــ اظهارا لقوة الوفد فى التحرش بالأسرة المالكة وبالتالى لتحريض الشعب على السخرية بالنظام الملكى والحصول على تأييد الثوار والمتطرفين بطريقة دائمة .

ثالثا : مهاجمة الحاشية الملكية ...

رابعا : مهاجمة قيادة الجيش المصرى ووضع مسئولية الهزيمة فى حرب فلسطين على كاهلها وبالتالى باشراك الملك فى المسئولية باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ولم يكن الهدف من هذا الهجوم ــ كما يذكر التقرير ــ الدفاع عن الجيش أو البكاء من أجل فلسطين ، بل كان القصد زعزعة تقاليد الولاء والثقة بين الجيش وقائده الأعلى وخلق روح التمرد فى القوات المسلحة .

خامسا : الوقوف فى طريق تعيين الفريق محمد حيدر فى أى منصب عسكرى فى الجيش ... الخ .

ونكتفى بهذا القدر من التقارير والأدلة التى ساقتها ، لنتوقف أمام الدليلين الأخيرين اذ فيهما تتركز وجهة نظر الوفد وحولهما يدور دفاعه عن نفسه فى النكوص عن الاطـاحة بالملكيـة واعلان النظام الجمهورى الذى كانت الأرض ممهدة له ..

فما هى وجهة نظر الوفـــد ؟

يؤكد سراج الدين أن « فاروق كان مسيطرا تماما على الجيش ـ باستثناء عدد قليـل جدا من ضـباطه الذين عرفوا فيما بعد بالضباط الأحرار والذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان عددهم لا يبلغ المائة ضابط » ـ وأن الوفد كان يدرك سخط الشعب على تصرفات الملك ويرغب فى الاطاحة به « ولكن السند القوى الذى كان يستمده فاروق من الجيش كان ـ كما يذكر سراج الدين ـ كفيلا بالقضاء على أى محاولة يقوم بها الشعب من تلقاء نفسه أو بناء على توجيه من الوفد لخلع الملك » . ويستطرد سراج الدين يقول « ... ولا يجارى منصف واحد أنه لو بذلت أى محاولة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢! من جانب الوفد أو من جانب الشعب ضد الملك لكان الجيش بأسلحته أول المتصدين لهذه الحركة والمدافعين عن عرش فاروق » . وبصرف النظر عن التجنى الواضح فى وجهة نظر الوفد التى يعبر عنها سكرتيره العـام ويأسـه من قوة الشعب ، فأننـا لا نستطيع أن نتجاهل أن سياسة القصر فى السيطرة على الجيش وضباطه كانت سياسة قديمة ترجع الى عهد الملك فؤاد ، ففى كل وقت ـ سواء فى عهد فؤاد أو فاروق ـ وعندما كانت تشتد الأزمات بين القصر والشعب ويثور الشعب ضد حكومات القصر المسخرة من جانبه للتنكيل به وبالوفد كان الجيش هو الأداة التى تتصدى لهذه الثورات الشعبية سواء فى القاهرة أو فى غيرها من المدن ..

ويقدم فؤاد سراج الدين مثلا بارزا ـ فى رأيه ـ يؤيد هذه الحقيقة وهو ما حدث فى أثناء وجود حكومة الوفد الأخيرة فى الحكم ، وفى نادى ضباط الجيش ، وكيف استقبل الضباط كل من حيدر القائد تفسيرا معقولا لوجهة نظر الوفد ، فليس معنى استقبال فاتر لوزير حربيته ثم استقبال حار لحيدر فى احدى المناسبات ، ليس معناه أبدا أن الجيش كان يقف الى جانب الملك وأنه كان مستعدا لصد أى محاولة للاطاحة به وبعرشه ، ثم أن هذه المظاهرة لحيدر كانت مدبرة من سلاح المهندسين بالجيش وعدد معين من الضباط ..
ويبدو أنه كان هناك صراع خفى بين حكومة الوفد والملك للسيطرة على الجيش ، لكن هل كانت حكومة الوفد تبغى من وراء هذا الصراع أن تتخلص لها قيادة الجيش وبالتالى تستطيع أن تتخلص من فاروق وعرشه ؟؟ لا نستطيع أن نتفاءل لنؤكد هذا لكن هذا لا يمنعنا من ترجيح هدف الوفد من هذا الصراع وهو محاولته « لوفدنة » الجيش عن طريق التدخل فى انتخابات نادى الضباط وبطريقة خبيثة على حد تعبير عباس حليم فى أحد تقاريره السالفة الذكر . ويبدو من ناحية أخرى أن الوفد كان ليأسه أحيانا من جذب ضباط الجيش يحاول جاهدا أن يضمن ولاء ضباط البوليس ، فبالاضافة الى تدخله فى انتخابات ناديهم ، كان فؤاد سراج الدين كوزير للداخلية يحاول تحسين حالهم ونيل حقوقهم فى المناسبات المختلفة من انشاء رتب جديدة أو انعامات ملكية بعكس ما كان يقع للجيش من تحسين كادر ضباطه واغداق الرتب والنياشين عليهم فى كل مناسبة ..

وننتهى من هذا العرض لنتساءل : ما هو الطريق الذى كان مطلوبا من الوفد أن يسلكه لتنحية فاروق عن العرش ؟ الطريق الدستورى أو طريق الثورة ؟

أما عن الطريق الدستورى فهذا كان مستحيلا بحكم نصوص الدستور .

ولم يكن هناك سوى الطريق الثورى وكان ذلك بالنسبة للشعب أو الوفد أمرا مستحيلا أيضا ــ وفقا لوجهة نظر الوفد ــ للاعتبارات السابقة ، ولولا أن هيأ الله لمصر ثورة ٢٣ يوليو وسارت مجموعة الجيش وراء ضباطه الأحرار الذين قاموا بهذه الثورة ، لولا ذلك لاستمر فاروق على العرش رغم كراهية الشعب له ومقاومة حزب الوفد لحكمه ..

هذه وجهة نظر الوفد عرضناها للأمانة التاريخية وربما يجد فيها البعض ــ ومن خلال رؤية سطحية ــ منطقا معقولا ولكنها من خلال رؤية باحث متعمق سرعان ما تتكشف عن نظرة تبريرية ومغالطة اذ لا شك أن قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ونجاحها اعتمد أساسا على تأييد الشعب لها ولهفته وانتظاره الطويل لها ، ثم من هم الذين قاموا بتلك الثورة اليس من أبناء الشعب أحسوا بأحاسيسه ؟ . هذا بالاضافة الى ما هو ثابت من حيث قيام بعض الثورات والتمرد فى بعض المناطق فى أوائل الخمسينات كما حدث فى « بهوت » و « كفور نجم » وغيرهما .

الفصــــل السابـع

الوفد فى الحكم

(ب) وزارة ١٩٤٢ ــ ١٩٤٤ :

رأينا كيف فرضت انجلترا ارادتها تحت التهديد المسلح فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وكيف رضخت السراى لتلك الارادة فألقت بمقاليد الأمور لزعيم الوفد طالبة منه تأليف وزارة وفدية وفقا لرغبة بريطانيا تحت وطأة ظروف الحرب العالمية الثانية التى كانت تدور رحاها بالغرب من الحدود المصرية ٠

ولا جدال فى أن هذا الحادث قد ألقى بالوفد فى خضم تجربة طويلة ومريرة خرج منها ــ بعد ما يزيد على عامين ونصف ورغم سلامته مثخنا ــ بجراح لا تقل أثرا عن جراحاته التى أثخن بها فى نهاية تجربته السابقة (وزارة ١٩٣٧/٣٦) ان لم تزد عليها ، الا أنه انصافا للتاريخ ــ وقد أصبح الوفد وزعيمه فى ذمته ــ لابد أن نسارع فنذكر أنه الى جانب تلك الجراح فاز الوفد ببعض المكاسب التى تجلت فى بعض أعماله واتجاهاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سواء على الصعيد الخارجى ولا سيما العربى أو الصعيد الداخلى ٠

وقبل أن نتناول هذه وتلك ينبغى علينا أن نشير الى أن الوفد جلس على كرسى الحكم ــ أو أجلس عليه ــ فى عام ١٩٤٢ والصورة

مختلفة تمـاما عنها عندما جلس عليه فى الوزارة السـابقة ..
فبينما رأينـا أن كل الظروف كانت مهيأة له وداعية للتفاؤل بل
ولخداع النفس فى عام ١٩٣٦ من حيث أن الشعب هو الذى اعتلى
به كرسى الحكم ، ثم لتخلصه اذ ذاك من عدوه الأكبر فؤاد وأمامه
ملك طفل جاهل ، والبـلاد يسودها جو ائتلاف وتقوم فيها جبهة
وطنية ، ثم ان الأفق كان ينبىء حينئذ ـ رغم سحاباته المكفهرة ـ
بأن النجاح سيكون حليف المفاوضات المزمع اجراؤها مع بريطانيا
وبالتالى حل المشكلة المزمنة معها ... بينما كانت الظروف هكذا
فى ١٩٣٦ نجدها على العكس تماما فى فبراير ١٩٤٢ داعية الى
التشاؤم والاكتئاب ، اذ يجد الوفد نفسـه آتيا الى الحكم بارادة
ـ مهما قيل فى تبريرها ـ ليست هى ارادة الشعب ، ويجد فاروق
قد شب عن الطوق بل وأصبحت أنيابه وأظافره الخاصة ، والبلاد
تعانى بالاضافة الى ما تعانيه من ويلات الحرب وأوارها الذى يكاد
يحرقها ولا تستطيع أن تجد لنفسها ملاذا ، بالاضافة الى كل ذلك
تعانى من انقسامات الساسة وآرائهم حول الحرب : البعض ينادى
بمؤازرة الحلفاء بل واعلان الحرب فى صفهم (أحمد ماهر وحزبه)
والبعض الآخر يجاهر ـ صراحة أو تلميحا ـ بالموقف فى جانب
المحور (السراى وعلى ماهر وعزيز المصرى ... الخ) ، وبعض
ثالث يجد أن الحياد وتجنيب مصر ويلات الحرب هو الطريق الآمن
والأكثر سلامة ، وبعض آخر عائم على موج الأحداث لا رأى له ..
ثم وأهم من ذلك كله أن العلاقات مع بريطانيـا كانت تتعرض
لاهتزازات تكاد تطيح بالمعاهدة بل أطاحت بها فعلا ..

هذه هى الصورة ، وتلك هى التيارات التى وجد الوفد نفسه
محاطا بها من كل جانب ، فكيف يا ترى ستمضى سفينته وسط
تلك الأنواء والعواصف ؟؟ هذا هو موضوع بحثنا الآن ..

وقبل أن نمضى فيه لابد أن نشير ـ بادىء ذى بدء ـ الى عدة اعتبارات منها : أن الوفد لابد كان يدرك أن وصـوله الى الحكم تم بارادة الانجليز أو سفيرهم فى مصر ، وأنه يضع فى اعتباره أن هذا الوصول تم رغم ارادة فاروق وبالتالى فسيزداد العداء بينهما حدة وضراوة كما أشرنا وكما سنرى وأنه اذا كانت وزارات الأقلية والوزارات الادارية التى توالت على الحكم عقب اقالة حكومته والتى عاصرت تطورات الحرب « وزارات : محمد محمود ، على ماهر ، حسن صبرى ، حسين سرى » قد حاولت قدر طاقتها وباتجاهاتها الخاصة ان تعالج الموقف ، فان الوفد كان يدرك ، أنه مطلوب من وزارته معالجة الموقف بما يتناسب مع كل تلك المسئوليات وما ينتظره الشعب منه . ثم لا ننسى أنه أراد أن يحقق حسن ظن الانجليز به ٠٠

فعلى أثر ما حدث فى قصر عابدين مساء ٤ فبراير وما استتبعه من تكليف النحاس بتشـكيل وزارة وفدية كمـا طلب الانجليز انصرف اهتمام النحاس وأنصـاره الى محاولة ازالة آثار الانذار الكريه وملابساته ، فاجتمعوا وقرروا أن يتبادلوا مع السـفارة البريطانية وسائل تذكر فيها السفارة أن انجلترا لا تتداخل فى شئون مصر الداخلية ، وأنها تسحب الانذار وبذلك يشرع النحاس فى تأليف وزارته ٠ ويشير النحاس الى ذلك فيقول « انى لم أخط خطوة واحدة فى تشـكيل الوزارة الا بعد أن محوت أثر الانذار البريطانى فقد توجهت فى الحال الى السفارة البريطانية وقابلت السفير وكان معه المستر ليتلتون وزير الدولة محتجا على التدخل البريطانى غير المشروع فى شئوننا الداخلية وعلى اقحام اسمى فى الانذار فأجابنى السفير بأنه لم يتدخل لتعيين شخص بعينه ولم يكن ليفعل ذلك .ولكن دولته فى حرب حياة أو موت وهى حريصة على استقرار الأمور فى مصر حتى لا تطعن فى ظهرها وقد لوحظ أن كثيرا من العناصر الضارة تعمل على تسميم العلاقات بين البلدين فلم يكن بد من الرجـوع الى الشعب المصرى وهذا ما رمى اليــه

الانذار • ويستطرد النحاس في بيانه فيقول « لم أكتف بهذا التفسير وأصرت على أن نتبادل كتابين يمحوان أثران الانذار البريطانى ، فوافق السفير على ذلك وفى اليوم التالى اجتمعت لجنة من الجانبين فى منزل أحمد بك حسين الذى نزلت فيه وحضرها من الجانب المصرى مكرم عبيد باشا وعن الجانب البريطانى السير والترسمارت والمستر بيزلى ووضـــعوا بموافقتى صيغة الكتابين اللذين وافقنى السفير فى الليلة السابقة على تبادلهما وقد سجلنا فيهما أن المعاهدة البريطانية المصرية ومركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة لا يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئونها الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرهـــا : وتم تبـــادل خطابين بين النحاس ولامبســـون فى ٥ فبراير ، وفى اليوم التالى صدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة النحاس •• وقد استقبلتها الجماهير بمظاهرات صـــاخبة مؤيدة كانت مثار تساؤلات بعض المؤرخين والساسة ـ اذ رأوا فيها تناقضا للمظاهرات التى قامت قبل تأليف الوزارة مبـاشرة والتى كانت تعبر عن ميلها للألمان ـ هل كانت تعنى ضعف الوعى لدى الجماهير ؟ أم دليلا على قدرة الوفد فى توجيه المظاهرات ••• الخ ؟ وهى فى رأينا ليست راجعة الى ضعف الوعى أو قدرة الوفد بقدر رجوعها الى بقايا ايمان من الجماهير بحزب الوفد وزعيمه وبما يأتى على أيديهما ولا سيما اذا وضعنا فى اعتبارنا أن الشعب كان بعيدا عن الأحداث يجهل ما يدور حوله •

السياسة الداخلية :

أمسكت حـــكومة الوفد بزمام الحـكم وكان مطلوبا منها ـ وبسرعة وفى المقدمة ـ أن تجد حلا للمشاكل الاقتصادية الناتجة عن آثار الحرب ، فقد كانت الجماهير الشعبية تعانى الارتفـــاع المستمر فى تكاليف المعيشة ، ولذلك فقد أخذت تزأر بالشكوى

من قلة مواد التموين على النحو الذى أشرنا اليـــه وكان تمهيدا للتدخل الانجليزى . ومن ناحية أخرى كان الفلاحون يشكون من هبوط فى أسعار القطن بسبب تقييد تصديره ، كما كان العمال — نتيجة تزايدهم ونشاط الصناعات ووضوح أهميتهم — آخذين فى المطالبة بتكوين النقابات لهم وتحديد حد أدنى للأجور وعلاوات دورية ، والتعويض فى حالة توقفهم عن العمل ، ومنح الأجازات مع دفع أجرها ، ومنح علاوات الغلاء مع ربطها بحركة الأسعار ، وفرض العلاج المجانى ، والاشتراك فى نظام ادارة المصانع ... الخ وكان هناك صراع خفى بين الرأسماليين والعمال كانعكاس للصراع العالمى الدائر حينئذ ، فكيف عالجت حكومة الوفد تلك الصعوبات والمشاكل الاقتصادية المتراكمة والتى كان لها أثرها فى استقالة حسين سرى والأزمة السياسية التى أدت الى اعتلاء الوفد الحكم ؟؟ .

وفى الواقع أن الحـــكومة لم تغفل من حسابها أنها آتت بالحراب الانجليزية فى ٤ فبراير ولذلك سنجدها تحاول استرداد شعبيتها وتحسين مركزها ولا سيما بين الطبقات الفقيرة والأحياء الوطنية . ومن ثم تعالج الموقف بتنشيط التجارة الحرة فى الداخل وذلك بالقضاء على القيود التى فرضتها الحكومات السابقة من حيث فرض العقوبات على المدخرين ، كما أصدرت التشريعات الخاصة برفع الأجور وتعادل أرباح العمال الزراعيين وعمال الحكومة . وفى الوقت الذى أرضت فيه كبار الملاك برفع سعر الحبوب ٥٠٪ حرصت على بقاء سعر الخبز على ما هو عليه على أن تتحمل الحكومة فرق السعر بدل المستهلك ، كما أصدرت أمرا عسكريا برفع نسب خلط دقيق القمح .. وفى التاريخ نفسه (١٢ فبراير ١٩٤٢) أصدرت قرارا بحرية تداول القمح والذرة ودقيقهما ، وتشجيعا للتجار والمزارعين على تسليم القمح والذرة للحكومة ورفعت أسعارهما الى حد كبير .

وكانت مسألة توفير الخبز الشاغل الأول للحكومة فسنت قوانين أخرى من أجل توفيره ، فأصدرت في ٢٠ مايو ١٩٤٢ أمراً عسكريا بحظر نقل القمح خارج حدود المديرية الموجود فيها قبل الحصول على ترخيص سابق من وزارة التموين ، وقد نظمت سوق القمح بحيث أمكن تدبير الكميات اللازمة منه لسكان المدن ، وأصبح في استطاعة الحكومة الهيمنة على عرض القمح وطلبه بما يحقق المصلحة العامة ، ففي سبتمبر ١٩٤٢ أصدرت أمرا عسكريا يقضي بتحديد مساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من الزمام المنزرع في شمال الدلتا ، ٦٠٪ في بقية مناطق القطر • وقد أدى ذلك الى زيادة المساحة المزروعة قمحا وشعيرا • فبينما كانت المساحة المزروعة قمحا عام ١٩٣٨/٣٧ تبلغ ١٫٤١٦٫٣٠٢ فدانا زادت عام ١٩٤٣/١٩٤٢ الى ١٫٩١٧٫٤٢٢ فدان أما المساحة المزروعة شعيرا فقد زادت خلال نفس الفترة من ٢٦٣٫١٧١ فدانا الى ٤١٨٫٩٤٧ فدانا • ولم يقتصر الأمر على القمح والشعير بل عملت الحكومة على زيادة المساحات المنزرعة بالحبوب الأخرى كالذرة العويجة والشامية والأرز •

وقد كان لكل هذه القرارات وغيرها ــ أثر ملموس في تحسن الأحوال تدريجيا ولا سيما بفضل ما اتخذته الحكومة من اجراءات هدفها تشديد الرقابة على المطاحن والمخابز •• فتحسن لون الخبز وازدادت كمياته ••

كان هذا فيما يتعلق بأزمة الخبز فماذا عن المواد الأخرى ؟ بالنسبة للكيروسين مثلا أصدرت أمرا عسكريا باخضاع استهلاكه لنظام البطاقات ، وقد أنشئت اللجان في أنحاء البلاد لتوزيع البطاقات والكوبونات على المستهلكين ، وكذلك بالنسبة للسكر ، فتيسيرا لحصول الجمهور عليه أصدر النحاس باشا أمرا عسكريا

(في ٣١ مايو ١٩٤٢) بالاستيلاء على جميع ما تنتجه شركة السكر وما تختزنه ، على أن يوزع طبقا للشروط والأوضاع التي تقررها وزارة المالية ٠٠ أما الأرز فقد أصدرت الحكومة بشأنه أمرا عسكريا بالاستيلاء على الكميات الناتجة منه من موسم ١٩٤٢ (وقد حددها قرار وزارة الزراعة الصـــادر في ٢٨/١٠/١٩٤٢) ، كما نظمت وزارة التموين عملية تسليم المقادير المقرر الاستيلاء عليها طبقـا للأمر السالف الذكر ٠

وكذلك اهتمت الحكومة بتنظيم استهلاك الأقمشة الشعبية على أساس نظام البطاقات ، وتخصيص تاجر أقمشة معين لتموين عـدد محدد من العائلات أسوة بما اتخذته في السـكر والزيت والشاي ٠٠ هذا فيما يتعلق بما أدته الحكومة في سبيل التغلب على النقص في المواد التموينية الشعبية ٠٠

أما القطن ـ وقد كان يمثل مشكلة اقتصادية أمام الحكومة ـ فان بريطانيا طوال مدة الحرب كانت تتحكم فيه في تحديد سعره متظاهرة بأنها تجامل مصر بشراء المحصول كله رغم أنها تواجـه صعوبات في نقله ، ومن ثم لم تستطيع مصر أن تتصرف بحرية في بيع محصول قطنها . فكيف تغلبت حكومة الوفد على هذه المشكلة ؟ لقد أدركت أن القطن يمثل المحصول الرئيسي والأساسي في حياة البلاد الاقتصادية وتعتمد عليه حياة الفلاح ، فكان محل اهتمامها ، وقد تمثل ذلك الاهتمام في ناحيتين ٠ أولا : عمدت الحكومة الى تحديد المساحة التي تزرع قطنا بنسبة ٣٢٪ في المنطقة الشمالية من الدلتا ، وبنسبة ١٥٪ في بقية جهات القطر ، ومنعت زراعته اطلاقا في بعض المناطق ٠٠ ثانيا : عملت الحكومة على زيادة السعر تخفيفا عن كاهل الفلاحين وانعاشا للاقتصاد القومي ، وكان هذا

الموضوع محل اهتمام البرلمان المصرى القائم حينئذ ، وكان للوفد فيه شبه اجماع ، ووعدت الحكومة باعلان سياستها القطنية قبل فض الدورة البرلمانية ٠ واستطاعت آن تحقق زيادة فى أسعار القطن متجاهلة انجلترا التى اضطرت الى شرائه من الأسواق بالأسعار الجديدة ٠

العمــــال :

أما العمال فلا شك أن حكومة الوفد فى ٤٢ ــ ١٩٤٤ قد حققت آمالهم وهويتهم كثيرا عن آلامهم التى كانوا يقاسونهـــا ، فأصدرت مجموعة من التشريعات العمالية والاجتماعية ، كان أبرزها قانون الاعتراف بالنقابات ، وقانون التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل ، وقانون عقد العمل المفرد ، وقانون مكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب ، كما صدر الأمر العسكرى الخاص بصرف اعانة غلاء المعيشة لعمال الشركات الصناعية فى ٩ ديسمبر عام ١٩٤٢ ٠ وقبل أن نتعرض لتلك التشريعات بشىء من التفصيل يود الباحث أن يشير الى ثمة محاولة لبعض الباحثين لاغماط الوفد حقه بصدد هذه التشريعات التى كانت بمثابة فتح جديد لآفاق العمال وتطلعاتهم التى طال عليهـــا الزمن ٠٠ لقد نسى هؤلاء الباحثون ــ ولهم اتجاهاتهم الخاصة ــ حقيقة هامة وهى أنهم يكتبون فى وسط هدير أمواج الانتصارات العمالية التى قدمتها ثورة يوليو ١٩٥٢ وما تقدمه الثورات الاشـــتراكية الأخرى ، ولعـــل هـذا بعلمهم لا يتصورون كيف كانت ظروف الحكم والسياسة والاستعمار فى مصر فى الأربعينات ، ان نظرة فاحصة ومتأملة تجعلنا نحمد لحكومة الوفد اصدار مثل تلك التشريعات ٠٠ حقيقة أن بعضها لم يكن وافيا ولكن يكفى أنها كانت بمثابة الأساس ــ والأساس المتين ــ لاقامة بناء جديد ٠

أما القانون (رقم ٨٥ لسـنة ١٩٤٢) الخاص بالاعتراف بالنقابات (صدر فى ٦ سبتمبر) فقد كان أول قانون يعترف بوجود العامل المصرى وبحقه فى تكوين نقابة · ولذلك يعتبر صدوره مكسبا كبيرا للحركة العمالية رغم أنه حرم على العمال تكوين اتحاد عام يوحد صفوفهم ، كما انه استبعد العمال الزراعيين من التنظيم النقابى ، كما استبعد عمال الحكومة ومستخدميها · الا أن العمال بهذا القانون قد ازداد نشاطهم فى حركة تكوين النقابات ، ففى عام ١٩٤٤ بلغ عدد النقابات ٢١٠ نقابة وعدد أعضائها ١٠٢٫٨٧٦ ، ولذلك لا يوافق الباحث المنصف على ما رآه البعض من أن هذا القانون كان مخيبا لآمال العمال · حقيقة قد يكون أخضع النقابات لرقابة البوليس وفرض عليها ضرورة ابلاغه عن الاجتماعات التى تزمع النقابة عقدها قبل موعدها بوقت كاف ، كما أخضعها للحل الادارى إذا رأت السلطات أنها انحرفت عن الغرض الذى أقيمت من أجله ··· الخ ، لكن كل هذا لا ينقص من قدر القانون وفائدته ولا سيما اذا وضعنا فى اعتبارنا أن كل تلك الاجراءات وضعتها الحكومة للتأمين ضد الشيوعية مثلا ، أو خوفا من قيام اضطرابات لا تحمد عقباها والبلاد فى ظل أشباح حرب طاحنة ولا يستبعد معها أن تتدخل قوات انجلترا التى كانت فى مركز حرج وحساس فى تلك الآونة ·· ثم يجب أن نضع فى اعتبارنا أن بعض قادة الوفد كانوا يؤمنون مصالحهم الاقطاعية والرأسمالية التى كانت تتنافى واطلاق العنان للعمال ونقاباتهم ولا سيما نقابات الفلاحين، اذ كانوا يخشـون مطالبتهـا لهم بتحسين أحوال العمال الزراعيين ماديا واجتماعيا · ثم لا يجب أن تتجاهل مجلس الشيوخ وقد كان معقلا من معاقل المصالح الرأسمالية فى مصر فقد عارض بشدة ونجح فى اقصاء عمال الزراعة عن دائرة القانون ، كما أن بعض أعضاء الشيوخ طالب بحرمان الخدم الخصـوصيين وغيرهـم من حقوق تأليـف النقابات · لكن الحـكومة خوفا على ضياع حق الخدم فى تأليف

نقابات لهم اقترحت أن يعترف لهم كغيرهم بهذا الحق على ألا تتدخل نقاباتهم فى العلاقة بين الخادم ومخدومه ، وفسرت هذه الفقرة بأنه لا يجوز لتلك النقابات (نقابات الخدم والطهاة والسائقين الخصوصيين وغيرهم) التدخل بينهما ، كما لا يجوز لها تقرير الاضراب ، وأنها اذا قررته وجب حلها » ٠٠ على أى حال كان الاعتراف القانونى بالنقابات مكسبا ضخما وكبيرا كسبه العمال ففتح أمامهم الطريق وسعا أمام تطور ثورى وحقيقى للتنظيم النقابى للعمال المصريين ٠

وكان القانون الثانى ، أو الدعامة الثانية فى التشريعات العمالية ، هو القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الاجبارى على العمال ضد حوادث العمل ٠ وقد ألزم أصحاب الأعمال الصناعية بالتأمين على عمالهم ضد حوادث العمل ، كما نص القانون على عدم جواز تحميل العمال أى نصيب فى نفقات التأمين كلها أو بعضها بأية طريقة كانت ، كما جعل القانون من حق وزير الشئون الاجتماعية اعفاء بعض اصحاب الأعمال من أحكامه اذا توافرت فيهم شروط معينة ٠

وكانت الدعامة الثالثة ، قانون عقد العمل الفردى (رقم ٤١ فى ١٠ مايو لسنة ١٩٤٤) ، وهو القانون الذى ينظم علاقة العمال برأس المال أو أصحاب العمل ٠ وقد أخرج منه بعض فئات العمال اذ حين عرض المشروع فى مجلس الشيوخ أدخلت عليه بعض التعديلات (وقد تناولت ١٦ مادة) وهى فى مجموعها أخرجت بعض فئات العمال من القانون ٠ فمثلا مادة ٢ : لا يعتبر الأشخاص الذين يشتغلون فى الزراعة داخلين فى نطاق القانون ما لم يكونوا مخصصين لادارة آلات غير الآلات التى تدار باليد ٠٠٠ الخ لكن رغم التعديلات التى أدخلها الشيوخ على القانون وجعلته قاصرا على بعض نواحيه فقد دافع عنه فى مجلس النواب ـ بعض النواب الوفديين

« تجلال حسين » الذى طالب بالموافقة عليه كما هو خوفا من تعطيله « لأنه انقاذ للعمال ، ولأن التشريع المعروض هو الأول من نوعه ٠

وفى نفس هذه الجلسة أوضح فؤاد سراج الدين باعتباره وزير الشئون الاجتماعية ومقدم المشروع أن « التعديل الذى أدخله مجلس الشيوخ لا ينصب على عمال الزراعة عموما ، لأن المشروع الحالى لم يشملهم ، وانما ينصب على العمال الذين يشتغلون بادارة الآلات الزراعية التى لا تدار باليد ٠٠٠ « ثم يستطرد فيقول » انه وعد فى مجلس الشيوخ ويكرر الوعد فى هذا المجلس أن عمال الزراعة بما فيهم الفئة السابقة سيكون أمرهم موضع عناية وبحث ودراسة من الحكومة ٠

وقد أجاز القانون شفوية العقد فى حالات خاصة ، كما حدد قواعد دفع الأجور ومكافأة العامل فى حالة فسخ صاحب العمل للعقد من جانبه ، أو اذا عجز العامل عن تأدية عمله ، كما ألزم صاحب العمل باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من أخطار العمل ، كما نص القانون على حق العامل فى الحصول على أجازة سنوية ٠٠ كان هذا القانون ـ فى تصورنا ـ خطوة أخرى فى تدعيم مكاسب العمال رغم بعض أوجه النقص فى بعض مواده ، الا أنه كان أساسا لما أقيم عليه بعد ذلك ٠٠

ويأتى بعد ذلك فى سلسلة التشريعات العمالية والاجتماعية « قانون مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية » بين صفوف الشعب (رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٤) ٠ وكان القانون موضوعا على أساس أن تمحى الأمية كلية فى خلال خمس سنوات ٠ وقد نصت المادة العاشرة منه « الزام صاحب العمل ومن يملك مائتى فدان فأكثر بتحمل

نفقات تعليم عماله الزراعيين ، فاذا لم تقم تلك الطائفة التى حددتها المادة بهذا الالتزام تتولى الحكومة هذه المهمة على أن تلزمهم بدفع ما تكلفته من النفقات بشرط ألا تتجاوز ٣٪ من قيمة الضريبة التى يدفعونها » • وقد قدم القانون الى مجلس النواب فؤاد سراج الدين باعتباره وزيرا للشئون الاجتماعية وموقعا منه ، ومن ثم فقد أخذ يدافع عنه ويصد هجمات بعض النواب ضد المشروع فحينما عارض جميل سراج الدين مثلا فى تعليم البنت فى الريف لتعارضه مع التقاليد الشرقية ، دافع فؤاد سراج الدين بأن تعليم المرأة فى الريف من أوجب الواجبات وأنه يجوز بقرار من وزير الشئون تطبيق أحكام القانون على الاناث اللاتى تزيد سنهن على الثانية عشرة ولا تتجاوز ٢٥ سنة • ويطبق القانون على كل مصرى من الذكور تزيد سنه عن ١٢ سنة ولا تتجاوز ٤٥ سنة ولم يكن ملما بالقراءة والكتابة •

الواقع أن هذا المشروع يعتبر حجر الزاوية فى التشريعات الاجتماعية ومع ذلك فقد تجاهله بعض الباحثين رغم تفنيداتهم الخاصة بالقوانين الأخرى • واذا كان هناك ما يؤسف عليه فان الباحث لا يملك الا الأسف لعدم تنفيذ هذا القانون الذى كان كفيلا بتأدية ما يهدف اليه من محو الأمية والجهالة ولا سيما فى أعماق الريف وبين طبقات العمال فى الشركات الصناعية والتجارية وأصحاب الأطيان •

لنستكمل ما قدمته حكومة الوفد نذكر أنها أصدرت قانون خاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ، وكذلك وضعت قانون للبلديات لتنظيم المجالس البلدية والقروية ، ثم لا يجب أن نغفل ما قدمته الحكومة فى سبيل التعليم من حيث تيسيره لكل راغب فقررت التعليم الابتدائى بالمجان ، كما قررت تغذية التلاميذ ،

واهتمت بالتعليم الحر ، واعداد المعلمين وارسال البعثات واصلاح نظام الامتحانات وتيســـير التعليم الجامعى للفقراء وهذا يقتضى التوسع فيه حتى يتسع لكل من يريده ويكون صالحا له ، وانشاء الأقسام الداخلية بالجامعات ... الخ وجاء بتقرير مفصـــل عن « اصلاح التعليم فى مصر » وضعه نجيب الهلالى وزير المعارف وقدمه الى مجلس الوزراء والبرلمان ..

ومن الأعمال النافعة لهذه الحكومة أنها وضعت قانونا لتنظيم هيئات البوليس ، وهو أول قانون يصدر فى مصر ينظم أحوال رجال الشرطة من ضباط وصف ضباط وجنود وتحقيق الضمانات لهم ، وقد رفع مستوى الجنود بصفة خاصة بما يشبه الطفرة من حيث زيادة مرتباتهم ، وكذلك أنشأت « ديوان المحاسبة » فى عام ١٩٤٢ ، وقد عهد اليه بالاشراف على تحصيل الايرادات وانفاق أموال الدولة فى الأغراض المخصصة لها .. ولم تنس الحكومة رجال القضـــاء فوضعت قانونا لاستقلال القضاء كفل للقاضى مبدأ عدم العزل ، كما وضعت قانونا بتخفيض الضريبة عن صغار الملاك الزراعيين ، وذلك باعفاء من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانه خمسين قرشا من هذه الضريبة اعفاء كاملا ، وزيادة نسب التخفيض ما عدا هؤلاء من صغار الملاك ، وهم الذين لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانهم عشرة جنيهات فى السنة .. ولم تهمل الحكومة شأن الريف فأنشأت مشروع المجموعات الصحية وأصدرت قانون تحسين الصحة القروية ، وقد دخل القانون فى دور التنفيذ فى عهد هذه الوزارة ، كما وضعت قانونا جديدا للتعاون يكفل لمنشأته العون والمساعدة ، وجعلت الحكومة جمعيات التعاون واسطة لايصال مواد التموين الى أعضائها فساعد ذلك على انتشارها... ونعود مرة أخرى الى التعليم لنذكر أن الحكومة أنشأت فى الاسـكندرية جامعة فاروق الأول

(جامعة الاسكندرية) بكلياتها السبع . كما زادت فى الاعتمادات المالية المقررة لجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) لتمكينها من معالجة مشكلات القبول ، كما أنشأت مدرستين عاليتين احداهما للزراعة والأخرى للتجارة ، وتوسعت الوزارة فى التعليم الفنى وخاصة الصناعى ، وأنشأت مدرسة ثانوية بالخرطوم .

وعلى الجملة اتجهت الحكومة بوجه خاص لمساعدة الطبقات الفقيرة والمحددة الدخل ، فضاعفت للعمال والموظفين علاوة الغلاء المعمول بها فى سبتمبر ١٩٤٢ وذلك اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٤٢ ، كما قررت رفع أجور العمال بحيث لا يقل أجر العامل اليومى مضافا اليه علاوة الغلاء عن خمسة وسبعين مليما بدلا من خمسين مليما ..

وفى حقل الصحة العامة قامت الحكومة بمجهود كبير فى مكافحة وباء الملاريا الذى ظهر وتفشى فى مديريتى أسوان وقنا عام ١٩٤٢ ، فأنشأت منطقة حصار فى أسيوط لمنع تسرب بعوضة « الجامبيا » شمالا ، كما اتخذت الاجراءات الصحية لتطهير جميع وسائل النقل من أسيوط الى الشمال بطريق النهر أو السكك الحديدية أو الطائرات .

المؤتمر الوفدى نوفمبر ١٩٤٣ :

عقد الوفد مؤتمرا عاما فى ١٤ ، ١٥ ، ١٦ نوفمبر عام ١٩٤٣ وكان بمثابة استعراض لسجل الوفد ونشاطه فى ربع قرن (١٩١٨ ــ ١٩٤٣) وكان هذا المؤتمر هو الثانى (الأول عام ١٩٣٥) وقد تناول فيه جميع الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية ... الخ ، اذ ألقيت فيه أبحاث عدة من رئيس الوفد وأعضائه والوزراء وبعض الشيوخ والنواب الوفديين وأعضاء لجنة السيدات الوفديات ولأهمية هذا المؤتمر ينبغى علينا أن نتناوله ببعض من التفصيل .

فقد تناول أحمد نجيب الهلالى وزير المعارف شئون التعليم فأوضح أن المذهب الذى تقوم عليه السياسة التعليمية لحكومة الوفد هو أن العلم حق لكل فرد من أفراد الشعب وأن على الدولة أن تيسر أسبابه لكل راغب فيه ... الخ . كما تناول فؤاد سراج الدين وزير الشئون الاجتماعية فى بحثه القوانين والتشريعات الاجتماعية التى أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال والتى أشرنا اليها ، ثم أشار الى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بوجوب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات الحكومية ومصالحها كما أشار الى الأمر العسكرى (رقم ٢٣٢) الذى يقضى بانشاء لجان للتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال تكون قراراتها ملزمة لطرفى النزاع اذا ما اعتمدها وزير الشئون كما عرض لما قررته الوزارة بمنح اعانة غلاء المعيشة لعمال ومستخدمى التجارة والصناعة وانشاء صندوق فى الوزارة لاعانتهم فى حالات العجز والشيخوخة والمرض ، وانشاء المطاعم العمالية فى المصانع وتشجيع النقابات على مساعدة أعضائها وانشاء مساكن للعمال ونوادى رياضية كما تناول مشكلة البطالة وسياسة الحكومة أثناءها . أما عثمان محرم فقد تناول مشروعات وزارته الرئيسيه (الأشغال) والتى تضمنها برنامجه الذى أعلنه فى المؤتمر الوفدى السابق (١٩٣٥) كما عرض لمشروع الانتفاع بالقوى الكهربائية الكامنة فى مساقط المياه بالنيل وفروعه وأشار الى تعطيل خصوم الوفد لهذا المشروع معددا الفوائد التى كانت ستجنيها البلاد لو نفذ هذا المشروع فى حينه ... الخ . وتناول صبرى أبو علم (وزير العدل وسكرتير عام الوفد آنذاك) القضاء والتشريع . أما محمود سليمان غنـــام (وزير التجارة والصناعة) فقد تناول فى بحثه الصناعة فى حاضرها ومستقبلها بعد الحرب وجهاد الوفد فى خلال الربع قرن الماضى للنهوض بها وتحريرها من القيود مشيرا الى الغاء الامتيازات الأجنبية واصدار التعريفة الجمركية لحماية الصناعات وآثارها كما تناول الصناعات

المختلفة كصناعة السماد والفحم والعناية بالثروة الصناعية ونشر الصناعات الريفية الصغيرة وانشاء الغرف الصناعية وصناعة الأسماك والصناعات الزراعية ومنتجات الألبان . أما أمين عثمان (وزير المالية) فقد تناول السياسة العامة للشئون المالية في عهد حكومات الوفد وعنايتها بتعزيز رقابة البرلمان فيما يختص بتنفيذ الميزانية (انشاء ديوان المحاسبة) وأشار في هذا الصدد الى الغاء الامتيازات الأجنبية كمفخرة من مفاخر الوفد والى مشروع تحويل الدين العام من دين دولي الى دين داخلي، ثم أوضح سياسة الوفد في تدبيره للايرادات اللازمة لمقابلة المصروفات العامة وكيف أنه لم يدخر وسعا في تنمية الايرادات الحالية واستنباط ايرادات جديدة ، وأشار في هذا الصدد الى أربعة مبادىء رئيسية هي : أولا : تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في فرض الضرائب بتوزيع عبئها « توزيعا يراعى فيه مقدور كل شخص ... الخ » ثانيا : عدم الاسراف في فرض ضرائب جديدة وذلك بقصرها على ما توجبه ضرورات المصلحة العامة . ثالثا : تعزيز الانتاج الأهلي بمختلف أنواعه تنمية للثروة القومية مما يزيد حصيلة الضرائب ويزيد طاقة الأهالي على دفعها .. رابعا : تنظيم جباية الضرائب ...... الخ . ثم تحدث فهمي ويصا (وزير الوقاية) عن الانتفاع بمعدات الوقاية بعد الحرب كالمخابىء الخاصة والعامة والوسائل التي اتخذتها الوزارة لتجنيب آثار القنابل وغيرها ... الخ . وألقى عبد الفتاح الشلقاني (النائب الوفدي) بحثا عن الوفد والفلاح تناول فيه ما قدمته حكومتي الوفد في ١٩٣٦/١٩٣٧ ، ١٩٤٢/١٩٤٤ لاصلاح القرية والنهوض بالخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للفلاح ، ثم أشار الى أن سياسة الحكومة تقوم على أساس تحسين حال صغار المزارعين بطريقة توزيع الأرض المستصلحة الحكومية والقابلة للاصلاح (ثلاثة ملايين من الأفدنة) على صغار الفلاحين وانشاء قرى

جديدة لاسكانهم فيها خالية من عيوب القرى القائمة آنذاك ٠٠ كما تحدث عن نشر الثقافة الشعبية ومكافحة الأمية ، ثم تناول التشريعات والنظم الخاصة بعمال الزراعة ٠٠٠ الخ ٠ وتناول محمود أبو الفتح فى بحثه أثر الصحافة فى الحركة الوطنية ، وكيف كانت صحف الوفد فى مقدمة الصحف التى عنيت بمسألة الدستور ، وكيف لاقت أبشع أساليب البطش والاضطهاد من خصوم الوفد ، ثم أشار الى أثر الوفد فى الصحافة المصرية ورعايته لنقابة الصحافة ومدها بكل أسباب العون ٠٠٠ الخ ٠ وتحدث الدكتور مصطفى أبو علم عن قانون تحسين الصحة القروية وأثره على الصحة العامة ، وكيف أنه سيكفل تخطيط القرية طبقا للقواعد الصحية من حيث تدبير المياه الصـــالحة للشرب ، والتخلص من البرك والمستنقعات وانشاء مذابح للحوم وانشاء حمامات للرجال ٠٠٠ الخ ٠ وتناول الدكتور عبد الواحد الوكيل (وزير الصحة) الدستور الصحى للدولة ، وألقى الدكتور عبد الخالق سليم بحثا عن تعميم مياه الشرب النقية فى القرى ٠ كما تحدث معوض الباز فى خطابه عن خطـة الاصلاح الاجتماعى فى عهد وزارة الوفد وما أدته وزارة الشـــئون الاجتماعية فى هذا الصدد ٠٠٠ الخ ٠ وتحدث النائب عمر عمر عن « المحاماة وأثر الوفد فى نهضتها » ، وأشار فى هذا الصدد الى العنت الذى لاقته نقابة المحامين وقانون المحامين على يد أحزاب الانقلابات الدستورية ، مقارنا بين هذا وما قدمه الوفد من أعمال لرفع المحاماة والوصول بها الى المكان اللائق بها ٠٠٠ الخ ٠ وألقى أحمد أبو الفضل الجيزاوى خطابا عن سياسة الوفد فى التنظيم الادارى ٠ كما ألقى عبد الحميد عبد الحق (وزير الأوقاف) خطابا تناول فيه جهود وزارة الأوقاف حول الوقف الخيرى ، والوقف الأهلى ٠٠٠ الخ ٠ وتحدث أحد النواب الوفديين عن المشروعات الصحية فى عهد حكومة الوفد وما اتخذته بشأن مكافحة الأوبئة التى تلازم الحروب والأمراض المتوطنة ٠٠٠ الخ ٠ وكان للمرأة نصيب فى هذا المؤتمر فقد ألقت

جليلة البحراوى بحثا عن جهاد المرأة فى الحركة الوطنية استهلته باستعادة ذكريات جهاد الوفد فى الربع قرن ... الخ وفى نهاية المؤتمر ألقى صبرى أبو علم خطابا يدور حول تقييم زعامة مصطفى النحاس ... وفى النهاية قرر المؤتمر ما يأتى : أولا : رفع ولائه وتهانيه للملك بسلامته . ثانيا : اعلان ارتياحه وتأييده للحكومة الوفدية ويسجل لها جهودها وتنفيذها لجميع الوعود والمشروعات التى أعلنت فى المؤتمر الوفدى السابق (١٩٣٥) . ثالثا : تأييده للبرنامج الذى أعدته الحكومة الوفدية بشأن المستقبل سواء على الصعيد السياسى ، أو ما يتعلق بالاصلاحات الداخلية ... الخ . رابعا : اعلان المؤتمر اغتباطه وتأييده للسياسة التى انتهجها النحاس فى توثيق عرى الصداقة والتعاون بين البلاد العربية ، وكذلك سياسته مع الدولة الحليفة وباقى الدول الديمقراطية ... الخ .

يتضح لنا من خلال هذا المؤتمر وما سبق الاشارة اليه عن الاتجاهات العامة للتغلب على بعض المشاكل ، يتضح لنا منه الخطوط العامة لسياسة حكومة الوفد أو حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بحيث يمكن القول أنها فى معالجتها قد اتبعت أول مظهر من مظاهر الاقتصاد الموجه فى مصر بصفة عامة .. واذا كانت الحكومة قد وجهت عنايتها للتغلب أولا على تلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فانها لم تهمل شأن الناحية الدستورية فيما يتعلق باجراء الانتخابات وقيام البرلمان . وكانت الوزارة قد استصدرت - عقب تاليفها - مرسوما بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة ، كما استصدرت مرسوما آخر فى ٢٢ فبراير ١٩٤٢ خاصا باسقاط بعض أعضاء الشيوخ وتعيين بدلهم معظمهم من الوفديين واستعدادا للانتخابات بذلت عدة مساع واجصالات بين أحزاب الأقلية والحكومة للاتفاق على توزيع المقاعد النيابية ، الا أن الاتفاق

لم يتم فأصـــدر الأحرار الدستوريون والسعديون قرارا بمقاطعة الانتخابات ، فأسفرت ـ وكان من الطبيعي أن تسفر ـ عن أغلبية وفدية كبرى ، وكذلك أجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيخ فى الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة فى مارس عام ١٩٤١ ، وأسفرت أيضا عن نفس الأغلبية للوفد ٠ وافتتح البرلمان فى ٣٠ مارس ١٩٤٢ ٠ وانتخب عبد السلام فهمى جمعة (نائب طنطا) رئيسا لمجلس النواب ، وفى مايو ١٩٤٢ عين على زكى العرابى رئيســا لمجلس الشيوخ خلفا لمحمد محمود خليل الذى انتهت مدته ، واجتمع البرلمان فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ ، ثم فى ٨ نوفمبر ١٩٤٣ ٠ وهكذا مضت الحكومة فى محاولة توطيد مركزها الدستورى الى جانب محاولتها اكتساب ولاء الطبقات الشعبية والتى تمثلت فى التشريعات والقوانين السالفة الذكر ، وكان عليها ـ وهى تحاول تلك المحاولات ـ أن تواجه ـ تحت وطأة ظروف الحرب ودقتها ـ علاقاتها مع الانجليز وما تفرضه عليها من التزامات ، وعلاقاتهـا مع القصر وما يفرضه العداء التقليدى بينهما الى جانب وقوف أحزاب الأقليات لها بالمرصاد ٠

وقبل أن نتناول تلك العـلاقات يحسن بنـــا أن نتعرض ولو بشيء من الايجاز ـ لسياسة الوزارة ازاء بعض القضايا العربية ٠

الوفـد والسياسة العربية :

يبدو أن الوفد قد تنبه للنقص الذى لازم سياسة حكوماته فى المـــاضى من حيث التقاعس عن الوقوف الى جانب العرب فى قضـــاياهم الوطنية ، ومن ثم أراد أن يعوض هذا النقص فاندفع يساند تلك القضايا والشعوب العربية ٠ وانصافا للحقيقة التاريخية يجب ألا نحمل الوفد مسئولية هذا النقص فى الماضى ، اذ كيف كان يستطيع أن يتلافاه وهو نفسه يرى أن مصر ليس لها حول ولا قوة ،

والأولى أن يحاول استكمال استقلال بلاده ثم يتجه بعد ذلك لقضايا العرب ، هذه هي طبيعة الأشياء : كيف يعطى من ليس فى يده أن فاقد الشيء لا يعطيه ؟ • ولذلك لا نذهب مذهب بعض المؤرخين الذين أخذوا على الوفد أنه ـ قبل عم ١٩٣٦ ـ لم يحاول أن يلتحم بالحركات الوطنية فى المنطقة العربية ••• الخ •

ومن خلال نظرتنا الأكثر واقعية نستطيع أن نتفهم مواقف الوفد تجاه مشاكل العرب قبل عام ١٩٣٦ ، فان الوفد لم يكن الا ممثلا لمصر ، ومصر لم تكن قد تعمقت فيها جذور القومية العربية بعد ، بل انصرفت الحركة الشعبية فيها الى « حركة أمة مصرية وحكومة مصرية ظهرت أولا فى حركة عرابى ، ثم فى حركة مصطفى كامل ، ثم فى الحركة الوفدية بزعامة سعد » • وكان مصطفى كامل يقول « ان مصر رغم كونها مسلمة فهى ليست عربية » ان أنشودة الالتحام بالحركات الوطنية العربية لم تدر فى خلد المصريين حينئذ ولم يكن من الممكن أن تدور بخلدهم ومرد ذلك سبب بسيط يكمن فى رغبتهم فى الابقاء على عطف وتأييد الدول الغربية ـ وهى التى كانت تتسلط على العرب ـ لمصر فى أزمتها مع الاحتلال البريطانى ، فان مصر باستحالتها لعطف الرأى العام الدولى كانت تستطيع أن توازن به النفوذ البريطانى •

ومن ناحية أخرى ، لعل انعزال مصر عن الدول العربية يرجع الى الحرب العالمية الأولى وتباين موقف كل من مصر والدول العربية ازاءها : فبينما كان الشعب المصرى متعاطفا مع الأتراك باعتبار الخلافة والناحية الدينية ، نجد أن الشعب العربى كان كارها للخلافة التركية ومظالمها وولاتها ولذلك كان يؤيد الخلفاء (ثورة الشريف حسين على سبيل المثال ••

. نخلص من هذه الاشـارة الموجزة لنبرر ـ بالمنطق ـ موقف الوفد قبل ١٩٣٦ ٠ أما بعد عام ١٩٣٦ ولا سيما فى تلك الوزارة فكان للوفد شأن آخر تجاه قضايا العرب ، وسيبرز تماما هذا الاتجاه فى مشـــاورات الوحدة العربية وقيام جامعة الدول العربية كما سنرى ٠ وقد حددنا عام ١٩٣٦ كفيصل بين الاتجاهين حيث أنه عقب ابرام المعاهدة نستطيع أن نقول أن مصر اطمأنت الى وضعها الدولى كدولة ذات سيادة ، وبدأت تخرج تدريجيا عن عزلتها ، وليس معنى ذلك أننا ننكر قيام اتصالات بين مصر والبلاد العربية ومنذ عام ١٩٣٠ بالذات ، وكان لهذه الاتصالات أثر كبير فى بداية اتجاه مصر نحو العالم العربى ، فكانت رحلات الأساتذة والمفكرين الأدباء والطلبة ذات أهمية كبرى فى تدعيم الروابط الأخوية بين الشعب المصرى والشـــعوب العربية ، أما الحكومة المصرية فلم تتجه نحو العروبة رسميا الا فى الحرب العالمية الثانية وفى أثناء مشاورات الوحدة العربية ٠٠ ويعلل الدكتور محمد صلاح الدين ظهور هذا الاتجاه فى تلك الفترة بالذات بأن الوفد أخذ يتجه الى السياسة الخارجية (وكان النحاس باشا يرى أن السودان من صميم السياسة الداخلية) ، فكان من الطبيعى وفقا لهذا الاتجاه أن ينصرف التفكير الى الجيران العرب للعوامل التى تربطنا بهم ، وفى أثناء الحرب العالمية الثانية بالذات لأنه ظهرت خلالها تكتلات وتجمعات دولية فى أوربا وأمريكا الجنوبية فى نوع من الروابـط الاتحادية ، هـذا بالاضافة الى بعض المواقف التى كانت تبدو من بعض رجاله وقادته ٠

ففي أول خطبة ألقاها واصف باشا غالى عضو الوفد ووزير الخارجية في وزارة الوفد ١٩٣٧/٣٦ عقب المعاهدة مباشرة أيد فيها القضية الفلسطينية ٠٠ كما كرر أحد أقطاب الحزب قوله « أن المصريين عرب » ٠ وكذلك مكرم عبيد كان يقول « نحن عرب ، ويجب أن نذكر فى هذا العصر دائما أننا عرب قد وحدت بيننا الآلام

والآمال ، ووثقت روابطنا الكوارث والأشجان ، وصهرتنـا المظالم وخطوب الزمان » ٠

ثم تأتى حكومة الوفد فى عام ١٩٤٢ وهى راغبة فى تحقيق أمل الوحدة العربية ، الا أننا يجب أن نضع فى اعتبارنا أن بريطانيا ستساعد الوزارة الوفدية فى خطتها ، ومن ثم فان وجود حـكومة مصرية محالفة لها سيترتب عليه نتائج هامة بالنسبة لمسألة الوحدة العربية ٠ والواقع أن ابرام معاهدة ١٩٣٦ كان أساسا لمحاولة العمل المشترك بين الحكومتين المصرية والبريطانيـة فى حل القضـايا العربية ، ولا سيما حينما جاءت الوزارة الوفدية ، ذلك لأن الحكومة البريطانية كانت تدرك ان سياستها العربية اذا رسمت بالاتفـاق والتفاهم مع « حكومة صديقة » فسوف تحوز رضى وقبولا أكثر من جانب العرب ، وخاصة اذا كانت هذه الحكومة تتمتع بثقة الدول العربية كلها ، كما تتمتع بنصيب وافر فى مضمار التقدم والثروة والعدد كمصر ٠٠ ومن هذا المفهوم نستطيع أن نذكر أنه لأول مرة يظهر فى مصر ـ عام ١٩٤٢ ـ رئيس وزرائها النحاس ويعلن رغبة أكيدة فى الاتصال بالدول العربية والسعى من أجل وحدتها ٠ وقد حاول بعض الكتاب والمؤرخين أن يعزوا تلك الرغبة الى أنها كانت وليدة السياسة البريطانية أو متمشية معها أو بايعاز منها ٠ والواقع أن هذه اجتهادت تحمل الكثير من التجنى على حكومة الوفد ٠ كانت بريطانيا ترغب حقا فى اقامة وحدة عربية ؟

هذه هى القضية وفى الاجابة عليها نستطيع ان ندرك كيف كانت هذه الاجتهادات خاطئة من أساسها ٠ حقيقة أن ايدن ـ وزير خارجية بريطانيا ـ أصدر تصريحه المشهور فى عام ١٩٤١ ، الأمر الذى أثار النقد ضد حكومة النحاس باعتبار أنها فكرت فى الوحدة العربية عقب هذا التصريح ، والواقع ـ كما يذكر الدكتور محمد

صلاح الدين ـ يؤكد عكس هذا ، فان النحاس كان يفكر فى تلك الوحدة قبل صدور هذا التصريح ، ثم انه انتهز الفرصة ونفذ فكرته ليفوت على ايدن والسياسة انبريطانية ما كانا يرميان اليه من وراء هذا التصريح . اذ كان المقصـــود به الترويج لفكرة « الهـــلال الخصيب » ، ومنع مصر من الدخول فى مجال السياسة العربية ، ولذلك تدخل النحاس بسرعة لتصبح مصر هى الداعية للمباحثات وبذلك فوت على ايدن هدفه ، من وراء هذه الفكرة .. وقبل أن نتناول مباحثات الوحدة العربية يجدر بنا أن نعرض لموقف النحاس وحكومته ازاء بعض الدول العربية التى كان عليه أن يبذل المعونة لها كي تستكمل استقلالها وسيادتها كسوريا ولبنان ، كان النحاس يدرك الجو الخانق والمظلم الذى تعيشان فيه ، كما أدرك فى نفس الوقت أن الدعوة للوحدة العربية لا يمكن أن تلقى اهتماما فيهما الا من جانب حكومات وطنية متحررة لا « حكومات الموظفين » الحالية التى أقامها الفرنسيون ، ومن ثم بدأ النحاس يطالب الســلطات الفرنسية فى البلدين باجراء انتخابات وطنية حرة تنبثق عنهـا حكومات شرعية تعبر عن الرأى العام الشعبى ، وعلق اعتراف مصر باستقلال البلدين على هذا الشرط .. هذا وقد سعى النحاس لدعوة زعماء البلدين للتشاور معهم . ففى مايو ١٩٤٢ اتصــل النحاس بواسطة القنصل المصرى فى سوريا ولبنان بجميل مردم وبشارة الخورى ورغب اليهما أن يذهب الى القاهرة للتداول بشأن استقلال البلدين . وســافرا فى أوائــل يونية وأجريا محادثات سرية مع النحاس بصـــــدد اعادة الوضـــــع الشرعى والحياة الدستورية الى البلدين ، وطلب منهما عدم الوقوف مكتوفى الأيدى أمام المحاولات الفرنسية الاستعمارية ، وأوضح لهما أنه من جانبه لن يسكت على مسلك الفرنسيين الغاشم ، كما ألقى النحاس خطبته المشهورة التى أعلن فيها تهديده بقطع العلاقات مع فرنسا والاستيلاء على مدارسها

وممتلكاتها وأموالها فى مصر ، وأنه سيعيد النظر فى قضية الحلفاء كلها • وكان لهذه الخطبة ــ كما يذكر الأستاذان محمد صلاح الدين وابراهيم فرج ــ دوى شديد أدى الى تسليم فرنسا بمطالب سوريا ولبنان ، وهكذا نستطيع القول بأن النحاس باشا قد وضع الأساس الأول فى استقلال البلدين •

ويذكر محمد التابعى فى مذكراته أن عبد الجليل الراوى كان يقارن بين موقف حكومة الوفد الســـالف الذكر وتهديدها لممثل فرنسا فى عام ١٩٤٣ (البارون دى بنوا) بأنها قد تراجع موقفها حيال قوات فرنســـا الحرة ، وبين موقف حكومات أحمد ماهر واسماعيل صدقى والنقراشى التى أعقبت حكومة الوفد ، وكيف أن موقفها كان متخاذلا فى تأييد قضية استقلال سوريا ولبنان . ولذلك كان العرب وخاصة العراقيون يعتبون على هذه الحكومات عدم حماسها •

وكان لحكومة الوفد موقف آخر ازاء ليبيا فى أروقة الأمم المتحدة ، اذ تألفت لجنة خاصة للنظر فى شئون ليبيا بعد الاستقلال ، وكانت مصر ممثلة فى هذه اللجنة ، وكان مندوبها يرمى الى ايجاد دستور مركزى لا دستور اتحادى •• وبعد انتهاء عمل اللجنة طالب الوفد المصرى فى الأمم المتحدة بثلاثة مطالب : ١ ــ تسليم القاعدة الأجنبية فى ليبيا الى الحكومة الليبية وجلاء الجنود عنها • ٢ ــ بذل المساعدة الاقتصادية بواسطة الأمم المتحدة لليبيا • ٣ ــ اشراف الأمم المتحدة على أول انتخابات تجرى فى ليبيا •

بعد هذه الاشارة الموجزة لموقف الحكومة ازاء بعض الدول العربية نأتى الى المساعى والمشاورات التى قامت بها فى سبيل الوحدة العربية وقيام الجامعة العربية • وبادىء ذى بدء يجب أن

نشير الى أن تلك المساعى والمشاورات تنقسم الى قسمين : الأول ما كان عقب صدور تصريح ايدن الأول الذى أشرنا اليه ، ولم تتعد جهود حكومة الوفد ففيه نطاق الاستشارة أو المكاشفة والمداولة التى لم تتخذ صبغة رسمية عملية كما سنرى ٠ أما القسم الثانى فكان على أثر صدور تصريح ايدن الثانى ، وقد اتخذت فيه المشاورات والاتصالات الطابع الرسمى ذلك لأن الظروف أصبحت مواتية ٠٠ وفيما يتعلق بالفترة الأولى بادر النحاس بالاتصـــال بالحكومات العربية والقادة الوطنيين فى بلاد المشرق العربى للتداول ، وأجرى عدة مشاورات ثنائية بينه وبين عدد من رؤساء الوزارات ٠٠ وفى أواخر عام ١٩٤٢ أقيم مؤتمران عربيـــان فى مصر ، وقد خطب النحاس فى أحدهما وأشار الى الوشائج والروابط القومية التى تجمع العرب ، وذكر أنه بصفته زعيم مصر ورئيس حكومتها ليفتأ يذكر بالخير البلاد العربية بل البلاد الشرقية ، ويعمل كل ما فى طاقته لخدمتها وتأكيد الصلات بين مصر وبينها ٠ وفى الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٤٢ قام الأمير عبد الاله الوصى على عرش العراق يرافقه نورى السعيد بزيارة القاهرة ومقابلة النحاس ٠٠ وبصرف النظر عما دار فى ذلك اللقاء وهل كان محوره مشروع الهلال الخصيب أم غيره ، فان ما يعنينا هو ابراز مكانة النحاس وأهمية التعرف على آرائه فى تلك الفترة الأولى ٠ أما الفترة الثانية فسيتضح تماما موقف الحكومة المصرية فى المبادرة فى بحث وسائل التقارب وابتكار الحلول الملائمة لتذليل الصعوبات التى تقف عقبة فى سبيله ٠

ففى جلسة ٣٠ مارس ١٩٤٣ لمجلس الشيوخ ــ وعقب صدور التصريح الثانى ــ يقف محمد صبرى أبو علم وزير العدل ويجيب على سؤالين بالنيابة عن مصطفى النحاس ، ويوضح فى اجابته خط سير الحكومة الوفدية ، فيصرح بأن رئيس الحكومة « معنى من قديم

بأحـــوال الأمم العربية ، والمعاونة على تحقيق آمالها فى الحرية والاستقلال ، وخطا فى ذلك خطوات واسعة صادفها التوفيق فاتجه الحكم فى بعض الأقطار العربية الاتجاه الشعبى الصـــحيح » ، كما صرح بأن التفكير مستمر منذ تصريح ايدن وأن الطريقة المثلى للوصول الى أمانى العرب هى أن تتناول الحكومات العربية الرسمية هذا الموضوع ، « وانتهيت من دراستى ـ كما يذكر النحاس على لسان صبرى أبو علم ـ الى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل ، فنبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال كل على حدة ، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ، ثم تدعوهم بعد ذلك الى مصر معا فى اجتماع ودى لهذا الغرض ، حتى يبدأ المسعى للوحدة العربية لوجهة متحدة بالفعل ، فاذا ما تم التفاهم أو كاد وجب أن يعقد فى مصر مؤتمر برياســة رئيس الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع ... الخ » . واضح تماما من هذا البيان المظهر الزعامى أو القيدى للنحاس وبالتالى لمصر فى الدعـــوة الى الوحدة العربية وجعل القاهرة مركزها الأساسى .. والواقع أننا لا نجد فى هذا غضاضة ، بل هو طبيعى تماما يستند الى عوامل فعلية متعلقة بروابـط القوى الاقليمية وقيادتهـا ببعضهـــا من ناحية ، وعلاقاتهـــا كذلك مع الدول العظمى خارج حدود الوطن العربى ، فلا شك أن المركز القيادى الذى كانت تحتله حكومة الوفد كان راجعا الى الثقة التى كانت تحوزها وتكنها لها معظم الدول العربية فضلا عن بريطانيا . ولقد حاول خصوم النحاس أن يشوهوا موقفه هذا فربطوا بينه وبين أسلوب اعتلائه ففضلا عن أنه لا يحمل مسئولية ما حدث فى ٤ فبراير ـ كما رأينا ـ فانه كان يصدر فى موقفه عن رغبة عربية وسياسة عربية آن الوقت لتنفيذها ، فان النحاس على الرغم من أنه لم يكن أقدم المصريين ارتباطا بالشئون

العربية ومعرفة بالفكرة القومية العربية ، الا أنه كان مهتما ومخلصا للقضايا كان لا يشوبه الطمع أو الرغبة فى بسط النفوذ فى أى قطر عربى • ثم ان المهمة التى أزمع النحاس القيام بها لم يكن طريقها مفروشا بالورود بل كانت مهمة دقيقة وصعبة ومعقدة (ولا زالت بهذه الصفات كلها لمن يتصدى لها) وتتطلب مهارات خاصة للتوفيق بين الاتجاهات المختلفة لزعماء العرب ورؤسائهم نتيجة تكدساتهم وظروف معايشهم واختلاف مصالحهم فى المنطقة المراد لها الوحدة أو الاتحاد ••

على أى حال مضى النحاس فى طريقه فقام برحلة الى فلسطين فى يونيو ١٩٤٣ تعرف فيها من خلال لقاءاته ببعض الرجال الوطنيين من فلسطين وسوريا واتجاهاتهم ودراسة الطريقة المثلى لدعوة عرب فلسطين الى مؤتمر الوحدة القادم ، كما تعرف على آمالهم وموقفهم ازاء الدعوات الاتحادية الجزئية القريبة منهم • وقد تلقى النحاس خلال زيارته لفلسطين دعوة أمير شرق الأردن لزيارة عمان •• فاعتذر بضيق الوقت •• هذا ولم يستطع الاجتماع بنورى السعيد الا فى أواخر شهر يولية ١٩٤٣ ، اذ بدأت المشاورات الرسمية بينهما بخصوص الوحدة العربية واستغرقت من ٣١ يوليو حتى ٥ أغسطس • ثم تلت ذلك مشاورات ثنائية بين النحاس وكل من رؤساء الوفود العربية حتى ١٠ فبراير ١٩٤٤ • ولأن البحث لا يتسع لتفاصيل تلك المشاورات وأدوارها فاننا نكتفى بأن نذكر أن النحاس قام فيها بمجهود كبير وكان دوره دور الوسيط الذى يريد جمع شمل اخوانه العرب على مائدة الخير والتعاون ، وقد وضح تماما أنه ليس جديدا على المفاوضات والمباحثات السياسية ، بل كان باعه طويلا فى كل تلك المناقشات •

وكان النحاس فى أثناء تلك المشاورات يتتبع الأحداث فى الوطن العربي ويبادر باتخاذ موقف ازاءها • ولقد واجهته بمشكلة

فلسطين بنوع خاص وشعر ازاءها بالحيرة ، فهو من ناحية يصعب عليه ويؤلمه ألا يلبى نداء عرب فلسطين بوجوب تمثيل فلسطين واشراكها في الوحدة ، ومن ناحية أخرى كان يخشى أن يؤدى تدخله في تلك المسألة لمصالحة العرب الى مناوأة الدول الكبرى العاطفة على الصهيونية وعرقلة مساعيه في سبيل الوحدة العربية .

على أى حال انتهى النحاس من مشاوراته الثنائية وبقى اجتماع اللجنة التحضيرية التى تنظر في وضع الاتفاق بين الدول العربية والذى يتحقق به شكل أو آخر من أشكال الوحدة ، وتم وضع هذا الاتفاق وابرامه في صيغة الميثاق ، ودعى النحاس كل الدول العربية التى كانت تتمتع بالاستقلال أو بقدر منه وطرح على زعمائها الأفكار الثلاثة الآتية : حكومة وحدة ، أو حكومة اتحادية فيدرالية ، أو حكومة كونفدرالية . وقد أوضح النحاس هذه الخطوات في خطاب ألقاه صبرى أبو علم بالنيابة عنه في ١٢ يولية ١٩٤٤ في مجلس الشيوخ . فبعد أن ذكر أن مشروع الوحدة العربية لا يزال موضع اهتمامه الكبير وأنه يبذل الجهود لتحقيقه ، أشار الى ما تم من المشاورات بشأنه مع حكومات البلاد العربية ، ثم ذكر أن الخطوة التالية هى عقد لجنة تحضيرية لتسجيل ما اتفقت عليه وجهات النظر .. ثم التمهيد لعقد المؤتمر العربى العام . وبدأت جلسات اللجنة التحضيرية في ٢٥ سبتمبر برئاسة مصطفى النحاس . واستمرت الى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ وانتهت بالتوقيع على بروتوكول الاسكندرية . وتعتبر المجلسات المرحلة الثانية في محادثات الوحدة ، وقد اكتفى فيها النحاس بدور الوسيط أو القائد حيث ترك للوفود أن تبدى اتجاهاتها السياسية المختلفة محاولا التوفيق بينها ، ثم قام بتلخيصها دون أن يبدى وجهة نظر مصر ، وكان لموقف النحاس ما يبرره اذ كان يرى أن مصر يجب أن تتخذ دور الوسيط الموفق والجامع على الخير بعد أن عرف الاتجاهات المتباينة في مرحلة

المشاورات ٠٠ على أى حال سار مصطفى النحاس فى مشاوراته ثم فى اجتماعات اللجنة التحضيرية خطوات واضحة نحو الاتحاد العربى ، فبذل جهوده للتوفيق بين الآراء والاتجاهات المتضاربة والمتلاطمة كما عمل على تذليل العقبات للوصول الى التفاهم ، فساعد كل ذلك على زيادة نفوذ هذا الزعيم فى داخل وخارج حدود مصر ٠ ونستطيع أن ندرك مدى جهود النحاس فى مساعيه من أجل مسألتى سوريا ولبنان كما مر بنا ، وكذلك مساعيه غير الرسمية ثم الرسمية فى مضمار وحدة الصف العربى حتى تجسدت حركة التقارب العربى فى بروتوكول الاسكندرية ٠

ولا شك فى أن الملك كان لا يرتاح لقيادة النحاس محادثات الوحدة العربية لأنها تقوى نفوذه فى مصر وفى الدول العربية ، هذا بالاضافة الى عدم ارتياحه أصلا لوجود النحاس فى الحكم تحت ضغط القوة البريطانية ، ثم انه رأى فى انفصال مكرم عن الوفد وانشائه حزب الكتلة ونشره للكتاب الأسود واتهامه فيه للنحاس بأنه « التفت للوحدة العربية لينسى المصريون سجله وتهديمه لمصر » ٠ رأى الملك فى كل هذا أسبابا يستند اليها فأقال الحكومة فى اليوم التالى لتوقيع بروتوكول الاسكندرية أى فى ٨ أكتوبر عام ١٩٤٤ ٠ ويبدو أن حكومة الوفد لم تكن مهتمة بالوحدة السياسية للدول العربية فحسب بل كان يحدوها الأمل فى الوحدة الاقتصادية بينها ٠ حقيقة ليس بين أيدينا ما يثبت أن محادثات دارت بهذا الشأن لكننا نلمح ذلك من خلال بعض البحوث والمقالات التى نشرها محمود سليمان غنام ونادى فيها بالتعاون الاقتصادى بين العرب لأنه أول وأهم دعامة للوحدة العربية السياسية المنشودة وتناول بعض الوسائل التى تؤدى الى هذا الغرض ، وكانت الوزارة قد عهدت اليه — كوزير للتجارة — بأن يتقدم لها بمذكرة عن اقتراحاته فى توحيد النظم الاقتصادية بين مصر والبلاد العربية ٠

السياسة الخارجية لحكومة الوفد ١٩٤٤/٤٢ :

الواقع أن حكومة الوفد فى تلك الفترة كانت قد ابتدأت تأخذ اتجاهات جديدة ليس صوب الدول العربية فقط ، بل ودول العالم الخارجى ، فرغم أن التعاون بين الوفد والسلطات البريطانية كان تاما وواضحا تحت وطأة ظروف الحرب العالمية الثانية ، الا أننا نلاحظ أن حكومته قد أقامت أول علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى بدرجة مفوضية فى ١٩٤٣ ٠ فقد قرر مجلس الوزراء فى ٢٩ مايو ٣٠ يونيو ١٩٤٣ اعتراف مصر باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مع ما يستتبعه هذا الاعتراف من انشاء علاقات سياسية واقتصادية بين البلدين ٠

وقد أشار القرار الى أنه فضلا عما تفيده مصر ماديا من توطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع روسيا فان الحرب الحاضرة قد جعلت لروسيا ــ بفضل ما قدمته فى سبيل انتصار الديمقراطية وما بذلته من مجهود جبار للوصول الى النصر ــ مركزا ممتازا ، وستكون لها كلمة مسموعة فى مؤتمر السلام ٠ وأن مصر التى لا تدع فرصة تسمح لها بالعمل الجدى للوصول الى تحقيق كل أمانيها الا انتهزتها يهمها أن تبادر الى توطيد علاقاتها السياسية مع روسيا التى ستكون احدى دعائم مؤتمر الصلح ٠

ثم قرر مجلس الوزراء بجلساته المنعقدة فى ١٣ يوليو و ١٤ ، ١٩ ، ٢٧ سبتمبر ١٩٤٣ انشاء مفوضية مصرية فى روسيا ، كما قرر انشاءها فى كل من الصين والبرازيل وسوريا ولبنان على أن يقوم الوزير المفوض كل من تلك البلاد بالأعمال القنصلية علاوة على الأعمال الدبلوماسية ٠

والواقع أن مسألة اقامة علاقات بين مصر وروسيا لم تكن وليدة أحداث الحرب العالمية الثانية ووجود الوفد فى الحكم آنذاك ، بل كانت موضع اهتمام الوفد قبل نشوب الحرب وابان وجوده فى المعارضة ، وكان محمود سليمان غنام النائب الوفدى اذ ذاك يمثل وجهة نظر الوفد فى تلك المسألة ، فالمتتبع لمحاضر جلسات مجلس النواب يستطيع أن يدرك اصراره على الاعتراف بروسيا واقامة علاقات معها ، فقد وجه سؤالا — على سبيل المثال — فى ٢٨ مارس ١٩٣٦ الى وزير الخارجية حينئذ عن أسباب عدم الاعتراف بروسيا متسائلا « ما هو السبب فى عدم اعتراف الحكومة المصرية بالحكومة الروسية الى الآن ؟ وهل يرى الوزير أن فى الاعتراف بها فتحا لسوق جديد للقطن المصرى ؟ » . وحينما يجيبه الوزير بأن المسألة موضع بحث الحكومة ينبرى غنام متحمسا متسائلا « منذ زمن بعيد كلما وجهنا سؤالا فى هذا الشأن يقال لنا أن البحث جارى فأود أن أعرف بصفة قاطعة ما اذا كان يوجد مانع حقا من اعتراف الحكومة المصرية بحكومة السوفييت الروسية لا سيما وأنه لم يبقى دولة فى العالم لم تعترف بها غير مصر . مع أننا فى حاجة الى الاعتراف بها » ويستطرد غنام فيقول « نحن نعلم أن روسيا قبلت عضوا فى عصبة الأمم سنة ١٩٣٤ ، وكلنا رجاء فى الاعتراف ولا أفهم معنى لهذا التأجيل فى حين تسارع الحكومة المصرية الى الاعتراف بحكومة فرانكو ... الخ .

ورغم اقامة العلاقات مع الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٤٣ فانها لا تعنى أن حكومة الوفد تخلت عن انحيازها التام الى المعسكر الغربى . ذلك لأن هذا الانحياز كان قائما على عدة عوامل : أولا : وجود قوات الاحتلال فى البلاد ولا سيما فى ظروف الحرب البالغة الصعوبة .. ثانيا : العقلية أو المدرسة القانونية المسيطرة على القيادات الوفدية والتى كانت ترى احترام التزاماتها ازاء معاهدة

التحالف والصداقة المبرمة فى عام ١٩٣٦ ·· ثالثا : عدم اطمئنان الوفد الى النظم الشمولية السائدة حينئذ في دول مثل ألمانيا وايطاليا وكان في نفس الوقت يطمئن الى الليبرالية البرلمانية ومن ثم انصرف اهتمامه الى التعاون معها ·· وقد كان هذا التعاون محل اتهامات بعض المؤرخين الذين رأوا أنه أول ما يؤخذ على الوفد والنحاس ، حيث أنه ساير الانجليز وعاونهم بشكل لا يتفق والواجبات الوطنية ، ولأنه لم يستخلص منهم حقوق البلاد فى الوقت الذى كانت كل موارد البلاد رهن تصرفهم ابان الحرب ، فكانوا هم وحلفاءهم يعتمدون على موارد البلاد من مواد التموين وانتظام مواصلاتهم وتسهيل نقل جنودهم الى مواقع القتال ، واستتباب الأمن فى هذه الفترة العصيبة ··· الخ أى أنه كان من الواجب على النحاس أن ينتهز هذه الفرصة المواتية ويحصل على حقوق الاستقلال أو على الأقل يقيد انجلترا بتصريحات ووعود واضحة فى الجلاء تستند اليها مصر بعد الحرب ، كما كان واجبا عليه أن يعمل على تنفيذ مذكرته التى قدمها ال. الحكومة البريطانية فى أبريل عام ١٩٤٠ حين كان فى المعارضة وقد طالب فيها بضرورة وعد بريطانيا بالجلاء عند نهاية الحرب ، الا أنه نسيها أو تناساها وهو فى الحكم ، الأمر الذى أدى الى استفحال طغيان الانجليز فى مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وزاد عدوانهم في السودان فأمعنوا فى فصله عن مصر وأنشأوا المجلس الاستشارى فى شمال السودان عام ١٩٤٣ ، وكان بمثابة فصل عملى للسودان عن مصر وفصل شمال السودان عن جنوبه ·

حقيقة أن النحاس حصل من السفير البريطانى على وعد من الحكومة البريطانية بأنها ستبذل معاونتها ليتحقق لمصر التمثيل فى جميع المفاوضات التى تمس مصالحها مباشرة ، وأنها لن تدخل فى أثناء هذه المفاوضات مناقشة أى شىء يمس مصالح مصر المباشرة

دون تبادل الرأى مع الحكومة المصرية ، الا أنه كان تصريحا لا أهمية له ولا يحقق لمصر أهدافها القومية ٠ ثم ان النحاس فى بياناته وخطبة كان لا يفتأ بذكر العلاقات الوطيدة محجدا معاهدة التحالف رغم أن الوفد ــ كما سبق أن أشرنا ــ كان قد انتقد هذه المعاهدة فى عام ١٩٣٨ ، بل وخطب النحاس يهاجم السياسة الانجليزية فى رأس البر فى صيف عام ١٩٤١ ٠ موقف يبدو متناقضا الا أن ظروف الحرب واضطراب ميزانها كان يملى على الحكومة مثل هذه المواقف والتصرفات المتناقضة ، أن الانصاف يقتضى أن نذكر أن الولاء لمصر كان هو المحور الذى تدور حوله مثل تلك التصرفات ٠٠ فحينما انهارت مقاومة الانجليز فى الصــــحراء الغربية وسقطت خطوط دفاعهم أمام تقــدم قوات المحور التى استولت على مرسى مطروح ، وبدأت جماهير الاسكندرية تسمع دوى المدافع ، وســاد الذعر والرعب بينها وأصبح من الصعب التصور بأن شيئا ما سوف يوقف الزحف الألمانى ويحول دون دخولهم الاسكندرية ثم القاهرة ، حدث أن طلبت السلطات العسكرية البريطانية ــ وعلى رأسها الجنرال ستون ــ من الوزارة الوفدية نقل جميع سكان المنطقة الغربية من مديريتى الجيزة والبحيرة والاسكندرية ذاتها الى شرق الدلتا ، كما طلبت اغراق القوى التى تقع غربى هاتين المديريتين ٠ وقد وجدت الوزارة فى هذا ازعاجا كبيرا لهؤلاء السكان قد يؤدى بهم الى انهيار الروح المعنوية ٠ ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل ان الانجليز كانوا يعتزمون الهاب النيران لاحراق آبار البترول الموجودة فى مصر اذا ما اضطرهم الألمان الى الانسحاب منها ٠ ازاء هذا الموقف اجتمع مجلس الوزراء وتناول النحاس خطورة الحالة وتطورها السريع ووجوب النظر فى تأمين سلامة البلاد ، وتناقش الوزراء وقدروا جميع الاحتمالات ، ثم قرروا ارسال خطاب بتوقيع النحاس الى الماريشال روميل ، بواسطة محافظ الاسكندرية ٠ وقد رأى بعض

المؤرخين فى ارســـال هذا الخطاب دليلا على عدم عقائدية الوفد وصلابته ، رغم أنه ـ فى رأينا ـ ينم عن بعد نظر وسياسة حسنة لا سيما وأن الشعور السائد حينئذ بين جماهير الشعب المصرى كان لا يخلو من الاعجاب بالألمان وانتصاراتهم ، وبصرف النظر عما اذا كان هذا الشعور خاطئا أم صوابا ، فانه كان دلالة على اتجاه ميزان الحرب ، ثم ان هذا الخطاب كان مجرد اجراء احتياطى ارتأته الحكومة لمنع تدمير مدينة الاسكندرية بمن فيها من الأهالى فى حالة ما اذا وصل جيش المحور الى داخلها ، ولا يعنى ذلك موقف التسليم « لأننا لم نكن محاربين ، وانما كنا بين المطرقة والســـندان ، وكان لابد لنا من رعاية مصالحنا ومفاداة الخطر عنا ، وما كان لنا من وسيلة غير ذلك والا تهدمت الاسكندرية بكاملها » .

على أى حال توقف الزحف الألمانى الايطالى فى معركة العلمين فى يوليـو ١٩٤٢ ومال الميزان فى صالح انجلترا التى اعترفت بما بذلته الحكومة الوفدية فى تحقيق انتصارها . والواقع أن حكومة الوفد بذلت فعلا الكثير لخدمة قضية الحلفاء ، الأمر الذى كان مثار نقد من جانب المؤرخين والكتاب كما ذكرنا الا أننا يجب أن نضع فى اعتبارنا حقيقة هامة وهى أن حكومة الوفد لم تكن شاذة فى ذلك حيث أن حكومات على ماهر وحسن صبرى وحسين سرى التى تولت الحكم قبل حكومة الوفد ، ثم حكومة أحمد ماهر التى أعقبتها ، كلها تعاونت مع انجلترا بشكل أو بآخر ، بل ان الدكتور ماهر أعلن الحرب ضد المحور وراح ضحية ذلك الاعلان ، ثم انه يبدو أن حكومة الوفد وقد شعرت أنه لا فضل لأحد عليها فى اعتلائها كرسى الحكم سوى بريطانيا فأرادت أن ترد الجميل لها ، فكان انحيازها المستمر لتلبية رغباتها . هذا بالاضافة الى أننا يجب أن نعترف ـ بالمنطق ـ أنها كانت لا تستطيع أن تفعل سوى ذلك فى مثل هذه الظروف والا طرح بها الى حيث لا رجعة .

المآخـــذ :

لا شك أن حكومة الوفد ١٩٤٤/٤٢ تردت فى عدة أخطاء منها ما كان يعتبر استمرارا لأخطاء ارتكبتها حكومته فى ١٩٣٧/٣٦ كالمحسوبية والاستثناءات مثلا أو فصل وزير وعضو فى الوفد كما حدث لمكرم ، ومنها ما فرضته ظروف الحرب نفسها كاستغلال الأحكام العرفية فى القبض والتشريد ٠

ويحسن أن نتناول بعض هذه الأخطاء بشىء من التفصيل ٠ وبادىء الأمر نود أن نشير الى التيارات التى تتلاطم من حول الحكومة كى نستطيع أن نرسم صورة للجو الذى كان يحيط بها وكانت عارفة به أو غالة عنه ٠ فقد كانت السراى ومن حولها من أنصـــار وطامعين وكانت الأحزاب غير الوفدية وأنصارها يتربصون بالوزارة الدوائر حريصين على تسقط أخطائها ، وعلى كشف ما يجرى من اعتقالات تجيزها الأحكام العرفية أو لا تجيزها ، ومن استثناءات للموظفين ، ومن استيراد وتصدير واستغلال للنفوذ ٠٠٠ الخ ٠ لكن من ناحية أخرى نلاحظ أن جبهة المعارضة لم تكن تستطيع أن تذيع شيئا عن تلك الأخطاء لكى يعرفها الرأى العام لأن الرقابة على الصحف كانت مقيدة لها ، وكذلك الاجتماعات العامة كانت محظورة ٠ ويجب الا ننسى عاملا جوهريا كان له أثره فى تشجيع المعارضة ٠ فمنذ ٤ فبراير ظلت الصلة بين الملك من ناحية والنحاس والســـفير البريطانى من ناحية أخرى صلة رسمية تشوبها مرارة لم تستطع الدبلوماسية ولا أطوار الحرب أن تتغلب عليها ٠ فقد اعتبر الملك تصرف النحاس ـ بقبوله الحكم ـ خروجا الدبلوماسية ولا أطوار الحرب أن تتغلب عليها ٠ فقد اعتبر الملك تصرف النجاس ـ بقبوله الحكم ـ خروجا على واجب الولاء للعرش ان لم يكن قد اعتبره أكثر ٠

من ذلك ، ومن ثم سنجد الأزمات تتوالى بينهما بشكل سافر ، فكان طبيعيا أن تشعر المعارضة بقوة معنوية ٠

والواقع أن الوزارة من جانبها أعطت المعارضة سلاحا لمحاربتها حينما تردت في بعض الأخطاء وأسرفت فيها ، حقيقة أن الخطأ من سمات البشر ولابد لمن يعمل أن يخطيء ويصيب ، لكنها وهي الوزارة التي تستند الى الدستور وسلطة الشعب كان من واجبها أن تقر التقاليد الدستورية السليمة حتى لا تمكن السراى والمعارضة من السلاح الذى يقاتلونها به وأن تمكنهم من الحملة عليها وتأليب الشعب أو بعض طوائفه ضدها ٠

وكان أول أخطائها استنادها الى الأحكام العرفية واتخاذها وسيلة للتنكيل بخصومها واعتقال بعضهم : فاعتقلت على ماهر في حرم مجلس الشيوخ عام ١٩٤٢ ، وكما اعتقلت مكرم عبيد وبعض أنصاره عام ١٩٤٤ ، بالاضافة الى بعض الضباط والمدنيين لمجرد الاشتباه في ولائهم للوفد ٠ حقيقة أن الأحكام العرفية أعلنت في وزارة على ماهر تبعا لضرورات الحرب الا أن النحاس نعى في خطاب ألقاه في ١٣ نوفمبر عام ١٩٤٠ هذا الاجراء منددا بأن وزارة على ماهر اتخذتها وسيلة لاضطهاد خصومها ، لكن النحاس وقع في نفس الخطأ بل وأسرف فيه رغم أنه ضمن مذكرته التي قدمها في أبريل عام ١٩٤٠ مطالبته بالغاء الأحكام العرفية ، كما عارض الأعضاء الوفديون بمجلس الشيوخ في اعلانها عندما عرض على البرلمان المرسوم باعلانها ٠ رغم كل ذلك فاننا نجد أن النحاس يستغلها ثم يعمل على استمرارها ، وكما ذكرنا يعتقل على ماهر وغيره ثم يحل البوليس الخاص ويعتقل رئيسه ، وقد أثارت هذه الاجراءات بعض الكتاب والساسة كما اعتبرها بعض المؤرخين مأخذا على حكومة الوفد ، الا أن الوفد يبرر ذلك بأن السلطات البريطانية كانت تهدد

بالقبض على على ماهر وكذلك على محمد طاهر باشا ، فرأى النحاس ـ تحت هذا التهديد واعتقال أمثالهما عن طريق هذه السلطات ـ أن تحفظ للبلاد استقلالها وحريتها بأن يتولى هو اعتقالهما على يد سلطة مصرية حتى لا يمس استقلال البلاد في عهده ويكون مسئولا عن المساس بهذا الاستقلال . الا أنه ورغم هذا التبرير فاننا نعتقد أن الرغبة في الانتقام كانت من عوامل اعتقال على ماهر بالذات لسابق صراعه مع حكومة الوفد واقالتها في نهاية عام ١٩٣٧ كما رأينا .

واذا كان الوفد يحاول تبرير خطأ استغلال الأحكام العرفية في الاعتقال والرقابة على الصحف والاجتماعات وغيرها ، فانه لا يستطيع أن يبرر خطأ آخر وقع فيه : أعني المحسوبية والاستثناءات ، وقد كان هذا الخطأ ـ كما أشرنا ـ امتدادا لما وقعت فيه حكومة الوفد السابقة ، بل امتدادا لخطة وضعها سعد زغلول في وزارته عام ١٩٢٤ ، الا أنه يبدو أن هذا الخطأ استفحل وانتشر بصورة مزعجة كئيبة . والواقع أن الباحث ليحار ازاء ما كان يأخذه النحاس في التعهد في تصريحاته في بداية تشكيلة الوزارة كما حدث تماما في الوزارة الماضية ١٩٣٧/٣٦ بأنه سيحكم حكما قوميا خالصا ، ثم اذا بوزارته تسير في الحكم سيرة حزبية صارخة . ففي بداية عهد هذه الوزارة ذكر النحاس في تصريح له للصحفيين « أن وزارته وفدية خالصة ولكنها ستحكم حكما قوميا كمصريين لا كحزبيين وأننا لا نستطيع أن ننسى مزالق الأهواء الحزبية والنزوات السياسية اذا سيطرت على تصريف الحكم ، وأن مصر في أشد الحاجة الى مواصلة العمل متحدة متآزرة لتحقيق آمالها والمحافظة على كرامتها » . ويمضي النحاس في حكمه وينسى هذه الوعود البراقة فيكافيء أنصاره ويغدق الدرجات الاستثنائية والترقيات

والعلاوات عليهم ، ولا ينسى أقاربه وأصهاره فتركهم يستغلون النفوذ في شئون الاستيراد والتصدير والتموين فأثروا بطرق غير مشروعة .
وربما يحاول الوفد أن يدفع الاتهام عن النحاس بأنه كان لا يعلم شيئا مما يدور حوله وأنه كان مشغولا بأمور السياسة والحكم العليا ، وهذا تبرير لا نقبله فان من أخص الحاكم أو الزعيم العادل ألا يغفل هذه الأمور الأخرى . ثم انه ـ أى النحاس ـ كان لابد عالما بها ومشجعا عليها ، ينقم على كل من يتصدى لوقفها أو وضع حد لها ، وقد وضح ذلك في اقصائه للنقراشي وغالب وماهر ابان وزارة ١٩٣٧/٣٦ ثم في ابعاد مكرم من الوزارة والوفد ومجلس النواب على النحو الذي مر بنـــا . فانه كان من بين أسباب هذا الخلاف والاقصاء وقوفهم في طريق هذه التصرفات ، ويبدو أن السيدة حرم النحاس وأقاربها (أحمد الوكيل وغيره) أرادوا أن يجنوا من الحكم أكبر قدر ممكن من الثروات ، اذ أجمعت المصادر على أن قرينـــة النحاس كانت تستبد بها شهوة الثراء لها ولأقاربها ، ولقد ذهب بعضهم الى حد الجزم بأن زواج النحاس هو العامل التاريخي الكبير الذي كان له أكبر الأثر في تلك التصرفات والأحداث السياسية التي مرت بالبلاد .. فانها لم تكن تنظر الى مهمتها كزوجة لزعيم سياسي كبير على أنها مهمة وطنية تقتضيها أن تقف الى جوار زوجها وتسنده وتدفعه لمجابهة الأخطار في سبيل بلاده ، بل كان جل اهتمامها منصرفا الى المجوهرات والأحجار الكريمة الغالية ، وكانت تنظر الى تاريخ زوجها الطويل في خدمة مصر ، ثم تنظر الى رصيده في البنك فتراه لا يساوي شيئا .

ورغم كل هذا السيل من الاتهامات والروايات وما تضمنه كتاب مكرم الأسود فانه يبدو أن هناك بعض المبالغات والتشنيعات نجح مكرم وأعوانه والمعارضة وصحافتها ولا سيما دار أخبار اليوم وصاحباها مصطفى وعلى أمين نجحوا في تصويرها على أنها حقائق،

بل ذهب بعض الكتاب الى حد الجزم بأن قرينة النحاس كانت هى العامل الأول والهام فيما تطورت اليه نزاهة الحكم بصورة بشعة ، رغم كل هذا فان المصادر الحية الوفدية تنفى هذه الاتهامات وتدفعها مدللة بما قررته الاجراءات التى اتخذت ازاء زينب الوكيل عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وكيف أن اللجنة التى عهد اليها بالبحث فى مصادر ثروتها وثروة زوجها انتهت الى نتيجتين تم اعتمادهما وهما : أولا : أن النحاس لا يملك شيئا · ثانيا : اعتماد مصادر ثروة زوجته كلها ماعدا مبلغ ثلاثة آلاف جنيه التى قالت عنه أنه رأس المال الذى تستغله فى تربية المواشى بكفر عشما عند أخوالها ·

على أى حال كانت سياسة هذه الوزارة سياسة حزبية صارخة وفدية لحما ودما ، بالاضافة الى قيام الأحكام العرفية الأمر الذى أدى الى اطلاق يد السلطة التنفيذية فى شئون التموين وغيرها ، وهو ما تناوله مكرم فى كتابه الأسود ، وكان من المآخذ على تلك الوزارة أنها قامت بفصل بعض الموظفين والعمد الغير موالين لها · فأحالت بعض الموظفين الاداريين الى المعاش بعد أن اضطرتهم الى طلب التقاعد مع تسوية حالتهم ، كما أحالت الدكتور عبد الرزاق السنهورى وكيل وزارة المعارف الى المعاش ·

مجمل القول آنه يبدو أن شعور الحكومة بالسلطة وتفردهـا بها وقيام الأحكام العرفية مهد لها أسباب حكم أقرب الى الدكتاتورية منه الى النظام الديمقراطى السـليم ، فاعتقلت كما رأينا بعض خصومها وفصلت البعض الآخر ، بينما أسرفت فى مكافأة أنصارها من الموظفين والأقارب والأصهار · ولعل وجهة نظر تقول بأن حكومة الوفد لم تكن فريدة فى ذلك وأن كل الحكومات سارت على تلك السياسة ، لكنها وجهة نظر غير مقبولة ، ذلك لأن حكومة الوفد لها اعتبار آخر ، لأنها الوزارة تستند الى الدستور وسلطة الشعب

ومن واجبها أن تقر التقاليد الدستورية السليمة حتى لا تخلق لها خصوما وحتى لا تجعل الناس أو بعضهم على الأقل يكفر بالدستور وحكم الشورى . حقا ان الحكم الدستورى أصلا له خصومه فى مصر ولا يعدم السلطات التى تضيق به ، لكنه لم يكن مقبولا من الحكومة الدستورية أن تعطيهم السلاح الذى يقاتلونها به وأن تمكنهم من الحملة عليها وتاليب الشعب ضدها ، ولا سيما أنها كانت تعرف أن انحياز الانجليز لها انحياز مؤقت ، وأنهم اذا كانوا قد فرضوها فرضا وأيدوها فلم يكن ذلك احتراما لارادة الشعب واضعافا للسراى من أجل الشعب ، ولكنهم فعلوا ذلك من أجل الشعب ، ولكنهم فعلوا ذلك من أجل مصلحتهم ، فقد أرادوا أن تكون فى الحكم وزارة شعبية حتى تكفل لهم حماية ظهورهم وحتى يطمئنوا الى أن الشعب لن يضربهم والمعركة حامية .. رغم هذا فقد مضت الوزارة فى التعرض لحرية خصومها . بل لم تتوان فى فصل مكرم من الوزارة فى مايو ١٩٤٢ ، ثم فصله هو وراغب حنا من الوفد فى يوليو ١٩٤٢ كما أوضحنا سلفا ، وكان اقصاء مكرم عام ١٩٤٢ — ومهما قيل عن تجنى مكرم — بعد اقصاء النقراشى وزملائه عام ١٩٣٧ مظاهر متلاحقة لتنكب الوفد الطريق السوى . حقيقة أن مكرم غالى فى اتهاماته ولم يلتزم جادة الاعتدال فى هجومه ، كما ملأ كتابه الأسود من التفاهات والافتراءات ، لكنه على أى حال وجد السلاح الذى يحارب به الوزارة وهى التى مكنته كما مكنت غيره من هذا السلاح .

ومن المآخذ على حكومة الوفد خضوعها للسياسة البريطانية فيما يتعلق بالسودان وذلك أن الحاكم العام أصدر فى سبتمبر ١٩٤٣ قانونا بانشاء المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وقد تبرمت الصحافة المصرية لاتخاذ هذه الخطوة دون استشارة الحكومة المصرية بحجة أنه كان يجب توجيه الدعوة لها لترسل ممثلا لها فى

احتفال الافتتـاح ، كما كان يجب أن يكون نائب رئيس المجلس مصريا ٠ الا أن النحاس باشا أعلن بمناسبة العيد السنوى لتوقيع المعاهدة (٢٦ أغسطس) أنه يعتبر أن مصر والسودان وطن واحد ، كما أشار الى أن المعاهدة قررت « رفاهية السودانيين » كهدف مبدئى لكنها لم تتحدث عن حقهم فى حكومة ذاتية ٠

وبالاضافة الى ذلك يجب أن نشير الى أنه من أولى المسائل التى شغلت اهتمام النحاس كانت المسألة السودانية ، ففى نوفمبر ١٩٤٢ استدعى السير هيربرت هدلستون حاكم السودان العـام لمقـابلته وجرت محادثات بينهما حول بعض المســائل المعلقة فى السودان ٠ ولأهمية تلك المحادثة ــ وباعتبارها وثيقة تنشر لأول مرة ــ نورد بعض تفاصيلها ٠

فبعد أن أشار النحاس الى أنه يهمه كثيرا تنفيذ المعاهدة فى مختلف أحكامها نصا وروحا باعتباره هو الذى تولى المحادثات التى انتهت الى ابرامها وأن حكومة السودان تعتبر بمقتضاها وكيلة عن الحكومتين المصرية والبريطانية فى ادارة شئون السودان فيجب أن يكون اتصالها بالحكومة المصرية اتصالا مباشرا دون أية واسطة ، ثم حذره من تجاهل ذلك فى المستقبل ، ثم تطرق النحاس الى عدة موضوعات شتى ، كما طلب النحاس من الحاكم العام أن يوافيه بطريقة تشكيل مجلس الحاكم العام فى ذلك الوقت ، كما أوضح أن الحاجة ماسة الى أن تكون هناك أداة اتصال سريع بين الحكومتين المصرية والســودانية وقد وعد الحاكم العام النحاس ببحث هذه المسائل ودراستها وابداء الرأى فى كل منها كما وعده بموافاته بطريقة تشكيل مجلس الحاكم العام (انظر الملحق) ٠

على أى حال كانت هذه هى بعض المآخذ على حكومة الوفد ، ويجب ألا نغفل أثر الظروف السياسية والمعارك الحربية التى كانت تدور على حدود مصر فى تنكب الوزارة الطريق السليم ، بل نجد أن الحرب ذاتها كانت عاملا هاما فى ارتكاب الوفد بعض الأخطاء ، فان الوفد كما ذكرنا قد وضع نصب عينيه منذ بداية تأليف الوزارة أن يؤكد التعاون والتضـــامن مع الحليفة بريطانيـــا خلال الأزمة الحربية ، وكان هذا سببا فى سيطرة بريطانيا وحلفائها على المواد التموينية والتجارة الخارجية والحاصلات الزراعية ، فأدى ذلك الى غلاء الأسعار وشح السلع ، وعانى الجمهور وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة ضيقا شديدا من هذا الغلاء . ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا لا تدفع ثمن تموين جيوشها وجيوش حلفائها الأمريكان وغيرهم نقدا بل كانت تدفعه عن طريق البنك الأهلى فنشأت الأرصدة الاسترلينية التى كان لها دخل كبير فى افقار البلاد ثم كانت سببا فى التضخم النقدى وتفاقم الغلاء . وقد اشتد هذا التضخم فى عهد وزارة الوفد فلم تفكر فى أن تضع حدا لاصدار البنك الأهلى أوراق النقد بالكثرة التى أرادتها بريطانيا . لكننا لا يجب أن نحمل حكومة الوفد وزر هذا التضخم الذى كان نتيجة من نتائج الحرب وأوزارها كما شاركت فيه حكومات ما قبل وزارة الوفد .

الصراع بين الوفد والقصر :

كانت السراى ورجلها الأول اذ ذاك أحمد حسنين تتحين الفرص لرد الضربة التى وجهها اليهما النحاس بتوليته الحكم ضد ارادتها وبتأييد من السفارة البريطانية . ومن ثم نجـــد أن العلاقات بينها وبين حكومة الوفد اتخذت شكل عدة أزمات وصراعات لا تقـــل ضراوة عما حـــدث فى عام ١٩٣٧ ، واذا كانت السراى قد اقالـــت حكومة الوفد فى نهاية عام ١٩٣٧ فانها فى وزارتنا تلك كانت أشد شوقا ولهفة لاقالتها وبصورة أقسى وأمر .

ان الدور الذى قام به على ماهر فى عام ١٩٣٧ باعتباره الرجل الأول للسراى قام به أحمد حسنين فى اعوام ٤٢ ، ٤٣ ، ١٩٤٤ . فقد وضع حسنين نصب عينيه طوال حكم وزارة الوفد من فبراير ١٩٤٢ الى أكتوبر ١٩٤٤ أن يظهر الملك بمظهر الرجل الوطنى ، وأن يظهر الحكومة بمظهر المتساهل فى حقوق الوطن المعتمد على تأييد البريطانيين . فأدار حملة دعاية واسعة لصالح الملك وجعله يغشى المساجد .. الخ ، وحينما وقع حادث القصاصين اتخذ منه فرصة لاستدرار العطف على الملك الجريح ، كما جعل من يوم عودته الى القاهرة مظاهرة شعبية كبيرة . كانت كل هذه المظاهر يريد بها حسنين أن يضايق الحكومة ويسبب لها الاحراج فازدادت نيران العداء بينها وبين السراى واتخذت شكل أزمات متعددة انتهت باقالة الوزارة ، وقد عقبت جريدة التيمس على تلك الاقالة بقولها « لقد انتهت الاختلافات الطويلة الأمد بين الملك فاروق ومصطفى النحاس باشا باقالته من الوزارة » . فما هى هذه الاختلافات والأزمات ؟ .

بادىء ذى بدء يجب أن نشير الى العداء التقليدى بين الوفد والسراى والاستعداد الموروث فى كل منهما له ، ثم رأينا كيف ازداد العداء فى وزارة ١٩٣٧/٣٦ ، وازداد مرة أخرى وطفح كيل العداء بفرض النحاس رئيسا للوزارة رغم ارادة السراى . فكان من الطبيعى أن تطفو الأزمات فوق سطح تلك العلاقة المتوتـرة ، وسوف نعتمد فى دراستنا لتلك الأزمات بالدرجة الأولى على سلسلة المقالات التى نشرها مصطفى أمين باخبار اليوم « ١١ نوفمبر ١٩٤٤ » الى « ٢٢ ديسمبر ١٩٤٥ » عقب اقالة حكومة الوفد وبعنوان : « لماذا ساءت العلاقات بين القصر والوفد ؟ » .

فقد بدأت الأزمة الأولى فى مارس ١٩٤٢ وكان ذلك حينما ألغت الوزارة مرسوم تعيين الشيوخ وأرادت تعيين شيوخ جدد

كما أشرنا فى موضعه . فقد أراد القصر أن يفرض قائمة بأسماء معينة لتعيينها أعضاء فى مجلس الشيوخ بحجة وجود معارضة فرضها النحاس كلها فى البداية ثم عاد وقبل بعضها .

وكانت مسألة الرتب والنياشين الأزمة الثانية ، اذ لم تكد تمضى الوزارة فى الحكم بضعة أسابيع حتى التمس النحاس الانعام على جميع وزرائه برتب ونياشين ، ورفض القصر واشتدت الأزمة بينهما . وتوالت الازمات وكانت مسألة الاستثناءات مثار خلافات كما حدث فى وزارة ١٩٣٧/٣٦ ، فقد أعد مجلس الوزراء حركة ادارية بتعيين مديرين ووكلاء جدد وأرسل بها مشروع مرسوم إلى القصر فرفض توقيعه ، وكانت أزمة انتهت بقبول حل وسط اى تعيين بعض المطلوب تعيينهم دون البعض الآخر .

ونلاحظ أن المعارضة كانت تنتهز هذه الفرصة للصيد فى الماء العكر ، ولاسيما صحافة أخبار اليوم وصاحبيها فكانت تعمل على ازديـــاد لهيب نيران العداء بين الحـــكومة والقصر ، فيكتب مصطفى أمين مقالا يحيى فيه الملك بمناسبة ذكرى توليه سلطته الدستورية فى ٢٩ يوليه ، ويحاول فيه أن يكيل المديح لفـاروق والثناء عليه فيضطر الرقيب الى عرض المقال على النحاس باعتباره الحاكم العسكرى ، فيحذف النحاس عدة فقرات منه ان دلت على شيء فانما تدل أولا على تهالك شديد لارضاء نزوات الملك واشـبـاع رغباته ، وثانيـا على الغمز واللمز فى الوفد وحكومتـــه وقادته . حذف النحاس كل فقرة وكل كلمة فيها اشادة للملك وذلك بشهادة صاحب المقال نفسه ، وهى شهادة تدل على موقف حازم وصريح من النحاس ازاء القصر وحوارييه من أمثال مصطفى أمين .

وكان حادث القصاصين الذى أشرنا اليه مثار أزمة بين القصر والحكومة ، وكان للمعارضة دور كبير فى تصعيد تلك الأزمة .جد

انها تحاول أن تظهر الفزع والجزع ازاء الحادث وما أصاب الملك وتصور مشاعر الناس وتساؤلهم : لماذا لم يذهب النحاس ورجال وزارته للاطمئنان الى القصاصين ؟ وهل تراهم اذا ذهبوا يؤذن لهم بالدخول الى غرفة الملك ؛ أم أن ما هو معروف من عدم رضاء الملك عنهم يحول دون أدائهم واجب الذهاب أسوة بغيرهم من الناس ؟ هذا تصوير سريع لموقف المعارضـــة فكيف كان موقف النحاس وحكومته ؟ كان من المنتظر ـ كما يذكر مصطفى امين ـ أن يسرع النحاس الى القصاصين ليكون الى جوار مليكه ولكنه لم يسافر فورا ، وينتهز مصطفى أمين الفرصة فيعلق قائلا « لو كنت انا واحد مكان النحاس لهرعنا الى جانب فراش الملك ولتركنا كل شيء لنطمئن على الملك الشاب الذى يعتبر المصريون حياته حياة لهم » ثم يقارن بين موقف النحاس وموقف حسنين « الذى اسرع الى القصاصين بملابسه العادية وأمضى ليلة الى جوار غرفة الملك وبقى الى جانبه ٢٢ يوما لم يغادر مكانه الا مرتين » .. « واضح تماما دور المعارضة وصحفها فى اشعال نيران الحقد بين القصر والحكومة ، وكان النحاس من جانبه لا يأبه لكل هذا بل نجده حين عودة الملك من القصاصين الى العاصمة لايسرع لاستقباله ونعتمد فى هذا على رواية مصطفى أمين الذى يقول » « وفى الردهة الداخلية فى قصر عابدين وقف الأمراء والنبلاء وجميع الزعماء والكبراء ورؤساء الأحزاب ينتظرون الملك .. ولم يتخلف عن هذا الحشد العظيم سوى رجل واحد هو حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، فان رفعته انتظر فى مكتبه حتى انتهى الاستقبال ثم ذهب الى قصر عابدين وقيد إسمه فى سجل التشريفات ثم عاد الى داره » . واذا نحينا جانبا ما استهدفه مصطفى أمين فى مقالاته المسلسلة التى نشرها عقب اقالة حكومة الوفد من الكيد للوفد ومناصبة قادته العداء ، فسنجد أنه من ناحية أخرى يحـــاول أن يدق الطبول ويطلق البخور لفاروق وحسنين . فقد طفحت هذه المقالات بأمثال تلك المعانى الرخيصة المبتذلة التى

لاشك في أنها أسهمت في طغيان القصر وفساده : وفي مثل هذا الجو المشحون كان لابد ان تزكو نار التحديات والأزمات بين الحكومة والقصر ، وقد تجلى هذا في مناسبة دولية هامة حينما عقد أقطاب الحلفاء مؤتمر القاهرة في نوفمبر ١٩٤٣ ، وحضره روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، تشرشل رئيس الوزارة البريطانية ، وشيانج كاى شيك زعيم جمهورية الصين الوطنية ، ومعهم عدد كبير من كبار القواد ورجال الحزب والسياسة ، فقد تجاهل الملك الحكومة بينما استدعى الدكتور هيكل والدكتور أحمد ماهر وحافظ رمضان وبعض زعماء المعارضة الآخرين وذكر لهم هذا المؤتمر وأنها فرصة يجب عدم تضييعها في التبليغ بمطالب مصر القومية في مقابل معاونتها الحلفاء في الحزب ومن ثم يجب السعى لمقابلتهم.وكان يتبسط الملك لرجال المعارضة بمشاوراته معهم في هذا الأمر له مغزاه الواضح في تقدير عواطفه ازاء الحكومة اذ أنه كان من المفروض أن تقوم هي بهذا المسعى لأن هؤلاء الأقطاب ضيوفها ، ثم انها — كما يذكر هيكل — أقدر من المعارضة على الاتصال بهم والتحدث اليهم ، وبالاضافة الى ذلك فهي بحكم مركزها مطالبة بتولية الأمر ، ثم ان من خصائص الملك الدستورية أن يلفت نظر رئيس وزرائه ووزرائه الى هذا الأمر ، فهم وكلاء الملك في ولاية السلطة التنفيذية .

على أي حال كان لهذا الموقف دلالته في أن حادث ٤ فبراير بقي عميق الأثر في نفس الملك وازداد هذا الأثر تبعا لازدياد الأزمات ، وقد سارع زعماء المعارضة فوضعوا مذكرة بمطالب مصر في أعقاب الحرب تتضمن جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها ، ورد السودان اليها ، وتطلعها لمقعد في مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة متمتعة بكامل سيادتها ، وقد منعت الحكومة نشر هذه المذكرة أو الاشارة اليها في الصحف . فيأخذ الرافعي على الوزارة هذا الاجراء لأنه لايستقيم مع دعواها صون حرية النشر والكتابة ،

ثم يقارن بينها وبين وزارة على ماهر التى لم تمنع نشر مذكرة الوفد فى ابريل ١٩٤٠ ، الا أن هذه المقارنة ـ فى تصـــورنا ـ تجانب الصواب ، فان مذكرة المعارضة كانت تدل على وجود مؤامرة او تدبير لاسقاط حكومة الوفد ، فان هدفها كان احراج الحكومة ثم كانت بايعاز من فاروق كما رأينا . ثم أن الوفد حاول حين تولى الحكم تنفيذ بعض ما جاء في مذكرته كمسألة تصريف القطن مثـــلا كما أشرنا ، بينما لم تعمق أحزاب المعارضة حينما وليت الحكم على تنفيذ ما جاء بمذكرتها ..

تعددت الأزمات وتنوعت بين القصر والحكومة واتخذت شكل خلافات شخصية بينهما ، ففي شهر رمضان عام ١٩٤٣ كان الملك يقيم سهرات في سرادق فى سراى عابدين يقرأ فيها القرآن الكريم من كبار المقرئين كالعادة ، وطلب القصر من فؤاد سراج الدين ـ كوزير للشئون الاجتماعية والداخلية ـ التصريح للاذاعة باذاعة هذه السهرات ليليا فرفض التصريح وأصر على الرفض .

وقفة أخرى تتلخص فى أن الملك كان يؤدى صـلاة الجمعة اليتيمة في أحد المساجد فى أوائل عام ١٩٤٤ ، وحدث عندما وصل موكبه الى المسجد ـ وكان محمود غزالى مدير الأمن العام اذ ذاك فى استقباله أمام الباب ـ فأسر الملك اليه بحديث سارع غزالى على أثره الى مرؤسيه من ضباط البوليس وأبلغهم أوامر الملك بازالة اليفط (اللافتات) المكتوب عليها عبارات « يعيش النحاس » أو « يعيش الملك ويحيا النحاس » ، أو أى لافتة أخرى تحمل اسم النحاس من الطريق كله . وسارع ضباط البوليس بتنفيذ أمر المدير العـــام أو بالأحرى أمر الملك ، حتى أنه عندما عاد من نفس الطريق كان مسرورا لتنفيذ أمره ورؤيته للافتات ملقـــاة على الأرض ، وحينما أبلغ فؤاد سراج الدين بما حدث تليفونيا ، أصدر فى الحال أمرا

بايقاف مدير الأمن العام تمهيدا لمحاكمته ، ولم يكد يعلن فى الصحف أمر هذا الايقاف حتى ثار الملك ثورة عارمة اذ اعتبر الامر بمثابة لطمة موجهة اليه، وأخذت الاتصالات تأخذ مجراها لالغاء هذا الايقاف حفظا لكرامة الملك لأنه هو الذى أمر بما فعل، الا أن فؤاد سراج الدين أصر على موقفه وظل غزالى موقوفا حتى اقالة الوزارة .

وبصرف النظر عن دلالة هاتين الأزمتين الاخيرتين من حيث مناصبة الحكومة العداء للقصر فاننا نود أن نسبق الأحداث لنلقى نظرة سريعة حول ما أثاره بعض المؤرخين والكتاب بصدد اتهامهم لوزارة الوفد الأخيرة ١٩٥٢/٥٠ بدعوى المهادنة مع القصر وأن رائدها كان فؤاد سراج الدين ، وحتى نناقش هذا الاتهام عندما نتعرض لتلك الوزارة فى موضعه نكتفى الآن بأن نذكر أن فؤاد بسبب هاتين الحادثتين وغيرهما كان محل هجوم شديد من القصر وصحافته وأخذت تصرفاته حينئذ على أنها تصنت ضد الملك وخلق المشاكل معه ، فقد أشار الى هذا مصطفى أمين فى مقالاته السالفة الذكر فيذكر « أن فؤاد سراج الدين كان وزيرا شابا فى حاجة الى رعاية الملك الشاب ، وكان وزيرا نشطا أثبت فى كثير من تصرفاته أنه أكثر حيوية من نصف دستة من الوزراء ، ولولا موقفه فى مسألة منع اذاعة القرآن من قصر عابدين ولولا قراره بايقاف محمود غزالى بك مدير الأمن العام لأنه أطاع أمرا أصدره الملك ، لولا هاتين المسألتين وبعض مسائل أخرى لخرج فؤاد باشا متمتعا برضاء الملك على الرغم من وفديته الصارخة الخ » ولذلك فان فؤاد سراج الدين يدفع الاتهام عن المستقبل فيقول « اذا كانت هذه سياستى وعقيدتى فى سنة ١٩٤٤/٤٣ وكنت حديث عهد بالوزارة وفى مقتبل العمر وفى حاجة ماسة الى كسب رضاء الملك على وأنا فى بداية حياتى السياسية فهل يعقل أن أهادن القصر فى سنة ١٩٥١/٥٠ وقد وصلت الى ما وصلت اليه فى الوفد والسياسة من المكانة ؟! أظن أن هذا يتنافى مع المنطق والعقل .. » .

على أي حال نرجىء مناقشة الاتهام والدفاع أو التبرير مؤقتا حينما نتناول لوزارة ١٩٥٢/٥٠ ونمضى فى توضيح بقية الأزمات والصراعات بين الحكومة والقصر . وكانت الأزمة التاليـــة مـع فؤاد سراج الدين أيضا ، اذ أصدر أمرا فى مايو ١٩٤٤ وكان وزيرا للداخلية بتعيين أحمـــد رمزى مديرا لادارة الجوازات والجنسية بالوزارة ، فطلب منه فاروق نقله من هذا المنصب الى أى منصب آخر فى الوزارة . وحاول فؤاد أن يعرف الأسباب لذلك موضحا أن رمزى كفء لهذا المنصب ، فرفض الملك ابداء الأسباب وامتعض من مجادلة فؤاد وهو الوزير الصغير السن وقال بحدة « أنا قلت ليس عندى أسباب ضده ، وأظن مسألة نقله من وظيفة لأخـــرى ليست بالشيء المهم لهذه الدرجة ، ولو أن نائبا وفديا ترجاك فى شأن نقل موظف هل كان الأمر يستغرق كل هذا الجدل » ؟ . فرد عليه فؤاد بأنه مستعد أن يسمع من أى شخص نائبا وفديا أو غير نائب أى طلب لكن بعد بحثه والاقتناع به ، ثم قال « اذا كان جلالتك لا تريد الآن ذكر ما لديك بشأن أحمد رمزى فأرجو أن تأمر حسنين باشا ليخبرنى به فى أى وقت آخر » . فلم يجب الملك وامتعض وترك فؤاد . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، فقـد حـدث عقب هذا الحديث بنحو عشرة أيام أن أجرى فؤاد حركة ترقيات بين موظفى الوزارة ، وكان الدور على رمزى للترقية للدرجة الأولى فلم يتردد فى ترقيته اليهـــا ، فغضب الملك .. تعددت الأزمات بـين الحكومة والقصر ، وكانت أحزاب المعارضة بالضرورة عاملا فى تصعيد تلك الأزمات كما ذكرنا ، بل وحاولت هى من جانبها أن تخلق أزمات مع الحكومة ، فأصبح الجو مكفهرا مما أنذر بوقوع العواصف بين الملك والحكومة ، وكان خلاف مكرم وفصله من الوزارة ثم من الوفد عاملا هاما وخطيرا فى اشتداد الخلاف بين الحكومة والقصر حيث وجـد الملك وحسنين فيه فرصة للكيد للوزارة ، فكان تشجيعهما لمكرم على اخراج الكتاب الأسود الذى أثار ضجة ، بل تعمد القصر

الملكي أن يرسل نسخة منه الى النحاس بخطاب من رئيس الديوان الملكي ·

ويبدو أن القصر قد أراد أن يجعل من الكتاب الأسود فرصة ليهيء بها استقالة الوزارة ، فيذكر مصطفى أمين أن الرأى الذى ساد فى أبريل ١٩٤٣ أن تستقيل وزارة النحاس وأن تؤلف وزارة محايدة ، وأن يجرى تحقيق دقيق فى التهم التى وجهت الى النحاس وحكومته « فان ثبتت براءتهم عادوا الى الحكم مزودين بثقة الشعب وثقة الملك ، وان ثبتت ادانتهم تجرى الانتخابات على هذا الأساس وللأمة أن تصدر حكمها ·· الخ » ·

ويبدو أن الظروف الدولية والمعارك الحربية قد وقفت حاجزا دون تحقيق رغبة الملك اذ تدخلت لندن قائلة حينئذ « بوجوب التجاوز عن مبدىء الأخلاق فى أزمان الحرب » · فقدم حسنين استقالته من رياسة الديوان فى ١٤ ابريل ١٩٤٣ ، الا أن الملك لم يقبلها ، واشتد الصراع حينما أدركت حكومة الوفد أن انقلابا كان يدبر لها بليل وأنها كانت موشكة على الاقالة ، وأن وراءها حسنين رئيس الديوان ، ومن ثم أصبح العداء سافرا بين الحكومة وحسنين ويأخذ طابعا شخصيا وكان مسرح الأزمة مجلس النواب اذ تقدم نائب وفدى بسؤال الى وزير المعارف حول ديون على أحمد حسنين لاحدى المدارس الصناعية ثمنا لبعض الأثاث الذى صنعته له ولم يسدده ، وأجاب وزير المعارف أن فى ذمة حسنين مليم جنيه

مبلغ ٥٠٧ر٥٣٥ ثمن أثاث منزله الذى اشتراه منذ عام ١٩٢٩ ·

واضح تماما أن الصراع بين الحكومة والقصر اتخذ طابع الخلافات الشخصية وهبطت الى الدرك الأسفل رغبة فى الانتقام

ولا نبالغ اذا قلنا أن معظم الأزمات ـ وهى كثيرة لايمكن تناولها هنا جميعها ـ كانت ذات صبغة شخصية بعيدة عن الأهداف والمبادىء العامة ، وكان يجدر بالحكومة أن ترتفع فوق هذا المستوى لاسيما والبلاد كانت تجتاز أزمة على حدودها وفى داخل حدودها ، كان الموقف يتطلب الارتفاع فاذا بالحكومة والقصر يهبطان بصورة لاشك أنها كانت مدعاة للسخرية وانصراف الرأى العام عنها ، ومن ناحية أخرى تدخل السلطات البريطانية كما حدث فى أزمة ديون حسنين .

لاشك أن حكومة الوفد هبطت الى مجرد الرغبة فى الانتقام والا أين كانت فى عام ١٩٣٠ ثم فى ١٩٣٦/١٩٣٧ ؟ أن هذه الديون منذ عام ١٩٢٩ فلماذا سكتت حكومة الوفد عنها فى وزارتيها السابقتين ؟

لاتفسير لموقفها سوى الرغبة فى الانتقام من حسنين وفاروق ولاسيما بعد تشجيعهما لمكرم ومعاونتهما له فى اصدار كتابه الأسود ، فقد أرادت الحكومة أن ترد بنفس الصاع وتكيل بنفس الكيل ، وكان كل هذا على حساب مصالح الوطن ولا تفسير له سوى الديماجوجية والتنابذ وغلبة الأهواء الشخصية ، وأدى هذا الى التدخل البريطانى .

على أى حال أنقذت بريطانيا حكومة الوفد من الاطاحة بها فى أبريل ١٩٤٣ ، وستنقذها مرة ثانية فى أبريل عام ١٩٤٤ حينما لاح للقصر مرة أخرى أن الأمور مواتية لاقالة الوزارة ، وقد وضحت نية القصر فى هذه الجولة من حيث رغبته فى تأليف وزارة برياسة أحمد حسنين الذى استشار السفير البريطانى فى هذا الصدد لكى يتم تأليف وزارته دون تدخل أو معارضة من الدوائر

البريطانية . واتصل السفير بحكومته فلم توافق وأرسلت برقية مضمونها لا تغيير No Change والواقع أن مجرد التفكير في اقالة وزارة الوفد يعطينا دلالة واضحة على مبلغ العداء والصراع بينها وبين القصر الذى لم - ولن - يصف قط لحكم الوفد ، فالتجأ الى السفير البريطاني وأقحمه في شئون مصر الداخلية ، لكننا من ناحية أخرى نراه التجاء واقحاما يتفق وتيارات السياسة المصرية والدولية القائمة حينئذ ، ثم ان الواقع في مصر كان يفرضه ... واذا كان الوفد قد اغتبط لهذه البرقية « اغتباطا عظيما » كما يذكر الرافعى ، فاننا لانجد في هذا غرابة بل يتفق وما صارت اليه الأمور على النحو الذى سنلف من حيث الشد والجذب والأزمة تلو الأزمة بين القصر والحكومة . الا أن هذا التدخل كان لايعنى بحال صالح مصر والوقوف فى جانب حزب الأغلبية ، أو بعبارة أخرى ليس معنـــاه أن القصر والانجليز كانا على طرفى نقيض ، أننا لا نستطيع أن نقول أنه كان تناقض مؤقت أو تناقض مصلحى مرهون بالظروف الخاصة لمصالح انجلترا ، وليس فيه مايدل على رغبة أى منهما فى العمل لصالح البلاد ، كل ما فى الأمر أن انجلترا كانت ترى فى ميول القصر نحو المحور ولاسيما ايطاليا الفاشستية خطرا على مصالحهـــا والحرب قائمة ، وقد ظلت انجلترا بهذه الرؤية حتى انقشع غمام معـــركة العلمين التى كانت نقطــة تحول بالنسبة لها ، وأصبحت الحرب تسير فى الصحراء الغربية لمصلحتها ، فخفت حدة التوتر فى الموقف داخل مصر ، وكان واضحا لكل مدرك لتيارات السياسة المصرية أن ابتعاد الخطر عن مصر معناه تخلى بريطانيا عن تأييد الحكومة الوفدية ، وهنا فقط تركتها تواجه مصيرها المحتوم ، فاذا كان الملك وحسنين قد فشلا فى اقالتها مرتين كما أوضحنا لا لشيء الا لأن انجلترا كانت تقف بالمرصاد لهما ثم لعل القصر كان قد تعلم من درس ٤ فبراير فلم ير أن يرتكب خطأ يؤدى الى تكراره ، لكنها وقد أحس أن الأمور قد تحولت أصبح الملك مصمما على التخلص

من حكومته ورئيسها العنيد ، ووضحت الرغبة فى هذا التحسس منذ سبتمبر ١٩٤٤ ، الا أنه كان مضطرا أن يمسك يده حتى ينعقد المؤتمر الأول لجامعة الدول العربية وريثما تختتم اللجنة التحضيرية أعمالها وتوقع على البروتوكول اذ أن النحاس كان يباشر مفاوضاتها التى استمرت ثمانية عشر شهر ، تمهل الملك حتى لايتهم بعرقلة مساعى الوحدة العربية وبمجرد أن انتهت الاجتماعات الى وضع « بروتوكول الاسكندرية » وتم التوقيع عليه يوم السبت ٧ أكتوبر ١٩٤٤ ، تلقى النحاس نبأ اقالته من رئاسة الوزارة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ • ويقال أن الملك قد عجل بالاقالة لأنه قد نمى اليه أن النحاس يعتزم تقديم استقالته ثم يتقدم الى الشعب ببرنامج يهاجـــم فيه بريطانيا والقصر بعنف ، نبادر الملك وسبق النحاس بعدة ساعات وأرسل له خطاب الاقالة •

الفصل الثامن

الوفد فى المعارضة

ب ١٩٤٤ ـ ١٩٥٠

أقيلت حكومة الوفد فى ٨ اكتوبر ١٩٤٤ ، وانتقل الوفد ـ مرة أخرى ـ الى أريكة المعارضة ليظل متربعا عليها لمدة جاوزت الخمسة أعوام كان الحكم فيها خالصا لأحزاب الأقلية (باستثناء وزارة حسين سرى الائتلافية فى أواخر عام ١٩٤٩) كما سنرى ٠٠ وقد تميزت هذه الفترة فى تاريخ الوفد وممارسته للمعارضة بعدة مميزات كان أبرزها : أولا : تخلخل صفوف الحزب وكوادره بفعل التيارات الفكرية والمذاهب الاشتراكية الجديدة واصطراعها فى أنحاء العالم كنتيجة حتمية من نتائج الحرب العالمية الثانية ، وهذا التخلخل سيؤدى بدوره الى ظهور اتجاهات جديدة فى صفوف الحزب والتى أدت بدورها الى نشوء ما اصطلح على تسميته بالجناح اليسارى وبروز حدة التناقضات فى الحزب ٠٠ على النحو الذى تناولناه فى الفصل الثالث (التنظيم الحزبى) ٠٠ ثانيا : ازدياد حدة الصراع بين الوفد من ناحية والقصر وأحزاب الاقلية من ناحية أخرى ، وقد زادها وأضاف اليها وقودا جديدا حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وانشقاق مكرم وما أثاره من اللغط ثم تاليفه لحزب جديد « الكتلة » انحاز بطبيعة الحال الى المعسكر المناوىء للوفد ٠٠ ثالثا : نستطيع أن نقول ـ بوجه عام ـ ان الوفد لازمته حالة من الركود فى بداية هذه الفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨) وباعتراف

سكرتير الوفد نفسه (*) .. ولذلك سيحاول قادة الحزب فى أواخر تلك الفترة (١٩٤٨ - ١٩٥٠) النهوض بتشكيلات الحزب لنقله من حالة الركود هذه الى حالة حيوية ونشاط سوف تؤدى الى فوزه فى انتخابات يناير ١٩٥٠ رغم حملة التشهير العنيفة والدعاية التى تعرض فيها الوفد وزعيمه ورجاله منذ عام ١٩٤٥ حتى اجراء هذه الانتخابات . كما يحاولون تعزيز ماليته بل خلقها - على حد تعبير سراج الدين - فقد وصلت مالية الوفد فى عام ١٩٥٢ الى أكثر من ٩٠ ألف جنيه سلمت الى الحكومة بعد صدور قانون حل الأحزاب فى يناير ١٩٥٣ .. ولابد أن نشير فى هذا الصدد الى التغيير الذى حدث فى منصب سكرتير عام الوفد، أعنى اختيار سراج الدين لهذا المنصب فى ١٩٤٨ خلفا لعبد السلام جمعة ، فيبدو أنه كان له أثر فيما أشرنا اليه بالاضافة الى الجهود التى بذلها حتى أمكنه اقناع المسئولين بوجوب تغيير الحالة التى كانت قائمة من ١٩٤٥ - ١٩٤٩ ، وهى الفترة التى سنتناولها الآن والتى تولت الحكم فيها أحزاب الأقلية مستندة الى برلمان لا يمثل الأمة تمثيلا صحيحا ، وقد انتهت تلك الجهود الى خروج ابراهيم عبد الهادى من الحكم وتأليف حسين سرى لوزارته الائتلافية أولا ثم المحايدة ثانيا واجراء انتخابات ١٩٥٠ على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل كل فى موضعه .

الوفد ووزارة أحمد ماهر :

ولنعد الى اقالة النحاس لنجد أنه فى نفس اللحظة أسندت الوزارة الى الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية ، وقد ألفها من أحزاب الأقليـــة مجتمعة (الهيئـــة السعدية ، والأحـــرار الدستوريون ، والكتلة ، والحزب الوطنى) .. وكان من الطبيعى - وفقا للظاهرة المؤسفة فى تاريخ الحكومات والأحزاب السياسية على

(*) فؤاد سراج الدين : لقاء فى ١٩٦٨/٧/١٩. ويذكر أن خزانة الوفد كانت فارغة تماما عند اختياره سكرتيرا عاما للوفد ١٩٤٨ .

اختلافها فى مصر ـ أن تتجه الحكومة الجديدة فى طريق مضاد لاتجاه حكومة الوفد : فكان من أول أعمالها حل مجلس النواب ذى الأغلبية الوفدية القائم انذاك ـ كما فعل محمد محمود فى ١٩٣٨ ـ وبصرف النظر عن مجافاة هذا التصرف ـ وهو ما كان ينطبق على كافة الحكومات والأحزاب فى مصر ـ لروح الدستور والحياة البرلمانية ، فان الحل فى حد ذاته كان تجربة قاسية موجهة للوفد اذ كان معظمه ـ كما أشرنا ـ من الوفديين الذين انتخبوا فى عهد حكومة النحاس .

تباحث الوفد فى موقفه ازاء الانتخابات الجديدة الزمع اجراؤها وهل يشترك فيها أم يقاطعها ؟ أى نفس الموقف الذى حدث ابان انتخابات محمد محمود كما أشرنا .. وبينما وجدناه قد خاض تجربة ١٩٣٨ الانتخابية ، فانه قد تجنبها هذه المرة اذا استقر رأيه ـ بعد التباحث ـ على الامتناع عن دخولها ، وكانت حجته فى ذلك وجود الأحكام العرفية الحائلة دون حرية الانتخابات .. والواقع أن الباحث ليجد صعوبة فى تفسير هذا الموقف السلبى من جانب الوفد ، فقد سبق لحكومته أن أجرت انتخابات (مارس ١٩٤٢م) فى ظل نفس الأحكام العرفية ، ومهما كانت مخاوفه من تزييف انتخابات يناير ١٩٤٥ فانه كان يجدر به أن يخوضها ، لكن يبدو أن تجربته المريرة فى انتخابات ١٩٣٨ كانت ماثلة أمامه فدفعته الى هذا الموقف السلبى ، وليس ـ كما زعم البعض ـ شعوره ـ أى الوفد ـ بأنه فقد ثقة غالبية الشعب بسبب مساوىء وأخطاء حكومته (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) ومن ثم آثر الاحجام عن الاشتراك فى الانتخابات تلافيا لفشله المتوقع ..

حقيقة أن حكومته السالفة الذكر ارتكبت كثيرا من الأخطاء التى سبقت الاشارة اليها ، وكانت مبعث استياء الكثيرين ، لكن الشعب ـ من ناحية أخرى ـ كان يدرك باحساسه ـ وبالمقارنة الذكية ـ أن أخطاء الوفد ـ مهما كانت ـ ليست قاتلة كأخطاء

الأحزاب الأخرى ، ثم لايجب أن نغفل عامل الاقالة فى حد ذاته ، فانه ــ كما أشرنا ونشير دائما ــ كان كتعويذة يسترد الوفد بهــا ما فقده من رصيده فى خلال حكمه • فقد كانت الجماهير تتناول ــ بعاطفتها ووفق اتجاهاتها ــ تلك الاقالة فتفسرها ــ بخيالهــــا ــ ماشاء لها التفسير فتعطف على هذا الحزب المطرود دائما من الحكم •• وهى عاطفة تتفق تماما مع مشاعر المصريين وتفســيراتهم •• وربما قامت بعض مظاهر الابتهاج باقالة حكومة الوفد وتأليف وزارة أحمد ماهر ، لكن هذا الابتهاج أن حدث ــ ففى تصورنا ــ أنه كان نابعا عن الرغبة أو الغريزة فى حب التغيير أكثر منه دليلا على انصراف الجماهير عن الوفد ، وحتى اذا سلمنا بهذا الانصراف فليس معناه حبا فى الأحزاب الأخرى وانحيازا اليها ••

على أى حال قاطع الوفد انتخابات ١٩٤٥ ، لكنه رغم مقاطعته لها لم ينزو كلية بل راح يشكك فيها ويؤكد أن الحكومة ستعمل على تزييفها •• ولم يكن الوفد متجنيا ، فلم تكن هذه الانتخابات ــ شأنها شأن انتخابات ١٩٣٨ ــ فوق مستوى الشبهات ، فانها فضلا عن اجرائها وسيف الأحكام العرفية والرقابة على الصحف مسلط فوقها ، فان الحكومة ــ بشهادة مصــادر الأحزاب المشتركة فيها آنذاك ــ قد تدخلت لانجاح مرشيحها ولاســيما مرشحى الهيئة السعدية • ولعل ما أسفرت عنه تلك الانتخابات يعطينا دليلا يؤكد هذا التدخل ، فنلاحظ ــ مثلا ــ أن الهيئة السعدية فازت بأكثر المقاعد ، ويبدو أن الفوز بأكثر المقاعد كان مرتبطــا بلون رئيس الوزارة : ففى انتخابات محمــد محمود فاز الأحرار الدستوريون بالنصيب الأوفر • وفى انتخابات ١٩٤٥ كانت الهيئــة السعدية وهكذا •

ومهما يكن من أمر الانتخابات ومقاطعة الوفد لها فقد أجريت ، وأخذت وزارة أحمد ماهر تستصدر مراســيم وقوانين كان الهدف

منها الانتقام من الوفد والوفديين والقضاء عليهم . فاستصدرت مرسوما ببطلان مرسوم أصدرته حكومة الوفد بالغاء تعيينات الشيوخ التي صدرت في وزارة حسين سرى ١٩٤١ ، كما اصدرت قانون بالغاء الاستثناءات التي تمت في عهد وزارة النحاس ، فانها كانت قد أسرفت في تلك الاستثناءات والمحسوبيات كما أشرنا .. كما تعقبت الوزارة أنصار الوفد من كبار الموظفين فأحالتهم الى المعاش ، كما فصلت بعض متوسطي الوظائف الوفديين .. ولاشك في أن تلك الاحالة والفصل بدون محاكمة كان عملا غير عادل ، لكن الانصاف يقتضينا أن نقرر أن مثل هذه الاجراءات كانت تتبعها جميع الحكومات الحزبية بما فيها حكومة الوفد نفسها .

ولم يطل المقام بأحمد ماهر حيث اغتيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ بحجة أنه تسبب في اعلان مصر الحرب على ألمانيا .. وكان من الواضح أن مصر لن تخسر شيئا باعلانها الحرب لأن ألمانيا كانت موشكة على التسليم والحرب العالمية قد أشرفت على نهايتها ، ولم يكن اعلان الحرب الا اجراء شكليا ، وعلى الرغم من كل هذا فقد انتهز الوفد ـ كعادته ـ هذه الفرصة فتزعم المعارضة وأثار النفوس ضد أحمد ماهر تحت ايحاء بأنه يسعى للزج بالبلاد في الحرب كما عبرت صحافته باصرار قوى عن وجوب موافقة الشعب على اعلان الحرب أى يجب أن يسبقه اجراء انتخابات عامة ، كما نشر النحاس بيانا بجريدة « البلاغ » الناطقة بلسان الوفد وقتئذ وفي يوم اجتماع البرلمان لنظر هذه المسألة ، وقد اتهم فيه الوزارة بأنها تضر بمصالح البلاد والصق بها أبشع التهم .. وكانت الحيلة الرئيسية التي تذرع بها الوفد هي أن البرلمان الحالي لايمثل الأمة ولابد من اجراء انتخابات صحيحة لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير .. ولابد أن نقف قليلا ازاء موقف الوفد لنتأمله ثم لنقيمه ..

فسواء أكان لبيـــان النحاس ودعاية الوفد أثر فى ارتكاب جريمة اغتيال أحمد ماهر بطـريق غير مباشر كمـا رأى البعض ، أو ليس هناك أثر لهما على الاطـــلاق ، فان الباحث لايملك الا أن يستنكر هذا الموقف من الوفد والنحاس ، فقد كان واضحا كما ذكرنا أن الحرب العالمية موشكة على الانتهاء ، وبالتالى لم يكن اعلان الحرب الا مجرد اجراء شـــكلى بحت كان الهدف منـه اشتراك مصر فى هيئة الأمم المتحدة ، ولم تكن مصر وحدها هى التى تفعل ذلك . ثم انه كان من المستحيل عمليا اجراء الانتخابات ـ كما طلب الوفد ـ قبل أول مارس وهو الموعد الذى حددته الدول الكبرى لاشراك الدول التى تعلن الحرب فى مؤتمر سان فرانسيسكو .. وبالاضافة الى ذلك كله كان أحمد ماهر قد استشار لجنة سياسية مؤلفة من الأحزاب كلها ، وكان قد دعا الوفد للاشتراك فيهـــا فرفض .. كل هذه العوامل كانت داعية لأن يقدر الوفد حقيقة الموقف فيؤيد أحمد ماهر أو ـ بأقل الايمان ـ يلزم الصمت ازاءه ولاسيما أن اشتراك مصر فى الأمم المتحدة كان دائما مطلبا رئيسيا وهاما طالما نادى به النحاس والوفد ، ولكن هذا المطلب ـ كما ذكر أحمد ماهر فى خطابه الذى ألقاه فى مجلس النواب ـ لايمكن تحقيقـه الا عن طريق اعـلان الحرب .. ولا نستطيع أن نقول الآن أن الأمم المتحدة أثبتت فشلها وضعفها أمام مطامع الدول الكبرى فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، فلم يكن هذا الفشل يدور فى خلد المصريين فى أوائل وأواسط الأربعينيات ، فقد رأينا كيف أن النحاس ظـل يفاخـــر بالحصول على وعد من السفير البريطـــانى باشـــتراك مصر فى أى محادثات تتعلق بها ، وهاجى فى سبيل اشتراكها كعضو مؤسس فى الأمم المتحدة التى تعمل على تسوية المشاكل العالمية .. ومع ذلك يعارض الوفد وينشر بيانا يهاجم فيه أحمد ماهر .. انهـــا فى تصورنا سقطة من سقطات الوفد ، وآفة من آفات الخلاف فى الرأى وقد تردى فيها هذا الحزب كغيره من الأحزاب المصرية .

الوفد ووزارة محمود فهمي النقراشي الأولى :

- اغتيل أحمد ماهر وخلفه في رئاسة الوزارة صديقه وزميل كفاحه محمود فهمي النقراشي فماذا ياترى كان موقف الوفد في معارضته له ؟ لما كانت وزارة النقراشي امتدادا لوزارة أحمد ماهر لذلك فقد انشغلت في المحل الأول بنفس المسألة التي ذهب ضحيتها ماهر وهي مسألة أعلان الحرب على ألمانيا واليابان ، وقد وافق مجلس النواب بالاجماع على قيام حالة الحرب ، أما في مجلس الشيوخ - وكان الوفد ممثلا فيه تمثيلا قويا - فقد اعترض ٤١ مقابل ٥٤ بالموافقة ، وكانت الحجة التي تذرع بها الشيوخ الوفديون هي أن مجلس النواب لايمثل الشعب وهذا دليل آخر على أن آفة المناورات الحزبية كانت تتغلب حتى في مثل هذه المسائل الكبرى التي لها مساس بمستقبل البلاد .. على أى حال صدر مرسوم في ٢٦ فبراير ١٩٤٥ باعتبار المملكة المصرية « في حالة حرب مع الريخ الألماني وامبراطورية اليابان » .. ولعل الموقف الذي استحوذ على اهتمام الوفد ومعارضته وهجومه هو موقف حكومة النقراشي من القضية الوطنية .. فحينما أرادت هذه الحكومة الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ . قدمت مذكرة بذلك الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ . فردت الحكومة البريطانية بمذكرة تبين منها سوء مقاصد الانجليز ومراوغتهم واصرارهم على ابقاء أسس المعاهدة كأساس للعلاقات بين انجلترا ومصر رغم انتهاء الحرب واعلان ميثاق الأطلنطي والحريات الأربع ، والمبادىء الحديثة التي قررها ميثاق الأمم المتحدة .. وقد أثارت هذه المذكرة ثائرة الرأى العام وكانت تحركه بيانات الوفد - كما سنرى - فقام بعدة مظاهرات صاخبة في القاهرة والمدن الأخرى .

ولنحاول الآن ان نتدارس موقف الوفد وقد بدأ بأن أرسل مذكرة الى السفير البريطاني في ٣٠ يوليو ١٩٤٥ ضمنها مطالب مصر من حيث تعديل المعاهدة وجلاء القوات الأجنبية ٠٠ ولأنه كان قد قاطع انتخابات ١٩٤٥ كما اشرنا وبالتالى لم يكن ممثلا فى مجلس النواب ، فاننا نستطيع من خلال نافذة البرلمان الأخـــرى ، أعنى مجلس الشيوخ وقد كان ممثلا فيه تمثيلا كبيرا كما ذكرنا ، وكذلك من خلال بياناته التى كان يصدرها بين الفينة والفينة ، نستطيع أن نتعرف على اتجاهاته ومواقفه ٠٠ ففى مجلس الشيوخ ـ مثلا ـ وكان محمد صبرى أبو علم (سكرتير الوفد آنذاك) يتزعم المعارضة فيه ـ فيقدم استجوابا الى النقراشي عما اتخذته الحكومة من اجـــراءات للمطالبة بجلاء القوات البريطانية عن مصر وتعديل معاهدة ١٩٣٦ ٠ وحينما يطلب النقراشي ارجاء المناقشة فى هذا الاستجواب الى دورة أخرى بحجة أنه يحتاج الى وقت للاســـتعداد له ينبرى له صبرى أبو علم مصرا على أن يظفر منه بجواب يفيد تحديد يوم لمناقشته ثم يقول « إن هذه الدورة يجب أن تمتد الى الوقت الذي يسمح بمناقشة هذا الموضوع حتى تتمكن البلاد من أن ترى شـــعاعا من النور يكشف لها عن آمالها وحقوقها ، ولست أعتقد أن الظلام الذى لازم حقوق البلاد الى اليوم يظـل مفروضـــا حتى على شيوخ الأمة ونوابها ٠٠ ثم يطرح أبو علم المســـألة على المجلس لاتخـــاذ قرار بشأنها ، ويلوم الحكومة لأنها تتجاهل مناقشة تلك المسألة الحيوية فى حين أنها تهتم بأبرام ميثاق « سان فرانسيسكو » ونظر المراسيم التى حلت محل الأوامر العسكرية التى اقتضتها ظروف الحرب ٠٠ الخ ٠ وفيما يتعلق بالميثاق طالب صبرى أبـــو علم الحكومة بعرضه على الأمة لتقول رأيهـــا فيه باعتبار أنهـــا ليست ممثلة فى مجلس النواب ، والحكومة صورة لهذا المجلس وبالتالى ليس لها أن تتحدث أو تعقد أمرا باسم الشعب ٠ وهذه هى النغمة التى كان الوفد يلجأ اليها دائما أثناء أبعاده عن الحكم ، وهى نفس النغمة

التي ستصدم آذاننا بصورة منفـــرة ابان عرض القضية المصرية أمام مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ كما سنرى في موضعه ٠٠ ثم نعود الى أبو علم لنجده ما زال مستطردا يربط بين الوضع في مصر وما يقضي به الميثاق وينادي بأنه كان الأحرى بالحكومة أن تبادر الى مفاوضة انجلترا حتى يمكن التسوية ما بين الالتزامات المفروضة على مصر بمقتضى الميثاق والالتزامات المفروضة عليها بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ ٠ ولا يغفل صبري أبو علم مؤاخذة الحكومة على عدم تحركها في المسألة الوطنية الا عقب أن تحركت الهيئة السياسية السالفة الذكر « وكان تحركها ـ كما يذكر أبو علم ـ بعـد أن تحـرك الوفد المصري » ٠

هذه هي اتجاهات الوفد من خـــلال مجلس الشيوخ وواضح لدينا تأثرها بعنصر المناورات الحزبية والرغبة في احراج الحكومة وافساد الجو السياسي أمامها ، وليس معنى هذا أننا ننكر انبعاثها عن رغبة وطنية في حل القضية المصرية ، لكن الحل لا يأتي بمثل هذه المهاترات والمناورات والخدع الحزبية ٠٠ ثم نأتي الى بيانات الوفد لنجدها تسير في نفس الاتجـاه وكأن القضية والأهـداف القومية لم تكن الا بمثابة أحجار شطرنج تلعب بها الأغراض الحزبية لعبة الوصـــول الى الحـــكم ٠٠ ومع ذلك وللأمانة التاريخية ـ نعرض لأحد تلك البيانات كنموذج نقيس عليـه ٠٠ يبـدأ البيان بالهجوم العنيف على حكومة النقراشي وموقفها من القضية ثم يشير الى تجاهل الحكومة البريطانية للعهد الذى قطعته على نفسها لوزارة الوفد (٤٢ ـ ١٩٤٤) بألا تدخل في أي مفاوضات تمس مصالح مصر مباشرة دون تبادل الرأي معها ، وذلك بينما اتفق وزراء خارجية الدول العظمى في موسكو على اجراءات عقد الصلح مع دول المحور وتوابعها « وقد أغفلت مصر في هذا الصدد اغفالا تاما حتى بالنسبة لعقد الصلح مع ايطاليا وهو يمس مصالحنا مباشرة » ٠٠ ويمضي

البيان فى هجومه للحكومة « التى لا يشغلها الا أن تجمع شملها كلما تصدع وتلهى الأمة بين الحين والحين بالمسكنات لعلها تسكت عن حقها وتنسى أهدافها ، والتى حينما أحرجت فى آخر الأمر قدمت فى ٢٠ ديسمبر الماضى مذكرة تطلب فيها المفاوضة لتعديل المعاهدة ٠٠ » ثم يتناول البيان هذه المذكرة فينعى عليها أنها تناولت مطالب البلاد فى تردد واستكانة وشوهتها فى شطرها الخاص بالسودان مجاملة ومجاراة للانجليز « فقالت مثل ما قالوه وكرروه فى العهد الأخير عن مصالح السودانيين وعن اجراء الاستفتاء بينهم ، مع أن أحدا من المصريين لايغفل مصالح مواطنينا السودانيين لان مصر والسودان كما سبق أن ذكرت وكررت ـ النحاس هو الذى يقول ـ أمة واحدة لأهله مالنا وعليهم ما علينا ٠٠ » ٠

ويمضى النحاس فى البيان يحذر أبناء وادى النيل من هذه الفخاخ الاستعمارية المنصوبة لفصل مصر عن السودان وفصل شمال السودان عن جنوبه والتهام الجميع على حد سواء : ولا يغفل البيان خطابا ألقاه عبد الحميد بدوى فى اجتماعات هيئة الأمم المتحدة وقصوره عن اعلان مطالب مصر ـ فى رأى الوفد ـ وتسجيل حقوقها ، واهتمامه فقط ـ كما يدعى البيان ـ بشكر وزير الخارجية البريطانية ، وعرض معارفه الفقهية ٠٠ الخ » ، ويقارن البيان بين هذا الخطاب وموقف ممثلى سوريا ولبنان اللذين طالبا بانسحاب الجنود الأجنبية من بلادهما ٠٠ ثم يتساءل النحاس قائلا : « ماذا تنتظر الحكومة المصرية لعرض قضيتنا ؟ وهل تريد أن تلتزم جمودها وتخلفها حتى يسبقنا غيرنا الى عرضها ؟ » ونحن نسجل هذا التساؤل من الآن على النحاس والوفد اذ يتضح فيه رغبة الوفد فى عرض القضية دوليا ، وهو الأمر الذى يتناقض مع موقفه الذى سنراه فى عام ١٩٤٧ ٠ ثم نعود الى البيان الذى يرى أنه « مادامت هذه الحكومة تقف هذا الموقف من حقوق البلاد فانه لاينتظر من الانجليز أن

·'حث قتل واصابات
يكونوا أكثر غيرة منها ، ولا يستغرب منهم خطة التسترفأخذ يشدد
التى كان آخر مظهرا لها تصريح وزير الدولة البريطانى سا معالم
العموم بأن مذكرة الحكومة المصرية موضع البحث والدرس هذا
الموظفين المختصين » ثم ينتهى البيان بأن يعلن النحاس باسم
الأمة أنا لانكار والاستنكار لا يكفيان والوقت يمر والخطر يحيط ،
فلم يبقى سوى أن تغضب الأمة لحقوقها وتعلن الجهاد فى سبيل
حريتها واستقلالها ·· وانى وزملائى كما تعهدنا الأمة دائما فى
الصف الأول من صفوف الجهاد لانألو جهدا أو تضحية فى العمل
لتحقيق أمانيها » ·

واضح تماما أن الوفد ـ كعادته ـ كان يحاول أن يعبىء
الرأى العام ضد وزارة النقراشى بالهجوم عليها واتهامها بأنها تعمل
فى الخفاء ، وكان فى نفس الوقت يتلهف على أن تعلن الحكومة
خططها التى اتخذتها أو التى فى سبيل اتخاذها « لأنه من مصلحة
مصر أن يطلع شعبها على ما هو جار ، فان كنا قد وصلنا الى فترة
المفاوضات بالفعل فلتقل لنا الحكومة ذلك » · والواقع أن هذا
الالحاح والتلهف المحموم من جانب الوفد على الدخول فى مفاوضات
أمر لايستطيع الباحث تبريره وان كان متمشيا مع سياسة الوفد
منذ نشأته وحتى عام ١٩٥١ ، لكننا نعتقد أنه كان مجرد مناورة
وفدية · حقيقة أن حكومة النقراشى لم تتحرك الا على أثر البيان
الذى أصدرته الهيئة السياسية الاستشارية كما ذكرنا ، لكن الوقت
لم يمض بعد ، فنحن مازلنا فى أكتوبر ١٩٤٥ ، ومن المعروف أن
التمهيد للمفاوضات فى عهد أى حكومة حتى حكومات الوفد نفسها
كان يستغرق فترة طويلة ، واذن لم يكن هناك ما يستوجب هذا
الالحاح واللهفة وكيل الاتهامات لحكومة النقراشى بأنها متقاعسة

ومتباطئة وتعمل فى الخفاء ٠٠ الخ ولم يكن هجوم الوفد مقصورا على الحكومة وحدها ، بل امتد الى مهاجمة بريطانيا وسياستها فقد دأبت صحافته على تهديدها بأنها اذا لم تستجب للمطالب المصرية فان مصر ستطلب مساعدة الاتحاد السوفييتى فى تحقيق هذا ٠

وعلى أى حال نجح الوفد فى تحقيق هدفه بتعبئة الرأى العام ضد الحكومة اذ أخذ يطالب بالجلاء بدون قيد ولا شرط ، وبحق السودانيين فى تقرير مصيرهم كما انتظمت عدة مظاهرات شعبية من الطلبة والعمال وأفراد الطبقة الوسطى ، وقابلتها الحكومة باجراءات اتسمت بالعنف والقسوة مما أدى الى ضعف مركزها فقدمت استقالتها فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ ٠

الوفد ووزارة اسماعيل صدقى « فبراير ـ ديسمبر ١٩٤٦ »

يبدو أن الملك أراد أن يصارع الوفد ويتحدى الشعب فجاءهما بعدوهما العنيد وبطل انقلاب عام ١٩٣٠ اذ عهد الى اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة فى ١٧ فبراير ١٩٤٦ ٠٠ فهل ياترى سيستطيع الوفد ترويض هذا النمر والقضاء عليه ؟ هذا هو مجال بحثنا الآن ٠

كان إسماعيل صدقى مدركا من أين هبت الرياح فاقتلعت حكومة النقراشى ، وهى المظاهرات ، فأراد بذكائه أن يعمل على استرضاء الرأى العام فسمح فى البداية بقيام المظاهرات مع الاحتياط لحفظ الأمن والنظام ٠٠ الا أنه رغم ذلك فقد هبت عليه أعاصير الوفد من كل صوب فاشعلت النار حوله فى كل مكان ٠ وقد أطلقت الشرارة الأولى « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » التى كان شباب الوفد من العمال والطلبة قد قاموا بتأليفها مع ممثلى المنظمات الاشتراكية، فنظمت اضرابا عاما فى ٢١ فبراير باعتباره يوم الجلاء ، وقامت المظاهرات فتعرضت لهـا القوات البريطانية

المسلحة وقوات البوليس المصرية مما أدى الى حوادث قتل واصابات كثيرة .. وكان من الطبيعى أن ينتهز الوفد الفرصة فأخذ يشدد الهجوم على اسماعيل صدقى وحكومته . ولكى تتضح لنـــا معالم الصورة لابد أن نشير الى بعض أخطاء الحكومة التى استهدفت هذا الهجوم . ونتناول أولا الأخطاء التى تمس السياسة الداخلية . وهى تنحصر فى أغضاء الطرف عن بعض تصرفات القصر ، وتقييد الحريات بمنع الاجتماعات ومصادرة الصحف المعارضة .. الخ .

فعلى سبيل المثال لم تعترض على تعيين كريم ثابت فى منصب المستشار الصحفى لديوان الملك ، كما لم تعترض على دعوة الملك لملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها واستقبالها لهم فى انشاص بدون علم الوزارة وصدور قرارات فى اجتماع عقدوه ولم يحضره وزير الخارجية (احمد لطفى السيد) .. وقد تعقبت صحف الوفد مثل هذه التصرفات بالهجوم ، وكان صدقى يدافع عنها بأنه يعتزم مفاوضة انجلترا ومن الخير أن يظــــل الجو صفوا لاتعكره أزمات بين القصر والوزارة . ونقف قليـــــلا امام هذا التبرير فهو نفس التبرير الذى سيقدمه لنا الوفد فى مهادنته مع السراى عام ١٩٥٠ ، واذا كان عذر صدقى مفهوما باعتباره صنيعة السراى وهى سنده الوحيد فى الحكم ، فلا نستطيع أن نقبل تبرير الوفد باعتباره حزب الأغلبية الشعبية والذى تولى الحكم بارادتها لا بارادة السراى .. لقد هودن القصر ـ فى الحالتين ـ وكأنه غير مطالب من جانبـــــه بالمحافظة على صفاء الجو السياسى وكأن من حقه أن ينتهز مثل هذه الفرصة ـ سواء فى ١٩٤٦ أو ١٩٥٠ ـ لتحقيق أغراض لا يستطيع تحقيقها فى الظروف العادية .

لكن ماذا عن موقف الوفد ازاء سياسة حكومة صدقى فى معالجة المسألة الوطنية وتطوراتها ؟ . بدأ اسماعيل صدقى فى التمهيد

لمفاوضاته مع الجـــانب البريطاني وناشـــد الأحزاب بما فيها الوفد المشـــاركة في وفد المفاوضات ، فرفض الوفد الاشتراك فيه لانه اشترط « أن يكون له أغلبية المفاوضين ورياسة هيئة المفاوضات وتعديل اساس المفاوضة » .. « اما مسألة حل مجلس النواب فقد رأى الوفد انه لا بأس من التساهل فيها بالارجاء الى ما بعد انتهاء المفاوضات كيفما كانت نتائج المفاوضـــة » . ويبـــدو أن مسألة اشتراك الوفد في هيئة المفاوضات اتخذت وقتا في المشاورات بين صدقي والوفد من ناحية وبين اعضاء الوفد أنفسهم من ناحية أخرى .. ففي أحد بيانات الوفد يشير الى اجتماع ضـــم زعيمه وبعض أعضائه وقد أخذوا يتدارسون الموقف . فنلاحظ أن النحاس أخذ يشرح الخطوات والاجراءات التي اتخذت من جانب صدقي والوفد .. الى أن يقول البيان أن حفني محمود باشـــا اتصـــل برفعته في ٤ مارس ١٩٤٦ ــ أي النحاس ــ وأبلغه أن الرسالة التي حملها الى رفعته موفدا بها من صدقي باشا هي الكلمة الأخيرة لامعقب عليها .. ثم قال النحاس : وعرضت على الوفد المداولة في هذه الامور فرأى صحبي بالاجمـــاع الاصرار على الشروط الثـلاثة (وهي الشروط السالفة الذكر) .. ويمضي البيان فيذكر أن الوفد « أصدر قراره التاريخي » « وبيان أملته أمانة الوفد لرسالتـــه الوطنيـــة وبالغ حرصه على حقوق البلاد » ويبدو أن الوفد كان مازال يأمل في قبول صدقي لشروطه اذ يقول « ومع ذلك فقد توخينـــا الأناة والهدوء وتركنا الباب مفتوحا في البيان الذي أصدرناه ورأينا اذاعته بمجرد انتهاء المشاورات فأبلغناه الى الصحف في مساء الأربعاء بعد أن أبلغناه في صباح ذلك اليوم الى صدقي باشا اذ كلفنـــا ســـعادة فؤاد سراج الدين باشا بمقابلة دولته وابلاغه قرارات الوفد فقام بمهمته ولكنه لم يفز من صدقي باشا بجديد » . ويستطرد النحاس في البيان يقول « حرصنا بعد ذلك على اذاعة البيان حتى لانترك الأمة هدفا للمفاجآت والتأويلات وحتى لا نفسح المجال لخصومنا للتشويه

من موقفنا ، وحتى تطمئن الأمة الى أن الوفد كما عرفته في سائر مراحل الجهاد هو الامين على قضية البلاد الحريص على حقوقهـــا وآمالهـــا » .. « ثم قال النحاس : فماذا كانت النتيجة ؟ أذاع صدقي باشا بيانا بالرد علينا حشاه بالطعن على الوفد ورئيسه . أما ابلاغ الانجليز بتعديلي أساس المفاوضة وتحريرها من قيـــود المذكرتين فقد أغفله صدقي باشا .. الخ البيان » .

وقبل ان نتناول البيان الذى أصدره الوفد والمشار اليه في البيان السالف الذكر ، يحسن بنا أن نقف قليلا لنحاول تفسير موقف الوفد ورفضه الاشتراك في هيئة المفاوضات وشروطه التى أملاها .. في الواقـع ان الباحث ـ ولأول وهلة ـ لايستطيع أن يبرر موقف الوفد ، حقيقة أنه كان يعتبر نفسه الممثل الوحيد للشعب ـ ونحن لاننكر ذلك ـ ثم انه وقف موقفـا مشابهـــا من مفاوضات عدلي عام ١٩٢١ ، واذا كان قد فشل في تحقيق شروطه في ١٩٢١ فقد نجح في املائها وتحقيقها في مفاوضات ١٩٣٦ من حيث الرئاسة وأغلبية المفاوضين ، وتأسيسا على هذا اعتبرنا أن الوفد هو الصانع الأول للمعاهدة ، كل هذه حقائق نسلم بها ورغم ذلك لابد أن نتساءل : ماذا كان يحول دون أن يشترك الوفد في هيئة المفاوضـــات مع صدقي ، ثم يحاول ـ بما له من نفوذ وسحر جماهيرى ـ أن يفرض ارادته من خلال تلك الهيئة ، فاذا فشـــل خرج منها وأعلن هذا للأمة ؟ ولو فعل ذلك لكان أدى دوره الجدير به . ثم ألم يكن من المحتمل أن يكون وجوده وتمثيله ـ ولو بعضـــوين فقط كما أراد صدقي ـ دافعا لصدقي وبقية الهيئة الى التشـــدد خوفا من الاحراج أمام الوفد والشعب من ناحية ، ومن ناحية أخرى ربما كان وجوده يقلم من أظافر الجانب البريطاني وتخفف من تشدده وغلوائه ولاسيما أنه ـ أى الجانب البريطانى ـ كان لابد يدرك أن الوفد وزعيمه هما صاحبا الفضل في عقد المعاهدة واقرارها

وقبولها فى عام ١٩٣٦ .. ؟ تساؤلات كثيرة تدور فى الذهن كلها حول هذا الموقف والمواقف الشبيهه للوفد وتطرح امامنا قضيه هامه وهي تتلخص فى أن الوفد كان يعتبر نفسه هو المفاوض الذكى الوحيد والحكومة الصالحة الوحيدة ، والحزب الوحيد ...

وعلى أى حال لم يكن صـــدقى بالرجل الذى ينحنى للوفد ، فقد مضى في طريقه الوعر ، ألف وفد المفاوضات وبدأ مفاوضــاته مع بريطانيا في النصف الثانى من أبريل ١٩٤٦ ، وانحصرت فى البداية منه من ناحية واللورد ستجسجيت والســير رونالد كامبل من ناحية أخرى ، وتعثرت المفاوضات في هذه المرحلة حين وضح اصرار الجانب البريطانى على استبقاء قاعدة حربية فى قناة السويس في وقت السلم والحرب في شكل دفاع مشترك ، الأمر الذى كاد ان يؤدى الى قطعها ، الا أنها استمرت وانتقلت الى هيئتي المفاوضات الرسمية ولكن بدون جـــدوى ، اذ تبين من المشروع الجديد الذى عرضه الجانب البريطـــانى أنه لا يختلف فى جوهره عن معاهدة ١٩٣٦ .. وتوقفت المفاوضات .. ثم استؤنفت فى يوليو ١٩٤٦ لتتوقف مرة ثانية فى أواخر سبتمبر .. فتحرجت الأمور ـ كالعادة دائما عقب كل فشل ينتاب المفاوضـــات ـ وتهـدد مركز الوزارة مما اضطر اسماعيل صدقى الى تقـــديم اســـتقالته فى سبتمبر ١٩٤٦ . وكانت قد برزت فكرة لتوحيد الصفوف منذ فبراير ١٩٤٦، وحاول الشباب تحقيقها كما فعلوا فى عام ١٩٣٥ ، الا أنها وئدت فى مهدها ، ويبدو أن الملك ـ بايعـــاز من مستشاريه ـ أراد أن ينتهز فرصة اضطراب الأحوال السياسية وتقديم صدقى لاستقالته ـ وربما كان مبعث هذا التفكير أن انجلترا كانت تتشدد ازاء مصر لاختلاف أحزابها ـ فسواء آكان اضطراب الأفق السياسى أو الرغبة فى توحيد الصفوف ضد انجلترا ، فقـــد رأى الملك تأليف وزارة ائتلافية تشترك فيها كل الأحزاب بما فيهـــا الوفد ، برئاســـة شريف صبرى الذى اتصل بالوفد ، كما اتصل بالأحزاب الأخرى

للتوفيق بينها ، ولكن لم يكد شريف صبرى يخطو الخطوة الأولى فى ذلك حتى فوجىء بالعدول عن فكرة الوزارة الائتلافية ، واستئناف اسماعيل صدقى لرئاسة وزارته • ولعله من المستحسن أن نستأنف الاشارة السريعة الى بقية مراحل المفاوضات مع استئناف صدقى لوزارته قبل أن نتناول موقف الوفد من خلال بيانه السالف الذكر وصحافته ومقالات كتابه ، وذلك لاستكمال معالم الصورة •

ويبدو أن صدقى فى هذه المرحلة عمل على تغيير خطته والاعتماد على نفسه واهمال هيئة المفاوضات المصرية ، فقد سافر هو ووزير خارجيته الى لندن لمباحثة المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا • وانتهت مباحثاتهما الى مشروع معاهدة « صدقى ـ بيفن » فى أكتوبر ١٩٤٦ ، ثم عاد صدقى الى مصر وعرض مشروعه على هيئة المفاوضات فرفضه سبعة من أعضائها وأصدروا بيانا بذلك الى الرأى العام فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ • فقام صدقى من جانبه بحل هذه الهيئة واكتفى بعرض المشروع على البرلمان ! •

وقويت صفوف المعارضة الوفدية وإشتدت فى مهاجمة صدقى فالتجأ هو الآخر الى استعمال أسلوب القسوة والعنف فى معاملة الصحف الوفدية بحجة مقاومة الشيوعية واعتقل الكثيرين من رجال الفكر والصحافة وكان لابد للوفد أن يطلع الرأى العام على موقفه من هذه التطورات وأن يحاول بكل طاقاته تقويض أركان حكومة صدقى • فتعقب بياناته وصحفه ومقالات كتابه سياسة هذه الحكومة وأساليبها فى معالجة المسائل الداخلية والخارجية •

ففى أحد تلك البيانات يذكر الوفد الجماهير بحقيقة صدقى باشا وذلك باستعراض تاريخه فى الحركة الوطنية ثم يشير الى مؤامرته ذات الشطرين : تقييد الأمة واهدار حرياتها ، ثم محاولة فرض اتفاق يسجل الحماية عليها • ثم يتناول الشطر الأول فيقول

« هذا هو صدقى يغلق الصحف ويصادرها ويتعقب النحاس وخاصه الصحف الوفديه ومنع الاجتماعات العـامه لا بالنسـبه للوفديين وحدهم بل لكل هيئة أو جماعة ترفع صوتها بالنقد والاعتراض » ٠٠ ويستطرد البيان فلا يغفل مسألة اضطهاد صدقى للعمال والطلبة والقوانين الرجعية « الصـدقية » لكبت الحريات وادعائه بمقاومة الشيوعية « هذا هو صدقى ـ كما يقول البيان وبخطاب النحاس فى عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٦ ـ يخلق من نسج خيـــاله خطرا شيوعيا يهول به ويشيع الخوف منه لأغراض فى نفسه ويتخذه ذريعة لاضطهاد خصومه السياسيين والأحرار والمفكرين ٠٠ « أما فيما يتعلق بالشطر الثانى وهو مسألة المفاوضات ومشروع المعاهدة . فبعد أن يقارن الوفديين النقراشى وصدقى ويرى أنهما يختلفان فى التكوين والمزاج « ولكنهما فى الهدف والغاية فرسا رهان » ، ينبرى للمقترحات فى المشروع فيرى أن الجانب البريطانى « لم يتزحزح ـ حتى اليوم الأخير ـ عن الموقف الذى وقفه فى اليوم الأول مع افتتان فى الصيغة والتغيير لا يمس الجوهر فى قليل أو كثير وهو فرض للحماية على مصر بل الشرق الأوسـط كله واقتطاع الســـودان » ثم يتهم بيان الوفد وخطاب زعيمه ـ يتهمان صدقى بأنه جعل همه اقناع زملائه المفاوضين المصريين بما يعرضه الانجليز وأنه « لاجرم أن تنتهى مفاوضاته بهذا المشروع المشئوم الذى وقعـــه مع وزير خارجيته والذى يراد « الآن » بكل الوسائل فرضه على مصر وهو أسوأ ما تمخضت عنه المفاوضـات المصرية البريطانية فى مختلف العهود والمراحل منذ مفاوضـات ملنر حتى الآن » ٠٠ ولا يترك الوفد ـ سواء فى بيانه أو خطاب النحاس ـ نصوص هذا المشروع دون أن يفندها ٠٠ ففيما يتعلق بنص الجلاء فى أول ســـبتمبر ١٩٤٩ ينعى الوفد عليه أنه لم يحدد عدد القوات وصفتها وتواريخ جلائها تدريجيا كما جـــاء فى معاهدة ١٩٣٦ نفســها ، ويتساءل النحاس قائلا « من يدرى ماذا تأتى به الأيام فى خلال هذا الزمن

التطويل فينتحل الانجليز كما عودونا شتى المعاذير للبقاء وارجاء الجلاء ؟ ان الأمر لايعدو ان يكون وعدا جديدا بالجلاء يضاف الى وعودهم السابقة التى نيفت على الستين ٠٠ « أما فيما يختص بالتحالف العسكرى فقد اعتبره الوفد اقرارا صريحا من جانب مصر بأن تكون نقطة استراتيجية بريطانية لحماية مصالح الامبراطورية المدعاة فى الشرقين الأوسط والأدنى ٠٠ وقارن الوفد بين هذه الحالة والحالة الناشئة عن معاهدة ١٩٣٦ ثم خرج من المقارنة بعدة نتائج منها : أولا : فى المعاهدة كانت دعوى الانجليز مقصورة على حق الاشتراك فى الدفاع عن قنال السويس ، أما هذه النصوص فيراد بها التسليم لهم بحق الاشتراك فى الدفاع عن مصر كلها ، وهذه هى ـ كما يذكر النحاس ـ الحماية بعينها لا بالنسبة لمصر فقط بل البلاد المتاخمة لها وبلاد الشرق الأوسط كلها ٠٠ ثانيا : فى المعاهدة كانت معونة مصر لانجلترا فى الأحوال التى تقتضيها محصورة داخل حدود الأراضى المصرية ، وفى مشروع صدقى ـ بيفن يراد أن تكون مطلقة فى داخل مصر وخارجها دفاعا عن الامبراطورية البريطانية ٠٠ ثالثا : نصت المعاهدة على أن تستعين مصر ببعثة عسكرية بريطانية لاستكمال تدريب الجيش المصرى ، وكان اختصاصها مقصورا على هذا الغرض الفنى ولم يكن لها أن تتدخل فى مسائل الموظفين عسكريين ومدنيين ، ويراد الآن « أى فى مشروع صدقى ـ بيفن أن يستبدل بهذه البعثة لجنة مشتركة للدفاع يتغلغل اختصاصها فى كل كبيرة وصغيرة من وسائل تنسيق الدفاع فى البر والبحر والجو ٠٠ الخ ٠ رابعا : كانت البعثة العسكرية موقوتة بالمدة التى تراها الحكومة المصرية نفسها ضرورية لاستكمال تدريب الجيش المصرى ، أما لجنة الدفاع المشتركة التى نص عليها المشروع فتبقى ما بقى الاتفاق الجديد أى على الأقل لمدة عشرين عاما ٠

والخلاصة التى انتهى اليها الوفد أن هذه النصوص « المشئومة » تسجل على مصر التبعية التامة لانجليترا فى سياستها

الخارجية كما تخولها السيطرة على شئونها الداخلية مدنية وعسكرية ، وتجعل منها أداة لبسط السلطان البريطانى على جيرانها وأشقائها فى منطقة الشرق الأوسط كلها .

هذا هو موقف الوفد ولاجدال فى أنه كان معبرا عن اتجاهات الرأى العام فى رفضه لمشروع صدقى ـ بيفن ، لكن ما هو خطة الوفد وأهدافه ازاء القضية الوطنية وكان لزاما عليه أن يعلنها باعتباره ممثل الأغلبية الشعبية ؟ لقد أوضح النحاس ـ فى خطابه السالف الذكر ـ خطة الوفد على النحو التالى :

أولا : قطع المفاوضات ..

ثانيا : سقوط معاهدة ١٩٣٦ ..

ثالثا : الالتجاء الى هيئة الأمم المتحدة ..

رابعا : الرجوع الى الأمة لاجراء انتخابات حرة ..

وانتهى النحاس فى خطابه قائلا « انى باسم الوفد المصرى الوكيل عن الشعب المصرى فى السعى الى الاستقلال التام لمصر والسودان أعلن أن مصر لن ترتبط باتفاق لا يحقق أهدافها ولو أبرمه هذا البرلمان ، ولا عبرة بانكار المنكرين لهذا التوكيل ، فقد أكدته المرة بعد المرة جميع الانتخابات الحرة التى أجريت منذ قيام الحكم الدستورى الى الآن ، ويؤكده اليوم تهرب حزبى الأقلية من الرجوع الى حكم الناخبين بهذا الشكل الفاضح المفضوح ، لقد بح صوتنا من دعوتهم الى حومة الانتخابات ، ولا تعليل لهذا الهروب الا أنهم يعلمون حق العلم مكانتنا ومكانتهم فى البلاد ... الخ » .

واذا كان الوفد قد نجح فى تأليب الرأى العام واشعال ثورته ضد حكومة صدقى فاننا نلاحظ أن صدقى من جانبه كان يستميت

فى مقاومة الوفد فقد أطلق أبواق دعايته تهاجم الوفد وزعيمه وتؤيد مشروع صدقى ـ بيفن وتذكر الوفد بمعاهدة ١٩٣٦ ورأى زعمائه فيها وتقارن هى الأخرى بين نصوصها ونصوص المشروع الجديد من وجهة نظرها ، لكنه كان واضحا أن الوفد يكسب الأرض باستمرار رغم دعاية صدقى ، فانه بصرف النظر عن أن صدقى كان أحد المفاوضين فى معاهدة ١٩٣٦ فانه فى عام ١٩٤٦ كان واضحا أن الظروف الدولية قد تغيرت عقب الحرب العالمية الثانية وقد حلت المواثيق الدولية والضمانات الجماعية محل المحالفات الفردية وقد تحملت مصر فى سبيل نصرة الديمقراطية التضحيات الكثيرة التى شهدت بها بريطانيا نفسها ، وبالتالى فقد كانت الجماهير ـ من خلف الوفد أو أمامه ـ تنادى بسقوط المعاهدة ، ويبدو أنه كان هناك شبه تآلف بين الوفد والشيوعيين فى معارضة مشروع صدقى ـ بيفن من ناحية ، والهجوم ضد صدقى من ناحية أخرى .

على أى حال لم يكن النحاس وحده هو الذى يصول ويجول فى التعبير عن وجهة نظر الوفد ، اذ نجد أن بعض كتابه ـ كالدكتور طه حسين والدكتور محمد مندور ـ قد تعقبوا حكومة صدقى بالهجوم والنقد العنيف .. ولا سيما مندور الذى ربط بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية ، فنجده يركز هجومه حول المطالبة بتغيير النظام الاجتماعى القائم آنذاك .. ولعل مندور فى كتاباته ـ كما سنرى ـ كان أكثر واقعية وعمقا ـ فى تصورنا ـ من الزعماء الوفديين وخطبهم السياسية ، لكنه على أى حال كان نافذة حرة من نوافذ الوفد ... يتناول مندور مشكلة توزيع الثروة فى مصر فينعى على اسماعيل صدقى أنه أعلن فى خطاب تأليفه لوزارته أنه سيرفع مستوى الشعب بتنمية الانتاج .. » ولكن دولته لم يشر أية اشارة الى مشكلة توزيع الثروة فى مصر مع أن العالم كله

يعرف أن مصر تعـانى من تفـاوت الثروة فيها تفاوتا بلـغ حـدا لا يطاق ٠٠ » ٠٠ وبعد أن يوضـح مندور ان سياسـة الحكومة « سياسة رأسمالية » يقول « لو أن حـكومة صدقى باشا كانت حكومة ديمقراطية حقا لأقدمت فورا على تغيير نظامنا الحالى وفرض ضرائب تصاعدية جديدة تستطيع أن تحصل بها لا على ٥٠ مليونا من الجنيهات بل على ١٠٠ مليون دون ارهاق حقيقى لكبار الأثرياء الظالمين ٠٠» ويستطرد مندور ليربط بين القضية الوطنية والاجتماعية فيقول : « اذا كانت هناك نصيحة نستطيع أن نسديها الى صدقى باشا وأخوانه الرأسماليين فهى أن يسايروا الزمن ويعرفوا بأن الشعب اذ لم يعد يطيق الاستعمار الخارجى فهو من باب أولى لن يصبر على الاستعمار الداخلى الذى يمس قوته وحياته اليومية عن قرب »٠ ثم يشير مندور الى موقف الجماهير من المفاوضات والمشروع وتصريحات بيفن فيقول « نحن أبناء مصر لا نفهم ماذا يريدون من التحالف وبخاصـة بعد أن عرفنا أنه ليس الا وسـيلة للحد من سيادتنا وتحميلنا بالتزامات نحو انجلترا لا قبل لنا بها ٠٠٠ اننا نؤمن بأن زمن التحالف مع انجلترا أو غيرها من الدول الكبرى قد انقضى بانقضاء زمن الاستعمار وقد أصبحنا نعتقد أن هذا التحالف مرادف للاستعمار » ٠

وهكذا شهر الوفد جميع أسلحته للقضاء على مشروع صدقى وحكومته ، وقد أعطى صدقى نفسه سلاحا اضيف الى أسلحة الوفد حينما قام بحل هيئة المفاوضات كما أشرنا ، فاجتمعت كلها لمهاجمة صدقى مما أدى الى اتجاهه الى الأسلوب الذى اشتهر به وهو العنف المصحوب بالدهاء بحجة مقاومة الشيوعية فاعتقل الكثير من رجال الفكر والصحافة وغيرهم وقد جاوزوا المائتين ، وكان منهم بعض الوفديين وعناصر أخرى مثل محمد زكى عبد القادر الذى وصف لنا ظروف هذه التهمة وملابسـاتها وكيف كانت تمثيلية أشرف

صدقى على اخراجها ٠٠ » يصور لنا هذا الجو السياسى المظلم فيقول « وقادني ضابط البوليس الى سجن الأجانب ٠٠ وهناك عرفت بعض التفاصيل عن المهزلة ٠٠ رأيت فى السجن عشرات حالهم مثل حالى ٠٠ هجم عليهم البوليس والنيابة فى منتصف الليل وفتشوهم وقادوهم الى حيث أوجد الآن ٠٠٠ رأيت الدكتور محمد مندور والأستاذ سلامة موسى والدكتور محمد بلال والأستاذ أحمد كامل قطب المحامى ورئيس حزب الفلاح وكثيرين آخرين ٠٠٠ وعلمت أن عدد المقبوض عليهم جاوز المائتين ٠٠ وأن هناك حملة مشابهة وقعت في الاسكندرية وغيرها من المدن فى نفس الوقت وبنفس التهمة ٠٠٠ الخ » ٠

وقد أطلقت الصحف على هذه القضية تسمية « قضية الشيوعية الكبرى » ، فهل كانت هذه القضية حقيقية أم مجرد تمثيلية مصطنعة واذا كانت كذلك فما هو هدف صدقى منها ؟ لندع زكى عبد القادر ـ باعتباره أحد المتهمين فيها ـ يجيب على هذا التساؤل فيقول « لقد استمر التحقيق فى هذه القضية شهورا وشهورا وأفرج عن كل المتهمين فيها بعد فترات قصيرة أو طويلة ، وفى مدى علمى لم يقدم أحد ممن اتهم فيها الى المحاكمة ، ومعنى ذلك أن النيابة لم تجد أحدا يمكن أن يدان ٠٠٠ لماذا اذن كانت تلك القضية ؟ قيل ان صدقى باشا أراد بها أن يخدم المفاوضات التى كان يجريها حينئذ مع انجلترا لتحقيق الجلاء ووحدة مصر والسودان ٠٠ أراد أن يقول للانجليز أن فى مصر حركة شيوعية ضخمة فاذا لم يتسامحوا فانها جديرة أن تأكل الأخضر واليابس » ٠

هذا تصوير سريع للجو الارهابى الذى فرضه الرأسمالى العتيد اسماعيل صدقى والذى دأب عليه كلما أمسك بزمام الحكم والذى كان موجها بصفة خاصة ضد الوفد وأصحاب الفكر التقدمى

المتحرر أمثال محمد مندور الذى كان يقول « اننى لم يكن لى فى يوم من الأيام اتصال بالحزب الشيوعى ومنظماته » . وكان صدقى قد أصدر تعليماته للصحف بألا تنشر أى تأييد لبيان الوفد وخطاب زعيمه السالف الذكر متهما الوفد بأنه يتلقى مساعدة مادية من الاتحاد السوفيتى ... وقد أنكرت جريدة « البلاغ » الوفدية هذا الاتهام لكنها أضافت قائلة : « نحن نرغب فى صداقة روسيا والبلاد الشيوعية الأخرى ، وذلك لكى نحصل على تأييدها حينما تعرض قضيتنا أمام مجلس الأمن . » . وبلغ من اضطهاد صدقى وتعسفه للصحافة أن بعض الصحف الوفدية « كصوت الأمة » فكرت فى الاحتجاب بسبب منعها من أداء واجبها القومى فى الظروف القائمة آنذاك .

ورغم كل هذه الاجراءات فقد استطاعت جماهير الشعب - ووراءها الوفد - القضاء على المحاولة الاستعمارية الرجعية لربط مصر بعجلة الدفاع المشترك مع بريطانيا ، فسقط مشروع صدقى - بيفن ، وبالتالى ضعف مركز الوزارة ، فاضطر صدقى الى تقديم استقالته فى أوائل ديسمبر ١٩٤٦ .

وكان سقوط صدقى لا شك انتصارا للوفد الذى كان وراء قيام المظاهرات التى قامت آنذاك ، الا أنه كان يعنى انتصارا أكبر للشعب ، ويهم الباحث ابراز هذه الحقيقة لأن القوى الشعبية المختلفة كانت تمارس نشاطا سياسيا واسعا فى هذه المرحلة الخطرة وكانت نابعة من الطلبة والعمال أنفسهم دون نظر لأحزابهم التى ينتمون اليها ، فقد كانت الوزارة وهيئة المفاوضات والبرلمان فى واد والشعب كله فى واد آخر ، لأن الوفد ظل خارج هذه التشكيلات كلها فلم يجد الشعب غيره يعتمد عليه .. لقد كان التيار الحقيقى

فى أعقاب الحرب يتجلى بصورة واضحة وأساسية فى جماهير الشعب وليس فى أروقة الأحزاب وصالوناتها ·· هذه حقيقة تاريخية هامة رضى بها الوفد أو رفضها ··

على أى حال كان سقوط صدقى ايذانا بجولة أخرى كان على الوفد أن يخوضها ، وقد تركزت حول القضية الوطنية وعرضها أمام مجلس الأمن فى عام ١٩٤٧ ، وكان فارس الحلبة فى تلك الجولة ــ وللمرة الثانية ــ محمود فهمى النقراشى ·· فقد عهد اليه بتأليف وزارته الثانية (ديسمبر ٤٦ ــ ديسمبر ١٩٤٨) ·

الوفد ووزارة النقراشى الثانيـة :

كان واضحا لدى النقراشى أن مهمته قاسية وقد سبق له توليته للوزارة منذ بضعة أشهر وقد تركها على أثر الاضطرابات التى قامت حينئذ كما أشرنا ، وكانت لا تزال ثمة مشكلة الجلاء والوحدة اللتان شغلتا جماهير الشعب عامة وطوئف الشباب خاصة ، فكان عليـه أن يستأنف المفاوضات لبحث هاتين المشكلتين دون ارتباط بالدفاع المشترك ، فلا شك أنه أدرك من المصير الذى آل اليه صدقى أن الشعب يرفض هذا الدفاع ، الا أنه ما كادت تبدأ المفاوضات بين الجانبين حتى أدرك النقراشى أن بريطانيا مصرة على موقفها ·· فقرر مجلس الوزراء (فى ٢٥ ينساير ١٩٤٧) عرض قضية مصر أمام مجلس الأمن ·

ونقف هنا لنحاول أن نتبين موقف الوفد واتجاهه ازاء تلك المسألة ··

وبادىء ذى بدء لابد أن نشير الى أن الشعب قد استقبل قرار الحكومة بعرض القضية أمام مجلس الأمن بالترحاب ، وأن النقراشى

حينما سافر الى نيويورك (سبتمبر ١٩٤٧) رئيسا للوفد المصرى الذى تولى عرض القضية كان يحظى بتأييد عدد كبير من المصريين ، لكنه لم يكن تأييدا شـاملا لوجود الوفد فى المعارضـة ومحاولات تشكيكه فى جدوى هذا العرض من ناحية ، ولنظرة الجماهير الى وزارة ألنقراشي والنظام الذى انبثقت عنه والقائم منذ عام ١٩٤٥ باعتبارهما ــ الوزارة والنظام ــ قائمين على ارضاء القصر ولمصلحته من ناحية أخرى . ومن خلال هذه الحقائق نستطيع أن نلمح تناقضا فى موقف الوفد ، فقد مر بنـا نداؤه السالف الذكر الذى أعلنـه النحاس فى خطابه ــ وقد نادى فيه بقطع المفاوضات وسقوط معاهدة ١٩٣٦ والالتجاء الى هيئة الأمم المتحدة .. وكان الوفد فى هذا متجاوبا مع نداءات الجماهير ، اذ كان ذلك يعنى بالنسبة لقيادة الوفد التقليدية أسـلوبا للكفاح بالوسـائل السلمية المشروعة وخروجا عن نطاق الثنائيه ، كما كان يعنى لدى التيارات الوطنية الجديدة تفاؤلا بميزان القوى العالمية فى صالح حركات الشعب عقب الحرب ومجالا لشد الأزر بالحركة الثورية العـالمية ولكشف حقيقة مواقف النظام الاستعمارى العالمى كله .. اذن ما هى بواعث التشكيك عند الوفد فى عدم جدوى عرض النقراشى للقضية أمام مجلس الأمن ؟ هذا رغـم ندائه وايمانـه بوجوب اللجوء الى هذا الطريق ؟ لا تبرير عندنا سوى أنه موقف آخر من مواقف الوفد العديدة فى تاريخ مصر والتى كان يعتبر نفسه فيها الممثل الوحيد والوكيل الأصيل عن الأمة . وسوف نرى ــ بعد قليل ــ كيف اندفع الوفد فى هذا الموقف لدرجـة بغيضة .. لقد راح الوفد ينادى بأنه لا يثق بحكومة النقراشى وأخذ يطالب بتشكيل وفد قومى يتولى عرض القضـية ، كما اشترك مع « الكتـلة » « والتنظيمات الاشتراكية » فى المطالبة بأنه يجب أن تولى عرض القضية وزارة شعبية ــ أى أن الوفد ــ وبمعنى أدق قيادته ــ كانت تريد أن توحى للجماهير أنه هو الذى يجب أن يفاوض ويعرض القضية دوليا ومعنى

ذلك أن يسند الحكم اليه ·· وليس هذا اجتهاد من جانبنا فهو واضح من نفس النداء السالف الذكر فقد طالب فيه « بالرجوع الى الأمة لاجراء انتخابات حرة » وهذا يعنى بالتالى مجىء الوفد الى الحكم ·· ولا يستطيع الباحث أن يشتط فى تقريع الوفد جراء هذا الموقف فقد كان هذا من حقه ، ورغم اعترافنا بهذا الحق الا أن الوقت ـ فى تصورنا ـ لم يكن مناسبا للمناداة بتحقيقه آنذاك ولا سيما بعد أن خرجت المسألة من النطاق المحلى الى النطاق الدولى، وأصبح على الجميع ـ أحزابا وهيئات وأفراد ـ أن يرتفعوا الى مستوى الموقف !! ولما كان الوفد هو الذى يعنينا الآن فالسؤال الذى يطرح نفسه بالحاح هو : هل ارتفع الوفد الى مستوى الموقف ؟! ·

حقيقة أن حكومة النقراشى كانت لا تمثل الأمة فى مجموعها ، ولكنها ما هى ـ وفق رغبة الأمة ـ فى سبيل عرض قضيتها أمام العالم أجمع ، وكان عليها ـ أى الحكومة ـ أن ترفع شعارا « بالاتحاد وجمع الكلمة وتوحيد الصفوف » وفى رأينا أنه لم يكن هناك وقت أنسب من هذا الوقت وتلك الفترة لرفع هذا الشعار ثم وجوب تعاون الجميع على تحقيقه ، وقد رفع النقراشى ـ بالفعل ـ هذا الشعار ووافقت عليه بعض الدوائر السياسية والأحزاب الأخرى كالحزب الوطنى ومصر الفتاة هذا بالاضافة الى حزبى الأقلية اللذين اشتركا فى الحكومة القائمة · وقد نادوا بأنه يجب على الجميع الوقوف وراء الحكومة لسندها دون نقد يحرجها أمام الهيئة الدولية ورغم هذا الاجماع فى هذا الوقت العصيب يصدر الوفد بيانا ـ فى ٤ فبراير ١٩٤٧[1] ـ يرفض فيه هذه الدعوة بحجة أن الحكومة لا تمثل الأمة كما يصرح النحاس بأن الوفد يشترط لتوحيد الصفوف حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة ·· ويبدو الطليعة الوفدية التقدمية وقد كان لها أثرها فى

الحزب آنذاك أرادت تبرير موقف الوفد ازاء شعار الائتلاف فراحت « رابطة الشباب » المعبرة عن اتجاه الطليعة الوفدية تدافع عن هذا الموقف ، ومن ناحية أخرى استمرت بيانات الوفد تهاجم سياسة الحكومة ففي ١١ يونيو ١٩٤٧ أذاع بيانا شن فيه هجوما شاملا عليها ونعى فيه اضاعتها خمسة أشهر في المماطلة ... الخ . لكن الانصاف يقتضى أن نذكر أنه لم يكن الوفد وحده هو الذى يهاجم الحكومة ، بل شاركت بعض الهيئات والصحف في هذا الهجوم كالكتلة ، واللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى ، والتنظيمات الاشتراكية ، وأخذت بعض الصحف كصحيفة « الجماهير » تهاجم تقاعس النقراشى عن الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ ... الخ » ..

قصارى القول أن هيئات المعارضة الوطنية وأحزابها رغم ايمانها بوجوب اللجوء الى مجلس الأمن كالوفد تماما لم تكن تثق - مثله - في موقف الحكومة ، ونستطيع أن نعتبر هذا من قبيل الانتصار للوفد وأساليبه في جذب تيارات الرأى العام ، وهي أساليب - مهما كان الرأى فيها - الا أنها كانت تنجح في تحقيق مآربه أيا كانت نوعية هذه المآرب .. ولسنا الآن بصدد تحليل هذه الظاهرة الفريدة في تاريخ الوفد والشعب معا .

ومهما كان الأمر فقد راحت تلك الهيئات تشارك الوفد في مهاجمة بيان النقراشى بقطع المفاوضة والاتجاه لمجلس الأمن ، وحجة الوفد ومن معه أن النقراشى لم يعلن في البيان تحلله من مشروع صدقى - بيفن ، والغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ ليذهب الى مجلس الأمن « نظيف الثوب » .. وقد حاول بعض المؤرخين تبرير عدم اعلان النقراشى بطلان معاهدة ١٩٣٦ بأنه كان لا يؤثر في جوهر العريضة اذ تضمنت الجلاء عن مصر والسودان ، وأنه مهما كانت صيغة العريضة أو طريقة عرضها فانه كان لا يغير من

المصير الذى انتهت اليه القضية أمام مجلس الأمن ٠٠ الا أننا نرى فى هذا التبرير محاولة للدفاع عن النقراشى اذ أنه من المعروف أن بريطانيا انتهزت هذا النقص فطالبت بشطب القضية المصرية متذرعة بالمعاهدة واتفاقيتى ١٨٩٩ وما خولتاها من الحقوق ٠٠ وينعى النحاس على النقراشى هذا الموقف فيقول له فى خطابه « ٠٠ لقد ذهبتم الى مجلس الأمن دون أن تمسوا معاهدة ١٩٣٦ واتفاق ١٨٩٩ بسوء ، فانتهز منـدوب بريطانيـا هذا الضعف فيكم فأشار أمام المجلس قيام المعاهدة واستمسك بذلك الى آخر لحظة ٠٠٠ الخ » .

على أى حال قدمت حكومة النقراشى عريضة دعوى مصر الى مجلس الأمن (فى ١١ يوليو ١٩٤٧) وطالبت فيها بجلاء القوات البريطانيـة عن مصر والسودان وانهاء النظام الادارى القـائم فى السودان ٠٠ وكان مازال هناك الفصل الثانى فى موقف الوفد ٠٠ اذ بينما يتأهب المجلس لنظر القضية فوجىء ببرقية من الوفد الى رئيس مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة ينكر فيها حق الحكومة وعريضتها فى التعبير عن وجهة نظر الشعب متهما الحكومة بأنها تتصرف « وفقا لما تمليه مصالح سياسية رجعية واقطاعية ، وهى سياســة رفضها ولا يزال يرفضها بكل قوتـه شـعب وادى النيل » ، كما أشار الى أن العريضــة ليست لها قيمة الوثيقـة القومية المعبرة عن مطالب الشعب ، وأن المفاوضات التى جرت من قبل أحيطت بالغموض ٠

ولابد لنا أن نقف أمام هذا الفصل فى موقف الوفد ، ولنحاول تقييمه ، فلا شك أنه ــ ومهما كانت بواعثه ــ موقفا انزلق اليه الوفد وكان داعيا للأسف ودليـلا على الأنانية وانهيار الحيـاة السـياسية فى مصر والوفد معا ، لقد كانت تلك البرقيـة ــ فى تصورنا ــ ذروة الديماجوجية السياسية التى أصيبت بها الحياة السياسية المصرية ، ونحن نرفض أى تبرير أو تفسير يقدمه لنـا

الوفد ومصادره حول هذا الموقف ، وهو تبرير لا يخرج عما جاء في نفس البرقيــة ، ولقد وجدنــا أحد قادة الوفد يبــدى أسـفه واســتنكاره لهذا الموقف فيؤكد الدكتور محمد صــلاح الدين ــ وبحماسة ــ « أن الوفد كان مخطئا كل الخطأ في موقفه هذا ٠٠ ؛

« ٠٠ حقيقة أن حكومة النقراشي كانت لا تمثل الأغلبية الشعبية كما ذكرنا ، لكنها كانت حكومة مصرية تعرض قضية مصر أمام العالم كله ، وكما كان ينادى الوفد والهيئات كما أشرنا ، أى أن المسألة لم تكن حكومة ومعــارضة في هذا الوقت ، بل أصبحت قضية الجميع مطروحة أمام هيئة دولية ، ربما قد يقال أن النقراشي لم يوفق في عرض القضية وأن الأسلوب الذى اختاره في الدفاع عنها كان سلوبا مظهريا ، لكنه من الثابت أن البرقية قد أرسلها الوفد قبل نظر القضية ثم انه ــ أى النقراشي ــ ذهب وهو يمثل حكومة برلمانية ، وبالتالى لا غبار عليه من وجهة النظر الدولية ، حقيقة كان يعرف أنه لا يمثل أغلبية الشعب وبالتالى قد يقال أن واجبه كان ــ كأى مصرى ــ ألا يقف في وجه الارادة الشعبية ، وأنه كان هناك زعيم معين يحوز تأييد الرأى العام فليس ثمة ما يحمل آخر على الخروج عليه ، قد يقال كل هذا في معرض تبرير موقف الوفد ، لكن كان من الممكن قبوله لدينا لو كان الأمر يتعلق بمسألة داخلية أو صراع داخلى ، أما وقد كانت المســألة أن مصر تعرض قضيتها ــ بصرف النظر عمن يعرضها ــ أمام سمع العالم وبصره فاننا نستطيع أن نحمل الوفد مسئولية هذا الموقف ٠٠ فقد كانت برقيته ــ كما رأى بعض المؤرخين وبحق ــ ضربة أصابت مصر في أشد الأوقات حرجا وأحرجها الى الظهور أمام العالم الخارجى موحدة الكلمة متحدة الجبهة ٠٠ ولا نستطيع أن نقول أنه ــ على أى حال ــ كان الفشل مصير القضية أمام المجلس فذلك من قبيل المغالطة لأن التنبؤ بهذا المصير كان رهنا بالغيب ٠٠

على أى حال لم يأخذ مجلس الأمن بوجهة النظر المصرية ولم يصدر قرارا ايجابيا فيها وتركها معلقة فى جدول أعماله فى سبتمبر ١٩٤٧ · ورغم أننا لسنا بصدد بحث تفاصيل نظر القضية وتطوراتها وتناول أسباب الفشل فيها الا أن هناك وجهة نظر الوفد حول الفشل وأسبابه ولابد من تناولها ··

وقد أوضح وجهة نظر الوفد خطاب ألقاه النحاس (فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٧ فى عيد الجهاد الوطنى) وقد جاء فيه : « لقد نبهناهم الى أنهم آخر من يصلح لعرض القضية الوطنية على مجلس الأمن ، لما يعرفه العالم كله من أنهم لا يعبرون عن رأى مصر ، فركبوا رأسهم وتولوا عرض القضية بأنفسهم فباؤا بما تعلمونه من فشل ذريع ·· فشلوا فى كل شىء : فى انتهاز الفرصة الملائمة لعرض القضية ، فى التمهيد لها ، فى القيام بالدعاية الواجبة ، فى اختيار هيئة الدفاع ، فى تحضير الحجج والأسانيد ، فى تفنيد ، دعاوى الانجليز فور القائها لدفع أثرها فى النفوس ، فى الرد على تحديهم الجرىء عن موقف مصر من الديمقراطيات فى أيام الحرب ، وأخيرا فى النتيجة اذ لم يقدم الى المجلس اقتراح واحد لخير القضية وكانت كل الاقتراحات ضارة بها وانتهى الأمر الى تعليقها تعليقا يستوى فى الواقع مع شطبها أو رفضها » ·

والواقع أننا نستطيع أن ندرك أن النحاس كان متجنيا ومغاليا فى التجنى ضد النقراشى ، ويبدو أن كل أغلبية مطلقة تؤدى الى الانزلاق نحو الطغيان حتى الديمقراطية تحمل ضدها بين ثناياها ، فلأن النحاس كان يشعر بأنه يحوز الأغلبية المطلقة فأنه – فى تصورنا – واعتمادا على هذا الشعور كان ينزلق أحيانا بالتجنى والمغالاة ضد خصومه ومهما كانت مواقفهم ، وقد كان موقف النقراشى فى مجلس الأمن – بصرف النظر عن بعض الثغرات – موقفا

مشرفا وباعتراف بعض قادة الوفد نفسه ، كالدكتور محمد صلاح الدين — فقد خاصم النقراشي بريطانيا على ملأ من العالم في أكبر المحافل الدولية الرسمية ، واختصمها بقوة وبشجاعة .. حقيقة أن حكومته تأخرت في عرض القضية وكان الوقت المناسب لعرضها في فبراير ومارس ١٩٤٦ وكان لهذا أثره في المصير الذى انتهت اليه ، وكذلك يبدو أنه — من وجهة نظر معينة — أخطأ في تركيز دعايته للقضية في الولايات المتحدة الأمريكية واعتمد على بعض الأمريكيين في ذلك ، وأن هذه الدعاية لم تحقق الغرض المنشود منها ، لكن يجب ألا نغفل موقف الوفد وبرقيته الآنفة الذكر في عرض أسباب الفشل ، ورغم كل ذلك فقد كان السبب الجوهرى لفشل القضية — وهو سبب لا دخل فيه للنقراشي أو النحاس — هو سيطرة النزعة الاستعمارية في المجلس وتكاتف الدول الاستعمارية وتآمرها على القضية المصرية وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .

ثم نعود الى موقف الوفد عقب عودة النقراشي من مجلس الأمن لنلاحظ ثمة ما يشبه الصراع الخفي يدور في صفوفه بين الاتجاه التقدمي وتمثله الطليعة الوفدية من ناحية وللاتجاه اليميني الذى كان يمثله بعض العناصر في قيادة الوفد . فقد لوحظ — عقب فشل المجلس في حل القضية الوطنية — تردد في بعض بيانات الوفد وتلويح بالصداقة بعد الجلاء ، كما لوحظ في بعض افتتاحيات جريدة « المصرى » دعوة الى قبول أى قرار يصدره المجلس بالتأنى وأن المظاهرات ليست من وسائل تأكيد الحرية .. فهل كان ذلك يعنى أن الاتجاه اليمينى يميل الى التهاون والمساومة ؟ ربما كان كذلك مما أدى بالصحيفة الوفدية التقدمية « رابطة الشباب » الى أن تشن هجومها على « المصرى » متهمة رئيس تحريرها بأنه الشريك الجديد في مجلة « أخبار اليوم » ، وأن كلمة الصحيفة اليومية يكتبها

مصطفى أمين ، كما هاجمت « الجماهير » رئيس التحرير لأنه صرح فى أمريكا قائلا « اننا ننظر بعين الارتياح الى التوسع فى المصالح الأمريكية فى مصر وبلاد الشرق » « ان النفوذ الأمريكى يسعى الى السلام والاستقرار » ، كما اقترح الكثير من شباب الوفد على الحزب أن يمتلك جميع الصحف الناطقة بلسانه ·· مهما يكن من أمر هذا الصراع فى الوفد بين الاتجاهات والتيارات المذهبية والفكرية المختلفة فيه ــ وهو صراع يشكل أحد المعالم البارزة فى تاريخ الحزب فى تلك الفترة القلقة كما أشرنا ــ فقد كان ثمة تقارب بين أطراف هذا الصراع ــ رغم التناقض ــ وذلك بهدف استغلال كل الامكانيات فى الحزب للقضاء على حكم الأقليات وكانت قيادة الوفد من جانبها ــ وبرغم سيطرة العناصر اليمينية فيها ــ تفسح المجال لهذا التقارب وترحب به باعتباره مساعدا على زوال حكومة النقراشى وتحقيق الديمقراطية والجلاء وتوحيد صفوف الجماهير الشعبية ··· الـــخ ·

. . . .

فقد أصبح تركيز الوفد واضحا ــ عقب عودة النقراشى من مجلس الأمن ــ على المناداة بالقضاء على عهد الأقليات ووجوب افساح المجال للشعب لكى يعبر عن رأيه ·· وقد تمثل هذا فى عدة خطابات وبيانات أصدرها الوفد أو ألقاها النحاس سنتناول بعضها بعد قليل ، لكن الانصاف يقتضينا أن نشير الى أنه فى نفس الوقت وجه الوفد بصره الى انجلترا متناولا موقفها فى مجلس الأمن بالتقريع مطالبا اياها بالجلاء عن الوادى والا « فلتتحمل مسئولية ما يحدث من عداء يناصبها الشعب به ولا يعلم الا الله مداه » ·

. . . .

وكانت المناسبة الأولى التى انتهزها الوفد للتعبير عن تلك الآراء عودة النقراشى الى مصر ، ففى نفس اليوم الذى وصل فيه وجه النحاس خطابين الى كل من النقراشى والسفير البريطانى ،

كما أصدر الوفد بيانا « الى أبناء وادى النيل » ويحسن ان نتناول هذا بشيء من التفصيل ٠٠ ففى خطاب النحاس الى النقراشي بعد أن اتهمه فيه بأنه كان « العقبة الكأداء « فى سبيل تحقيق مطالب البلاد لأنه سكت عن اعلانها زمنا طويلا ثم كيف أجبر بقوة الرأى العام على قطع المفاوضات والالتجاء الى الهيئات الدولية ٠٠ وكيف كانت عريضة الدعوى مبتسرة مهلهلة ٠. ثم كيف لم يناد باعلان فسخ المعاهدة كما أشرنا ٠٠. الخ ، بعد ذلك يطلب النحاس من النقراشى الالتجاء الى الأمة مصدر السلطات « لتحل ما عقدتم من مشكلات وتعطى الثقة لمن تريد وتشاء » ٠ وفى الحاح شديد يطالبه النحاس بالتنحى عن الحكم ، فيقول « نطالبكم باسم البلاد أن تخلوا الطريق وأن تفسحوا المجال ليتصدر الدستور مكانه وتستعيد الأمة سلطتها وارادتها ويرتفع الكابوس الجاثم على حريتها الداخلية والخارجية ٠٠٠ الخ » الخطاب ٠

أما فيما يتعلق بالخطاب الذى وجهه النحاس الى السفير البريطانى فقد تناول فيه جهود البلاد فى أعقاب الحرب العالمية الأولى للمطالبة بحقوقها ، ثم أشار الى موقف مصر فى الحرب الأخيرة وقد كان فى جانب الديمقراطية وكيف « عانت بلادنا الأمرين ولاقت من الهوان ما لاقت وضحت بأقواتها وبأمنها لقاء ما أبرم من مواثيق دولية ٠٠ » ٠ كما أشار النحاس الى تنكر بريطانيا لهذه المواثيق « فلم تسلم بحقوقها فى جلاء القوات البريطانية عن أراضيها وعضت بالنواجذ على السودان فعملت على فصله عن مصر ٠٠٠ » ولا يغفل موقفها فى مجلس الأمن وتمسكها بمعاهدة ١٩٣٦ « وهى تعلم علم اليقين أنها لا يمكن أن تفرض الى الأبد علينا ، وأنها أبرمت لظروف وملابسات انتهت وأصبحت ساقطة لا وجود لها ٠٠٠ » ويستطرد النحاس فيؤكد للسفير أنه « أصبح لا محل لاستمساك انجلترا ببقاء قواتها فى أى بقعة من وادى النيل ـ ولا معنى لأن

توافق على جلاء قواتها من شقيقتينا سوريا ولبنان ثم تعارض فى جلائها عن وادى النيل ... » ولا يغفل النحاس الاشارة الى المصير الذى انتهت اليه القضية الوطنية أمام مجلس الأمن فيقول « لقد صور لانجلترا خيلاؤها أنها خرجت من مجلس الأمن ظافرة ، وفاتها أنها ان كسبت المعركة ظاهرا فقد خسرتها واقعا ، خسرت مواثيقها وعهودها ... » ثم ينتهى النحاس الى أن يعلن أنه - باسم شعب وادى النيل - يطالب انجلترا بأن تجلى فى الحال قواتها العسكرية والادارية والمدنية « فان فعلت ذلك كسبت صداقة وادى النيل ، وان صمت آذانها فلتتحمل مسئولية ما يحدث من عداء يناصبها الشعب به ... الخ » ، ولم يقتصر موقف الوفد على هذين الخطابين بل صدر بيانا - فى نفس التاريخ - الى « بناء وادى النيل » وقد تناول فيه عدة نقاط : أولا : جثوم عهد الأقليات على صدر البلاد ثلاث سنوات وما سببه من ضياع حقوق الشعب وتعطل ارادته ... الخ . ثانيا : سوء المصير الذى انحدرت اليه البلاد من خلال أدوار المفاوضات وموقف النقراشي منها ... الخ . ثالثا : وجوب انهاض كل مواطن لأن يعلن افلاس هذا العهد والعمل على انقاذ الوطن ... رابعا : الوفد يسجل على النقراشي وحكومته وعهده خذلانا منهم لمطالب البلاد .. خامسا : الحكم للدستور وحده « فاذا لم يكن للدستور احترامه وللأمة مشيئتها ، واذا كان الانسان فاقد الحرية فى وطنه هل يستطيع أن يستخلص الحق من غاصبيه ويخرج المعتدى من بين دياره وأهليه ؟ » ... سادسا : الدعوة لجمع الشمل وتنظيم الصفوف ومقاومة العدوان والاستماتة فى الدفاع عن حقوق البلاد ... سابعا : التذكير بأن الانجليز ليس لهم حق فى البقاء فى وادى النيل « فالوادى واديكم أنتم له وهو لكم والانجليز دخلاء عليكم .. فان لم ينزلوا على ارادتكم وتنجلى قواتهم عن وطنكم مصره وسودانه جلاءا سريعا ناجزا فهيئوا أنفسكم لارغامهم على احترام ارادتكم ... الخ » ، ثامنا : عدم التعرض

بالأذى للمستوطنين الأجانب وعدم مآخذتهم بجريرة حكوماتهم وموقفها في مجلس الأمن ... الخ .

ومن الخطابات والبيانات السابقة التى أصدرها الوفد نستطيع أن نلاحظ أنها تركزت حول مسألتين هما القضية الوطنية ، والمطالبة بالتنحى عن الحكم واجراء الانتخابات لاستطلاع رأى الأمة ... أى أن الوفد قد أغفل الشئون الداخلية فلم يتناولها فى بياناته فى هذه الفترة ، وصرف كل اهتمامه الى المسألتين السالفتى الذكر ، ويبدو أنه أدرك هذا النقص فأراد أن يتلافاه ، فسنحت له فرصة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى (١٣ نوفمبر ١٩٤٧) فطالع الرأى العام باتجاهاته وموقفه ازاء تلك الشئون الداخلية . وكان ذلك فى الخطاب الهام الذى ألقاه النحاس فى تلك المناسبة ، ونجده بعد أن تناول فشل المفاوضات وفشل الالتجاء الى مجلس الأمن والسياسة التى أعلنها النقراشى عقب عودة من المجلس وهى كما أشرنا « سياسة التجاهل التام لانجلترا .. » ثم بعد أن يعرض للدستور وسلطة الأمة واجراء انتخابات حرة على يد وزارة محايدة ... الخ ، بعد كل هذا يتناول النحاس الأمور الداخلية كاضطراب الأمن العام واختلال الجهاز الحكومى والعجز عن معالجة شكاوى العمال وطوائف الموظفين مما أدى الى الاضرابات « والحكومة كما يذكر النحاس – لا تجد مخرجا غير حلول عرجاء ووعود جوفاء لا تقوم معوجا أو تشفى غليلا .. وما هو ببعيد قرار رجال الأمن بالامتناع عن أداء واجباتهم فى أخطر الظروف ، وافلاس الحكومة فى مواجهة الموقف افلاسا تخلت معه عن تبعاتها الدستورية ومسئوليتها الحكومية ، الأمر الذى لم يحدث له نظير منذ قامت الحياة الدستورية فى مصر .. » . ويمضى النحاس فيتناول شئون التموين والمسائل الاقتصادية والأحوال المالية فيتهم الحكومة بأنها أفسدت الصالح منها لأنها عالجتها بالتردد

والارتجال والتناقض .. « فلا عجب اذا اضطربت الحالة الاقتصادية واختلت الموازين المالية وساد القلق دوائر التجارة والصناعة وأشفق المفكرون من سوء المآل ... الخ » . ولا يغفل النحاس مسألة ظهور وباء الكوليرا آنذاك فيسجل على الحكومة عجزها عن مكافحته .. الا أنه يبدو أن النحاس كان متجنيا على الحكومة فى هذه المسألة بالذات وكان يرغب فى الهجوم فقط ، اذ أن بعض المصادر تشير الى أن الحكومة قامت بدورها فجندت ما استطاعت من القوى لمكافحة هذا الوباء ، وأن طبقات الشعب تضامنت معها فى هذا الصدد ..

وينتهى النحاس فى خطابه الى اعلان خطة الوفد فى نواحى الاصلاح الداخلى وقد أجمل خطوطها الرئيسية فى : أولا : تحقيق العدالة الاجتماعية برفع مستوى الطبقات الفقيرة والتقريب بينها وبين غيرها من الطبقات . ثانيا : اصلاح الادارة الحكومية على أساس من اللامركزية يدعم الحياة النيابية ويوزع حمل المسئولية ويجعل طابع الحكم السرعة والانجاز وحسن القيام على مصالح المحكومين .. ثالثا : توطيد دعائم النهضة العامة على أساس تعميم التعليم والعناية الصحية وكفالة رغد العيش للجميع .. رابعا : تدعيم الاقتصاد القومى بزيادة الانتاج وموازنة الاستهلاك والدأب على العمل فى استغلال الثروات القومية على اختلاف أنواعها .. ويضيف النحاس الى هذه الخطوط مسألة تقوية الجيش « والنهوض به الى المستوى المادى والمعنوى الذى يتلاءم مع خطورة المهمة الملقاة على عاتقه وهى الذود عن حياض الوطن » .

ولا يغفل النحاس مسألة الجامعة العربية والعقلية الاستعمارية « التى تحاول بشتى الوسائل تفريق صفوفنا وتوهين عزائمنا ليسهل عليها أكلنا وهدمنا .. » ثم يتناول نكبة الشعب الفلسطينى « والذى يراد تمزيق أوصاله وتقسيم بلاده لمصلحة الصهيونية »

ثم يطالب بأن تقف الشعوب العربية كلها صفا واحدا فى رفض مشروع التقسيم والدفاع عن عروبة فلسطين ووحدتها واستقلالها ، « لأن الصهيونية فى فلسطين هى جرثومة الخطر التى تهدد سائر الشعوب العربية فى أمنها وسلامتها وكل كيانها .. » ، ويختتم النحاس خطابه قائلا « تلك خطة الوفد .. وفيها الرد الصريح على جميع ما يشغل الرأى العام من مهام الأمور ... ولكننى أعود فأقول أن مفتاح الموقف كله هو الرجوع الى الأمة لتصحيح الأوضاع الداخلية وتحقيق الوحدة القومية فى كنف أحكام الدستور .. » . والواقع أننا اذا كنا قد أخذنا على الوفد اشتطاطه فى الالحاح بهذا النداء والمطالبة به فى كل مناسبة وبلا مناسبة واتخاذه مجرد مطية الى مقاعد الحكم باعتبار أن الحكم هو الهدف الأول أمامه كما أشرنا ابان رفع حكومة النقراشى والهيئات الأخرى لشعار ضم الصفوف لعرض القضية على مجلس الأمن ، اذا كنا أخذنا على الوفد مثل هذا الموقف فى ذلك الوقت فان الأمر كان جد مختلف فى تلك الآونة أى فى أواخر ١٩٤٧ وعقب الفشل فى مجلس الأمن ، فان نداء الوفد كان على حق ـ فى تصورنا ـ آنذاك ، حيث أنه كان ينبغى على النقراشى وأنصاره ـ حينئذ ـ وبعد أن أعلنوا سياستهم فى الداخل والخارج أن يتخلوا عن الحكم ويفسحوا الطريق لغيرهم لتصحيح الوضع الدستورى فى الداخل ولتجربة أسلوب آخر فى معالجة القضية الوطنية فى الخارج ، أو كانوا ـ على الأقل ـ يجرون انتخابات جديدة محايدة تاركين للشعب اختيار ما يشاء من ممثليه .. ولكنها عقدة الحكم والسلطة التى سيطرت على الجميع دون استثناء ، فقد كان هدف الجميع مقاعد الحكم ، وبالتالى كان كل حزب يتربص بالآخر .

كان الوفد ـ لا شك ـ يرغب فى الحكم حينئذ كغيره من الأحزاب ، لكن من الممكن تبرير رغبة الوفد بأنه كان حزب الأغلبية

وكان لا يفتأ ينادى بالرجوع الى قواعد الدستور واستطلاع رأى الأمة بانتخابات حرة ، فى حين أنه من الصعب تفسير رغبة أحزاب الأقلية التى كانت تدرك أن سندهـا القصر أولا وقطـاع معين من الشعب ثانيـا ... هذه ملاحظة عامة تصـدق على امتداد الفترة التارخية منذ تأليف الوفد المصرى وثورة ١٩١٩ ثم تشكيلات الأحزاب المختلفة التى توالت بعد ذلك وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحل جميع هذه الأحزاب .. ثم نعود الى الموقف فى نهاية عام ١٩٤٧ حيث كان ينبغى على حكومة النقراشى أن تتنحي عن الحكم أو تجرى انتخابات جديدة كما ذكرنا ، ولم تفعل ذلك ربما خوفا من فوز الوفد ، وليس هنا بالوضع الدستورى السليم فحتى لو افترض وفاز الوفد لكان الأحرى بالنقراشى وحزبه أن ينتقلا الى صفوف المعارضـة ومراقبة سياسـة الحكومة الجديدة فاذا انحرفت أو اشتطت فى هذه السياسة كانا بمثابة « الفرملة » لها وكشف الحقائق للشعب .. ربما يقال ان الفترة الدستورية لمجلس النواب لم تكن قد اكتملت بعد ، والجواب على ذلك ان المجلس كان مبتورا اذ لم يشترك فيه حزب الأغلبية ثم انه قام على أساس انتخابات مشكوك فى سلامتها كما أوضحنا ، ثم وأخيرا متى كانت المدة القانونية مطبقة فى تاريخ الحياة السياسية منذ قيامها ووضـع دستور ١٩٢٣ ؟ وبالتالى يستطيع الباحث أن يثير كل هذه الاعتبارات بالنسبة لحزب الوفد هو الآخر ، فقد كان ـ منذ نشأته ـ لا يترك أحزاب الأقلية تكمل فترات مجالسها النيابية ويدع حكوماتها تخطىء وهو يراقبها فى المعارضة ويوضح الحقائق للشعب ، والشعب فى النهاية هو سيد الموقف ... ولعمرى ان ذلك الأسلوب الدستورى السليم لم يعمل على تحقيقه حزب سياسى مصرى حتى ولا الوفد نفسه . !! وهذه حقيقة تاريخية نسجلها ... لقد كان من الممكن أن تجنب هذه الأحزاب تاريخها وتاريـخ بلادهـا هذه الأخطاء والانحرافات والحلول المرتجلة والكوارث التى ألمت بالشعب المصرى

الذى كان ــ لسوء حظه ــ أشبه بالكرة تتقاذفها أيدى الجميع ..
القصر والأحزاب والانجليز ، كان كل منهم يناور ويخادع ويضلل
لبلوغ أهدافه وهم جميعا فى واد ، والشعب فى واد آخر ، يطلب
منه المسير الى صناديق الاقتراع ، وهناك يرغم على انتخاب من تريدم
الحكومة القائمة أو تزيف باسمه الانتخابات ، ثم لا يلبث المسرح
أن ينفض حتى يقام من جديد .. .. وهكذا أصبح الشعب يدور
فى حلقة مفرغة وأصبح الموقف كله داعيا للسخرية والرثاء .. !

ثم نتابع مرة أخرى مسيرتنا مع حزب الوفد حيث مازال فى
المعارضة يصارع حكومة النقراشى ويلح فى مطالبته لها بافساح
المجال ليتصدر الدستور مكانه وتستعيد الأمة سلطتها وارادتها ،
والحكومة من جانبها تتعقب صحافة الوفد بالمصادرة (المصرى ــ
البلاغ ــ صوت الأمة ــ رابطة الشباب ــ الجماهير .. الخ) كما
أخذت تعتقل الشباب فى المظاهرات والاجتماعات ولا سيما شباب
الوفد من أعضاء اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال . ويبدو أن صراع
الوفد حينئذ لم يكن مقتصرا على الحكومة فقط بل كان يشمل عدة
جبهات أخرى ينبغى توضيح موقفه منها .. فقد خاض مع جماعة
الاخوان المسلمين معركة تبادلا فيها الاتهامات ، وذلك حينما اتجهت
تلك الجماعة ضد الحركة الوطنية الجماعية ومحاولتها الانفراد
بمواقف معينة قبيل عرض القضية على مجلس الأمن وبعده والتجائها
الى أساليب العنف فتصدت لها صحف الوفد وأخذت تشن هجومها
ضد الجماعة ومرشدها ، فأذاع حسن البنا بيانا هدد فيه الوفديين
بأن يومهم لقريب « ان لم يفيئوا الى رشدهم ويرجعوا عن غيبهم »
واتهم الوفد بالتستر على العناصر الشيوعية ، فردت صحف الوفد
هذا الاتهام بأن حزبهم شعبى ديمقراطى وأن هتلر ألصق ذات التهمة
بأعدائه حينما أراد التنكيل بهم .

لكن الصراع الأكبر الذى كان على الوفد أن يخوضه منذ اقالة حكومته فى أكتوبر ١٩٤٤ والذى استمر طوال تلك الفترة وحتى عودته الى الحكم فى يناير ١٩٥٠ ، هو صراعه التقليدى مع القصر من ناحية ، وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى ، والذى نستطيع أن نعتبره امتدادا لصراع الثلاثينات الا أنه فى الأربعينيات ألقى اليه بوقود جديد تمثل فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والشكل القبيح الذى لابسه ، وانشقاق مكرم عبيد أحد أعمدة الوفد القديمة وتأليفه لحزب جديد « الكتلة » ألقى بنفسه الى المعسكر المناوىء للوفد ، هذا بالاضافة الى ما قدمته أخطاء حكومة الوفد ٤٢ ـ ١٩٤٤ من الوقود لالهاب هذا الصراع على النحو الذى سلف ٠٠ فقد أدت كل تلك العوامل ـ بالاضافة الى تراث الأحقاد والخلافات الشخصية فى الماضى والاستعداد الطبيعى للعداء والصراع ـ الى حملة واسعة تعرض فيها الوفد ورئيسه للتشهير والدعاية طوال تلك الفترة كما ذكرنا ٠٠ وقد شاركت « أخبار اليوم » بجزء كبير فى هذه الحملة ، وكذلك فعلت حكومات الأقلية التى تتابعت صحفها على النحو الذى مر بنا ٠٠ ويبدو أن ذلك بالاضافة الى ما شعر به الوفد من اليأس ازاء رغبته فى القضاء على عهد الأقليات ونفوذ القصر ، كان دافعا لأن تحاول قيادة الوفد فى تلك الفترة ومنذ أواخر عام ١٩٤٧ صرف اهتمامها الى داخل الحزب من حيث النهوض بتشكيلاته وتقوية صفوفه التى كانت قد أوهنتها مطارق حكومات تلك الفترة ولا سيما حكومة اسماعيل صدقى لتنقله من حالة الركود الى حالة جديدة من الحيوية والنشاط ٠٠٠ فحدثت عدة تغييرات فى أجهزته ومنصب السكرتير العام ، وأضيفت اليه منصب « السكرتير المساعد » ٠٠ الخ فابتدأ الوفد فى تلك الفترة ومنذ أوائل عام ١٩٤٨ كمحاولة للنهوض من حالة الركود التى انتابته ولتدعيم صفوفه واتخاذ موقف محدد من حكومات الأقلية بدأ فى عقد سلسلة من الاجتماعات بعضها مقتصرا على أعضاء الوفد وبعضها الآخر من أعضاء الهيئة الوفدية

العامة وينبغي علينا أن نتناول بعض ما تحت أيدينا من محاضر تلك الاجتماعات كنموذج لها (*) .

ففيما يتعلق باجتماعات أعضاء الوفد سوف نشير الى ثلاثة محاضر : في ١٩٤٨/٣/٤ ، ١٩٤٨/٤/١٥ ، ١٩٤٨/٦/١٧ دفي الاجتماع الأول يطرح النحاس مسألة فلسطين والتبرع لها ثم يخطر الأعضاء بنص تصريحاته وخطبه فيوافقون عليها ، ثم يقترح عدة اقتراحات حول الدستور مثل حل مجلس النواب وتأليف جبهه ثم تأليف وزارة ائتلافيـة تجرى الانتخابـات كما حـدث في عام ١٩٣٦ ... الـخ » .أما الاجتماع الثانى فقد أخذ أعضـاء الوفد يتباحثون في الحالة الحاضرة والوسـائل الواجب اتخاذهـا ازاء حكومة النقراشي ، ثم اقترح الأعضاء الاقتراحات التالية (ونحن ننقل هنا بالنص) :

أولا : زيارة الأقاليم .. ثانيا : تحديد يوم الاضراب العام .. ثالثا : كتابة عريضة للسراى تواجه فيها بالحقائق ويوقعها جميع الأعضاء .. رابعا : يتوجه الوفد والهيئة الوفدية الى ميدان عابدين لرفعها .. خامسا : تأليف لجنة تنفيذية .. سادسا : تأليف جبهة من الأحزاب المعارضة والمستقلين .. سابعا : تأليف لجنة للاشراف على الصحافة الوفدية .. ثامنا : تأليف لجنة دفاع من نجيب باشا وعبد الفتاح باشا وغيرهما للدفاع عن الوفد في مصر والأقاليم .. تاسعا : الدعاية في الخارج بواسطة المؤتمرات وغيرها .. عاشرا : نشر الدعاية في القرى والأقليم بواسطة رجال الهيئة الوفدية في المحافظات .. الحادى عشر : تنسيق العلاقات والاتصال بين أعضاء الهيئة الوفدية ولجان الشبان الوفديين .. ثانى عشر : اعلان برنامج

(*) عثرنا على هذه المحاضر لدى الأستاذ محمود سليمان غنام « رحمه الله » وبعضها مسجل بخط يده وبعضها الآخر مسجل بخط الأستاذ فؤاد سراج الدين باعتبارهما يشكلان سكرتارية الوفد آنذاك .

اجتماعى واقتصادى فى الظروف الحاضرة .. ثالث عشر : الخروج عن الموقف السلبى واجراء عمل ايجابى ... الخ .

أما الاجتماع الثالث فقد تناول فيه أعضاء الوفد حالة الركود السالفة الذكر والوسائل اللازمة للنهوض منها كمسألة السكرتارية العامة التى تناولناها فى موضع آخر وغيرها من المسائل وصحافة الوفد كما تناقشوا فى الحالة السياسية الحاضرة .

كان هذا فيما يتعلق باجتماعات الوفد أما فيما يختص باجتماعات الهيئة الوفدية فسنكتفى بالاشارة الى محضرى اجتماعين لها الأول بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٢ والثانى بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٩ : ففى الاجتماع الأول يشير النحاس الى الأمور الخطيرة التى تجتازها البلاد وسوء الأحوال فى الداخل والخارج من حيث الفشل فى القضية المصرية والسودانية وقضية فلسطين ... الخ . ثم ينتقل النحاس الى الهدف من عقد الاجتماع فيقول « لقد عجزنا عن أن ننهض بكم الى العمل فدعوناكم الى الاجتماع لكى تدافعوا عن حرياتكم وحقوقكم فى حدود واجباتكم وأن ميدان الكلام لا ينفع ولم يبقى الا ميدان الأعمال » . ثم يسترسل النحاس فى توضيح وجهة نظره فيقول « كثيرا ما أسمع من شيوخكم وشبابكم نريد توجيها وأنا لا أستطيع أن أوجه أكثر من البيانات التى أصدرها ويجب أن أعلم أنكم تهيئون للعمل وسائله من مال ورجال وبغير ذلك ثقوا أنكم سائرون الى الزوال وستدبر لكم كافة الجرائم .. اننى مستعد مع زملائى أعضاء الوفد أن نسمع أقوالكم وما تقررونه يمكننا أن ندرسه .. ما كنت أستطيع أن أجمعكم قبل ذلك لأن كل من كان يخاطبنى كان يقول انه يريد العمل ولكنه يرمى العبء على غيره وبعد ذلك يتوكل وينصرف الى مهامه الخاصة دون أن يبحث عمليا فى طريقة العمل ووسائلها فكنا نجتمع ثم ننصرف بغير

نتيجة ... الخ » . ثم يبدأ الأعضاء فى طرح اقتراحاتهم فينادى البعض بأن تكون خزينة الوفد عامرة ثم يشير البعض الآخر الى أن التقصير عام من جانب الوفد والهيئة الوفدية ومن جانب الشعب وأن « البلاد تحكم حكما لم نسمع به الا أيام الثورة الفرنسية ومحاكم التفتيش والقرون الوسطى ، ولكن الوعى قد استيقظ أخيرا ووجدت روح التمرد والثورة ولكنها فى حاجة الى توجيه » ، ثم تنادى أصوات بالثورة لأنه « ما لم تثوروا فلن تنالوا شيئا » ثم تتساءل أصوات « كيف ينظم الثورة لكى نقوم فى جميع البلاد وفى وقت واحد هذا ما يجب » ... الخ .

أما فى الاجتماع الثانى فقد استعرض أعضاء الهيئة الوفدية قرارات الوفد الآنفة الذكر ووافقوا عليها باعتبارها اقتراحات مقبولة الا أن تنفيذها يحتاج الى استعداد كامل وتهيئة الوسائل ثم بدأ الأعضاء فى ابداء الاقتراحات والأراء .

هذا مجمل عام لما كان يدور فى كواليس الوفد فى تلك الفترة القلقة . ثم نعود لنتابع مجريات الأحداث وموقف الوفد ازاءها ، ونقف الآن على أبواب عام ١٩٤٨ وقد شهدت فيه مصر فترة من أخطر الفترات التى مرت بها فى تاريخها الحديث والتى من الممكن أن نعتبرها بداية التحول الذى انتهى بثورة يوليو ١٩٥٢ وعزل الملك ثم الغاء الملكية ... ولما كانت دراستنا لا تركز على هذه الفترة وما صاحبها من الأحداث الهامة بالتفصيل الا بالقدر الذى يلقى الضوء على موقف الوفد ازاءها وهو الذى يتصل بدراستنا تلك ، فاننا سنكتفى بمحاولة الاشارات السريعة لمعالم الأحداث والعثور على صوت الوفد من بين هدير تلك الأحداث .. وكان فى مقدمة هذه الأحداث وأخطرها دخول الجيش المصرى مع الجيوش العربية الى فلسطين لانقاذها من بين براثن اليهود وذلك

فى ١٥ مايو ١٩٤٨ . فانه على أثر صدور قرار الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ السالف الذكر بتقسيم فلسطين ، أعلنت بريطانيـا أنها ستنهى انتدابها عليها فى ١٥ مايو ١٩٤٨ . وسـواء أكان المسئول الأول عن دخول مصر حرب فلسطين الملك أو وزارة النقراشي والبرلمان القائم ، فقد كان الرأى العام - كما يرى البعض - متحمسا للحرب ، الا أن هذا التحمس لا يعفى المسئولين آنذاك والجهاز القائم كله من اللوم، لأن هذا التحمس كان قائما على أساس التقدير الخاطىء للمسئولين من حيث القول بأن اليهود عصابة لا اعتبار لها والقول بمقدرة الجيوش العربية على سحق تلك العصابة ... الخ . لقد أثارت هذه التقديرات عواطف الشعب حقيقـة لكننا لا نعتقد أن الشعب كان يريد الحرب ، بل من المؤكد أن الملك - وربما حكومته معه - أرادا هذه الحرب لتحقيق أهداف خاصة .. وكان موقف الملك من حكومته آنذاك وعقب قرار الأمم المتحدة بانشاء دولة اسرائيل وتمهيد اليهود لهذا الانشاء « أشبه وضوحا لاستئثاره بالسلطة وتوجيه سياسة البلاد من كل ما يمكن أن يرد بالخاطر » على حد تعبير محمد حسين هيكل وبالتـالى فلا غرابة أن يصـدر أمره الى وزير الدفاع - الفريق محمد حيدر - وكان رجله وياوره الخاص ، باجتياز فرق الجيش المصرى الحدود الى أرض فلسـطين دون علم رئيس الحكومة وبغير انتظار لقرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء .

ولا ريب أن النقراشي يتحمل وزر هذا الرضوخ والاستسلام من جانبه للسراى ، فليس له أن يلقى المسئولية عليها بل كان من واجبه - طبقا لأحكام الدستور - أن يحكم أو يتخلى عن الحكم .. وقد حاول البعض تبرير موقفه بأنه لعله كان يأمل ألا تمكث الحرب طويلا ، أو يكون اشتراك الدول العربية فيها جميعا سبيلا الى القضاء على العصابات الصهيونية بسرعة .. وهو تبرير واه اذ من الثابت أنه أفضى للبرلمان - فى جلسة سرية - بمعلومات غير دقيقة عن

هذى الاستعدادات والاعتمادات لهذه الحرب وكان متحمسا للدفاع عن الفكرة مما أدى الى موافقة كل من المجلسين على اعلان الحرب ضد اسرائيل .

واضح تماما أن النقراشي أراد تغطية الملك ، هذا بالاضافة الى احتمال يجب ألا نغفله وهو أنه يبدو أن النقراشي ـ ان لم يكن داعية للحرب ـ فقد رحب بها ورأى فيها فرصة لصرف أنظار الشعب عن مساوىء الحكم الداخلى ، وعن متاعبه ومطالبه ، والالتجاء الى الحروب لمثل هذا الهدف سياسة معروفة لجأت اليها الدول الدكتاتورية مرارا فى التاريخ القديم والحديث .

على أى حال أعلنت الحرب ومضت فى تطوراتها .. وبقى علينا استطلاع موقف الوفد ورئيسه منها وما لابسها من الأحداث ... وبادىء ذى بدء نشير الى صدور مرسوم باعلان الأحكام العرفية ابتداء من ١٥ مايو ١٩٤٨ وتعيين النقراشي حاكما عسكريا عاما .. وبالتالى لا تطالعنا الصحف الوفدية حينئذ باتجاه الوفد وموقفه ازاء الحرب وفلسطين .. الا أنه من ناحية أخرى لابد أن نشير الى تضامن الوفد فى نداءاته السالفة الذكر ودعوته للدفاع عن عروبة فلسطين ووحدتها واستقلالها ، ثم انه قام بمد يد المساعدة لشعب فلسطين تبعا لامكانياته ، وتمثلت هذه المساعدة فى دعوته الى جمع التبرعات من الشعب لمساعدة الثورة الفلسطينية .

ففى أحد اجتماعات الوفد (فى ١٩٤٨/٣/٤) عرض النحاس مسألة التبرع لفلسطين ، وبين الظروف التى دعت الى ذلك ، ثم تألفت لجنة لهذا الغرض من محمود غنام ، وفؤاد سراج الدين ونجيب الهلالى ، وعلى زكى العرابى وعبد السلام فهمى جمعة . وفى اجتماع آخر للوفد فى ١٩٤٨/٦/١٧ تناقش الأعضاء فى

الظروف السياسية وفى مقدمتها مسألتى السودنة والمسألة الفلسطينية وعلاج كل منهما كما أشرنا .

وقد سادت مصر فى ذلك الوقت موجة عنيفة من الارهاب مست الوفد ورجاله وغيرهم من الساسة المصريين حينئذ .. وكانت هذه الموجة امتدادا لما سبقها من الأحداث عقب اقالة حكومة الوفد ... فقد بدأت هذه الموجة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بمقتل الدكتور أحمد ماهر فى فبراير ١٩٤٥ على النحو الذى سلف . وفى ديسمبر - من نفس العام - ألقيت قنبلة على سيارة النحاس ، لكنه لم يصب بسوء .. واذا كان حسين توفيق قد فشل فى القضاء على حياة رئيس الوفد فقد استطاع اغتيال أحد رجال الوفد البارزين آنذاك وهو « أمين عثمان » وكان ذلك فى ٥ يناير ١٩٤٦ ..

ثم توالت مثل هذه الأحداث كالقاء قنابل على المنشآت والانفجارات فى القاهرة والاسكندرية وشملت القاء قنابل على الجنود البريطانيين .. توالت هذه الأحداث فى عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ فلم تنقطع ... ثم بلغت ذروتها فى عام ١٩٤٨ ومازالت حكومة النقراشى قائمة والحرب دائرة فى فلسطين .. فاغتيل أحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف مصر (٢٢ مارس ١٩٤٨) ، وفى ليلة ٢٥ ابريل من السنة نفسها حاول بعض الجناة نسف دار النحاس .. وتوالت الانفجارات مرة أخرى على امتداد العام حتى نوفمبر حيث هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس وأطلقت عليه الرصاص (*) وقد نجا النحاس أيضا من هذا الاعتداء .. ثم كان شهر ديسمبر وقد شهد أحداثا كانت استمرارا لهذه الموجة العنيفة من الاغتيالات والانفجارات فقد اغتيل اللواء سليم زكى

(★) ذكر لنا الأستاذ فؤاد سراج الدين أنه كان مصاحبا للنحاس فى تلك الليلة اثناء عودتهما من النادى السعدى ، كما أكد الأستاذ فؤاد أن الملك فاروق هو المسئول عن هذا الحادث .

حكمدار العاصمة (٤ ديسمبر ١٩٤٨) ، وأصبح واضحا تماما أن معظم هذه الجرائم والاغتيالات والاضطرابات قد دبرتها واشتركت فيها جماعة الاخوان المسلمين .. فقد اعتنق العنصر الارهابى فى هذه الجماعة هذا الأسلوب الاجرامى منتهزا فرصة المد الثورى للشعب والاضطراب القائم فى هذه الفترة كما انتهز فرصة حرب فلسطين واشتراك هذه الجماعة فيها وتكديسها للأسلحة و .. الخ ، وتطلع هذا العنصر ـ كما تطلعت الجماعة كلها ومرشدها ـ الى اتخاذ هذا الأسلوب وسيلة لقلب نظام الحكم فى البلاد .. وعندما تبين للنقراشى كل تلك المسائل أصبح لا مندوحة له عن القضاء عليها .. فأصدر أمرا عسكريا فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الاخوان المسلمين .. فكان أن اغتالته الجماعة فى ٢٨ ديسمبر من نفس السنة .. ويحسن بنا أن نحاول تبين موقف الوفد من جماعة الاخوان ، فقد كان الوفد ينظر اليها فى البداية كهيئة دينية لا غبار عليها ويرحب بأعضائها كمسلمين ، الا أنه لم يكد مرشدها يعلن فى أحاديثه أن الحكم يقترب من الاخوان حتى بدأ الوفد يسحب تأييده لها ولا يقرها على هذا الاتجاه ولا سيما عندما صحبه العنف والاغتيال .. وكان للوفد ـ فى هذه الفترة ـ موقفان مختلفان من الجماعة ، فتارة يعارض سياستها وتارة يلاطفها ويهادنها بناء على اتصالات كانت تجرى بين بعض القادة من الطرفين ، لدرجة أن فريقا من أعضاء الوفد دعا الى زيارة مقر الجماعة ، ولكن هذا الوئام كان ـ كما أشرنا ـ قبل الاتجاه الى الحكم والعنف .. ثم قام الوفد ـ بعد عودته الى الحكم فى ١٩٥٠ ـ بالتخفيف من الاجراءات الحكومية التى كانت تتخذها حكومة النقراشى وعبد الهادى ضد الجماعة عقب حلها ، مع شرط الابتعاد عن السياسة والعنف .

عقب اغتيال النقراشى تجددت فكرة الائتلاف وتوحيد الصفوف ، حيث اتجهت السراى الى الرغبة فى قيام وزارة ائتلافية باشتراك الوفد ، ويبدو فى تصورنا أن الملك ومستشاريه قد اعتقدوا

أن اشراك الوفد فى الحكم كفيل بتهدئة الأحوال التى كانت قد بلغت درجة كبيرة من السوء ، ومن ناحية أخرى يبدو أن الوفد كان يرغب في قبول اشتراكه فى تلك الوزارة الائتلافية مؤقتا ، الا أنه اشترط ألا يكون رئيسها ابراهيم عبد الهادى أو أى رئيس حزبى من الأحزاب غير الوفدية .. ولم تنجح المساعى لتحقيق هذه الفكرة .. فتألفت الوزارة برياسة ابراهيم عبد الهادى (ديسمبر ١٩٤٨ ـ يوليو ١٩٤٩) ..

وزارة ابراهيـــم عبد الهـــادى :

لم يكد ابراهيم عبد الهادى يستقر فى الحكم أسابيع حتى فوجىء الوفد بارســـال الملك للفريق حيدر الى فؤاد سراج الدين برسالة مؤداها عرض الوزارة على الوفد (أى تأليف وزارة وفدية) فرفض النحاس قبول تأليف الوزارة فى هذه الظروف .

على أى حال تألفت الوزارة السعدية لتواجه فترة قاسية وتجارب مريرة ورثت بعضها عن وزارة النقراشى ، وأضيفت اليها تجارب أقسى وأشد . كان الجيش مازال فى فلسطين يعانى حالة سيئة من الانهيار والتدهور ولا سيما بعد تلك الصفقات المريبة للأسلحة الفاسدة التى زكمت برائحتها الأنوف فى داخل الجيش وخارجه ، وكانت الحملة الصهيونية على مصر قد بلغت درجة كبيرة فى صحافة العالم ، وجماهير الشعب ثائرة متربصة ، وجماعة الاخوان مشردة تخضع لأقصى أنواع العنف وتضطرم بأشد أنواع اللهفة للانتقام .. وبالاضافة الى ذلك كله كانت الحالة الاقتصادية تتدهور ، ثم مصرع النقراشى فى فناء وزارة الداخلية كان ماثلا فى أذهان الحكومة . مواقف صعبة وتركة مثقلة ما كان أحرى بابراهيم عبد الهادى أن يتجنبها فيرفض توليته الحكم طالبا من السراى أن ترد الأمور الى أوضاعها الصحيحة وتترك أغلبية الشعب تضطلع بها ... لا شك

أنها سقطة وقع فيها كما وقع فيها غيره من رجال السياسة فى مصر آنذاك ... ومهما يكن من أمر فقد ألف وزارته وسط هذا الخضم من المشاكل ، وراح ينكل بجماعة الاخوان من ناحية ، ويعمل على انهاء حرب فلسطين بعد أن تحقق من أنه لا فائدة منها ، وانتهت فعلا عمليات القتال بتوقيع الهدنة الدائمة بين المصريين واليهود فى فبراير ١٩٤٩ . وحاولت الحكومة من ناحية أخرى أن تمضى فى تنفيذ سياسة النقراشى من حيث تقوية البلاد داخليا ..

الا أنها لم تنجح فى سياستها ، فقد مضت والخوف يحيط بها من كل جانب مما أدى الى وقوعها فى عدة أخطاء كانت كلها تمثل اعتداء على الدستور والحريات والحقوق .. فرضـــخت للسراى ورجالها فكان عبد الهادى أضعف الرؤساء السعديين فى مواجهة الملك ، وشنت حملة من الاعتقالات والتعذيب ، ثم قررت مد الأحكام العرفية سنة أخرى رغم توقف المعارك فى فلسطين ، وتمادت فى استخدام هذا النظام فى الاضطهاد واهدار الحريات ... الخ . باختصار جعلت الوزارة من نفسها سلطة بوليس لا أكثر ، ورغم ذلك فقد استمرت موجة القتل والارهاب فى مد وجزر .. فى يناير ١٩٤٩ حاولت عناصر من الاخوان نسف دار محكمة الاستئناف ، وفى فبراير اغتيل حسن البنا مرشد الاخوان .. وفى مايو شرعت جماعة من الاخوان فى قتل ابراهيم عبد الهادى ..

وكان واضحا أنه قد بلغ السيل الزبى وأن الأخطاء فى حق الدستور تنتقم لنفسها ، بينما الشعب يعانى أقسى ما يعانيه شعب من الخوف والقلق والاحساس بأن ارادته معطلة لا قيمة لها ، وأنه سجين قيوده ، وقد تاهت الأهداف الوطنية وســـط هذه المحن ، واسرائيل دولة قامت رغم الدماء التى أريقت ، قصارى القول أن البلاد بلغت درجة تستحق الرثاء وأصبحت على حافة الهاوية .. فأين صوت الوفد ؟ وهل نستطيع أن نتبينه وسط هذا الظلام

الكثيف الضارب أستاره هنا وهناك ؟ يبدو أن الظلام شمله هو الآخر، فالأحكام العرفية سيف مسلط على رقاب الجميع فلا نعثر على بيان أو نداء للوفد ، ثم يجب ألا نغفل ما أشرنا اليه من حيث أنه كان منصرفا فى تلك الفترة الى تقوية صفوفه وتدعيم تنظيماته ولجانه وتوجيه جهوده لتغيير الحالة السياسية والنظام القائم آنذاك .. وقد علل البعض هذا الصمت بأن الوفديين كانوا فى حيرة ازاء أحداث تلك الفترة ، اذ كانوا يخشون أن يشرف ابراهيم عبد الهادى على المعركة الانتخابية المقبلة فيحكم عليهم بخمسة سنوات أخرى بعيدين عن مقاعد الحكم ..

على أى حال كانت المأساة على وشك اسدال الستار عليها ، فبينما كان ابراهيم عبد الهادى ماضيا فى خطته والصراع بين حزبى الحكومة قائما ، كانت هناك مساع تبذل لتحقيق فكرة قيام وزارة ائتلافية . واتفقت الأحزاب بما فيها الوفد على تأليف هذه الوزارة على أن تكون برئاسة رئيس محايد .. فاستقالت وزارة ابراهيم عبد الهادى فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ .

وزارتا حسين سرى الائتلافية والحيادية :

ألف حسنين سرى وزارة ائتلافية من الوفديين والسعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، والمستقلين .. والسؤال الذى يطرح نفسه هو : لماذا قبل الوفد ـ هذه المرة ـ الاشتراك فى وزارة ائتلافية رغم رفضه لها فى فترات سابقة ؟

يبدو أن فؤاد سراج الدين كان هو الدافع لذلك .. اذ أنه عول عقب اختياره سكرتيرا عاما للوفد فى عام ١٩٤٨ على بذل جهوده السياسية لتغيير ذلك النظام القائم منذ أكتوبر ١٩٤٤ ، وأن يكون

هذا التغيير على أساس حل مجلس النواب القائم آنذاك ، وقد اتجه سراج الدين بجهوده لاقناع الملك بذلك التغيير وتشكيل وزارة محايدة لاجراء انتخابات نزيهة .

ومهما يكن من أمر الدافع لهذا التغيير في سياسة الوفد فقد ارتضى الاشتراك في وزارة حسين سرى الائتلافية ، رغبة منه في التمهيد لاجراء الانتخابات . الا أنه سرعان ما دب الخلاف بين صفوف تلك الوزارة فتنازعت الأحزاب الممثلة فيها ، واشتد النزاع حول تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها ، فاستقال حسين سرى ليعيد تأليف الوزارة المحايدة .. وكان من الطبيعي أن يستقبل الوفد هذه الوزارة بالابتهاج حيث كان يدرك أن مهمتها محصورة في اجراء الانتخابات وهو ما كان ينادى به الوفد — ولا يمل — منذ أقالته من الحكم في ١٩٤٤ كما رأينا ... وأجريت الانتخابات العامة لمجلس النواب (في ٣ ، ١٠ يناير ١٩٥٠) ، وفاز الوفد فيها بالأغلبية .. ولأن نتيجة تلك الانتخابات قد تناولها الكثير بالشك ، فيلزم لنا أن نعرض لها بالتفصيل .

تضاربت الآراء حول أسباب هذا الفوز ودوافعه وردود الفعل له لا سيما وقد قيل بأن حسين سرى لم يكن يخفى ميوله ضد الوفد ، وأنه حدث اتفاق بينه وبين القصر على اخراج نتائج انتخابية تحقق الموازنة بين جميع الأحزاب ، الأمر الذى أدى الى اشتداد الضغط الحكومى على مرشحى الوفد في جميع الدوائر وصدور تعليمات سرية الى رجال الادارة بعدم تمكين الوفد من الحصول على الأغلبية ، بل ووضع قوائم بأسماء من يجب أنجاحه وأخرى بمن يجب اسقاطه من المرشحين .

ورغم كل ذلك فقد فاز الوفد ، ولابد أن هناك أسبابا لهذا الفوز ، وقد تضـــاربت الآراء ازاءهـــا كما أشرنا ... بادىء ذى بدء يجب أن نشير الى أنه ازاء ما تجمع لدى الوفد من دلائل تنفيذ الخطة السـابقة والشـكاوى التى أنهاها اليـه مرشحوه ـ خطب النحاس خطبة عنيفة ضـد اجراءات الحـكومة واتهمها فيها بتنفيذ خطة التوازن المتفق عليها ـ وكان يعنى بذلك السراى ـ والتى تهدف الى أضعاف النتيجة بالنسبة لمرشحى الوفد ، كما هدد بأنه اذا لم يحصل على الأغلبية فلن يشترك فى الحكم ولن يوافق على أية معاهدة تعقدها الحكومة .. ويبدو أن هذه الخطبة كان لها أثرها اذ خشيت الوزارة مغبة انكشاف خطتها فغيرت من سياستها وصرح حسين سرى بمراعاة واجب الحياد بين الأحزاب . لكن ذلك يطرح السؤال التالى : هل أفلت الزمام فلم تستطع وزارة الداخلية السيطرة على الانتخابات وبالتالى تعذر الاتفاق المعقود بين حسين سرى والقصر ففاز الوفد ؟ أم أن الفوز كان تعبيرا شعبيا عن رغبة الجماهير فى عودة حزب الوفد الى الحكم بصرف النظر عن أى اعتبار آخر لا شك لدينا أنها ارادة الجماهير أولا ، الا أن هناك عدة عوامل دفعت بتلك الارادة الى طريقها الصحيح هى : أولا : كانت الجماهير قد يئست من نظام حكم الأقليات المستند الى القصر ، فلا شك أنه كان نظاما بغيضا منقطع الصـلة الى حد كبير بالشـعب ومعتمدا ـ فى أكثر الأحوال ـ على نفوذ السراى ، فكان أمرا طبيعيا أن يعيد الناخبون الحزب المناوىء للسراى ، لقد كان مجرد الاحساس بأن هذا المرشح أو ذاك الحزب ترضى عنه السراى أو تؤيده كافيا لأن ينصرف عنه الناخبون . وفى هذا الضوء يجب أن ننظر الى مركز الوفد لدى الشعب فى عام ١٩٥٠ ، فلا شك أن نجاحه فى تلك الآونة يختلف عن نجاحه فى الماضى . حقيقة أن نتيجة الانتخابات فى يناير ١٩٥٠ تـدل من حيث الظـاهر على أن قوة الوفـد بقيت كما كانت فى عامى ١٩٣٦ ، ١٩٤٢ ، الا أنها فى الواقع وبالتحليل العميق لا تعطى

هذا الدليل ، فلا شك أن تحمس الشعب للوفد أخذ يضعف فى أواخر حكمه عام ١٩٤٤ ، ألا أن اقالته ثم تعاقب اخطاء حكومات الأقلية فى خلال تلك الخمسة سنوات ـ ولا سيما الفترة الأخيرة منها ـ وخضوعها خضوعا مطلقا لنفوذ السراى ، ثم ما وقع فيها من حوادث الارهاب والاغتيالات والضغط العنيف على الحريات والخروج على مقتضى أحكام الدستور والنظام ، وما أذيع عن سلوك رجال الحاشية وطغيان نفوذهم ، هذا بالاضافة الى تشوء التيارات الجديدة فى الرأى العام ، كل هذا كان من شأنه أن يجعل الناخبين يؤثرون الوفد ومرشحيه بأصـــواتهم ، فقد كانوا لا يجدون أملا ولا منفذا مما هم فيه من ضيق وكبت الا بالانتصار الى الحزب الذى مهما تكن أخطاؤه فانه كان أقرب الى قلوبهم من غيره .٠ هذا بالاضافة الى عدة عوامل أخرى كان لها أثرها فى فوز الوفد ، فان الحكومة رغم ما أشرنا اليه كانت تتمسك بخطتها المرسومة لتحقيق التوزان الى أن جاء يوم الانتخاب فأفلت الزمام من يدها ، وذلك يرجع الى عاملين : حماس الشعب ويقظته وصموده وعدم تمكينه لأى متلاعب فى صناديق الانتخابات من تحقيق خطتـــه .. ثم موقف قوات البوليس ، فان معظمهم ان لم يكونوا جميعا قد وقفوا موقفا محايدا فى تلك الانتخابات فلم يكونوا اداة طيعة فى تزييف ارادة الناخبين أو الضغط عليهم .

ويذهب البعض فى تفسير موقف رجال البوليس والادارة الى أنهم كانوا حاقدين على حكومات الأقلية ـ ولا سيما حكومة النقراشى التى لم تستجب الى مطالبهم وكانت حازمة حيالهم ، الأمر الذى أدى الى انتقامهم من خصوم الوفد ـ وأكثرهم من السعديين وحلفائهم ـ فكانوا حربا عليهم فى الانتخابات .٠ على أى حـال لابد من التسـليم بأن رجـال البوليس والإدارة كانت لهم اليد الطولى فى انتصـار الوفد ، الا أنه يبدو أن هنـاك أياد خرى فعلت فعلها فى

هذا الانتصار • منها سقوط وزارة حسين سرى الائتلافية على النحو الذى أشرنا اليه • فان سقوط ذاته كان دليلا على قوة الوفد وتوقع فوزه فى الانتخابات • ذلك لأن هذا السقوط كان تحقيقا لرغبة الوفد ، فكانت الاستجابة لها ــ وسواء كانت بناء على شبه اتفاق بين سرى والوفد كما يذكر الرافعى او أنها استجابة لم يكن للوفد يد فيها كما نعتقد ــ فانها كانت توحى الى أذهان الجماهير بأن الوفد سيتخذ من الوزارة المحايدة قنطرة للعبور الى الحكم •• ثم لا يجب أن تغفل ما قيل عن انضمام عناصر الاخوان المسلمين والشيوعيين الى معسكر الوفد • لكن هل كان هذا الانضمام يعنى قيام علاقات عقائدية بين تلك العناصر والوفد أم كان مجرد أنها تكره السعديين وترغب فى الانتقام منهم لما لحقهم على أيديهم من الاضطهاد ــ فى حكومتى النقراشى وابراهيم عبد الهادى كما أشرنا ــ ؟ . فيما يتعلق بجماعة الاخوان مر بنا كيف كانت العلاقة بينهم وبين الوفد مذبذبة تخضع للظروف والمصالح الخاصة ، لكن يبدو أنهم كانوا يأملون الخير على يد حكومة وفدية ، فآثروا الوفد بانحيازهم اليه فى الانتخابات . أما الشيوعيون فيبدو أنه قامت علاقات بينهم وبين الوفد ، وأنه كان هناك شبه اتفاق بينهم وبينه منذ عام ١٩٤٨ بل قبل ذلك .. ويؤكد هذا ملاحظة أن العلاقات كانت تتوثق بينهم وبين الوفد حينما يكون الوفد خارج الحكم . الا أن الوفد ينفى وجود هذه العلاقة نفيا قاطعا لا وهو فى الحكم ولا هو خارجه . بل يؤكد أنه اذا كانت ثمة علاقة فهى « العداء على خط مستقيم » ، وأنه كان دائما ــ وفى جميع مراحله السياسية ــ ضد الشيوعية وضد الشباب الوفديين الذين اتخذوا موقفهم السياسى استنادا اليها وحماسة لها ، فقد كان الوفد ــ كما يذكر غنام ــ يتوجس خيفة وشرا من موقفهم ... ومنهما يكن من أمر هذه العلاقات ــ وسواء أكانت علاقات عقائدية بالنسبة لبعض عناصر وفدية أو علاقات

مرحلية بالنسبة لعناصر وفدية أخرى ـ فاننا نرجح أن الشيوعيين كان لهم دور في انتصار الوفد في الانتخابات ١٩٥٠ ، فلا شك أن تلك الانتخابات كانت دلالة قوية على تغلغل الاتجاه اليسارى في الوفـد .

هناك عامل آخر يشير اليه البعض باعتباره ذا أهمية فى فوز الوفد فى الانتخابات وهو التدخل البريطانى وذلك بطريق الايحاء بالرغبة في عودة الوفد الى الحكم مما كان له أثره فى اتجاه الريح آنذاك ، بل ويذهب البعض الى حد القول بأنه حدث لقاء بين تشرشل وايدن من جهة وحسين سرى من جهة أخرى فى أواخر عام ١٩٤٩ أشارا فيه عليه بالعمل على انجاح الوفد فى الانتخابات ، ثم يفسرون هذا التدخل بأن الحالة الداخلية كانت فى تدهـــور مستمر وأن الحديث عن تنظيم الضباط الأحرار فى داخل الجيش كان يزداد انتشارا ، فأدى هذا الى قلق فاروق وحلفائه الانجليز وأدركوا أنه لابد من عمل لاتقاء الكارثة فاستقر الرأى على اعادة النحاس الى الحكم عن طريق انتخابات حيادية كما حدث فى عام ١٩٣٦ ٠٠ ويبدو أن هذا التفسير مضافا الى ما سبقة من التفسيرات من قبيل المحاولات لبث الشك فى كيفية مجىء الوفد الى الحكم ، ولذلك فلا مندوحة من الرجوع الى بعض المصادر للتحقق ولنبدأ بحسين سرى فنجده ـ فيما يتعلق باتهام خصوم الوفد له بأنه تآمر معه للحصول على الأغلبية ـ ينفى هذا الاتهام ويؤكد أنه فوجىء بالنتيجة فذهل ، ثم يتعرض لمسألة التدخل البريطانى فينفى حدوث أى اتصال معه بشأن ذلك . . وكذلك يدفع الوفد عن نفسه ـ بشدة ـ هذا الاتهـــام ويذكر أنه لم يطلب معاونة الانجليز لانجاحه ، وأن طريقه الى النجاح كان الالتجاء الى الشعب أولا ، ثم مناهضة من كانـوا يريدون اســـقاطه ســـواء أكانت السراى أم الوزارة القائمة آنذاك ، ويستطرد الوفد فى تدعيم وجهة نظره فيشير الى

نداءاته وقراراته الصادرة طوال الفترة من ١٩٤٤ الى ١٩٤٩ ـ والتى أشرنا اليها ـ وكيف أنه حارب مشروع صدقى ـ بيفن وكل مشروعات الدفاع المشـــترك وكل ما اقترحه الانجليز من خطط تدافع عن مصالحهم فى الشرق الأوسط ، ثم ان الانجليز كانوا يعلمون تماما مدى صلابة الوفد فى التمسك بآرائه السابقة ..

نخلص من هذا العرض لنؤكد حقيقة تاريخية وهى أن الوفد لم يحاول أن يلجأ الى الانجليز لانجاحه فى انتخابات ١٩٥٠ ، ولكن هذا النجاح كان مرجعه ارادة الشعب الذى آثر الوفد ـ دائما ـ بثقته ، لا لأنه كان يسير منقادا وراءه ، ولكن لأن الوفد ـ مهما كان الرأى فيه ـ كان حزبا شعبيا أقرب الى مصالح الشعب وقلبه دون غيره من الأحزاب .

على أى حال فاز الوفد فى الانتخابات وحصل على الأغلبية وأصبح لا مفر من أن يؤلف حكومته الجديدة ـ وهى حكومته الأخيرة .. والتى هى مجال بحثنا فى الفصل القادم .

الفصل التاسع

وزارة الوفد الأخيرة

(١٩٥٠ ـ ١٩٥٢)

حصل الوفد على الأغلبية فى الانتخابات التى أجراها حسين سرى على النحو الذى مر بنا وبقى أن يؤلف حكومته الجديدة وهى التى كانت بمثابة التجربة الأخيرة أو حافة المنحدر أو مفترق الطرق والتى عاشت مصر فى خلالها أياما تعد من أطول الأيام فى تاريخها : أياما بيضاء ناصعة البياض كيوم الغاء معاهدة ١٩٣٦ (٨ أكتوبر ١٩٥١) وأياما حمراء قانية مخضبة بالدماء كأيام معركة القنال التى أعقبت الغاء المعاهدة ، ثم يوما أسودا حالك السواد يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ الذى فيه احترقت القاهرة وأسدل الستار على حكم الوفد .

وهذه الأيام بطولها وعمق أحداثها لم يمط عنها اللثام بعد كما ينبغى بل مازالت رهينة سراديب التاريخ ، وسنحاول فى هذه الدراسة ـ قدر ما سمحت لنا به الوثائق والمصادر ـ أن ننفض عنها تراب تلك السراديب .

ثم لنعد الى مسرح الأحداث عقب فوز الوفد بالأغلبية فى الانتخابات والاستعداد لتأليف وزارة وفدية جديدة ، ومن الثابت

لدينا ومن خلال استقراء معظم المصادر والمراجع أن القصر - وكان قد بلغ من التفكك والضعف والتخاذل ما بلغ - كان يخشى مواجهة الكتلة الشعبية المتمثلة فى الوفد وبرلمانه القوى وهو موقف طبيعى منه يتمشى مع ماضى الصراع الطويل بينه وبين الوفد هذا بالاضافة الى أنه قد أدخل فى روعه أن الوفد سوف يحول نظام الحكم الى نظام جمهورى ولا سيما بعد تقديم تلك التقارير السالف ذكرها ، فاشتد ذعره وخوفه وبالتالى كراهيته للوفد وللنحاس ، ولذلك فقد تردد - رغم الأغلبية التى حصل عليها الوفد - فى اسناد الوزارة اليه وفقا لأحكام الدستور وأخذ يتباحث مع مستشاريه فى مخرج لذلك . وكانت نتيجة مباحثاته أمران نجح فى أولهما بينما فشل فى الثانى ٠٠ أما الأمر الأول فهو اختياره لحسين سرى رئيسا للديوان الملكى، فقد استدعاه الملك - وهو مازال رئيسا للوزارة - عقب ظهور نتيجة الانتخابات وحصول الوفد على الأغلبية وطلب منه أن يكون رئيسا للديوان ، كما يذكر حسين سرى نفسه .. واختير فعلا لرئاسة الديوان فى ١٢ يناير ١٩٥٠ ٠ أما الحل الثانى الذى ارتآه الملك فكان ابعاد مصطفى النحاس عن رئاسة الوزارة الوفدية ، وتكليف فؤاد سراج الدين بتشكيلها فيذكر حسين سرى أنه عرف أن اتفاقا جرى بين الملك وحسن يوسف على أن يكون فؤاد سراج الدين هو رئيس الوزارة الوفدية المقبلة بدلا من مصطفى النحاس .. وقد وضع هذا الحل ارضاء للملك الذى لم يكن يتصور أن يعود مصطفى النحاس رئيسا للوزارة .. ويؤيد رواية حسين سرى ما ذكره فؤاد سراج الدين حول محاولات القصر للاتصال به وعرض رئاسة الوزارة عليه (*) ٠

(*) القاضى الأستاذ فؤاد سراج الدين فى لقاءنا معه فى ١٩٦٨/٤/٩ عن توضيح الاتصالات التى أجراها معه القصر حول هذه المسألة الشائكة ٠

اذن كيف أرغم الملك على تكليف النحاس بتشكيل وزارة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ ؟ .. قبل أن نجيب على هذا التساؤل ينبغى أن نشير الى أنه يبدو أن الملك ومستشاريه وقد رأوا أنه لا مناص من تأليف الوفد لوزارة جديدة فأرادوا القيام بمناورة هدفها تفتيت كيان الوفد باستمالة فؤاد سراج الدين سكرتيره العام واليد المحركة واغرائه برئاسة الوزارة ، لكن فؤاد ـ بذكائه ـ فوت عليهم هذه الفرصة . ثم نعود للاجابة على السؤال المطروح حول اضطرار الملك لتكليف النحاس بتشكيل الوزارة .

بالاضافة الى ما سبقت الاشارة اليه من حيث محاولة الملك مع سراج الدين لتأليف الوزارة ثم رفض سراج الدين تلك المساومات. بالاضافة الى ذلك نجد هناك روايتين :

فيذكر حسين سرى أنه اشترط لقبول منصب رئاسة الديوان أن يكون مصطفى النحاس هو رئيس الوزارة ، وأنه بذل جهدا كبيرا ووقتا طويلا فى اقناع الملك بذلك « لأنه كان لا يريد النحاس رئيسا للوزارة مرة أخرى بعد أن فرضه عليه الانجليز فى حادث ٤ فبراير » كما يذكر حسين سرى .

أما الرواية الأخرى فتتلخص فى أن الملك كان يزور كريم ثابت فى منزله بجاردن سيتى القريب من منزل النحاس وسمع هتافات المتظاهرين وهم يتدفقون الى بيت النحاس : هتافات بحياة النحاس والوفد ، وكانت المظاهرات قوية وكبيرة ومرت كلها أمام منزل كريم ثابت فى طريقها الى بيت النحاس وشاهدها الملك بنفسه من النافذة ، فرضخ أخيرا لارادة الشعب وتنازل فى تلك اللحظة عن معارضته فى قيام النحاس بتشكيل الوزارة المنتظرة . ويبدو أن صحافة القصر أرادت أن تشارك فى بث الرماد فى العيون فتشير أخبار اليوم الى أنه « لا صحة لما تردد فى بعض الأوساط والدوائر من أن النية متجهة الى اسناد رياسة الوزارة الى على زكى العرابى

أو فؤاد سراج الدين ، ولا صحة لما تردد من أن رفعة النحاس سيتولى الوزارة مدة ثلاثة شهور ثم يتركها لوفدى آخر » ..

على أى حال كان لابد مما ليس منه بد ، ففى ١٢ يناير عام ١٩٥٠ قدم حسين سرى استقالة الوزارة فقبلت ، وفى اليوم نفسه عهد الملك الى النحاس بتأليف الوزارة ، كما عين حسين سرى رئيسا للديوان الملكى . وأخذ النحاس فى تشكيل وزارته .. والواقع أن ملابسات هذا التشكيل وما أخذ عليه يستحق أن نقف عنده قليلا . فمن عيوب تأليف هذه الوزارة أنها لم تكن متجانسة فى تكوينها ، وأخذ عليها – كما يذكر رجال الوفد – عدم قصرها على الوفديين الصميمين فيها واختيار بعض من كانوا مجرد مشايعين للوفد .. وكان القصد من اختيارهم حجة الفن والاختصاص . ولذلك ستنشأ عدة جبهات وتقوم خلافات فى الرأى فى هذه الوزارة بسبب عدم التجانس . فما هى التيارات التى صاحبت تشكيل هذه الوزارة ؟ . من الثابت لدينا أن فؤاد سراج الدين قد أسهم بنصيب كبير فى هذا التشكيل ، وهو لا ينكر تلك المساهمة اذ يذكر أنه عقب تكليف النحاس بتأليف الوزارة اتصل – بنـــاء على تكليف النحـــاس والمشاورات معه – ببعض أعضاء الوفد البارزين – وطلب منهم مقابلة النحاس للمشاورة فى اختيار الوزارة الجديدة . الا أنه يبدو أن سراج الدين كان يرى تطعيم الوزارة بعناصر من الشباب ، بينما كان النحاس يرى قصرها على نفس أعضاء الوزارة الماضية (١٩٤٢ – ١٩٤٤) كعادته عند تأليف وزارة جديدة . واذا نظرنا فى تشكيل الوزارة ندرك أن اتجاه سراج الدين فى ترشيح العنـــاصر الغير منتسبة الى الوفد والتى ليست أعضاء فى الوفد قد ظهر بوضوح ، فنجد – مثلا – أن ستة من أعضاء الوزارة لم يكونوا أعضاء لا فى الوفد ولا الهيئة الوفدية وقت تشكيلها . لكن الانصاف يقتضينا أن نذكر أن هؤلاء الستة لم يكن فؤاد هو الذى رشحهم جميعهم :

قطه حسين مثلا رشحه نجيب الهلالى ، وزكى عبد المتعال لم يكن من اختيار سراج الدين ، وكذلك مرسى فرحات . ورغم أن محمود سليمان غنام يوافق على ما أخذ على فؤاد سراج الدين من حيث ترشيحه لبعض العناصر الغير وفدية بل والمعارضة للوفد لمناصب الوزارة واغفال الوفديين العريقين ، الا أنه يبرئه من اختيار بعض الوزراء الذين أشيع أنهم من اختياره .

على أى حال يبدو أن المرجع الأخير فى تأليف الوزارة لم يكن الوفد أو النحاس وسراج الدين بمفردهما ، وانما كانت تعتوره ظروف وملابسات أخرى . فقد حاولت السراى مثلا حذف بعض الأسماء كطه حسين بحجة أن أفكاره يسارية ، كما حاولت فرض بعض الأسماء كحيدر . وكذلك رفضت أن يجمع محمود سليمان غنام بين وزارتى التجارة والصناعة ، والتموين . ورأت أنه يجب أن يعين وزير غير حزبى لوزارة التموين ويفضل أن يكون مستشارا ، فكان أن اختير مرسى فرحات لها .

نخلص من كل هذا الى حقيقة هامة وهى أن تأليف وزارة الوفد الأخيرة ١٩٥٢/٥٠ صاحبته تيارات وأهواء خاصة ، وضمت أشتاتا متفرقة فى الآراء والمذاهب ، ولعل هذا كان انعكاسا لتنظيم الوفد القائم حينئذ . فقد أصبح الوفد فى أوائل عام ١٩٥٠ مؤلفا من أشخاص مختلفين تماما عن الأشخاص الذين تألف منهم فى عام ١٩١٩ ، بل ويكاد أن يكون مختلفا عنهم فى عام ١٩٣٦ كذلك ، فقد أخذ الوفد يجدد نفسه بادخال عناصر جديدة ولا سيما عقب كل انقسام أو انشقاق حدث فى صفوفه ـ وهو ما أوضحناه فى مجال آخر من هذا البحث ـ وقد جرى الوفد أولا على أن تكون بعض هذه العناصر من الصف الثانى فى صفوف المجاهدين ، ولكنه خرج بالتدريج عن هذه القاعدة وضم أشخاصا راعى فى ضمهم أنهم أصحاب

عصبيات أو ثراء أو نفوذ أو نشاط انتخابي دون اعتبــار لماضي كفاحهم .. بل انه في انتخابات عام ١٩٥٠ رشح أشخاصا عرفوا بعدائهم الشديد للوفد وانضمامهم الى خصومه في كثير من المراحل السابقة . ولا شك أن هذا كان اتجاها جديدا لم يألفه الوفد من قبل ، ولكنه حدث بفعل دخول بعض العناصر التي أشرنا اليها وتسربها الى كيان الوفد الأصلي ، فمادام الأمر قد تحول الى مجرد ضم أشخاص لفائدتهم الانتخابية أو لنفوذهم وجاههم لم يصبح غريبا أن يتسرب الى الصفوف التالية أشخاص لا صلة لهم بالوفد من حيث الاتجاه والفكر والطبقة .

على أي حال تسلم النحاس زمام الحكم وحوله تلك المجموعة المتنافرة من الوزراء الأمر الذي سيؤدي الى كثير من التعــديلات والخلافات في صفوف الوزراء في المستقبل .

ويبدو أنه في الوقت الذي كان فيه القصر يرتعد من الوفد ويتوجس الشر منه كان الوفد يفكر في سياسة أخرى تتلخص في مسالمة القصر ومهادنته واثبات الولاء له ، فقد اجمعت كل المراجع والمصــادر حتى الوفدية على أن الوفد اتخذ من سياسة المســالمة والمهادنة مع الملك ـ ومنذ اليوم الأول ـ طريقا له ، الا أن كلا منها ذهب مذهبا مختلفا في تبرير تلك السياسة وتفسيرها .

يبرر الوفد هذه السياسة بأن النحاس باشا أراد أن يبعد عن فكرة الملك ما استقر فيه من آراء غير صحيحة من حيث أنه يريد اسقاط حكمه وتغييره الى نظام جمهوري كمــا أشرنا ، ومن ناحية أخرى ادخال الطمأنينة في نفس الملك وابعاد سوء الظن عن الوفد لكي يبدأ عهد يستريح فيه الشعب من الملك ومؤامراته ضد الوفد : أي أن الوفد كان يهدف الى مجاملة الملك هذه المرة بالذات من حيث

ارضاء طلباته وتنفيذ ما يستطاع منها والتظاهر بمحاولة تنفيذ ما لا يستطاع مع السعى فى الخفاء ــ وفى نفس الوقت ــ لاحباط المطلوب كما فعل فى تشريعات الصحافة على النحو الذى سنتاوله فى موضعه، تبرير آخر أو دافع آخر لسياسة المهادنة وهو الرغبة فى الغاء المعاهدة · اذ كان الوفد قد عول على التخلص من معاهدة ١٩٣٦ وآثارها . ولما كان الوفد يدرك من خلال تجاربه السابقة أن الملك يسارع فى قبول الطلبات الانجليزية التى ترفضها الوزارة الوفدية ، فقد خشى أن يتبع الملك فى الغاء المعاهدة هذه الخطة ومن ثم اتخذ هذا الأسلوب اللين الذى يتفق مع عقلية الملك ، ومن ناحية أخرى كان الوفد يدرك أن الملك لن يرضى عن هذه الخطوة ، ولما كان لا يجرؤ على اقالة الوزارة بسبب محاربتها الانجليز فانه سيعمد الى انتهاز أى أزمة داخلية لاخراج الوزارة وتفويت فرصة الغاء المعاهدة ، لذلك قرر الوفد ألا يثير أى أزمة داخلية مهما كان الثمن ابتغاء لتحقيق الهدف الأكبر وهو الغاء المعاهدة . أى أن الوفد كان فى اتخاذه سياسة المهادنة مع السراى يسعى وراء كسب آخر أهم وأخطر . وقد اعترف بذلك النحاس نفسه فقال « لقد عملت كل ما استطيع لاصلاح الحال ، ثم سالمت حينما كنت أظن أن فى المسالمة كسبا للبلاد ولو بعض الشىء .. » .

ورغم اعتقادنا بصحة هذا التبرير وقيمته وأنه كان فى حساب الوفد وهو يتراجع أمام الملك ــ كما يذكر أحمد بهاء الدين ــ الا أننا نجد أن هذا التبرير نفسه دليل قاطع على التغير الذى أصاب الوفد والضعف الذى حل به .. اذ يبدو أن زعماءه أو بعضهم اعتقدوا أن سياسة الملاينة مع السراى تكفل لهم البقاء فى الحكم وأن الشعب وحده ليس معتمدا كافيا ، كان منطق الوفد فى هذه المهادنة أنه لم يحكم طوال المرحلة الدستورية سوى سنوات قليلة رغم أنه

صاحب الأغلبية الشعبية ، وكان يطرد من الحكم بالاقالة فعمل على تجنبها هذه المرة ..

ولا شك أن هذا خطأ وقع فيه الوفد اذ كان بامكانه - لو أراد - أن يرتبط بالجماهير وبالرأى العـــام ارتباطا قويا وأن ينبه هذه الجماهير بلباقة الى الخطر الذى يتهدد القضية الوطنية من الملك لا سيما وأن تلك الجماهير كانت مهيأة لتقبل هذه الحقيقة بل وكانت تعيها وتدركها ، وبالتالى كان يجب على الوفد أن يرفع فى وجه القصر سلاح الحرب كعادته بدلا من تلويحه له بغصن الزيتون .
لكن السؤال الهام الذى يطرح نفسه : هل كان الوفد على يقين بأن تلك الجماهير سوف تهب ثائرة مزمجرة من خلفه فى وجه الملك اذا ما وقف يعرقل خطواتها فى طريق القضية الوطنية أو قضية الدستور ؟ الواقع أن ذلك كان حلما لم يطف بخيال الوفد .. وقد أدركنا بما لا يدع مجالا للشك ومن خلال المصادر الحية (*) واستقراء الأحداث أن الوفد لم يكن يحسب أن الشعب وحده كاف للاعتماد عليه فى الملمات . ومن هذه الحقيقة نستطيع أن نفهم مثلا لماذا لم يعلن الوفد النظام الجمهورى رغم اعتقاده فى فساد الملك والنظام الملكى ويأسه من اصلاحهما .

ولنعد الى سياسة المهـــادنة التى اتهم الوفد بها ازاء القصر والتى ستتخذ صورا عديدة سنراها واضحة فى تلك الفترة .. وقد تركزت كل الآراء حول فؤاد سراج الدين واعتبرته رائدا لتلك السياسة بين الوفد والقصر .. ولذلك فانه ينبغى أن نفند وجهة نظره التى تتلخص فى أنه « اذا كان القصد من هذا الاتهام هو أن المهادنة المزعومة كانت على حساب الأمة أو حساب مصالحها أو على

(*) المصادر الحية تعنى رجال الوفد الذين عاصروا هذه الأحداث التاريخية مثل الأساتذة : فؤاد سراج الدين ، محمود غنام عبد الفتاح حسن ، د. محمد صلاح الدين ، ابراهيم فرج وغيرهم .

حساب الدستور أو القانون ، فانه اتهام كاذب ودعوة باطلة لم ولن ينهض على صحتها دليل واحد » . ثم يحاول فؤاد أن يبرر تلك السياسة فينعى على الأحزاب الأخرى أنها لم تتولى الحكم مرة واحدة فى البلاد ومنذ قيام الحياة البرلمانية عام ١٩٢٤ الا بارادة القصر وحدة وبتأييده ضد ارادة الأمة ورغبتها ، وكانت هذه الأحزاب وحكوماتها أداة طيعة فى يد الملك ترضخ لمشيئته فى كل أمر ، لأنها بدون هذا الرضوخ لن تبقى فى الحكم يوما واحدا ، والدليل على ذلك أن هذه الأحزاب حكمت مصر منذ عام ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ حوالى اثنان وعشرين عاما فى حين كانت مدة حكم الوفد لا تزيد على سبع سنوات وعلى دفعات كثيرة رغم ما كان له من أغلبية شعبية ورغم برلماناته . . وكان سبيل حكم هذه الأقليات هو الاعتداء على الدستور وأحكامه وحل البرلمانات المنتخبة انتخابا صحيحا وتزييف ارادة الأمة باجراء انتخابات مزيفة . والتاريخ ملىء بجانب الرضـوخ للملك وتنفيذ مشيئته من الأقليات بنداءات الوفد واستجوابات أعضائه ابان وجوده فى المعارضة . .

ويمضى الوفد فى توضيح وجهة نظره فيذكر أنه لم يكن فى حاجة الى مهادنة الملك أو مصالحته على حساب الأمة أو الدستور اذ لم يتولى الحكم مرة واحدة فى تاريخه بارادة الملك انما جاء كل مرة الى الحكم بارادة الشعب وبعد معارك مريرة مع القصر والانجليز وأحزاب الأقليات ، فهو من ناحية المنطق لم يكن فى حاجة لهذه السياسة المدعاة · ان القول بأن الوفد قد لان للسراى وهادنها وأن ذلك يرجع الى سراج الدين فيه تجن على الوفد وعليه ، حقا أنه كان لفؤاد صلات وثيقة برجال السراى ، ولكنه ما كان يقصد بتلك الصـلات سوى تسوية أمور الخلاف بين الملك والنحاس بالذات والوفد بصفة عامة ولا سيما أن النظام فى ذلك الوقت كان يقضى بأن جدول الأعمال فى مجلس الوزراء يرسل الى السراى لمجرد

العلم ، فكانت تدخل أنفها في أتفه الأمور وتعلق بما يشاء لها من التعليق مما كان يثير المنازعات بين رئيس الوزراء والسراى ويخلق المشاكل بينهما .. فكانت مهمة فؤاد سراج الدين ــ كما يذكر غنام ــ تهدئة حدة هذه المنازعات وتبادل الرأى فى ايجاد الحلول لها ، ومن هنا جاءت فكرة التهاون مع السراى عن طريق سراج الدين . أى أن الأمر يتلخص في أنه اذا كان بالامكان حل المشاكل بالطرق الودية السياسية بحيث لا تضر بحقوق البلاد فلا مانع من ذلك وهو ما يسمى بالتهادن ، وليس فيه ما يعيب الوفد اذا ما أريد استقرار الحكم بدلا من القلقلة وصب جام الغضب على الشعب والعنف معه .

ويمضى الوفد فى توضيح وجهة نظره فيســـوق عدة أمثلة للخلافات الشديدة بين حكومته والقصر والتى تقوم دليلا على عدم صحة دعوى المهادنة ، فقد رفضت الوزارة مثلا ــ دخول كريم ثابت عضوا فيها رغم الحاح الملك بذلك ، كما رفضت تعيين الفريق حيدر وزيرا للحربية . كما رفضت تعيين اسماعيل شيرين ــ زوج شقيقة الملك ــ محافظا للقاهرة . ليس ذلك فقط بل أمرت الحكومة بتحقيق موضوع الأسلحة الفاسدة بمعرفة النيابة العامة ، وسار التحقيق في مجراه الطبيعى وزودت الحكومة النائب العــام اذ ذاك بكل السلطات التى تمكنه من اجراء تحقيقه على أكمل وجه وطلب منه وزير العدل أن يسير فى هذا التحقيق بدقة وسرعة وألا يجعل لأى اعتبار يتصل بأى شخص مهما كان مركزه يقف فى سبيل سير التحقيق على وجهه الصحيح ، بل وألقى البوليس القبض على أدمون جهلان في القصر الملكى وقدمه للنائب العام للتحقيق معه .

ولعله من المناسب هنا أن نشــير الى أن تحقيقات الأسلحة الفاسدة كانت من الأمور التى أخذت على حكومة الوفد حينما وقف فؤاد سراج الدين ومصطفى نصرت يدافعان فى مجلس الشيوخ عن

« المتهمين الكبار ويتلقيان اللعنات فى وجهيهما حتى لا تذهب الى المتهم الأول فاروق ، وكان مصطفى مرعى قد قدم استجوابا عن بعض تلك المسائل ، فكان جواب حكومة الوفد أن استصدرت ثلاثة مراسيم فى ١٧ يونيو عام ١٩٥٠ باخراج عدد كبير من الشيوخ المعارضين وباسقاط رئاسة محمد حسين هيكل للمجلس وابداله بعلى زكى العرابى . ولا شك أنه خطأ تردت فيه الحكومة اذ أنه لا يجوز دستوريا للسلطة التنفيذية اسقاط عضوية أى عضو بمجلس الشيوخ ، فان هذا الحق موكول الى المجلس ذاته .

وقد اتهمت المعارضة والصحافة الحكومة بأنها تدافع عن تصرفات رجال الحاشية والقصر وأشارت الى فؤاد سراج الدين بالذات ولذلك فانه يتخذ من مسألة القبض على أدمون جهلان دليلا ينفى به سياسة المهادنة مع السراى ، فيذكر أن رجال المعارضة فى مجلس الشيوخ وفى صحف المعارضة كانت تلمح دائما الى وجود صلة بين رجال الملك وموضوع الأسلحة الفاسدة ، فكيف يتأتى لحكومة الوفد ــ اذا كانت حريصة على مهادنة الملك ــ أن تفتح هذا الباب وتأمر بالتحقيق فى هذه القضية وتمنح النائب العام سلطات مطلقة وتقوم بتنفيذ قراراته حتى يصل الأمر الى القبض على أحد رجال الملك المقربين داخل القصر الملكى ؟

ويمضى الوفد فى نفى اتهام سياسة المسالمة مع القصر ويدلل على ذلك بعديد من الوقائع لا يتسع البحث لايرادها جميعا لكن أهم تلك الوقائع هى مسألة المظاهرات العنيفة التى قامت فى القاهرة والاسكندرية من طلاب الجامعات وكانت هتافاتهم موجهة ضد الملك وخرجت على حد المألوف . ومما يقطع بعدم وجود تلك السياسة ــ على حد زعم الوفد ــ أنه لم ينعم على أى وزير بأى نيشان مع أن قائمة الانعامات التى صدرت بمناسبة ولى العهد شملت المئات ، ثم ان الدليل القاطع ــ كما يذكر سراج الدين ــ هو نفس

اقالة حكومة الوفد فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، فكيف يقبل الملك حكومة تهادنه وتنفذ له رغباته ؟ وحتى لو فرضنا جدلا أنه اضطر تحت ضغط الانجليز الى هذه الاقالة لجاءت عباراتها خلوا من عبارات التجريح والتعريض بكفاية الوزارة فى القيام بأعباء الحكم كما سنرى، ولما أصر على حل مجلس النواب وتشريد أغلبيته الوفدية اصرارا وصل الى حد اخراج على ماهر من الحكم بعد شهر من توليه الوزارة لأنه رفض حل هذا المجلس كما رفض اتباع سياسة التنكيل بالوفد والوفديين ، وهى السياسة التى نفذها نجيب الهلالى فى وزارته التى ألفها بعد على ماهر . ثم اذا كان سراج الدين هو رائد المهادنة فلماذا أشار الملك على الهلالى بتحديد اقامته ؟

والواقع أن الباحث ليشعر بالحيرة ازاء هذا الاتهام بالمسالمة الموجهة الى الحكومة عامة وسراج الدين خاصة فانه بصرف النظر عما ساقه فؤاد من الأدلة التى تدحض هذا الاتهام ، وبالاضافة الى ما أشرنا اليه من الوقائع والخلافات بين سراج الدين من ناحية والملك من ناحية أخرى والتى حدثت فى وزارة ٤٢ ـ ١٩٤٤، نشعر أنه كانت هناك كراهية خفية بينهما لا تتفق وهذا الاتهام . وقد أشار كريم ثابت صراحة الى تلك الحقيقة ابان محاكمته .

ورغم هذه الحقيقة فاننا نجد فؤاد يقرر أنه ليس من مهمة أى حكومة ولا من واجبها ولا مما يكفل تحقيق الصالح العام أن تخاصم الملك وهو بحكم الدستور سلطة لها اختصاصات وتستطيع اقامة العراقيل للحكومة بل ينبغى أن يقوم التفاهم والتعاون بينهما لضمان حسن سير العمل ... الخ .

وكذلك كان الوفد وحكوماته السابقة قبل حكومة ١٩٥٠، يتعرضان لهجوم شديد وحملات متواصلة من المعارضة والصحافة وبعض الكتاب على النحو الذى أشرنا اليه ، كانت كلها تتهم الوفد

ورئيسه وحكوماته بعدم الولاء للعرش وللمجالس عليه ويختلفون الوقائع الكاذبة فى سبيل اثبات هذه الدعوى • فلما كانت حكومة الوفد الأخيرة : هل كان مطلوبا منها خلق المشاكل مع الملك وافتعال الأزمات معه حتى يقال أنها لم تغير سياستها نحو العرش ؟

لقد وضعت الحكومة نصب عينيها هدفا معينا وهو الوصول مع الانجليز الى حل نهائى فى مسألتى الجلاء والوحدة مع السودان أو الغاء المعاهدة من جانب مصر ولذلك رأت أن تتجاوز عن بعض الهنات والتصرفات للملك فى سبيل تحقيق هذا الهدف الأهم •

نخلص من كل هذا الى أن الوفد يرفض اتهام المهادنة والمساومة مع الملك ويعتقد أنه لا أساس لهذا الاتهام ، الا أنه لا شك محاولة منه للتبرير والدفاع يهدمها بعض الأحداث والوقائع التى تنهض دليلا على وجود تلك السياسة • فلا شك أن الوزارة ترددت فى بعض الأمور التى اعتبرها البعض مهادنة أو مسالمة مع السراى ، كما حدث — مثلا — فى تشريعات الصحافة •• وذلك حينما ثار الملك على الوزارة وأنذرها بضرورة اغلاق الصحف التى تهاجمه فى أواخر عام ١٩٥١ • فقد طلب الملك من النحاس وسراج الدين اغلاق تلك الصحف ، ثم اجتمعت الوزارة وأوعزت الى النائب الوفدى اسطفان باسيلى بتقديم هذه التشريعات ، وتظاهرت بأنها مهتمة باقرارها بينما أوعزت فى الوقت نفسه الى الصحافة الوفدية والنواب الوفديين بمهاجمتها ورفض الموافقة عليها •

على أى حال سحبت هذه التشريعات تحت ضغط الرأى العام بالاضافة الى أن الحكومة لم تكن راضية عنها فى قرارة نفسها ولا سيما بعض الوزراء كالدكتور محمد صلاح الدين • وكانت المسألة الثانية التى وضعت فى قائمة الاتهام للحكومة بمسالمة القصر : اعتداؤها على استقلال القضاء • اذ طلبت فى أواخر يناير

١٩٥٠ من الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة أن يستقيل من منصبه بحجة أنه كان قبل ذلك وزيرا حزبيا • وثارت أزمة حتى في داخل الوزارة نفسها ، وذهب بعض الوسطاء لاقناع السنهوري بقبول أى منصب آخر فى الدولة غير منصب رئيس مجلس الدولة فرفض • وقد اختلفت الأراء حول أسباب تلك الأزمة فبعضها يرى أن السبب الحقيقي لمحاولة اقصاء السنهوري هو رغبة الوزارة فى تعيين أحد أنصارها مكانه • ويرى بعضها الآخر أن السبب يكمن فى ضغط الملك على الحكومة لتقييد سلطات المجلس • ويرجع البعض الآخر الأزمة الى خصومة قائمة بين طه حسين وحامد زكي من جهة والسنهوري من جهة أخرى •

على أى حال ومهما كان الدافع فانه يبدو أن الحكومة كانت ترغب فى أن تستريح من احدى العقبات التى كانت تحس بها فى طريقها ، فعزمت على اخراج السنهوري ، الا أنها لم تنجح ، فعدلت مؤقتا عن العبث باستقلال مجلس الدولة • ونقول مؤقتا لأن محاولة أخرى حدثت فى سبتمبر عام ١٩٥١ كان هدفها اصدار مرسوم بالغاء مجلس الدولة عقابا له على أحكامه • وكانت رغبة الملك • الا أن مجلس الوزراء انقسم على نفسه وتأزمت الخلافات بين الوزراء ، الأمر الذى أدى الى قبر هذه المحاولة التىأريد بها ارضاء الملك •• وهكذا نجد أن الحكومة كانت تحاول أن تظهر للملك أنها تحقق رغباته وفى نفس الوقت تحاول أن تثير الرأى العام وبعض التيارات فى الوفد نفسه ضد تلك الرغبات ، ولعل من المناسب هنا أن نشير الى أن السخط على الحكومة الوفدية جراء محاولاتها تحقيق رغبات السراى لم يكن صادرا — كالعادة — من صفوف أحزاب المعارضة وصحافتها فقط ، بل انه شمل بعض القطاعات فى صفوف الوفد نفسه ، فازداد الجناح المناوىء للقيادة وجمع حوله الأنصار ، ولأول مرة فى تاريخ الوفد نجد أن المساجلات

بين أعضائه تأخذ طريقها الى النشر فى مقالات تحمل على سياسة الوفد وتصيبها بما يشبه وخز الابر من وفديين لا شك فى أمانتهم وماضيهم : كالدكتور محمد منصـــور وعزيز فهمى • ولعل هذه المساجلات والتيارات التى أخذت تموج فى صفوف منظمات الوفد وهيئاته ولجانه والتى برزت كأوضح ما تكون فى خلال تلك الفترة هى التى أدت الى أن نعتبره انفصالا أو تصدعا فى صفوف الوفد وانقسامها الى عدة أجنحة : يمينية ويسارية ومعتدلة وذلك على النحو الذى فصلناه فى تناولنا للتنظيم الحزبى •

على أى حال كانت الوزارة الوفدية فسيحة الصـــدر لتلك الاتجاهات الحرة القوية وترد على بعضها بحق وتراعى ظروف الملك فى البعض الآخر • وهكذا كانت سياسة الوزارة تجـاه السراى ودعوى المهادنة فكيف كانت سياستها فى الداخل والخارج ؟ •

نستطيع أن نتبين الخطوط العامة لهذه السياسة من خطاب العرش الذى ألقاه النحاس فى ١٦ ينـاير ١٩٥٠[١] ، فقد أعلن أن وزارته ستبذل أصدق الجهود لاتمام الجلاء عن وادى النيل بشطريه وصون وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث واعتداء • وكذلك توطيد علاقات الود والتفاهم مع جميع الدول على قدم المساواة وصون السلام العالمى • وتدعيم الجامعة العربية بما يحقق رغبات شعوبها ، وتأييد الجهود التى تبذلها الأمم المهضومة للظفر بحريتها • كان هذا برنامج الوزارة ازاء الخارج ، فماذا عن برنامجها فى الداخل ؟ أعلنت الوزارة فى خطاب العرش عن الغاء الأحكام العرفية فورا والافراج عن المعتقلين والغاء الرقابة على الصحف ، وانشاء وزارة للاقتصاد الوطنى للاشراف على انماء الثورة القومية • كما أعلنت عن تصنيع البلاد وكهربة خزان أسوان والعناية بالاقتصاد الزراعى • ووضع سياسة تعليمية شعبية وتحقيق مجانية التعليم الكاملة فورا

فى المدارس الابتدائية والثانوية والفنية ، ورعاية التعليم الجامعى والعالى والعناية بالأزهر ، وتوفير وسائل الوقاية والعلاج لجميع المواطنين ، وانشاء وزارة للشئون البلدية والقروية ... الخ .

هذه هى الخطوط العامة التى رسمتها حكومة الوفد لنفسها فى خطاب العرش الأول ، فكيف مضت فى تنفيذ تلك الخطوط وهذه السياسة ؟ وهل استطاعت تحقيقها كلها ؟ وما هى العقبات التى صادفتها فى طريقها .

ولنبدأ أولا باستعراض ما تم على الصعيد الداخلى ..

السياسة الداخلية :

بادىء ذى بدء لابد من تقرير حقيقة وهى أن الاتجاه الشعبى بدأ واضحا الى حد ما فى حكم الوفد فى وزارته الأخيرة ، وقد تمثل ذلك فى اصلاحاته الداخلية وتشريعاته الاجتماعية والاقتصادية التى سنشير اليها بالتفصيل بعد قليل ، الا أننا يجب أن نقرر أن تلك الاصلاحات والتشريعات لم تكن منبعثة عن نظرية متكاملة من نظريات التحكم الاقتصادية بقدر ما كان صدورها متأثرا باتجاه أنصار الوفد وكثرة عددهم ، وتمثيلهم لطبقات متعددة . وتطبيقا لهذا ومن خلال مراجعة القوانين والتشريعات والاتجاهات التى بدت فى حكومة الوفد الأخيرة ، نجد أن بعضها كان ينحو نحوا اشتراكيا محضا ، بينما نجد أن بعضها الآخر كان يصطبغ بالصبغة الرأسمالية الخالصة . والواقع أنه لا غرابة فى هذا التناقض بالنسبة لحزب الوفد الذى جمع عدة مصالح متناقضة . والذى كان يحاول ارضاء كل الطبقات لتظل له شعبيته . واذا قلنا أن الحكومة اتخذت بعض الاتجاهات الاشتراكية استطعنا أن ندرك صعوبة ذلك الاتجاه فى الوقت الذى « كان الانجليز يصرون على الا تحدث فى مصر أى دعاية

اشتراكية لأنهم يعرفون أن الاشتراكية هى الحمض الذى يكشف عن زيف الاستعمار ويوضـــح جرائمه ... » ومن مظاهر هذه الاتجاهات الاشتراكية تقرير مجانية التعليم الثانوى ، والتوسع فى مجانية التعليم العالى والجامعى تمهيدا لجعله كله بالمجان ، الا أنه تردد يومئذ فى عام ١٩٥٠ أن مجانية التعليم الثانوى والفنى لم تكن جزءا من سياسة الحكومة الوفدية التى كان بعض وزرائها من كبار الاقطاعيين مثل فؤاد سراج الدين قائد الجناح اليمينى فى الحزب ـ كما قيل أن طه حسين ورط الحكومة الوفدية فى برنامج مجانية التعليم بأن انتهز فرصة اجتماع من الاجتماعات (كان فى المنصورة) وخطب فيه مناديا بأن العلم كالماء والهواء وينبغى أن يوزع بالمجان على جماهير الشعب ثم أضاف « ولقد وعدنى صديقى فؤاد سراج الدين وزير المالية بتدبير المال اللازم لتحقيق مجانية التعليم » وأنه ـ أى طه حسين ـ وضع بذلك وزير المالية والوزارة كلها أمام الأمر الواقع ... الخ » . ورغم ما يذكره فؤاد سراج الدين من حيث أنه وضع اقتراح مجانية التعليم فقد ارتبطت هذه المجانية بطه حسين الذى أنشأ جامعة عين شمس ، ووضع نواة جامعة أسيوط كما شرع عن طريق جمع التبرعات فى انشاء جامعة المنصورة ، كما أنه تبنى برنامجا قوميا لتوحيد نظام التعليم فى المرحلة الأولى ، كما فتح آلاف الفصول الابتدائية فانتشر التعليم بفضله الى حد كبير .

وانتهجت وزارة الوفد سياسة اقتصـــادية فأنشأت وزارة الاقتصاد ، كما عملت على مضاعفة الضريبة العقارية على الأطيـــان الزراعية ١٠٠٪ فازدادت حصيلتها السنوية من ٧ ملايين جنيه الى نحو ١٥ مليون جنيه . وكذلك عدلت جميع فئات الضرائب الأخرى فرفعتها بالنسبة للشرائح العليا أى أصحاب الدخل المرتفع . وامتدادا لسياسة حكومة الوفد ازاء المحصول الرئيسى وهو القطن فقد قاومت

حملة نزولية مصطنعة حماية لحقوق المزارعين والفلاحين والمنتجين وبالتالى حماية للاقتصاد القومى ، فارتفعت أسعار القطن الى رقم قياسى الأمر الذى أدى الى تقوية سعر العملة المصرية فى أسواق العالم . وقد أدت هذه السياسة القطنية الى ادخال ١٦٥ ميلون جنيه عملة صعبة للبلاد ثمنا لما صدرته مصر من القطن فى الفترة من سبتمبر ١٩٥١ الى يناير ١٩٥٢ ، وهو رقم قياسى لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر كما أمكن بهذه الأسعار العالية للقطن تصدير نحو ٨٠٪ من محصول ذلك الموسم .

ولم تهمل الحكومة فى تنفيذ سياستها الداخلية الاهتمام بطوائف الموظفين ، فوضعت كادرا جديدا للموظفين يحقق لهم الانصاف ويرفع من مستواهم ، كما أنشأت ديوان الموظفين .

ومن صور الاتجاه الشعبى فى سياسة الحكومة انشائهـا وزارة جديدة للشئون البلدية والقروية وأختير أول وزير لها الأستاذ ابراهيم فرج ، كما أنشأت مشروع تعميم المياه النقية للشرب فى القرى فى فترة معينة من الوقت . كما اهتمت الحكومة باشاعة الأمن والاستقرار فى أنحاء البلاد فانخفض عدد الحوادث الجنائية الى أرقام قياسية .. كذلك والت الحكومة اهتمامها بطبقات العمال جريا على سياستها فى الوزارتين الماضيتين بل لعلها فى هذه الوزارة الأخيرة قد تفوقت على نفسها فى موقفها ازاء العمال فى القنال الذين تركوا القاعدة بدافع وطنيتهم على أثر الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وكما حاولت الحكومة أن تحل المشكلة الزراعية وتعالج مشكلة الأرض ، فأعلن وزير الشئون الاجتماعية فى سبتمبر ١٩٥٠ أن فى نيته أن يقدم للبرلمان مشروع قانون لزيادة عدد صغار الملاك ، وذلك ببيع الأراضى التى تم استصلاحها وبناء قرى جديدة ، وبيع الأراضى الموقوفة لأغراض البر ، وفرض ضريبة تصاعدية على الأراضى الزراعية

ووضع حد أدنى للأجور .. واذا كان قد حيل دون تنفيذ بعض هذه المشروعات ، الا أن الحكومة قامت فى مايو ١٩٥١ بتوزيع نحو ألف فدان على الفلاحين ، كما وعدت بتوزيع مساحات أخرى خلال عام ١٩٥٢ . كما فرضت الحكومة فى سبتمبر ١٩٥٠ ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، كما فرضت فى ١١ سبتمبر ١٩٥٠ ضريبة اضافية على الأرباح التجارية والصناعية الأمر الذى يقطع بأن الحكومة الوفدية لم تكن تمثل الرأسمالية القومية ، وانما كانت تمثل كبار الملاك الزراعيين الذين يحرمون الفلاحين من الأرض وفى نفس الوقت لا يرفضون الاستجابة لبعض مطالب العمال الاقتصادية مادامت لا تؤثر على مصالحهم سواء أكانت زراعية رأسمالية أم صناعية . ويبدو أن حكومة الوفد قد أغفلت ـ رغم اتخاذها تلك التدابير وتنفيذها لبعض المشروعات الاصلاحية ـ أن مشكلة الأرض أعمق من ذلك لأن تلك المشروعات كانت قاصرة على ارضاء الفلاحين بل والرأسماليين القوميين .. فمنذ ثورة ١٩١٩ يطالب أولئك الرأسماليون القوميون ومن يدافع عنهم بنوع من أنواع اصلاح نظام ملكية الأراضى الزراعية عن طريق التشريعات واشتدت هذه المطالب منذ عام ١٩٤٤ حين حاول بعض النواب عرض مشروع قانون لتنظيم الايجارات ، وفى ٢٨ فبراير ١٩٤٤ اعترف مصطفى النحاس نفسه بعيوب نظام ملكية الأراضى .. كما دأب محمد خطاب على المطالبة بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا .

رغم كل هذه النداءات فلم تحاول حكومة الوفد حل هذه المشكلة حلا جذريا بل تجاهلتها ، وكان هذا لا شك ضعفا أفقدها تأييد الرأسمالية القومية الى جانب فقدها تأييد الفلاحين المعدمين .. لكن فى نفس الوقت ـ ورغم اغفالها لضرورة تحديد الملكية الزراعية ،

فقد زادت الأعباء الضرائبية على عاتق الرأسمالية ، ففرضت فى سبتمبر ١٩٥٠ عدة ضرائب كما أشرنا ٠

أما فيما يتعلق بموقف الحكومة من العمال فبالاضافة الى ما أشرنا اليه آنفا وما سنفصله فى موضعه أعنى موقفها من عمال القنال ، فقد حاولت اصلاح حالة العمال ، فأصدرت (فى ١٠ يوليو ١٩٥٠) قانون اصابات العمل ، كما أصدرت (فى ٣١ يوليو ١٩٥٠) قانون عقد العمل المشترك . وفى ١٩٥٠/٨/٧ أصدرت قانون التعويض عن أمراض المهنة ٠ ولكنها فى الوقت نفسه سلبت الطبقة العاملة جزءا كبيرا من حقوقها النيابية ولا سيما حق الاضراب عندما أصدرت قانونا (فى ٨ فبراير ١٩٥١) بتعديل عدد من مواد قانون العقوبات الخاصة بالامتناع عن العمل والاستثمار ، بينما أصدرت فى ٢١ فبراير ١٩٥٠ قانونا بزيادة اعانة غلاء المعيشة لموظفى ومستخدمى وعمال المحال الصناعية والتجارية ٠

لكن العمل الأكثر قيمة ـ فى تصورنا ـ هو أن الحكومة ـ وعلى امتداد أكثر من عامين ـ أطلقت العنان للحريات العامة على اختلاف أنواعها الى حد لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر ، وهذه شهادة من خصوم الوفد أنفسهم ، وباعتراف جميع الكتاب والباحثين المحايدين منهم والمعارضين للوفد ، فانه فيما عدا المحاولة الفاشلة لتقييد حرية الصحافة كما أشرنا فانها تركتها تتمتع فى هذه الفترة بحرية واسعة فى القول والكتابة ، ولا شك أن هذا كان كسبا شعبيا ، فان الآراء انطلقت انطلاقا تاما ، وأخذت أنات الشعب تتصاعد من الظلم الاجتماعى والظلم السياسى ٠ يجب أن نعترف ـ كما يذكر أحمد بهاء الدين ـ بأن الوفد أطلق الحريات ، وبأن الصحف كتبت فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ما لم تكتبه قط ، وقد كانت هاتان السنتان هما اللتان أتاحتا للأحرار أن يتحركوا ،

وأن يعبؤوا الرأى العام بغضا لسارقيه وسخطا على غاصبيه ، وفى هاتين السنتين اتجه الهجوم الرئيس – لأول مرة – الى الملك رأسا بوصفه المجرم الأول ··· بل ان ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكن الا نتيجة منطقية لكفاح الأحرار فى هاتين السنتين الحافلتين ·

والواقع أن الباحث فى هذه الفترة – أعنى السنوات الأخيرة قبل قيام ثورة يوليو – ومن خلال استقرائه للصحف العديدة التى ظهرت آنذاك وكيفية تناولها للأحداث لا يملك الا أن يقرر هذه الحقيقة التاريخية : وهى أنه على الرغم مما تردت فيه حكومة الوفد الأخيرة من الأخطاء التى تناولنا بعضها وسنتعرض لبعضها الآخر بعد قليل ، على الرغم من هذا فانها تركت حرية النقد وحرية الكتابة والتعبير كلها مكفولة ومتوفرة لأبعد حد ·· وقد استفاد الشعب لا شك من تلك الحرية فى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، فظهر الاتجاه الحر فى بعض الصحف الجديدة « كاللواء الجديد » و « الاشتراكية » التى كانت تنـــادى بتحديد الملكيـــة الزراعيـــة وفرض الضرائب التصاعدية وغير ذلك ، وغيرها من الصحف القديمة كروزاليوسف ·· ولم تقتصر هذه الصحف فى حملاتها على شخص الملك وحاشيته ، بل امتد هجومها الى النظام الاجتماعى الفاسد ، والحالة الاقتصادية المتعسة ، والموقف الوطنى المائع · وكذلك امتلأت تلك الصحف بعبـارات النقـد اللاذع والجارح لأشـخاص اوزراء ورئيسهم · الا أننـا ومع التسـليم بأن الصـحافة وجدت حريتها فى عامى ٥٠ ، ١٩٥١ فاننا نجد أن الحكومة مارست هى الأخرى سلطانها فى مصادرة كثير من أعداد هذه الصحف وتغريمها ·

ولقد استفادت القوى الشعبية من تلك الحركة فنمت تنظيماتها وزادت من فعاليتها ، فحدث فى خلال عام ١٩٥٠ نحو ٤٩ اضرابا عماليا كما قامت عدة ثورات متفرقة للفلاحين فى أراضى كبار الملاك (بهوت – كفور نجم) كما نمت قوة الرأسمالية القومية وشنت

على الاقطاعيين والقصر حملة تشهير واسعة النطاق .. ولعل أبلغ دليل على ما وصلت اليه هذه الحريات هو مظاهرات الطلبة المشهورة فى عام ١٩٥١ ضد الملك وضد فؤاد سراج الدين كوزير للداخلية والتى حاولت جريدة أخبار اليوم أن تحمل مسئوليتها على وزير الداخلية لعدم اتخاذ الاحتياطات الكافية لمنعها وقد حاول الملك التدخل بفرض الأحكام العرفية لقمع هذه المظاهرات فرفضت الحكومة .

السياسة الخارجية :

الواقع أن حكومة الوفد لم تتفرغ لمعالجة المسائل الداخلية كما يجب ، ولعل ذلك كان انعكاسا لانشغالها فترة طويلة فى السياسة الخارجية .. فلا شك أن المسألة الخارجية قد استحوذت على معظم الفترة التى قضتها فى الحكم بل يرى بعض المؤرخين والباحثين أنه كان لفشل الوفد فى معالجة المسائل الداخلية أثره فى تطور السياسة الخارجية والغاء معاهدة ١٩٣٦ .

كان من برنامج الحكومة والتى أعلنته فى خطاب العرش الذى ألقاه النحاس فى ١٦ يناير ١٩٥٠ « أنها ترغب فى مباشرة المفاوضات بأسرع ما يمكن مع بريطانيا ، ليتم الجلاء عن أرض الوادى بشطريه ولصيانة وحدته تحت التاج المصرى ... الخ » ، وقد رأى البعض دليل ضعف فى تهافت الوفد على المفاوضة ، الا أننا اذا اعتبرنا أن الوفد منذ انشائه قد ارتضى لنفسه هذا الطريق ورأى فيه « وسيلته المشروعة » على النحو الذى أشرنا اليه مرارا ، وبالتالى لم يكن أمامها سوى هذه الوسيلة . حقيقة أن الحكومة أطالت أمد المفاوضات كما سنرى الا أنها اضطرت الى اصدار قانون بالغاء المعاهدة ، فكانت معركة القنال ، ثم حريق القاهرة ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل كلا فى موضعه .

تولت الوزارة الحكم في يناير ١٩٥٠ ثم بدأت محادثاتها الرسمية مع الجانب البريطاني في يونيو ١٩٥٠ ، الا أنه تمهد لهذه المحادثات أولا باجتماع وثانيا بثلاثة رسائل أو مذكرات متبادلة بين وزيرى الخارجية المصرى والبريطاني .

وقد أشار وزير الخارجية المصرى في رسالته الأولى الى بيفن الى ما جاء في خطاب العرش من حيث اجماع الأمة على تحرير مصر والسودان وبالتالي رغبة الحكومة في اتمام الجلاء وصيانة الوحدة تحت التاج المصرى » . كذلك أشارت الرسالة الى أنه يجب « أن يؤخذ في الاعتبار حالة الرأى العام المصرى الذى أصبح يعتقد بعد تجارب قاسية متوالية أنه لا فائدة من المفاوضة الا على أساس جلاء القوات البريطانية ... الخ » ، « وأن مصر لا تستطيع أن تنهض بنصيبها كاملا في خدمة السلام العام قبل صياغة كاملة » .

وقد تجاهلت لندن هذه المذكرة فترة من الوقت رغم ترديد صحف القاهرة لفحواها ، الا أنها أرسلت مذكرة أعرب فيها بيفن عن عنايته بمسألة العلاقات المصرية الانجليزية وأنه يشارك الحكومة المصرية رغبتها في توطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعا على قدم المساواة التامة وفي حدود ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ويشعر بأنه من المرغوب فيه لتحقيق هذا الغرض أن تصل مصر والمملكة المتحدة الى تفاهم على أساس الثقة المتبادلة « ثم اقترح بيفن في رسالته بأنه يجب أولا » بحث صريح غير رسمي للنواحي العسكرية للمسألة التي تواجه انجلترا في الشرق الأوسط « وذلك بين رئيس أركان حرب الامبراطورية فيلد مارشال سير وليم سليم وبين الحكومة المصرية ، وأن مثل هذا البحث يساعد على توضيح الأمور ، وبيان السبل التي يستطاع بها الوصول الى حل » . وفي ختام رسالته أوضح بيفن رغبة الحكومة في اجراء هذه المباحثات ،

بأقل ما يمكن من العلانية • « وأن المباحثات الأخرى سيقوم بها سير رالف ستيفنسون فوافقت الحكومة المصرية على أن تكون أساس المفاوضات » الموافقة على مبدأي الجلاء والوحدة •

وجاء المارشال وليم سليم الى مصر واجتمع بالمسئولين المصريين عدة اجتماعات ، أشار فى أولها الى وجود الخطر الروسى الداهم وأنه لا أمل فى صده الا بالاتحاد بين الدول ، « وأن الوسيلة الوحيدة لذلك هى أن تتنازل هذه الدول عن بعض سيادتها وتقاليدها الماضية كما فعلت انجلترا ذاتها حينما قبلت قوات أجنبية فى بلادها » • وأضاف سليم بأن مصر ستكون موضع اهتمام السوفيت ، وأنه ليس باستطاعتها النجاة باتخاذها موقف الحياد ، اذ لا يستطيع الحياد الا احدى دولتين : اما قوية (ومصر حينئذ ليست قوية) أو صغيرة لا يطمع فيها أحد •• وبالتالى فان مصر يجب أن تستعد للدفاع عن نفسها وهذا يتطلب وجود حليف وهذا الحليف هو بريطانيا •• وحول هذا المحور دار وليم سليم فى اجتماعه الثانى بالنحاس باشا منوها بمركزه فى الحكومة وعند الشعب وأنه – أى النحاس – يستطيع أن يبين للناس أن هذا مبدأ جديد لا ينطوى على الاحتلال •• الا أن مصطفى النحاس يرد على هذه الحجج بقوله « أن الشعب المصرى حانق وناقم ولا يمكنه أبدا أن يركن الى وعود جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى فى النهاية الى بقاء قوات أجنبية فى مصر تحت أى اسم أو بأية صفة » • ويستطرد النحاس فيذكر أن ثقة الشعب قد ضعفت فى وعود انجلترا وغيرها من الدول الكبرى ثم يتسائل : « لماذا نقف الى جانبكم ونعرض أنفسنا للقتل وأرضينا للخراب ونفقد مواردنا ومرافقنا اذا لم نكن نعرف يقينا أن مطالبنا ستحقق فى هذه المرة الثالثة ؟ » ثم ينتقل النحاس الى وجوب البحث عن طريقة أخرى فى تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح المشتركة • اذ أنه لا توجد قوة فى العالم تستطيع اقناع الشعب

المصرى بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم ، بل ان وجود جيش أجنبى على أراضيها هو الذى سيكون هدفا للعدوان الروسى • ثم يتناول النحاس مسألة تسليح الجيش المصرى وأنه بهذا التسليح الجدى الفعال يستطيع رد العدوان عن بلاده • ويختم النحاس وجهة نظره متسائلا : « لماذا تبقون قواتكم على القناة وليس فى فلسطين أو غزة ، مع أن هذه القوات الثقيلة منها والخفيفة يمكن أن تصل الينا فى مدى أسبوع وتكون عندنا وقت الحرب ؟ » •

وهكذا مضت المحادثات الأولى بين الجانبين يحاول كل منهما تدعيم وجهة نظره ، فبينما يحاول النحاس توضيح موقف الشعب واصراره على الجلاء والوحدة وأنه لا يقبل الأسلوب الذى اتبع فى المفاوضات السابقة مشيرا الى معاهدة ١٩٣٦ « التى وضعتنا فى مركب واحد ، فنجوتم أنتم وغرقنا نحن » ، وان كان لا يغفل مفاوضات صدقى بيفن وكيف أنه تم الاتفاق فيها على الجلاء التام فى سبتمبر ١٩٤٩ فيتساءل : « كيف يمكن أن أقول للشعب غير ذلك وقد كنا ضد صدقى باشا فى أرجاء الجلاء الى ذلك التاريخ وطلبنا الجلاء الناجز » ؟ • هذا بينما يمضى وليم سليم فيوضح أنه لا يستطيع أن يوصى حكومته بالجلاء التام ، وأن انجلترا تتقدم فى أفكارها بشأن الدفاع المشترك ••• الخ •

هذه هى الخطوط العريضة التى طرحها كل من الجانبين فى اجتماعاته الأولى وهى توضح بما لا يدع مجالا للشك الروح العامة واصرار الجانب البريطانى على المراوغة وعدم التسليم بمبدأى الجلاء والوحدة • ومن الغريب أن تلك الروح ظلت طوال فترة المفاوضات التى استغرقت ما يزيد عن عام ونصف ظلت تســـود وتسيطر ، لذلك فان الباحث لا يملك الا أن يتساءل : فيم كانت محاولات حكومة الوفد ؟ وهل كانت تأمل الخير من وراء محاولاتها تلك ؟

أم أن الأمر كان لا يعدو مجرد اضاعة وقت ؟ لقد ظـل الجانب البريطانى على امتداد فترات المباحثات الطويلة يصـارح الجانب المصرى المرة تلو المرة بعدم الجلاء وعدم قبوله الوحدة بين مصر والسودان ، ومع ذلك ظل الجانب المصرى يفتح باب التفاهم كلما لاح أنه أغلق ، ولا شك أن هذا الموقف كان مثار نقد من بعض المؤرخين والباحثين ، ولا يستطيع الوفد أن يبرر هذا المسـلك بأن حكومته كانت يحدوها الأمل فى تحسن موقف الجانب البريطانى فان أحد قادته وممن اشتركوا فى بعض أدوار هذه المحادثات يقرر « أننا لاحظنا أن الانجليز على خلاف عاداتهم فى كل مفاوضات سابقة جامدين فى موقفهم لا يتزحزحون عما يعرضـونه من مقترحـات أو يبدونه من آراء » . وموقف كهذا كان يجدر بحكومة الوفد أن تتحاشاه ، لكن هناك سؤال يفرض نفسه : لماذا وقفت انجلترا هذا الموقف المتشدد ومنذ البـداية وطوال الفترة التى استغرقتهـا المحادثات ؟ ولا سيما أنه من المعروف أنها كانت تفضل المفاوضات مع حكومات الوفد عن غيرها من حكومات الأقلية ؟ لقد كان الملك السابق وراء هذا الموقف فكان هو الأرض التى وقف الانجليز عليها، هذا بالاضافة الى الرغبة التقليدية فى التسلط والاستعمار .

فقد حدث عندما استقبل فاروق الفيلد مارشال سليم رئيس أركان حرب القوات البريطانية ابان زيارته لمصر ـ وكانت المحادثات على وشك الابتداء بينه وبين الجانب المصرى ـ حدث فى هذا اللقاء أن قال الملك السابق لوليم سليم ما نصه تقريبا « انكم ستدخلون فى محادثات مع حكومتى بقصد الغاء المعاهدة والجلاء عن القنال ، وأنا أحب أن تبلغ حكومة جلالة الملكة فى لندن بأنه أيا كانت نتيجة هذه المحادثات وأيا كان موقف حكومتى فيها ، تستطيع حكومة جلالة الملكة أن تطمئن الى وتعتمد على ، ومهما كان تشدد حكومتى

فلا تهتموا بذلك » . ثم أضاف فاروق قائلا ؟ « وأنتم اذا أردتم الخروج من هنا ، فأنا سأطالب منكم البقاء » .

ولا شـك أن هذا الحديث الخطير كان له أثره فى تشدد الانجليز فى المحادثات واصرارهم على موقفهم الذى أبدوه فى الأيام الأولى للمحادثات بل وعدولهم فى نهايتها عن كثير مما أبدو فى أولها من وجهات النظر . ولا شك أيضا أن الانجليز كانوا يسخرون من حكومة الوفد فى قرارة أنفسهم عندما كانت تهددهم أثناء المحادثات بأن العـلاقات تستسوء بين البلدين ، وأنه اذا فشلت المحادثات فسيفقدون مصر كحليفة وفية فى أداء التزاماتها كما كانت فى الحرب العالمية الأخيرة . لكنه من الناحية الأخرى كان يجب على حكومة الوفد وقد أدركنا تشدد الانجليز فى موقفهم وباعتراف فؤاد سراج الدين نفسه الذى شارك فى بعض جلسات هذه المحادثات ، كان يجب عليها قبر هذه المحادثات فى مراحلها الأولى .

على أى حال استمر الجانبان فى تقاذف كرة المفاوضات حتى نهاية يوليو عام ١٩٥١ ودون أن يحرز أى من الفريقين نصرا على الآخر ، ورغم ذلك فقد ظلت وزارة الوفد تنشر روح التفاؤل والرغبة فى التفاهم مع بريطانيا التى كانت تصارح برغبتها فى عدم الجلاء عن منطقة القناة وعدم قبولها الوحدة بين مصر والسودان ، ولابد هنا أن نتساءل : هل كان البقاء فى الحكم أطول مدة ممكنة هو النزعة التى سيطرت على حكومة الوفد وبالتالى فقد أرادت اجتناب الأزمات السياسية مع بريطانيا والبعد عن الاحتكاك بها فاستمرأت لعبة المفاوضات وأهملت القضية الوطنية باضاعة الوقت فى مباحثات وتبادل رسائل ومذكرات لا جدوى من ورائها كما يرى الرافعى وغيره من الباحثين ؟ لا شك أن الوفد رأى أن يستفيد من تجارب الماضى ووضع نصب عينيه أن يبقى أطول مدة ممكنة فى الحـكم

وبالتالى لم يرد التسرع فى الاصطدام بالانجليز فأراد مجاراتهم فى أسلوب المفاوضات وهو ذلك الأسلوب الذى ارتضـاه الوفد منذ انشائه لحل القضية الوطنية ومارسه طوال تاريخه كما مارسته الأحزاب الأخرى • واذن لا جديد فى سياسة الوفد فقد ظل مخلصا لتلك السياسة التى نادى بها منذ نشأته ، لكنه عندما سيجد أن الصدام لا محيد عنه فانه لا يتراجع بل ينبذ سياسة المفاوضة ويتخذ أسلوبا جديدا بالغائه معاهدة ١٩٣٦ ، بل ان حكومة الوفد لم تنتظر الى نهاية يوليو ١٩٥١ ، بل أعلنت فى خطاب العرش فى ١٦ نوفمبر ١٩٥١ أنه لا مناص من الغاء معاهدة ١٩٣٦ • حقيقة أن المفاوضات طالت باعتراف النحاس الذى يؤكد أنه « جرت سلسلة طويلة من الاتصالات والمحادثات وقد تعددت وطالت » الا أن الوزارة تبرر ذلك بلسان النحاس أيضـــا الذى يذكر « أنها تذرعت بالحكمة والصبر ، فلم تتعنت ولم تتعجل ، بل واجهت المشكلات مواجهة واقعية فعالجتها باقتراح الحلول العملية للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية التى لا يمكن التحول عنها وبين الملابسات الدولية التى يتعلل بها الانجليز » • ثم انه من ناحية أخرى نجد أن المفاوضات كانت تتعثر بين الحين والآخـر فتتوقف أو تتعرض لمراوغـــات دبلوماسية من جانب بريطانيا فمثلا عندما قصد محمد صلاح الدين الى لندن لمباحثة وزير الخارجية البريطانية (١٥ ديسمبر ١٩٥٠) قرر الأخير عرض مقترحاته على مجلس الوزراء لعلاج مشكلة الدفاع ، وأن المجلس كلف مستشـــاريه للقيام ببحثها ، ورغم أن الوزير البريطانى وعد صلاح الدين بأنه سيفضى الى الحكومة المصرية بنتيجة دراسة حكومته لهذه المقترحات فى يناير ١٩٥١ أو فى أسرع وقت مستطاع ، رغم هذا الوعد نجد أن هذه المقترحات لم تصـــل الى الحكومة المصرية الا فى ١١ أبريل ١٩٥١ ، ومع ذلك جاءت أبعد ما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية • وقد جاء فيها « أن حكومة بريطانيا لا تستطيع ــ نظرا لالتزاماتها نحو حلفائها الآخرين شىء

شمال الأطلنطى وفى الشرق الأوســـط أن تقبل تبعة اتخاذ أية تدبيرات تضر بمقدرتها على المساهمة فى الدفاع عن هذه المنطقة بنجاح ضد أى معتد ، فمثل هذا الدفاع لن يكون ممكنا الا اذا استمرت القاعدة المصرية فى المستقبل فى أداء وظيفتها بحيث تكون معدة فورا وقت الحرب ، والا اذا كان الدفاع الجوى عن مصر مكفولا » • ثم اقترحت الحكومة البريطانية أن تعدل معاهدة ١٩٣٦ بحيث تنص على : أولا : انسحاب الجنود البريطانيين من مصر على مراحل ، ويبدأ هذا الانسحاب بعد انقضاء سنة على اتفاق بتعديل المعاهدة وينتهى فى عام ١٩٥٦ • ثانيا : تحويل القاعدة الى المدنيين تدريجيا ، ثم يعهد بالقاعدة بعد ذلك الى القوات المصرية المسلحة للمحافظة عليها • على أن تدار وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الاشراف الادارى العام لمجلس اشراف انجليزى ــ مصرى • ثالثا : انشاء نظام مصرى ــ انجليزى طويل الأجل للدفاع الجوى المنسق ــ يشمل وحدات مصرية وبريطانية • رابعا : تزويد القوات المصرية فى تاريخ قريب بالأسلحة والمعدات على قدر حاجة التدريب ، ثم تزويدها بعد ذلك بما قد تدعو اليه الضرورة من الأسلحة والمعدات على قدم المساواة فى الأولوية مع البلاد الأخرى التى ارتبطت معها بريطانيا باتفاقات دفاعية • خامسا : فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها توافق مصر على عودة القوات البريطانية لمدة الخطر على أن تمنحها هى والقوات الحليفــة لبريطانيــا جميع التسهيلات والمسـاعدات بما فى ذلك استعمال الموانىء والمطارات ووسائل المواصلات المصرية •

فردت الحكومة المصرية (فى ٢٤ ابريل ١٩٥١) برفض هذه المقترحات « فى جملتها وتفصيلهـــا » مقدمة من جانبها مقترحات مضادة لتكون أساسا لاستئناف المفاوضات ، وقد تضمنت : أولا : الشروع فى اجلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد عقد الاتفاق

مباشرة وفى مدة لا تتجاوز سنة . ثانيا : تسليم القاعدة الى القوات المصرية المسلحة بمجرد اتمام الجلاء . ثالثا : اعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات اللازمة فى أقرب وقت باعتبار مصر قائمة فى منطقة استراتيجية حساسة . رابعا : وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وتمتع السودانيين فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى . خامسا : انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم حينئذ فى السودان بمجرد انقضاء هذين العامين . سادسا : عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه أن تعود القوات البريطانية الى الجهات التى يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها اليها للمعاونة فى الدفاع عن مصر فى حالة وقوع اعتداء مسلح عليها ، أو فى حالة اشتباك انجلترا فى حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر . سابعا : اذا عادت القوات البريطانية الى مصر وفقا للبند السابق فيتعين الشروع فى اجلائها عنها بمجرد انتهاء العمليات الحربية على أن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا فى مدة ثلاثة أشهر . ثامنا : الغاء معاهدة ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها ، وكذلك اتفاقى عام ١٨٩٩ الخاصين بالسودان بمجرد سريان الاتفاق الجديد ..

وبعد تقديم هذه المقترحات المضادة وعد الجانب البريطانى بدراستها والرد عليها ولم يصل هذا الرد الا فى ٨ يونيو ١٩٥١ . هذه أمثلة أردنا بها تصوير الجو الذى ساد المفاوضات والتى كانت سائرة تتعثر وبينما هى كذلك اذ ألقى وزير الخارجية البريطانية الجديد « مستر هربرت موريسون » بيانا فى مجلس العموم البريطانى فى ٣٠ يوليو ١٩٥١ أعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك فى وقت السلم بحجة الضرورات الدولية ، ومعارضتها وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى بحجة استطلاع مشيئة السودانيين .. « وقد جاء هذا البيان

ـ كما يذكر النحاس ـ ناطقا بعمق الهوة التى تفصل بين الطرفين لاصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة سياسة ادعاء المسؤوليات وانتحال التبعات ومقاومة الحقوق الوطنية بشتى الحجج والتعلات » ٠

ويحسن بنا أن نشير بسرعة الى المراحل التى تلت القاء هذا البيان وحتى وجدت حكومة الوفد نفسها الا مندوحة من الغاء المعاهدة وقفل باب المفاوضات واتخاذ طريق جديد ٠

ففى ٦ أغسطس ١٩٥١ ألقى محمد صلاح الدين بيانا فى مجلس البرلمان المصرى ـ كرد على بيان موريسون السالف الذكر ـ صرح فيه بأن وزير الخارجية البريطانية قد أغلق بتصريحاته الأخيرة فى مجلس العموم باب المحادثات ، ثم أوضح فيه أن الخطوات التالية ستنتهى اللجنة السياسية الوزارية من تقريرها فى الأيام القليلة المقبلة ، ثم يعرض الأمر على مجلس الوزراء لاقرارها « ثم نعود اليكم فى البرلمان ـ كما يذكر صلاح الدين موجها بيانه الى الشيوخ والنواب ـ قبل فض هذه الدورة لنطلعكم على الحقائق كاملة ونحدثكم فى جميع ما تنتويه لتحقيق الأهداف الوطنية التى أجمع عليها شعب مصر والسودان وللوفاء بالعهد الحاسم الذى قطعته حكومتكم على نفسها فى خطاب العرش الأخير » ٠ وكان لهذا البيان أثره فى دوائر الحكومة البريطانية فبعث وزير خارجيتها فى ١٧ أغسطس ١٩٥١ برسالتين شخصيتين الى مصطفى النحاس ومحمد صلاح الدين ينفى فيهما أنه أغلق باب المحادثات ويقول انه على العكس يبحث على وجه الاستعجال مشروعا جديدا لعلاج مسائل الدفاع : كان واضحا تماما أن طريق المفاوضات أصبح مسدودا ، ولم تغير من هذا الموقف المحاولات البريطانية لاستئناف فتح الطريق مرة ثانية اذ « أصبح من المستحيل على مصر ـ كما يذكر النحاس ـ

أن تصبر أكثر مما صبرت وتطاول أكثر مما طاولت وتواصل هذه المحادثات التي امتدت الى ما يقرب من عام ونصف والتى لم تكن الا حلقة أخيرة في سلسلة المحاولات التى بذلتها مصر دون طائل لنيل حقوقها الوطنية • وأخيرا • وفى ٨ أكتوبر ١٩٥١ آن الأوان لأن تفى حكومة الوفد بالوعد الذى قطعته على نفسها وكانت الجماهير تطالبها بتنفيذه فى كل مناسبة ، وهو الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، ففى التاريخ السالف الذكر اجتمع البرلمان بمجلسيه وألقى النحاس بيانا مستفيضا عن سياسة الحكومة نحو المعاهدة أعلن فيه قطع المفاوضات السياسية « بعد أن تبين عدم جدواها » ، كما أعلن الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ ينـاير ، ١٠ يوليو ١٨٩٩ بشـــأن ادارة السودان ، وقدم الى البرلمان المراسيم الخاصة بالمشروعات المتضمنة هذا الالغاء • ولا شك أن قطع المفاوضات التى طال أمدها واعلان الغاء المعاهدة واتفاقيتى ١٨٩٩ كان كسبا كبيرا للقضية الوطنية واعلانا باستئناف الجهاد والكفاح فى سبيل الاستقلال وقد قابل البرلمان هذه المراسيم بالتأييد والموافقة والحماسة البالغة ، بل ووقف ممثلوا المعارضة فى كلا المجلسين وأعلنوا تأييدهم للحكومة فى موقفها ، كذلك استقبلت الجماهير الغاء المعاهدة بالغبطة والحماسه وأبدت استعدادها للبذل والتضحية كشأنها دائما فى الأزمات ، وهذه الجماهير ستتجاوب مع الحكومة ـ كما سنرى ـ فى انتهاجها أسلوب النضال الثورى ضد الانجليز فى معركة القنال •• وقبل أن نتناول هذه المعركة التى كانت النتيجة المنطقية لالغاء المعاهدة ، يجدر بالباحث أن يستعرض البواعث الحقيقية لالغا معاهدة ١٩٣٦ ، ثم ملابسات هذا الالغاء ، ثم تقييم هذا الالغاء وهل كان الغاء جديا بمعنى الكلمة أم كان مجرد حركة سياسية أراد بها الوفد أن يغطى فساد حكمه وأن يسترد بعض تراثه ونفوذه ؟ ثم ما هى النتائج المترتبة على هذا الالغاء ؟ •

أما فيما يتعلق ببواعث الالغاء فقد ذهب بعض المؤرخين والباحثين المعاصرين مذاهب مختلفة ازاء تلك البواعث أو الدوافع التى دفعت حكومة الوفد الى إلغاء المعاهدة . وقبل أن نتناول هذه المذاهب يلزم لنا أن نؤكد حقيقة تاريخية هامة وهى أن الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ من العوامل الهامة التى ساعدت على قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كما أنها كانت نقطة تحول حاسمة فى تاريخ النضال المصرى من أجل تحرير البلاد تحريرا كاملا ، واطلاق العنان للقوى الثورية الكامنة لدى الشعب . ورغم ذلك اختلفت الآراء فى البواعث الحقيقية وراءه . فبينما يرى أستاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى أن هذا الالغاء كان محاولة أرادت بها حكومة الوفد أن تغطى على النقد الذى وجه إليها على أثر الفضائح الشخصية والعامة التى مست بعض زعماء الوفد وأسراتهم ، وأنه كان لحركة التى قام بها الشعب الايرانى بزعامة الدكتور محمد مصدق بالغاء امتياز شركة البترول الانجليزية الايرانية واجلاء موظفيها عن أراضى ايران ، كان لتلك الحركة أرها فى زعزعة النفوذ الانجليزى فى الشرق الأوسط ومن ثم تشجعت حكومة الوفد وأقدمت على الغاء المعاهدة ، هذا بينما يذهب بعض الباحثين الى أن هذا الالغاء كان استجابة للضغط الشعبى المتفاقم الذى أتاحه اطلاق الحريات وأنه كان مستحيلا فى ظل التقدم للقوى الشعبية أن تنتهى المفاوضات الى ما انتهت اليه عام ١٩٣٦ ، وكذلك هناك رأى بأنه تم بضغط الجناح اليسارى فى حكومة الوفد والشباب الوفديين منهم بصفة خاصة ، وهناك رأى آخر يرجع هذا العمل الى عدة أسباب أخرى منها أن حكومة الوفد شعرت بأن القضية الوطنية قد انتكست فى عهدها وتراجعت عما كانت عليه فى العهود السابقة عليها وخاصة فى مفاوضات صدقى ـ بيفن سنة ١٩٤٦ فارادت أن تسترد الأرض التى فقدتها فاقدم على الغاء المعاهدة كمخرج من هذا المأزق ، أى أن الوفد أراد أن يوارى سوأة اخفاقه فى

المفاوضات وتساهله فيها بعمل يكون له دوى وفرقعة للحصول على تأييد المواطنين وصرف أنظارهم عن محاسبة الوفد ازاء تساهله فى المفاوضات ، وسبب آخر يتلخص فى أن الوزارة كانت تهدف الى تقوية مركزها أمام السراى ومنع الملك من اقالتها ، فأرادت بالغاء المعاهدة أن تحول دون ذلك باكتساب تأييد الشعب فى الكفاح ضد الاحتلال فيضطر الملك الى العدول عن فكرة الاقالة ..

هذه هى التفسيرات والاجتهادات التى ذهب اليها بعض المؤرخين والباحثين والتى يتضح فيها التجنى والتى يقف الباحث ازاءها متسائلا : هل كان لابد لحكومة الوفد من كل هذه التفسيرات أو التبريرات لكى تلغى المعاهدة ، أم أن الأمر كان لا يحتاج لمثلها ؟ ولماذا لا نقول ـ بالمنطق ـ أن الحكومة أدركت أن المعاهدة أصبحت غير ذات موضوع بعد أن نقضها الانجليز مرارا وخالفوا الكثير من بنودها ، وأن الغاءها كان حقا واضحا من حقوقنا ولم يكن فيه تجنيا على الانجليز أو اخلالا بالمبادىء الدولية لا سيما وأنه لم يكن هناك طريق آخر لحل المسألة سوى هذا الطريق ؟ وليس معنى هذا التساؤل أننا ننكر أثر التيار الشعبى ونداءات الجماهير فى دفع الحكومة الى هذا العمل ، بل ان بعض قادة الوفد أنفسهم يعترفون بهذا الأثر « وأنه لا عيب فيه ولا ضير ، ويشرف الوفد كل التشريف أنه يتجاوب مع الشعب الذى يمثله » . الا أن البعض الآخر يرى أن الغاء المعاهدة « كان نابعا من ارادة الوفد ولم تنساق حكومته وراء الشعب فى هذا » . ثم ان القول باحساس حكومة الوفد بضعفها بين جماهير الشعب فأرادت تقوية مركزها بالغاء المعاهدة لم تقم عليه الدلائل من حيث نتائج انتخابات فرعية سقط فيها الوفد مثلا ، كما أن المعارضة القوية التى كانت بمجلس البرلمان لم تستطع مع استجواباتها المتوالية وأسئلتها الكاشفة لبواطن الأمور أن تثبت أن الوفد كان ضعيفا وأراد تقوية مركزه بالغاء المعاهدة . على أى

حال كان لابد من الغاء معاهدة ١٩٣٦ فما هي الملابسات التي أدت اليه وصاحبته ؟ . يذكر الأستاذ فؤاد سراج الدين أنه عقب عودته من أجازة قصيرة بالخارج في أواخر أغسطس ١٩٥١ اجتمع بالنحاس وصلاح الدين وابراهيم فرج ، وذلك لاحاطة فؤاد علما بما انتهت اليه المحادثات من توقف تام بين الجانبين ، وكان صلاح الدين مرتبطا بوعد أمام مجلس النواب ألا تفض الدورة البرلمانية قبل احاطته علما بنتيجة المحادثات وبخطة الحكومة السياسية ، وطالت الدورة لهذا السبب أكثر من المعتاد ، وعندما وقف فؤاد على تفاصيل الموقف وما انتهى اليه أبدى لهم رأيه « في وجوب قيامنا فورا باصدار قانون بالغاء المعاهدة من جانبنا » . ورغم أن الأستاذ ابراهيم فرج أيد رواية فؤاد سراج الدين ، الا أن صلاح الدين أنكر هذا بشدة قائلا « أن الشخص الذي عقدها هو الذي اقترح الغاءها وهو النحاس باشا ، وكنت متفقا معه تماما في هذه الخطة » . ويدعم فؤاد رأيه باعتباره صاحب اقتراح الغاء المعاهدة بأنه قبل الاجتماع السالف الذكر كان قد اجتمع بالسفير البريطاني « رالفستيفنسون » فلما استعرضا الموقف صارحه بأنه من المتعذر على الحكومة البريطانية حينئذ ابداء أي تساهل في الموقف من جانبها لأن انتخابات جديدة كانت على وشك الوقوع وأن هذا التساهل ستستغله المعارضة ضد الحكومة هناك وأنه أي السفير ـ يقترح أن يستمر الجانبان في تقاذف الكرة حتى تتم الانتخابات فأوضح له فؤاد أن هذا الحل لا يمكن قبوله لعدة اعتبارات شرحها له بالاضافة الى أن الحكومة المصرية مرتبطة أمام مجلس النواب ببيان الموقف كله قبل فض الدورة الحالية .. ولم يصل فؤاد الى الاتفاق معه ولمس من حديثه أنه حتى النقط التي سبق أن عرضهـــا الجانب البريطاني أثناء المحادثات أصبحت محل تراجع منه .. وبالتالي فقد كون فؤاد رأيه السابق وهو قيام حكومة الوفد بالغاء المعاهدة من جانبها فاقترح في اجتماعه بالنحاس وزميليه الغاء المعاهدة .

وسواء أكان فؤاد هو صاحب الاقتراح أو النحاس فليس معنى هذا أن نغفل أن الجماهير هي صاحبة الفضل الأول في نداءاتها المتكررة بقطع المفاوضات وبالغاء المعاهدة ·

وعلى أي حال تم الاتفاق في الاجتماع السالف الذكر على الالغاء وعرض الأمر كله على الوفد مجتمعا باعتبار أنها قضية مصير ، واستصدر النحاس قرارا من الوفد جميعه ·· ثم استدعى الدكتور وحيد رأفت وكلف بوضع التشريعات اللازمة ، واتفق على كتمان الأمر خشية تسربه ، فيضغط الانجليز على الملك فيقيل الوزارة قبل أن يتم اتخاذ هذه الخطوة الوطنية · وفي الوقت الذي كان فيه وحيد رأفت يضع التشريعات بأقصى ما يمكن من السرعة تم وضع البيان الذي ألقاه النحاس أمام البرلمان في ٨ أكتوبر ١٩٥١ كما أشرنا · وعقب ذلك استدعى النحاس حسن يوسف رئيس الديوان الملكي بالنيابة حينئذ وسلمه مشروعات قوانين الغاء المعاهدة وتعديل الدستور تبعا لذلك وطلب منه توقيع الملك عليها ، على أن تصله المراسيم موقعا عليها في اليوم التالي لعرضها على البرلمان في جلسته التي كانت ستنعقد مساء ذلك اليوم ، أي في ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، كما طلب منه أن يبقى سرها مكتوما لا يعرفه أحد سوى الملك وحسن يوسف ، كما حذره من أن يعرفه الياس اندراوس بالذات لأنه كان وثيق الصلة بالملك ، كما كان في نفس الوقت وثيق الصلة بالسفير البريطاني · وقال النحاس لحسن يوسف أنه يحمله هو والملك مسئولية تسرب نبأ هذه المراسيم الى أي انسان آخر ، كما أخبره أنه اذا لم تصله هذه المراسيم موقعا عليها من الملك في اليوم التالي ـ الذي سيغادر فيه الاسكندرية الى القاهرة لحضور جلسة مجلس النواب ـ فانه ـ أي النحاس ـ سيعلن في الجلسة المذكورة أنه قدم للملك هذه المراسيم وأنها لا تزال عنده لم ترد اليه : وليس معنى السرية والكتمان اللذين أحاطا بنبأ الغاء

المعاهدة ـ وقد أكدت جميع المصادر الحية هذه السرية بل والمبالغة فيها أن الاتجاه لالغائها لم يكن معروفا بل كانت الصحف والجماهير تتناول ذلك . ولكن متى يكون الالغاء وبأى طريقة سيكون فهذا ما فوجئت به البلاد من بيان النحاس أمام البرلمان . على أى حال وعد حسين يوسف النحاس بكتمان نبأ المراسيم وتحذير الملك من أخبار الياس اندراوس وكذلك سرعة توقيعها . وكان صادقا فى وعوده . لكن ماذا حدث فى السراى حينئذ ؟ ان ما حدث ينهض دليلا على أن فاروق كان مترددا فى توقيع تلك المراسيم ، وهو تردد يتفق مع الحديث الذى جرى بينه وبين السير وليم سليم والذى أشرنا اليه. بل ويتفق مع مصالح العرش فى ارتباطه بعجلة الاستعمار دائما . فكيف اذن اقتنع فاروق بتوقيع تلك المراسيم ؟ هناك عدة عوامل لابد من الاشارة اليها . أولها أن الملك أرسل الى نجيب الهلالى يطلب استشارته فى الموقف ، فكان رد الهلالى على رسول الملك « أن الملك لا يستطيع فى هذه الظروف التى بلغ فيها الحماس الوطنى ذروته أن يمتنع عن توقيع هذه المراسيم ، والا كان ذلك خطرا كبيرا عليه ، فان الشعب سيثور حتما ضده ، ولذلك فلا مندوحة من أن يوقع الملك هذه المراسيم » . والى جانب هذه المشورة الذكية من الهلالى يجب ألا نغفل عاملا آخر يتفق مع تفكير الملك السابق ، ففى تصورنا أنه أراد أن يضع الوفد والانجليز فى موقف المجابهة الصعبة لكى يتسلى هو بمشاهدة ذلك الصراع والدماء التى ستسيل حتما فى آثره راجعا بذاكرته الى أزمة فبراير ١٩٤٢ واضعا نصب عينيه أن الغلبة للأقوى ، وبريطانيا حينئذ هى الأقوى بقواتها الجاثمة على صدر الوطن .. على أى حال وقع فاروق المراسيم وأعلنها النحاس فى البرلمان فماذا كان رد الفعل ازاءها ؟ .

يذكر الأستاذ فؤاد سراج الدين أن توقيع فاروق لتلك التشريعات كان صدمة كبرى للانجليز أذهلتهم وأخرجتهم عن وعيهم وبدلت نظرتهم اليه وأظهرته أمامهم فى صورة الشخص الذى لا يوثق به ولا يعتمد عليه ومن ثم كان هذا هو السبب - فى اعتقاد فؤاد - فى أنهم تخلوا عنه عندما قامت ثورة يولية ١٩٥٢ ، وحينما إستنجد بهم لينقذوه فصموا آذانهم عنه وتركوه وحيدا يواجه مصيره ، والا لكانوا قد قد انتهزوا هذه الفرصة وكرروا مأساة استنجاد الخديوى توفيق بهم منذ سبعين عاما • ورغم أننا نسوق هذا الاعتقاد بتحفظ وحذر الا أنه يبدو أن بريطانيا قد فوجئت فعلا بالغاء معاهدة ١٩٣٦ ، والأمر الذى يؤيد هذا الاعتقاد الى حد ما وهو فى نفس الوقت يفسر تحذير النحاس لحسن يوسف من الياس اندراوس كما أشرنا •

لكن ماذا كانت ردود الفعل من جانب انجلترا وقد فوجئت بالغاء المعاهدة أو بالدقة فوجئت بتوقيته ؟ وقبل أن نتناول تلك الردود يلزم لنا أن نجيب على التساؤل المطروح حول مدى جدية هذا الالغاء باعتبار أن الجدية أو عدمها كانت أساسا فى حجم تلك الردود ••

فالواقع أن الغاء معاهدة ١٩٣٦ قد تعرض لكثير من الشكوك بعضها كان من جانب رجال أحزاب المعارضة وهذا أمر طبيعى ازاء عمل من أعمال حكومة الوفد ، والبعض الآخر صدر عن بعض المؤرخين والباحثين ، وقد دارت محاولات التشكيك هذه حول الاعتقاد حينئذ بأن أمر الالغاء لا يعدو أن يكون مجرد تشريعات على الورق لا أكثر ولا أقل ، وأن الحكومة لم تستعد الاستعداد الكافى لهذا الالغاء •

وقبل أن نفند هذا الزعم يجدر بنا أن نشير الى حقيقة بديهية في تاريخ الشعوب وهي أن اتخاذ الاجراءات الحاسمة والتي تتصف بالخطورة والعظمة معا من الممكن — بل من الواجب — ان تتخذ دون حساب للنتائج والا أصبحت اجراءات عادية لا ينطبق عليها لفظ « الثورية » : وليس معنى ذلك أن تصدر هذه الاجراءات أو القرارات الثورية دون تمحيص وتقدير للعواقب ودراســة للنتائج ، نعم لابد من ذلك ولكن دون الاعراق في التفاصيل والجزئيات ، وينطبق هذا — كما يذكر أستاذنا الدكتور أحمد عزت عبد الكريم — على اجراء الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، كما ينطبق على تأميم قناة السويس مثلا في عام ١٩٥٦ ، وكلا الاجراءين من الأعمال الخالدة في تاريخ شعب مصر بصرف النظر عن الاستعدادات والعواقب الناتجة عنهما ، فانه لا احد يستطيع أن يماري في أن الوفد كان متجاوبا مع رغبة الشعب في الغاء المعاهدة ، ولو تريث الوفد في هذا الالغاء واعلان الكفاح المسلح حتى يكمل الاستعداد — وقد يطول شهورا أو سنين — لما وجد تلك التلبية الحاضرة والثورة المتوهجة . فان الاستعداد الحقيقي هو استعداد الشعب من الناحية المعنوية أما من الناحية المادية فلا قيمة له .

ومع التسليم بهذه البديهية أو انكارها فان حكومة الوفد قد أقدمت من جانبها — بعد صـــدور تشريعات الالغاء — على بعض الاجراءات التي تؤكد أن هذا الالغاء كان حقيقيا وفعليا ، وكما أقدم الشعب من جانبه أيضا على المساهمة بدوره في جدية الالغاء وفعاليته في معركة القنال كما سنرى .

أما الاجراءات التي اتخذتها الحكومة — والتي ترتبت على الغاء المعاهدة — فتتمثل في أولا : الغاء جميع الاعفاءات المالية والامتيازات الجمركية وغير الجمركية التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية

فى قاعدة القنال • ثانيا : حظر استعمال القوات البريطانية للسكك الحديدية المصرية فى نقل مهماتها وعتادها ، وقد سبب ذلك للقوات ارتباكا شديدا • ثالثا : امتنعت الحكومة عن أداء التسهيلات والخدمات التى كانت تؤديها للسلطات العسكرية البريطانية ومنها مواد التموين ، كما منعت وصول الضباط وأفراد القوات الى داخل البلاد ، وحرمت دخول الرعايا البريطانيين والمدنيين ، كما أنهت تصاريح الاقامة للبريطانيين الذين كانت اقامتهم فى البلاد مرتبطة بوجود القوات البريطانية • وكذلك ألغت العمل بالتصاريح التى كانت ممنوحة من قبل بموجب المعاهدة للسلطات البريطانية أو لأفرادها ، رابعا : منعت هبوط الطائرات العسكرية البريطانية بالمطارات المصرية لتزويدها بالبيانات الجوية الفنية أو بأى نوع من التسهيلات • خامسا : استصدرت الحكومة تشريعا يعاقب بالسجن كل من يتعاون مع القوات البريطانية فى مصر وتحريم ذلك تحريما تاما • سادسا : سحب جميع العمال المصريين الذين كانوا يعملون فى قاعدة القنال كأجراء وترحيلهم جميعا على نفقة الحكومة الى القاهرة والحاقهم بأعمال مناسبة لهم ودفع أجورهم بالكامل لهم سواء من التحق منهم بالعمل أو لم يلتحق ، فتوقفت حركة العمل تماما فى القاعدة مما اضطر الانجليز الى استحضار عمال من قبرص وغيرها ، وكان ذلك يكلفهم نفقات طائلة فضلا عن صعوبة نقلهم وعدم كفايتهم ومقدرتهم على القيام بكثير من الأعمال الشاقة التى كان يقوم بها العمال المصريون ، وسوف نتناول بالتفصيل هذا الاجراء ودور العمال فيه واستجابتهم له • سابعا : اطلاق يد الفدائيين الوطنيين والكتائب المسلحة فى مهاجمة المعسكرات البريطانية والاعتداء على رجال قواتهم وتزويدهم بالسلاح والعتاد والمال ، مما أثار معركة عنيفة بيننا وبين القوات البريطانية على طول منطقة القنال وهى ما عرفت فى تاريخ الشعب المصرى « بمعركة القنال » ، وسنتناولها أيضا بشىء من التفصيل فى موضعها باعتبارها حركة العمال

مساهمة من الشعب في الدور الذي قام به ازاء الغاء معاهدة ١٩٣٦ .
ومما يدلل على مدى جدية الحكومة في الغاء المعاهدة أنها بحثت في موقف شركة قناة السويس ازاء تعاونها مع السفن البريطانية ، « اذ صرح أحد الوزراء في الحكومة أن أبحاثا معينة تدور لتحديد مركز شركة القناة بعد مواقفها الأخيرة وتجاهلها للقوانين .. » .

وقبل أن نتناول بشيء من التفصيل دور الشعب الذي برز بشكل ظاهر وملموس في حركة العمال ومقاطعتهم للقاعدة ، ثم في معركة القنال التي كان لها دور فعال في لفت أنظار العالم الى الشعب المصري وحقه في الاستقلال ، ثم وموقف حكومة الوفد من الحركة والمعركة ، يلزم لنا أن نشير الى ردود الفعل الانجليزية التي حدثت عقب الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، والتي كان لها أثر بعد ذلك في تضعيف الخلاف والهاب المعركة بين انجلترا والشعب المصري في القنال .

ففي مساء نفس اليوم الذي ألقى فيه النحاس بيانه أمام البرلمان ــ ٨ أكتوبر ١٩٥١ ــ أذاعت السفارة البريطانية بلاغين تؤكد في أولهما أن المعاهدة نافذة المفعول وأن قيام الحكومة المصرية بالغائها من جانبها لا يستند على أساس قانوني مادامت تلك المعاهدة لا تجيز لأي طرف نقضها في أي وقت . وأشارت في البلاغ الثاني الى المقترحات البريطانية المزعومة التي وعد السفير البريطاني بها محمد صلاح الدين « والتي تأمل حكومة صاحب الجلالة من ارسالها الى الحكومة المصرية في موعد أقصاه ١٠ أكتوبر » .

كان واضحا أن انجلترا خشيت هذا الاجراء الذي كان له رد فعل قوي في العالم العربي كله لأنه سيغري دولا عربية أخرى بالغاء الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بينها وبين انجلترا ، فلا غرابة أن أخذت الدوائر الانجليزية في التنديد بهذا الاجراء من جانب حكومة مصر ، فصرح ونستون تشرشل « بأن الاجراء الذي اتخذته مصر لاخراج بريطانيا من منطقة قناة السويس والسودان أخطر

وأكثر ايلاما وضررا من اضطرار البريطانيين الى الانسحاب من الميدان » ، ثم قال « ان الغاء المعاهدة سيكون أمرا خطيرا مؤسفا للعالم الغربى كله » ، كما أعلن أنتونى ايدن تمسك بريطانيا من جانبها بالمعاهدة التى لم تستنفد أجلها بعد ... وكتب مراسل الوكالة الفرنسية من لندن يقول أن الشعور السائد فى الدوائر الانجليزية السياسية « أن مصر لا تلعب لعبة صريحة » ، وأن الدوائر المحافظة ترى أن الموقف الذى اتخذته حكومة القاهرة كان نتيجة « لسياسة الضعف » التى انتهجتها حكومة العمال ازاء ايران ، وأن المراقبين الدبلوماسيين فى لندن يعتقدون أن الحكومة البريطانية ستعمل ازاء « انذار » القاهرة على اقناع الدول المدعوة الى الاشتراك فى الدفاع عن شرق البحر المتوسط بأن تستخدم نفوذها « لتعيد حكومة القاهرة الى جادة الصواب » . هذا هو رد الفعل الأول فى الأيام الأولى عقب القاء بيان النحاس ، وكان دليلا قويا على أن حكومة المحافظين الجديدة ستنتهج سياسة التحدى والقوة ازاء تلك المسألة التى تمس سمعة بريطانيا فى الشرق الأوسط كله لا سيما وأن حوادث ايران التى أشرنا اليها لم تكن بعيدة عن الأذهان ، وكان رد الفعل كالتالى :

أخذت بريطانيا أولا فى تعزيز قواتها المرابطة فى منطقة قناة السويس استعدادا لأى طارىء يحدث ، ثم أسرعت من ناحية أخرى الى حلفائها ــ أمريكا وفرنسا وتركيا ــ تطلب منهم تأييد سياستها والتوسط لحل المشكلة ، فتقدموا بمقترحات حول ما أسموه « مشروع الدفاع المشترك » الى الحكومة المصرية فى ١٣ أكتوبر ١٩٥١ ، وكان الغرض من هذه المقترحات فى جوهرها ابدال المعاهدة ١٩٣٦ بمعاهدة أخرى لا تختلف عنها ، وابدال الاحتلال البريطانى باحتلال دولى تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وتقبله مصر وترتضيه .. اذ كان أساس هذه المقترحات أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه

الدول الأربع ، وأن تكون حماية قناة السويس منوطة بقوات دولية تشترك فيها مصر وبريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا واستراليا ونيوزيلاندا وجنوب أفريقيا ويكون لجزء من هذا القوات حق البقاء في مصر حتى في حالة السلم ، وأن تقدم مصر في أراضيها التسهيلات الاستراتيجية والدفاعية على أن يتضمن هذا في حالة الحرب استخدام الموانىء والمطارات والمواصلات المصرية وأن تكون مقرا للقيادة العليا للمحالفة وتسلم القاعدة البريطانية في قناة السويس بصفة رسمية الى مصر على أن تصبح قاعدة مشتركة للدول الداخلة في التحالف ، ويكون لمصر نصيب في ادارتها في وقتي السلم والحرب ... وفيما يتعلق بالسودان نصت على استمرار الحكم البريطاني فيه مع انشاء رقابة دولية صورية لا تحد من سيطرة الانجليز فيه ، وجعل علاقة مصر بالسودان علاقة مياه فحسب .

اجتمع مجلس الوزراء في ١٤ أكتوبر ١٩٥١ أى في اليوم التالى لتقديم هذه المقترحات ونظر فيها وفي دعوة مصر للاشتراك في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى كان يراد انشاؤها ، وقرر المجلس رفض الدعوة والمقترحات من أساسها لأنها غير صالحة لأن تكون تمهيدا لاجراء مباحثات جديدة للوصول الى اتفاق جديد ، وقرر الاستمرار على الخطة التى أعلنها النحاس في ٨ أكتوبر وهى الغاء المعاهدة ، وقد أعلن فؤاد سراج الدين ــ وزير الداخلية والمالية وقتئذ ــ هذا القرار في مجلس النواب بجلسة ١٥ أكتوبر ١٩٥١ . ولا شك أن حكومة الوفد قد أحسنت صنعا برفضها لهذه المقترحات التى لم يكن ثمة ما يقنعها بالاستجابة لها ، وذلك لأن هذه الفكرة ــ فكرة الدفاع المشترك ــ فكرة استعمارية بحته اتفقت عليها الدول الغربية لتربط الشعوب العربية بعجلة الاستعمار وتعصف بسيادتها الداخلية والخارجية .. وكان غرض الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا

والولايات المتحدة ـ هو السيطرة على دول الشرق الأوسط والتمكين للاستعمار الغربي من استعادة هيبته بعد الصدع الذى أصابه عام ١٩٥١ فى ايران بتأميم البترول وجلاء الانجليز عن عبدان ..
كما كانت تهدف من وراء المقترحات الى معارضة مبدأ الحياد الذى كان آخذا فى الانتشار بين الشعوب العربية والشرقية ويتسع فى محيطها السياسى ، الى جانب أنها تجعل الجيش وقيادته وتسليحه كما تجعل السياسة الخارجية فى مصر والدول العربية خاضعة للقيادة العامة لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وهى قيادة أجنبية .

لذلك كله رفضت الحكومة المقترحات وأعلنت فى ٢٧ أكتوبر ١٩٥١ ـ فى رسالة بعث بها محمد صلاح الدين وزير الخارجية الى السفير البريطانى فى القاهرة ـ انتهاء تحالفها مع انجلترا وبالتالى لم يعد ثمة سند قانونى لوضع القوات الانجليزية فى منطقة قناة السويس ، وأعلنت أنه « لن يكون وجود هذه القوات فى مصر من الآن فصاعدا الا ضد ارادة الشعب والبرلمان والحكومة المصرية .. »
وردت انجلترا فى ٦ نوفمبر بأن المحالفة لا تزال قائمة هى والاتفاقيات الأخرى . وأصبح الصدام لا ريب فيه وقد تطور حتى أصبحت مصر وانجلترا فى حالة حرب فعلية كما سنرى ودون اعلان الحرب رسميا بينهما .

ويحسن بنا قبل أن نتعرض لمعركة القنال وتطوراتها وحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ كاحدى نتائجها ثم اقالة حكومة الوفد فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، يحسن أن نحاول استكمال معالم السياسة الخارجية لتلك الحكومة الأخيرة فى تاريخ الوفد .

لا شك أن مسألة العلاقات مع انجلترا كانت هى العامل الأول فى رسم السياسة الخارجية ، وقد استحوذت تلك المسألة على تفكير

حكومة الوفد كما رأينا ، الا أنها رسمت لنفسها بعض المعالم فى تلك السياسة ، وستبرز هذه المعالم وتصبح أكثر وضوحا بعد تحديد موقفها من انجلترا وقواتها فى قناة السويس • فيبدو أن حكومة الوفد وقد خاب أملها فى المعسكر الغربي أرادت الاتجاه صوب معسكر الاتحاد السوفيتي والدول الإشتراكية ولكن بحذر - فمثلا عندما أرادت الحكومة شراء صفقة من الأسلحة اتجهت إلى الكتلة الشرقية ، وتعاقدت فعلا مع تشيكوسلوفاكيا لشرائها منها • كذلك تمت اتصالات بين حكومة الوفد والاتحاد السوفيتى لتوثيق العلاقات بينهما ، وقد وضح من هذه الاتصالات « أنه ليس لدى السوفييت ما نع يحول دون وصول الدولتين الى عقد معاهدة صداقة وعدم اعتداء تحقيقا للرغبات الكثيرة التي أبداها ، البرلمان وأعربت عنها الهيئات والطوائف المصرية • ولقد أثمرت هذه الاتصالات لتوثيق العلاقات بين البلدين تأييد روسيا لكفاح مصر ضد الاستعمار ، فقد اتصلت المفوضية السوفيتية بوزارة الخارجية تطلب إجتماع الوزير المفوض - مسيو كوزرييف - بصلاح الدين ، وقد أوضح فيه كوزرييف عدالة قضية مصر •• كما اتخذت حكومة الوفد موقف الحياد فى قضية النزاع الكورى بين (كوريا الشمالية والجنوبية) ، فحينما طلبت حكومة الولايات المتحدة من حكومة الوفد تأييد موقفها فى هذا النزاع المطروح حينئذ أمام الأمم المتحدة وعلقت أهمية عليه ، عرض الأمر على مجلس الوزراء الذي قرر عدم تأييد موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ازاء الصراع الدائر فى كوريا ، مؤسسا قراره على اعتبارين : الأول أن هذا الصراع لا يعدو أن يكون صراعا بين الكتلتين الشرقية والغربية من أجل التسلط والنفوذ الدولى وهو صراع « لا ناقة لنا فيه ولا جمل » - على حد تعبير صلاح الدين - • الثانى : أن هناك من القضايا الوطنية العادلة التى لا تقل عدالة عن المسألة الكورية والتى تتجاهلها الأمم المتحدة فى حين تحتضن المسألة الكورية •• وأصدرت

تعليماتها الى ممثل مصر فى الأمم المتحدة بالامتناع عن التصويت ، وهو الأمر الذى يعتبره محمد صلاح الدين « حيادا ايجابيا » وموقفا يجب التنويه به فى سياسة الوفد الخارجية ٠٠ ويتصل بهذه المسألة موقفا آخر اتخذته الحكومة الوفدية وذلك حينما طلب الصليب الأحمر منها تقديم « مساعدات عينية » لجرحى الحرب الكورية ، فقرر مجلس الوزراء تقديم كميات من الأرز ، واشترط على هيئة الصليب الأحمر أن يكون صرفها لجرحى ومنكوبى الحرب فى شطرى كوريا شمالها وجنوبها ٠

لكن يبدو أن حكومة الوفد فى سبيل انتهاجها سياسة الحياد قامت بعقد اتفاقية النقطة الرابعة (مايو ١٩٥٠)
مع الولايات المتحدة الأمريكية كما دخلت معها فى مباحثات لابرام معاهدة للصداقة والتجارة والملاحة ٠ الا أنه ــ للأمانة التاريخية ــ لم يوافق جميع الوزراء على اتفاقية النقطة الرابعة اذ عارض فيها محمود سليمان غنام على أساس أنها تعنى السماح بالتغلغل ، فى شئون مصر الداخليــة وأن ذلك قد يمكن بعض خبرائها اليهود من معرفة احصائيات البلاد مما يكون له أثره الضار ٠

هذه أمثلة للخطوط العامة التى اتبعتها حكومة الوفد الأخيرة فى سياستها الخارجية ازاء بعض الكتل الأجنبية وينبغى أن نشير الى موقفها ازاء القضايا العربية ولا سيما قضية فلسطين ٠

مر بنا كيف دخلت الدول العربية فى حرب عام ١٩٤٨ ضد اليهود وما كان من نكبة فلسطين فى تلك الحرب ثم عقد الهدنة الدائمة بين العرب واسرائيل ٠٠ وعندما جاءت وزارة الوفد فى يناير ١٩٥٠ كانت الهدنة ما زالت قائمة لكن حكومة الوفد كانت تشعر أن سياسة الدول الغربية تتجه الى ايجاد التوصل الى صلح

بين العرب واسرائيل ، فيذكر محمد صلاح الدين أنه باعتباره وزيرا للخارجية حينئذ قد إستشعر هذه السياسة فتعقد مؤتمرا جمع فيه السفراء ووزراء الخارجية في البلاد العربية ، وكان رأيهم الصلح مع اسرائيل ، الا أن صلاح الدين أفهمهم أن سياسة الوزارة هي عدم الصلح وعدم الاعتراف باسرائيل • وفي هذا الصدد ينبغي أن نشير الى أن حكومة الوفد قد أصدرت قرارا بعدم الموافقة على قرار مجلس الأمن بمرور السفن الاسرائيلية من القناة ومسألة خليج العقبة •

خلاصـــة القول أن الوزارة الوفدية اتجهت نحو منـــاصرة القضايا العربية الأخرى فأيدت مسألة مراكش ونادت بعدم الاعتراف بشرعية نفي السلطان محمد الخامس ، ولكن من المناسب هنا أن نشير الى حقيقة تتصل بالسياسة الخارجية للحكومة وهي أن معظم الخطوط العامة والقرارات التى كان يتخذها صلاح الدين فى تلك السياسة كان يتخذها على مسئوليته الخاصـــة ودون الالتجاء الى مجلس الوزراء •• ولا شك أن هذه حقيقة ــ وقد أيدها ابراهيم فرج ــ تلمغ حكم الوفد وتعرضـــه لنقد شديد ، فان الســـياسة الخارجية لأى دولة لا يجب أن تخضع لرأى فرد واحد ولو كان وزير خارجيتها ولا سيما اذا كانت الدولة فى ظروف كتلك الظروف التى كانت تمر بها مصر وقتئذ •

ثم نعود الى الصدام الذى أصبح وقوعه آتيا لا ريب فيه بين قوات انجلترا المرابطة فى قاعدة قناة السويس وبين قوات الفدائيين والكتائب المصرية وقوات البوليس بالمنطقة ، ولما كان مجال البحث هو دور حـــكومة الوفد فى ذلك الصـــدام ومدى استعدادها له وتشجيعها اياه بمختلف الوسائل أو ببعضها فاننا لن نتناول المعارك والأحداث العسكرية فى القتال الا بالقدر الذى يلقي الضوء على دور الحكومة بالسلب أو بالايجاب ••

ونود أن نوضح بادىء ذى بدء أن الهدف من اثارة معركة القنال ـ وكانت اثارتها حتمية ـ لم يكن محاربة الجيش البريطانى حربا بالمعنى المفهوم بهذه الكلمة ، لأن مثل هذه الحرب ـ لم يكن لنا قبل بها ، وانما كان الهدف من هذه المعركة هو اشعار الانجليز بطريقة مادية محسوسة وملموسة أن وجودهم في قاعدة قنال السويس بدون رضاء مصر يفقد هذه القاعدة كل فائدة لها ويجعلها عبئا ثقيلا عليهم ويصبحون فى هذه الحالة مشغولين بالدفاع عن أنفسهم قبل أى شىء آخر .

فهل نجحت حكومة الوفد في تحقيق هذا الهدف ؟ فى الواقع أن الشعب كان له الفضل الأول ـ كما سنرى ـ فى تحقيق الهدف ، وهذا أمر طبيعى لأنه هو المستفيد ، ثم انه هو الذى طالما نادى وطالب الحكومة بمحاربة الانجليز وجلائهم عن أرض الوطن . ولذلك فقد اعتبر مركز الجنود البريطانيين ـ بعد الغاء المعاهدة ـ مركز الغاصب المحتل لمنطقة القنال ويجب محاربته ، ثم أحس بالروح الوطنيـة تدب فيه من جديد ، فتنادى أفراده وجماعاته وهيئاته وأحزابه بالكفاح ، وارتفعت الصيحة بالذهاب الى القنال واشعال المعركة بين الشعب والمحتل ، وكان أول ما لبى دعوة عدم التعاون مع قوات الاحتلال ـ وهى الدعوة التى اتخذتهـا الحكومة ضمن اجراءاتها السـالفة الذكر ـ ومقـاومته ، ثم سـارع الى تاليف كتائب من الفدائيين قوامها الشـباب وطلاب الجامعات وبعض الفئات الأخرى ، ولم تجد الحكومة بدا من أن توسع لهذه الحماسة الشعبية وعلى تنظيمها .. ونتناول الآن بشىء من التفصيل هاتين الاستجابتين من جانب الشعب ثم دور الحكومة ازاء كل منهما .

أولا : حركة العمال :

لقد تمثلت الاستجابة الأولى من جانب الشعب فى مسارعة العمال الذين كانوا يعملون فى خدمة القوات البريطانية فى ترك

العمل بها ، والحكومة من جانبها سارعت هي بدورها في تولية هذه الحركة بالتشجيع والرعاية فقد بادرت وزارة الشئون الاجتماعية الى انشاء المكاتب لكي يسجل فيها العمال أسماءهم ، وقد أقبل عليها العمال متنافسين فخورين بترك العمل لدى السلطات البريطانية ، وقد بلغ عددهم حتى يوم ١٩٥١/١١/٧ ٥٣٧٦٩ شخصا ٠ وقد وصل العدد النهائي لعمال القنال ٨١٠٧٣ شخصا موزعين مهنيا ، وقد قامت مصلحة العمل باستيفاء البيانات من مكاتب العمل المختلفة كما قامت بارسال كشوف بأسماء الملحقين بالعمل لديها وتقرر صرف الأجور فعلا ٠ هذا وقد يسرت الحكومة للعمال وسائل الانتقال فصرفت لهم ولعائلاتهم استمارات سفر مجانيه بالقطارات وكذا استمارات مجانية لنقل أمتعتهم ٠ ولم يغيب عن الحكومة أمر العمال الذين تقع اقامتهم الأصلية ببورسعيد والاسماعيلية والسويس فتقرر الحاقهم بالعمل في ذات المناطق التي يقيمون بها ضمانا لاستقرارهم ٠ كما لم تغفل الحكومة أمر عمال ميناء قنال السويس الذين كانوا يشتغلون في الشحن والتفريغ والرباط والتخليص وغير ذلك فقررت الحاقهم بأعمال جديدة محليه ومدتهم بأربعة آلاف جنيه كدفعة أولى ، هذا وقد أعدت الوزارة أماكن لاقامة مؤقتة لعمال القنال الى أن يتم ألحاقهم فعلا بعملهم الجديد واعتبرتهم ضيوفا عليها ، كما دبرت ألفي محل لاقامة العمال الذين التحقوا بالعمل في القاهرة الى أن يتيسر لهم العثور على مسكن بأجرة لا ترهق كاهلهم ٠ والواقع أنه اذا كانت الحكومة قد أولت أمر العمال وافر عنايتها فانما كانت تؤدي واجبا نحو هؤلاء العمال الذين ضربوا أروع الأمثلة للوطنية العاملة الواعية ، وتصدروا بموقفهم المجيد الصفوف الأولى في المعركة ، فقد ظهر العمال الذين كانوا يشتغلون في السكك الحديدية وفي الموانيء وفي المعسكرات البريطانية بمظهر وطني رائع فأضربوا عن العمل فيها كما ذكرنا انسحبوا جميعا منها ، وضحوا بمرتباتهم وأجورهم التي هي مورد رزقهم وعائلاتهم استجابة لنداء عدم التعاون مع المحتلين ٠ هذا وقد

خسر البريطانيون فى أسبوع واحد ــ أكثر من مليون جنيه نتيجة لهذا الاضراب العام لعمال القنال . ولقد كان لهذا الاضراب الاجتماعى صدى بعيد الأثر فى الداخل والخارج ، فقد كان دليلا ساطعا على استعداد الشعب للكفاح وعدم التعاون مع المستعمرين ، وفى الخارج كان دليلا على أن قاعدة القنال لم تعد نافعة لهم وأصبحت عديمه الجدوى .

ونعود مرة أخرى لنتساءل كيف استعدت حكومة الوفد لهذا السيل المتدفق من عمال القنال وكيف استطاعت أن تدبر لهم الأماكن اللازمة ؟ تعترف مصلحة العمل بأنه لم يكن لديها ــ قبل التفكير فى الغاء المعاهدة ــ أية بيانات عن عدد العمال المصريين فى المعسكرات البريطانية أو أية فكرة عن كيفية توزيعهم فى المناطق المختلفة أو عن الصناعات التى يقومون بها ، فلما ألغيت المعاهدة بدأت مصلحة العمل فى الاستعداد لاستقبال العمال « الذين يحتمل أن يتركوا أعمالهم لدى السلطات البريطانية راغبين فى عدم التعاون معها فيحتاجون الى معاونتهم فى ايجاد أعمال جديدة لهم » . هذا وقد وجه بعض النقد الى حركة تسجيل العمال من حيث أن عدد من سجلوا ثم ألحقوا بأعمال بمصالح الحكومة قد زاد على عدد عمال معسكرات القنال ، لكنه يبدو أن بعض العمال ممن كانت السلطات الحربية البريطانية قد استولت على مستنداتهم حين مغادرتهم المعسكرات دون اعطائهم ما يدل على سابقة خدمتهم لها وذلك رغبة منها فى تعطيلهم عن العمل كان السبب فى تلك الزيادة ، ومع ذلك فلاشك أن بعض العمال المتعطلين قد انتهزوا الفرصة وقدموا الى لجان التحريات فقيدتهم ضمن عمال القنال وتم تعيينهم فعلا ، وقد اعترفت بذلك وزارة الشئون فذكرت أنها لم ترغضاضة فى ذلك العمل « اذ فضلا عما فيه من تحقيق لرسالتها من حيث مكافحة البطالة بصفة عامة فانه قد أحبط الخطة البريطانية التى كانت

ترمى الى اعاقة تشغيل عمال المعسكرات وتأليبهم بالتالى ضد الحكومة » .

أما فيما يتعلق بحركة التعيينات فقد وزعت الحكومة هؤلاء العمال على جميع الوزارات والمصالح والجامعات وغيرها ، اما الاجور فقد وضعت قواعد لها بحيث تمشت مع الأجور التى يتقاضاها عمال الحكومة الآخرون ، هذا وقد تقرر أن تصرف الأجور اعتبارا من تواريخ ترك العمل لدى السلطات البريطانية ، وقد ارتضى العمال أن تصرف لهم أجور أقل قيمة مما كانوا يحصلون عليه فى عملهم بالمعسكرات البريطانية ، فلا شك أن هذا كان مساهمة أخرى منهم فى الكفاح والتضحية .

وبقى تساؤل أخير يدور حول « اعداد العدة » لهؤلاء العمال ، وهل حقيقة أن الحكومة لم تدبر الأعمال الانتاجية ولا المشروعات العمرانية لتشغيلهم وأنها اكتفت بحشرهم فى المصالح والدواوين دون تأدية عمل مفيد ، فكان هذا دليلا على أن الحكومة الوفدية لم تكن جادة فى الغاء المعاهدة كما يذكر الرافعى ؟ ونجيب على هذا التساؤل الذى يتضح فيه التجنى بتساؤل آخر من جانبنا : هل كانت الحكومة تنتظر حتى تقيم تلك الأعمال والمشروعات ثم تلغى المعاهدة بعد ذلك ؟ أم كان مطلوبا منها — وقد ألغيت المعاهدة وانسحب عمال القنال — أن تطلب من هؤلاء العمال الانتظار حتى تقيم لهم تلك المشروعات ؟ لا شك أن الجواب الصحيح يجعلنا نعتقد أن ما أقدمت عليه الحكومة كان صوابا ويعد من الأعمال التى تسجل بالفخر أولا لعمال مصر ، وثانيا لحكومة الوفد . وينبغى علينا ألا نحاول ما حاولته السلطات البريطانية وهو التقليل من قدر هذا العمل وتشويهه اذ كانت تذيع بين الحين والآخر أثناء تشبكها فى مقدرة الحكومة وفى وطنية العمال ، فتذكر مثلا « أن

الحكومة المصرية لم يمكنها الوفاء بتعهداتها بخصوص تشغيل جميع العمال المصريين الذين تركوا الخدمة بالمعسكرات ، وأنهم ـ أى العمال ـ كانوا فى منتهى السعادة فى عملهم مع القوات البريطانية ، وأنهم لم يتركوا عملهم الا خوفا من بطش الحكومة وتهديداتها وابناء أهاليهم الموجودين خارج المعسكرات » . هذا ولا نستطيع أن نترك حركة اضراب العمال وانسحابهم من القاعدة دون ان نشير ـ وبقوة ـ الى أنها أتت ثمارها من حيث توقف حركة العمل فى القاعدة رغم استحضار عمال من قبرص وغيرها كما اشرنا ، فقد ذكرت احدى المجندات البريطانيات فى خطاب لها « أن العمال المالطيين والقبرصيين فى شجار دائم بين الطرفين الأمر الذى يجعل العمل معهم غير محتمل ... الخ » وكثير من الرسائل التى كان يرسلها البريطانيون الى عائلاتهم وتؤكد هذه الحقيقة ، وأنه أصبح « جميع أفراد القوات البريطانية يقومون بخدمة أنفسهم » فيرسل ضابط فى سلاح الطيران البريطانى يقول « انه مضطر ـ الآن ـ لأن يغسل جميع ملابسه ، وأنه اشترى مكوة بالكهرباء ليقوم بكى ملابسه ، وأن جميع الضباط من جميع الرتب يقومون بذلك ـ الآن ـ مضطرين نظرا لعدم وجود عمال » .

هذه هى حركة العمال الحقيقية فى معركة ١٩٥١ وقد تناولناها بشىء من الايجاز ، فلم نقدم كل ما لدينا من تفصيلات هذه الحركة ودور حكومة الوفد ازاءها ، الا أننا قصدنا بما أوردناه من خطوط عامة الى الاشارة الى اعتبارين : الأول : تفنيد الزعم القائل بأن حكومة الوفد لم تكن جادة فى الغاء المعاهدة والاستعداد له . والثانى : أننا لاحظنا قصور بعض الأبحاث والرسائل التى تناولت هذه الفترة وتجاهلها لتوضيح الحركة ودور الحكومة منها .

على أى حال كانت هذه هى الاستجابة الأولى لالغاء المعاهدة من جانب الشعب وموقف الحكومة منها ، وكانت الاستجابة الثانية

مســـارعة الجماهير الى تلبية النداء والزحف الى قناة السويس فكانت معركة القنـــال الخالدة فى تاريخ الشعب ، فكيف مضت المعركة وما هو دور الضباط الأحرار فيها وما هو موقف الحكومة ازاءها ، ثم ما هى نتائجها ؟ هذا موضوع بحثنا الآن ٠٠

ثانيا : معركـــة القنـــال :

رأينا كيف أن انجلترا ردت على الغاء معاهدة ١٩٣٦ بتأكيدها أن هذا الاتفاق مازال قائما، ولا يمكن الغاؤه بقرار من طرف واحد ، ثم الحقت ذلك باتخاذ تدابير عســكرية ردا على الحملة المعـادية للبريطانيين التى كان قد اتسع نطاقها فى البرلمان وفى الصحف وفى الاذاعة وبين جماهير الشعب المصرى ٠٠ لقد أصبح واضحا أن الصدام هو الحل الوحيد ، ورأت انجلترا أن القوة هى لغتها ٠ فماذا يكون موقف حكومة الوفد ؟ وهل تعلن الحرب النظامية رسميا ؟

لقد حرصت الحكومة حرصا بالغا على أن تأخذ المعركة ــ التى أصبح الصدام بالقوة سبيلها الوحيد ــ صورة كفاح وطنى شعبى يقوم به أفراد من الشعب من تلقاء أنفسهم وبدافع وطنيتهم ضــد الانجليز ، أى أن الهــدف كان « حرب العصـــابات **Guerilla's Warfare** ، وهى الحرب التى يلجأ اليهـــا شـعب مغلوب على أمره لا يملك قوة عسكرية نظامية يقاوم بها العدو ، ولكنه يملك جأشه وقوته المعنوية وعزيمة الكفاح فيقاوم المحتل بطريقة جديدة يصبح معها مقامه جحيما لا يطاق ، فاذا ماداوم الشعب المكافح على ذلك الاسلوب وأصر عليه أصبح لزاما على المحتل أن يجلو ٠٠٠ فحرب العصابات اذا هى حرب الشعوب للجيوش ٠ فلابد للباحث ــ على ضوء هذه الحقيقــة ــ أن ينظر لمعركة القنـــال من الوجهة الشعبية حتى لا يحصل لبس بينها وبين حرب الجيوش أى الحرب النظامية ٠ والأخيرة يمكن اعلانها ضد ارادة الشعب ، أما حرب

العصـابات فهى حرب الشعب يعلنها وهو مؤمن بها مضحيا من أجلها مستعدا لبذل روحه ودمه فى سبيلها . وأول عنصر من عناصر هذه الحرب هو اثارة نخوة الشعب ووطنيته ، وأن يكون توقيت هذه الحرب مرتهنا بهذه الثورة وليس مرتهنا بمدى الفراغ من الاستعداد ، فواجب القـادة أن يسـتغلوا ثورة الشعب ويدخلوا المعركة فى ذلك الوقت وحـده دون غيره لأن الشـعوب ـ عادة ـ لا تثور كل يوم ، فاذا ضاعت الفرصة فقد تضيع الى الأبد .

على أساس هذه الحقيقة نستطيع أن نقيم معركة القنال التى تناولها كثير من الباحثين والساسة بوجهات نظر مختلفة متجاهلين أنها معركة الشعب أولا بينما كان دور الحكومة أن تهيء للشعب ذلك . والسؤال الآن هو : هل كانت حكومة الوفد متجاوبة مع رغبة الشعب فى الغاء المعاهدة ، ثم مع رغبته فى الكفاح المسلح أم لا ؟ هناك اجماع عام على أن الغاء المعاهدة والرغبة فى الكفاح المسلح كانا هوى الجماهير وأنشودتهم أثناء الحرب العالمية الثانية ـ بل حتى قبل ذلك ـ الى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، ثم ها هى حكومة الوفد ـ بعـد الانتظار الطويل ـ قد ألغت المعاهدة وبقى الكفاح المسلح .. ولم يكن هدف الحكومة ـ كما ذكرنا ـ أن يتخذ هذا الكفاح صورة الحرب الرسمية ضد القوات البريطانية فى القاعدة ، لأننا لم تكن لنـا قدرة على مثل هذه الحرب ، وكان القاء الجيش المصرى فيها « بمثابة القاء اناء من الفخار على اناء من الحديد ، فلم ترتكب وزارة النحاس هذا العمل الجنونى » .. ولكن رغم التسليم بأن هدف الحكومة من المعركة أن تأخذ طابع الكفاح الشعبى ، وأن تكون هذه هى الصورة الرسميـة لها ، الا أن الصـورة الفعليـة والحقيقية كانت مخالفة لذلك تماما ، فقد اشتركت الحكومة فى المعركة على النحو الذى سنفصله بعد قليل ، ولعل اشتراك الحكومة هذا هو ما أوجب مسئوليتها ثم مساءلتها ثم مؤاخذتها وتوجيـه اللوم لها من خلال بعض الثغرات التى بدت فى هذا الاشتراك .

ويجب أولا أن نتناول دور الشعب ثم موقف الحكومة منه ..

فعلى أثر بداية المعركة الأولى بين جماهير الشعب والقوات البريطانية ، أخذ كثير من الشباب يتطوع لتأليف كتائب من الفدائيين أخذت تتكون فى القاهرة وفى المدن والقرى الواقعة فى منطقة القنال أو القريبة منها ، ومن هذه الكتائب كتيبة « أحمد عبد العزيز » ، « خالد بن الوليد » وكتيبة « محمد فريد » .. ومن ناحية أخرى قامت المنظمات الشعبية بتنظيم المقاومة السلبية وعدم التعاون مع قوات الاحتلال فأخذت تحتج ضد أعمال العنف التى يقوم بها الجيش البريطانى ، كما أخذت تنظم مظاهرات ضخمة يقودها أعضاء الكتائب . كما طلبت الأحزاب المعارضة من الحكومة الاشتراك فى هذه الكتائب وتسليحها .. هذا وقد تطوع بعض القادة والضباط القدماء والعاملين لتدريب هذه الكتائب . فماذا كان موقف حكومة الوفد وسياستها ازاء هذه البداية ؟ تشير بعض المراجع والمصادر الى أن الحكومة أنكرت هذا النشاط ، وأنها لم تقدم للفدائيين معاونة جدية ، فلا هى زودتهم بالأسلحة والذخائر «الا النذر اليسير منها » ولا هى نظمت قيادتهم ولا رسمت لهم خططا منسقة ، وأنها تركتهم وشأنهم فترتب على ذلك الارتجال ..

وقبل أن نفند هذه المزاعم يجدر بنا أن نلم الماما سريعا بالجو السياسى الذى كان يحيط بالحكومة حينئذ .. لاشك أن الملك السابق كان غير راض عن محاولة اخراج الانجليز مهما قيل عن دوافعه فى الموافقة على مراسيم الغاء المعاهدة ، وكان النحاس يعلم ذلك من خلال مقابلات الملك لبعض الزعماء والشخصيات ، ثم ان الحكومة كانت تعانى من الجو القلق المشحون بالاحتمالات بين معارضة متقدمة عنيفة تتعجل الخطوات وتطلب المزيد وتتهم الوزارة بالتردد والتقاعس ، ثم معارضة أخرى مختلفة تتكون من حزبى الأحرار

الدستوريين والسعديين وبعض المستقلين تأخذ على الحكومة تهورها وتتربص بها الدوائر. ثم هناك السفارة الانجليزية تحيك الدسائس والمؤامرات . والملك يبحث عن مخرج من هذه الورطة . والواقع أن من يطالع صحف هذه الفترة يدرك هذه الحقيقة فهناك صحف كانت تهاجم الحكومة لأنها لا تمنح الفدائيين المساعدات الكافية كما ذكرنا ، ولانها لا تقابل الانجليز بالشدة اللازمة (الاشتراكية ، الشعب الجديد ، الاخوان والجمهور المصرى) ، بينما نجد صحفا أخرى تأخذ على الحكومة أنها تقود البلاد الى الخراب وتنشر تهديدات الانجليز ومظاهر قوتهم واحتمالات الفشل (الزمان ، الأساس) . ورغم ذلك فان الحقيقة التى يجب أن تقال ـ كما يذكر أحمد بهاء الدين ـ هى أن الوزارة حاولت أن تؤدى واجبها اذا راعينا هذه الظروف الحرجة ومخاطر الطريق ، والضرورة التى كانت تدعوها الى الحذر من الخيانة التى كانت تتربص بها فى القصر ، بل وفى بعض أعضاء الوزارة أنفسهم ضد هذه السياسة . هذا هو الجو السياسى فماذا قدمته الحكومة فى وسط هذا الجو ؟

كتمهيد للمعركة تركت الوزارة كل أدوات الدعاية تهاجم الانجليز وتنمى طاقة الكراهية للاستعمار « الى حد لم يسبق له مثيل منذ ثورة ١٩١٩ » على حد تعبير أحمد بهاء الدين .. ونقلت الاحساس المباشر بقضية الانجليز من مدن القنال الى جميع أنحاء القطر ، وشجعت كتائب التحرير بأقصى وسائل التشجيع المادى والأدبى ، فمدت الفدائيين بالسلاح وشجعت ضباط البوليس والجيش على التطوع وغير ذلك مما سنتناوله بالتفصيل الآن .

فالواقع أنه ازاء ما أورده أحمد بهاء الدين وقلة من الباحثين المنصفين عن دور حكومة الوفد يجد الباحث أنه لا مناص من أن يتناول بالتفصيل هذا الدور .. فانه يبدو أن العبء الأكبر من

معركة القنال كانت تقوم به الحكومة عامة ووزارة الداخلية على وجه الخصوص • فقد تطوع عدد من ضباطها وجنودها وفى غير زيهم الرسمى للانضمام الى الفدائيين ، كما كانت الأسلحة كلها والمواد المتفجرة والناسفة التى استعملت ضد الانجليز تقدم من جانب وزارة الداخلية أو من أموالها أو تشترى بمعرفة ضباطها من أنحاء البلاد بأموال التبرعات أو من اعتماد المصروفات السرية الخاص بالوزارة ، ثم تقدم الى « ثروت عكاشة » و « اليوزباشى جمال منصور » لتسليمها الى أفراد الكتائب ، ولقد شارك فى معركة القنال فريق من ضباط الجيش ومن بينهم بعض الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وقد أبدوا رغبتهم فى التطوع فى هذا الكفاح الوطنى وكانوا على صلة دائمة — كما يذكر فؤاد سراج الدين — بوزارة الداخلية • وكان أفراد الكتيبتين المذكورتين والمتطوعون الجدد يتقدمون للتدريب فى ثكنات الجيش وتحت اشراف ضباطه المذكورين وغيرهم قبل الذهاب الى القنال ، وقد كان هؤلاء المتطوعون من الشبان الوطنيين ينالون ثقة واعجاب ضباط الجيش المدربين لهم ، كما أن الخطط كانت توضع بعد دراسة وافية من نفس الضباط ، وقد اشترك « البكباشى » أركان الحرب جمال عبد الناصر (الرئيس) فى الاشراف على وضع بعض الخطط ، اذ كان على اتصال دائم بجميع العاملين فى معركة القنال على اختلاف هيئاتهم •

وقد حاول الرافعى تشويه موقف الحكومة ازاء الكتائب وقوادها فذكر أنها أنكرت على عزيز المصرى والقواد والضباط عامة الحق فى تدريب الكتائب قائلة أن هذا من اختصاصها وحدها ، وأنها أصدرت فى أواخر نوفمبر ١٩٥١ بيانا من رياسة مجلس الوزراء تقول فيه أن الحكومة قررت تدريب الكتائب وفقا للنظام الذى تضعه هى ، مع عدم السماح لأية هيئة أو فرد بجمع التبرعات

لهذا الغرض ، ومن رغب فى التبرع فليرسل به الى رياسة مجلس الوزراء » . ويبـــدو أن بعض الخطرين على الآمن العـام وذوى السوابق الهاربين من المراقبة كانوا قد انتهزوا فرصة تأليف كتائب الفدائيين فاندسوا فى صفوفهم وارتكبوا كثيرا من حوادث الاجرام مستغلين اسـم الكتائب ومعللين حملهم للأسلحة النـارية بدون ترخيص بأنهم من أفرادهـا ، ومن ثم رأت الحكومة ــ كما يذكر الرافعى ويؤكده سراج الدين ــ حرصا على سمعة البلاد ومنعا لروح الفوضى من الانتشـار باسـم الكتائب أن تضـع حدا لهذا وتتولى الاشراف على تنظيم الكتائب وتدريبها ، فكان قرارها السالف الذكر .
ولا يذكر الرافعى حدوث هذا الاستغلال الذى أشارت اليه الحكومة فى بيانها فيذكر « أن حوادث وقعت فعلا وترامت الينا أنباؤها فى حينها ، وتحققنا منها مع بالغ الأسف » . لكن السؤال الذى يطرح نفســه الآن : هل كانت الحكومة جـادة فى بيـانها من حيث أنها ستتولى تدريب الكتائب ؟ ينكر الرافعى وغيره من الباحثين هذه الجدية فيذكر الرافعى « أن الحكومة لم تعمل عملا جديا فى هذا السبيل واكتفت بتأليف لجنة لتنظيم هذه الكتائب ، وكل ما عملته هذه اللجنـة أن أخذت تطوف بعـدة أماكن لتختار منها ما يصلح للتدريب ... الـخ » . وقد رجعنا الى أحد التقارير التى كانت تعدها الحكومة عن تدريب الكتائب ، فلاحظنا أن يشير الى اجتماع ضم بعض الوزراء ومندوبى الهيئات المختلفة ، وتناقشوا فى موضوع الكتائب ووصلوا الى القرار السالف الذكر بوضع الكتائب تحت اشراف الحكومة .. أى أن القرار لم يكن وليد رغبة الحكومة بمفردها بل شاركتها الهيئات المختلفة فى اصداره.. ثم أصدر مجلس الوزراء قرارا بفتح اعتماد بمبلغ مائة ألف جنيه للتدريب العسكرى ، ثم صدر قرار فى ١٩٥١/١٢/٨ بانشاء مجلس التدريب العسكرى وكان مؤلفا من اللواء صالح حرب وأسند اليه منطقة الزقازيق ، واللواء المواوى حيث اختص بمنطقة الاسـكندرية واللواء حسين

محمود اختص بمنطقة القاهرة . وقد شمل المجلس اللواء محمد فتوح وقد لاحظنا خلو هذا المجلس من الفريق عزيز المصرى رغم ان الرأى كان قد استقر على اختياره قائدا عاما لكتائب التحرير على اختلافها على أن يترك له وضع الخطط التى يراها لازمة للانتقال بهذه الكتائب الى مرحلة المقاومة العملية للمستعمر .. وقد فسر التقرير هذا بأن ذكر أن عزيز المصرى كانت له آراء تتعارض مع تفكير الأعضـــاء الذين شكل منهم المجلس ، عاعتذروا عن التعاون معه ، وبناء عليه لم يدخـل عزيز فى المجلس .. ويمضى التقرير فيوضح أنه الى جانب المائة ألف جنيه السالفة الذكر والتى خصصت للتدريب العسكرى قد أضيف اليها جميع التبرعات التى كانت تصل بشـيكات باسـم وزير الدولة أو رئيس الوزراة أو وزير الحربية ، هذا عدا التبرعات التى كانت ترد لوزير الداخلية لأسر الشهداء . وقد اتخذ مجلس التدريب مقرا له ونسق العمل فيه بمعرفة هيئة ادارية . ويستطرد التقرير فيشير الى المرحلة العملية ويذكر أن المجلس قام بفتح معسكرات للتدريب العسـكرى فى حلوان والعباسية والجيزة وشبرا وغيرها . كما قام بفتح معسكرات فى الشرقية ومعسكر فى البحيرة . وفيما يتعلق بالسلاح فبالاضافة الى ما ذكرناه آنفا من حيث مصادره وكيفية شرائه وتجميعه ثم توزيعه ، يشير التقرير الى التجاء أحد الوزراء الى الفريق محمد حيدر كى يتسلم منه كميات من الأسلحة ، وقد رفض حيدر قائلا له (ابعدوا الجيش ولا تتكلموا فيه ، والملك يريد هذا ..) ، فلجأ الى مصطفى نصرت الذى رفض هو الآخر بحجة « أنه لا يضمن اذا سلمه هذه الأسلحة أن يعرف سرهـا عنـد الانجليز » فيلجأ هذا الوزير الى فؤاد سراج الدين مهددا بالاستقالة « مادام لا يستطع الحصول على سلاح » فيسارع فؤاد الى مصطفى نصرت طالبا منه السلاح « لأن حالة الأمن تستدعى ذلك » ، وأن يكون المقدار باسم وزارة الداخلية . هذا ولم يغفل التقرير دور ضباط الجيش فأشار

الى أن بعض الوزراء وأعضاء المجلس العسكرى كانوا يستشيرون هؤلاء الضباط فى أحسن الطرق لمقاومة الانجليز وما هى الأساليب التى اتبعت فى البلاد الأخرى » وأشار التقرير مرة أخرى الى كيفية توزيع التبرعات فذكر أن مجلس الوزراء أصدر قرارا فى ٩ ديسمبر ١٩٥١ بتفويض وزير الداخليـة لتوزيع التبرعات الخاصة بأسر الشهداء من رجال البوليس ، وبتفويض وزير الشئون الاجتماعية بتوزيع التبرعات الخاصة بأسر الشهداء من الأهالى ، وفى ٣ يناير ١٩٥٢ فتح حساب جارى باسم وزير الدولة والمشرف على التدريب العسكرى .. الـخ .

هذا فيما يتعلق بمدى الجدية من جانب الحكومة ازاء تدريب الكتائب وتسليحها والاشراف عليها ، فماذا عن الجوانب الأخرى التى تبرز دور الحكومة ازاء تطورات المعركة ؟ لقد تطورت الأحداث يوما بعد يوم وازداد عنف المعـارك واشتدت هجمات الفدائيين ، ورغم أن الحكومة منعت تنظيم الجماعات غير النظامية التى كانت تهاجم القوات فى قناة السويس الا أنها كانت تتغاضى ــ كما يذكر جورج فوشيه ــ عن نشـــاط الفدائيين الذين يهاجمون الجنود البريطانيين ويوقفون ناقلات التموين ويقومون بأعمال الانتقام ضد المتعاونين مع العدو . فقد رسمت الحكومة سياستها فى توجيـه المعركة على أساس ابطال أى ميزة تتمتع بها القوات البريطانية فى القاعدة كما ذكرنا ، فاصدرت قرارا بمنع نقل مواد وعتاد وأفراد القوات فى السكك الحديدية أو بغيرها من طرق المواصلات وبذلك انهارت ميزة المواصلات ، كما انسحب العمال الذين كانوا يعملون بالقاعدة على النحو السالف الذكر ، وبذلك انهارت ميزة توافر اليد العاملة ، ثم أصـدرت قانونا يحذر أى تعـامل مع القوات ، فامتنع التموين عنهم تماما ، وكف المقاولون والتجار المصريون عن العمل معهم كلية فكانوا يستجلبون يوميا بالطائرات مواد التموين

الخاصة بقواتهم ، وبذلك انهارت ميزة توفر مواد التموين • وقد صاحب انهيار تلك الميزات نشاط الفدائيين والمعارك التى جعلت مدن القنال جحيما بالنسبة لقواتهم ، فكان أى ضابط أو جندى منهم يدخل أى مدينة من مدن القنال يتعرض لرصاص الفدائيين ، فمات عدد كبير منهم بهذه الطريقة حتى اضطروا أخيرا الى جعل هذه المدن كلها محظورة Out of Boundes بالنسبة لقواتهم وحذروا على أفرادها دخول هذه المدن وحبسوا أنفسهم داخل القاعدة لا يغادرونها ، وبذلك انهارت ميزة توفر الحياة الاجتماعية فى مدن القنال ••

والواقع أن هذه الخطة التى انتهجتها الحكومة وعاونها الشعب فى تنفيذها قد نجحت فأصبح الانجليز فى وضع سيء فقدوا أعصابهم وصاروا يتخبطون على غير هدى ، ونستطيع أن نلمس ذلك بسهولة من خلال الصحف المصرية التى كانت تصدر فى هذه الفترة، بالاضافة الى مصدر هام آخر يتمثل فى الاتصالات اللاسلكية التى كانت تتم بين محطة لاسلكية موجودة فى القاعدة وبين قيادة القوات البريطانية فى قاعدة قبرص ، ومصدر آخر يتمثل فى تلك التقارير التى أشرنا اليها حين تناولنا حركة اضراب عمال القنال وهى تلخيص للمعلومات المستقاة من مراسلات القوات البريطانية فى منطقة القنال ، واذا أخذنا على سبيل المثال التقارير الأخيرة سنجدها تتناول عدة دلائل تشير الى حالة الذعر والاضطراب التى انتشرت بين أفراد هذه القوات وأسرهم • فتطلب مثلا زوجة

643827 cpi smith من شركة Stapledom للملاحة ايجاد محل لها فى أول باخرة لتعود الى انجلترا •• وذلك « لأن الحالة فى المعسكرات البريطانية أصبحت لا تحتمل ولا يمكن أن تعود الى ما كانت عليه ، وأن أعصاب الجميع فى حالة توتر ، وأنها لم تر زوجها خلال الأسبوعين الماضيين سوى ثلاث مرات لفترات قصيرة

جدا ٠٠ الخ » ، ولقد أصبح هناك احساس عام بين أفراد القوات بأنهم فقدوا عطف المصريين وصداقتهم الى الأبد ، وأنهم يعتبرون أنفسهم قوات احتلال فى أراضى معادية وان كل تصرفاتهم مبنية على هذا الأساس ٠٠٠ الخ ، ومن ثم ابتدأوا يرون أن سياسة انجلترا فى مصر سياسة خاطئة « فأما أن تتفق بريطانيا مع مصر على حل يرضى المصريين ويحقق استقلالهم بعقد معاهدة تحالف جديدة على أسس جديدة تقبلها مصر ، وأما أن تعلن انجلترا عداءها بصراحة وتحتل القطر المصرى بأكمله كما حدث فى الحرب الماضية نظرا لتحرج الحالة الدولية ٠٠٠ الخ » ، وهناك دليل على التخبط الذى انتاب أفراد هذه القوات ، اذ يذكر بعضهم « أنهم أصبحوا يعتقدون أن الحركة القائمة « الآن » حدثت بايعاز من روسيا ، وأنه اذا لم تتداوك انجلترا نفسها وتحسن سياستها فى الشرق الأوسط ، فان هذه المنطقة ستصبح تحت النفوذ السوفيتى » ٠

وتمضى بنا تلك التقارير لتؤكد شكوى الجنود من سوء حالة المعيشة عموما فى المعسكرات ، ثم يعترف معظمهم بخطورة « الارهابيين المصريين » وأن هجماتهم على الأفراد والمعسكرات لها تأثيرها المعنوى الكبير « خصوصا بعد أن صار تنظيم وتنسيق أعمال التخريب ، فقد قتل خلال الشهرين الماضيين حوالى ٣٠٠ ضابط وعسكرى بريطانى ٠٠ » ، كما توضح التقارير النقص الكبير فى المواد الغذائية خصوصا فى الخضروات والفواكه لاسيما فى الفترة الأخيرة (ديسمبر ١٩٥١ ، يناير ١٩٥٢) ٠ فيذكر أحد الجنود أنه « بالرغم من الأعياد المقدسة نعطى فى الوجبة الواحدة مقدار ما كنت أترك فى الطبق ٠٠ » ، ويقول أومباشى فى سلاح الطيران البريطانى « أن العينات والامدادات التى يحصلون عليها حقيرة جدا وأنه كان يتمنى أن يكون فى كوريا « حاليا » اذ أنها أفضل من مصر نظرا للعداء والكراهية التى يبديها المصريون للانجليز » ٠ ثم يشير فى

رسالته إلى « أن جنود البوليس المصرى الذى أطلقوا نيرانهم على الانجليز وقتلوا بعضهم فى الاسماعلية استقبلهم الشعب المصرى فى القاهرة استقبال الأبطال » .

وتؤكد بعض رسائل أفراد القوات ما أشرنا اليه من حيث انهم حبسوا أنفسهم فى القاعدة فتشير الى أنه « لا يسمح للجنود بالخروج من معسكراتهم الا لأعمال رسمية ، وأن رجال سلاح الطيران غير مصرح لهم بمغادرة معسكراتهم على الاطلاق » . ففى رسـالة لضابط بريطانى يهودى يصف فيها الحالة فيقول « أنه يستحيل عليه الخروج من المعسكر لشراء أى شئ يحتاج اليه ، ولكن هناك بعض القرى بجوار البحيرات المرة لا تزال تتاجر مع القوات البريطانيـة فتعرض عليهم بعض السـلع من سجاجيـد وخلافه » ، وفى رسالة أخرى يشكو أحد الضباط « أنه أمضى ليلة عيد الميلاد فى حملة تفتيشية لبعض الأكواخ بحثـا عن الفدائيين الذين أرسلتهم الحكومة لشن هجومهم على المعسكرات ، ولكن عند تفتيشها وجدت خالية ، وأن الشعور العام بين الضباط والجنود » « أنه لم تمر على أحدهم فترة أعياد رأس السنة والميلاد كهذه السنة نظرا لتوتر أعصابهم جميعا لما يقوم به المصريون من أعمال عدائية ضد البريطانيين » . . وفى رسالة أخرى من أحد الجنود الموجودين يتمنى لزميله فى القنال « أن ينقل من مصر نظرا لتحرج الحالة فيها وتطورها « الآن » بشـكل كبير ، وأنه يعلم أن أمر نقـل الجنود البريطانيين من مصر الى أى جهة أخرى يقابل بمنتهى السرور من الجنود بعكس ما كان يحدث من قبل » . وفى رسالة أخرى من ألمانيا يذكر راسلها « أن الجنرال فيستنبج الموجود « حاليـا » فى ألمانيا ستنضم الى القوات البريطانية فى القنال فى المستقبل القريب » ثم يقول « أنه لا يحسد القوات الموجودة فى القنال على موقفها الحالى وما تلاقيه من الفدائيين المصريين ، « You are certainly in a

وفى رسالة من السويد يقول very hot Spot bath literally & راسلها « أنه يقرأ فى الصحف أن الانجليز ينقلون بالطائرات ألوف الجنود من جميع أنحاء العالم ويحشدونهم فى منطقة القنال ، طالما أن الأمر كذلك وأن لديهم القوات الكافية فى منطقة القنال فلماذا لا يقومون باسكات هذا الرجل الذى يدعى « النحاس باشا » حتى يتمكن الجنود البريطانيون من العودة الى حياتهم الطبيعية ... » وتمضى هذه الرسائل لتوضح بما لا يدع مجالا للشك مدى الحالة التى وصل اليها أفراد القوات البريطانية » الذين أصبحوا يتمنون الانتهاء من هذا النزاع القائم بين انجلترا ومصر حتى يتمكنوا من العيشة الهادئة المتحضرة ·

If the Egyptian affair would cool doun and let us get back to some civilisation again and to get organized for a holiday.

فهم يتذمرون من عدم توفر وسائل الراحة لهم ، وانهم يضطرون للمبيت فى العراء كثيرا من غير خيام

'We have would again nlarer to Cairo, we are only 60 Miles away new living on the desert, with not a building or tent in the Area and only the Sky for a roof, we are really rovghing it now with sand grinding ones teeth as we eat our food.W

وأنهم لا يجدون أى وقت للراحة أو التسلية لأنهم فى داوريات معظم الوقت أما خارج معسكراتهم أو داوريات حراسة خارجها ... وأنه قد ابتدأ النافى يحدد لكل عسكرى عددا محدودا من زجاجات البيرة فى الأسبوع لعدم توفرها فى مخازنهم ، الأمر الذى أثار استياء الجنود لأنهم يعتبرونها فى أهمية الطعام اليومى .. وأنهم قد أصبحوا يكرهون القيام بأى عمل خارج معسكراتهم لكثرة الاعتداءات

عليهم من الفدائيين المصريين الذين يفتحون عليهم النيران من أماكن لا ينتظر وجود أى أحد فيها فيكون تأثير المفاجأة أشد من تأثير النيران We can't see the guns- they shoot from houses and all sorts of places. ولذلك فهم يتمنون ـ كما جاء فى احدى الرسائل ـ أن يقوم المصريون بهجوم أو احتكاك مسلح بواسطة القوات المسلحة المصرية (الجيش المصرى) وفى هذه الحالة يمكنهم القضاء على مقاومة المصريين للأبد ويحتلون البلاد كلها احتلالا تاما ويحكمونها حكما عسكريا ٠

هذه ملامح سريعة تصور لنا حالة السوء التى وصلت اليها القوات الانجليزية فى منطقة القنال بشهادتهم أنفسهم وهى تعطينا دليلا على نجاح الخطة التى لجأ اليها الشعب والحكومة معا ، ثم كان الدليل الثانى اعتداءات الانجليز المتكررة ومذابحهم واستفزازاتهم ، وقد بلغ بهم الضيق والتخبط أنهم هددوا بمنع تدفق المواد البترولية فى الأنابيب الواردة من السويس الى القاهرة وبقية المدن والأقاليم ، وكادت السلطات البريطانية تنفذ وعيدها لولا تدخل السفير الأمريكى حينئذ « المستر جيفرسون كافرى » لدى هذه السلطات حتى حملها على العدول عن هذه الوسيلة الوحشية ٠

والواقع أن الباحث فى معركة القنال وتطوراتها لا يستطيع بحال أن يتجاهل الدور الكبير الذى قام به رجال البوليس فى منطقة القنال فى هذه المعركة والعبء الذى تحملوه فى سبيلها وهو الأمر الذى أثار كثيرا من النقد لموقف الحكومة ازاء المعركة فى اعتمادها على هذه الفئة بأسلحتها المختلفة والمحدودة ، ثم عدم مكافأتها بما كانت تستوجبه ٠٠ وقد بلغ عدد هذه القوات من رجال البوليس ببلوكات النظام الذين أوفدهم وزير الداخلية الى مدن القنال حوالى أربعة آلاف جندى مزودين جميعهم بالأسلحة وبعدد هائل من

الطبقات ، فى حين أن القوة العادية لهذه المدن فى الظروف العادية لم تكن تصل الى مائتى جندى ٠٠ ولا ينكر فؤاد أنه عندما توالت اعتداءات البريطانيين على المرافق وأفراد الشعب فى مدن القنال انتقاما مما كان يلحقه بهم الفدائيون (وليس مجال البحث أن يتناوله بالتفصيل هذه الاعتداءات والمعارك كما أشرنا) كان يصدر أوامره لرجال البوليس بالمقاومة على النحو الذى سنشير اليه فى حينه ، بل أنه أرسل الى السفير البريطانى « رالف ستيفنسون » خطابا بهذا المضمون شديد اللهجة يقول له فيه « اننى أصدرت اليوم تعليمات صريحة وحاسمة الى رجال البوليس المصرى فى منطقة القنال كلها بالرد على أى اعتداء من جانب القوات البريطانية على الوطنيين أو على أملاكهم بالقوة ، ولو اقتضى الأمر أطلاق الرصاص « فى المليان » » ٠ وقد أرسل اليه فؤاد بصورة من هذه التعليمات حتى يتخذ اللازم بوصفه سفيرا لبريطانيا لوقف هذه الاعتداءات من جانب القوات البريطانية ٠

هذا ولم تغفل الحكومة هذا الدور من رجال البوليس فأنه على أثر المعارك التى اشتركوا فيها فى مدينة الاسماعيلية مثلا فى ١٧ ، ١٨ نوفمبر ١٩٥١[1] ، قرر مجلس الوزراء بجلسة ٢٥ نوفمبر ١٩٥١ اعتماد مبلغ ثمانية آلاف جنيه لتوزيعها على ورثة شهداء البوليس الذين قتلوا فى تلك المعارك ، وعلى الجرحى منهم ، وتعليم أبناء هؤلاء وأولئك بالمجان فى جميع مراحل التعليم بما فيها التعليم الجامعى ، كما صرفت مبالغ أخرى للشهداء والجرحى المدنيين ٠

لكن ماذا كان موقف الحكومة ازاء الانجليز حينما تطورت المعارك فى القنال واتخذت صورا دامية وأصبح لا مناص من اتخاذ قرارات أكثر حسما وصراحة ؟

يجب أولا أن نشير بسرعة الى تطور هذه المعارك فقد ابتدات مع الأيام الأولى من ديسمبر ١٩٥١ تتخذ شكلا خطيرا وسافرا ، ففى ٣ ديسمبر حدثت معركة السويس الأولى ، ثم تجدد القتال فى اليوم التالى ، وقد بلغ عدد القتلى من الانجليز ٢٤ قتيلا، ٦٧ جريحا، وكان رد الفعل عنيفا من جانب الانجليز اذ قاموا فى ٨ ديسمبر بهدم «كفر أحمد عبده» وتدميره تماما ، وذلك بعد انذار موجه من الجنرال أرسكاين الى محافظ السويس الذى أبلغه بدوره الى وزارة الداخلية فرفضته ·· والواقع أن موقف الحكومة ولا سيما وزير الداخلية ازاء هذا الانذار وملابساته وما نتج عنه من ابادة حى كامل من الوجود يستحق منا نظرة أكثر تأملا وتساؤلا : هل كانت الحكومة صائبة فى رفض هذا الانذار أم جانبها الصواب ؟ لقد أبلغ المحافظ الانذار نظرا لخطورته ـ الى وزارة الداخلية ليتلقى تعليماتها ، فاجتمع مجلس الوزراء وتقرر رفض طلب القيادة البريطانية باخلاء الحى ، وعهد الى المحافظ باتخاذ الاجراءات اللازمة لمقاومة كل اعتداء يقع على الأهالى ، ومقاومة تنفيذ الانذار بالقوة اذا لزم الأمر · وحينما تطورت الأمور وتمت حشود القوات البريطانية وحاصرت مدينة السويس لاكتساح كفر أحمد عبده فى صباح السبت ٨ ديسمبر ، أدرك محافظ السويس وذوو الرأى فيها ما يسببه تنفيذ أوامر وزارة الداخلية بالمقاومة من الخراب وسفك للدماء دون جدوى ، فاجتمعوا مساء ٧ ديسمبر أكثر من مرة ورأوا اجتناب المقاومة ليتفادوا تدمير المدينة تدميرا كاملا اذا اشتبك رجال البوليس بالقوات البريطانية ويبدو أنهم استعانوا بنائب المدينة الوفدى الذى تحدث الى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية حينئذ تليفونيا موضحا له خطورة الحال ، ورغم ذلك أصر الوزير على قرار الوزارة بالهجوم والضرب رغم علمه بأن القوات البريطانية احتلت سطوح بعض المنازل والعمارات فى المدينة لتقضى على أى حركة للمقاومة ومرة أخرى يجتمع ذوو الرأى فى المدينة ويقررو عدم تنفيذ

أوامر وزير الداخلية وعدم التعرض للقوات البريطانية .. وحينما تزحف هذه القوات فى صباح ٨ ديسمبر الى هدفها المحدد ويرسل المحافظ نبأ هذا الزحف عن طريق اللاسلكى الى الداخلية مشيرا الى خطورة تقدم رجال البوليس من مواقعهم لصد الانجليز ، فيصر وزير الداخلية على تنفيذ قرار مجلس الوزراء ومقابلة القوة بالقوة .. ويطول الأخذ والرد فيرسل المحافظ برقية أخرى يوضح فيها أن نائب المدينة وأعضاء البلدية وأعضاء اللجنة القومية بها يطلبون منه بالحاح منع التصادم بين رجال البوليس والجيش البريطانى حفظا لأرواح الأهالى ... ويصر وزير الداخلية على تنفيذ التعليمات بالمقاومة مع أخذ الاحتياط اللازم لعدم اصابة الأهالى بأى أضرار .. ويتصل رئيس قوات البوليس بالمدينة والنائب بالوزير فيصر على رأيـــه ..

موقف لا شك نأخذه على الحكومة ووزير الداخلية على وجه الخصوص ، فانهم وهم فى القاهرة لم يستجيبوا لنداءات وتوسلات الرجال الذين كانوا على الموقع وهم أصحاب الشأن والذين كانوا يرون ويلمسون ما لا يراه غيرهم ، فكان من الأجدر بالمسئولين فى القاهرة أن يستجيبوا للواقع أو على الأقل يذهب وزير الداخلية ليرى بنفسه هذا الواقع .

وعلى أى حال فقد لجأ المحافظ وقائد البوليس ورجال المدينة الى سلوك الخطــة التى لا مفر من اتبــاعها ، وهى الحيلولــة دون اشتباك رجال البوليس والأهالى بالقوة الزاحفة وعدم التعرض لها . فزحفت قوات الهدم والتدمير على منازل الحى ونسفتها بالقنابل والألغام ، وزال هذا الحى من الوجود فماذا كان موقف الحكومة ازاء هذا العمل الاجرامى الذى اعتبر بحق وصمة عار فى جبين الاستعمار البريطانى ؟ أولا : قامت وزارة الخارجية بابلاغ ممثلى

دول العالم المجتمعين فى الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرة أوضحت فيها فظاعة العدوان ·· ثانيا : اتخذ مجلس الوزراء ــ فى جلسة ١١ ديسمبر ــ عدة قرارات هامة تدل على اشتداد الأزمة وتطورها فى هذه المرحلة بين مصر وبريطانيا ، وهذه القرارات هى : أولا : استدعاء سفير مصر فى بريطانيا احتجاجا على اعتداءات القوات البريطانية فى منطقة القنال · وكان هذا تمهيدا لقطع العلاقات السياسية بين البلدين ·· ثانيا : بناء مساكن جديدة على نفقة الحكومة وعلى أرض مملوكة لها تمنح بدون مقابل لأصحاب المساكن التى هدمت فى كفر أحمد عبده بالسويس ، مع صرف اعانة من وزارة الشئون الاجتماعية لصاحب كل مسكن هدم وذلك لتدبير مسكنه المؤقت فى فترة تشييد المساكن الجديدة · ثالثا : استصدار تشريع بمعاقبة كل من يتعاون أو يتعامل مع السلطات العسكرية البريطانية ·· رابعا : الموافقة على تعديل قانون احراز السلاح ، بحيث يكون الأصل هو اباحة احراز السلاح لكل فرد ·· خامسا : نقل المكتب الهندسى المصرى من لندن الى سويسرا ·· سادسا : قررت الاستيلاء على نادى الجزيرة واخراج أعضائه الانجليز ·· سابعا : كما قررت الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز فى المصالح الحكومية ··

وسواء أكانت هذه القرارات صادرة عن اقتناع الحكومة بأنه ليس أمامها سوى اتخاذها كحكومة مسئولة أمام الكفاح ضد الانجليز وأمام الشعب المصرى كما نعتقد ، أو كان صدورها نتيجة « لتعاظم القوى الشعبية والتأييد القوى من معسكر السلام والحرية الأمر الذى اضطر حكومة الوفد الى اتخاذها » كما يذكر بعض الباحثين ، فانها كانت قرارات وطنية لا شك ، وقد بدأت على أثرها الخطوط الوطنية لسياسة مصر الخارجية تبرز معالمها فى شكل دعاية قوية ، فأصبح التفكير جديا فى عقد اتفاقات تجارية مع دول الكتلة الشرقية

كما أشرنا ، والاستغناء عن الأسواق الانجليزية والدول المتحالفة معها ، بل بدأ التفكير فى حلف عربى خالص لبلاد الشرق الأوسط ..

ويلزم لنا أن نقف لنلقى بعض الضوء على الجبهة الداخلية ولا سيما فى القاهرة ، فلا شك أن أحداث جبهة القنال وتطوراتها كانت تدفع بتطور مماثل فى الداخل ، فحينما اشتدت المعارك فى ديسمبر ١٩٥١ وكما ستشتد فى يناير ١٩٥٢ كما سنرى ، كان الشعب يزداد نشاطا سياسيا ويقوم بتنظيم صفوفه متمتعا بأكبر قدر من الحرية آنذاك كما أجمعت المصادر والمراجع على اختلافها . ومن ثم أخذت المظاهرات تطوف فى شوارع القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الكبرى ـ منذ ٥ ديسمبر وما بعده ـ منادية بسقوط الاستعمار الغاشم ، وقد تخللتها ـ كما يذكر الرافعى ـ نداءات عدائيـة ضد وزارة الوفد فتهاونها فى حماية الأهـالى من عدوان الانجليز . وكان معظم المتظاهرين من الطلبة والعمال .. ويبدو أن هذه النداءات قد أثارت أعصاب الوزارة ـ وكان لابد أن تثيرها فى تلك الظروف الحرجة ـ فقررت منع المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد كافة ابتداء من ٦ ديسمبر ، وتعطيل الدراسة فى جميع معاهد التعليم فى القاهرة والاسكندرية والجيزة . وقد أحسنت الوزارة صنعا بتعطيل الدراسة مؤقتا ومنع المظاهرات لأن استمرارها كان كفيلا بتصدع الجبهة الداخلية فضلا عن اضعاف موقف مصر فى نضالها .

ويحسن أن نمضى قليلا مع الجبهة الداخلية وتطوراتها واضعين فى اعتبارنا ردود فعل أحداث القنال وانعكاساتها عليها ... فقد أصبح واضحا أن المد الثورى للشعب قد أصبح قاب قوسين أو أدنى عن تحقيق آماله ، وأصبح تكوين جبهة شعبية واسعة تضم الشعب والجيش معا أمرا محتملا بل ماثلا ولا سيما عندما تأكد دور الضباط الأحرار فى المعركة واتصال بعضهم بكتائب الفدائيين من ناحيـة

وبأعضاء الحكومة من ناحية أخرى كما سنفصل فى حينه · لقد اشتد ساعد الشعب فاكتشف نفسه وأصبح عملاقا · فهل تغض السراى ــ عدو الشعب العتيد ــ البصر عن تلك الظاهرة المتفتحة الجديدة ؟ لقد أدرك الملك أن الخطر مقبل عليه ، فلم تخف عليه الآثار المترتبة على ترك الشعب ــ يعضده بعض عناصر من الجيش والحكومة معا ــ يحصل على حريته بقوة السلاح ، فكان لابد له أن يتحرك لضرب هذا الشعب على يديه قبل أن يفلت زمامه لا سيما وأنه كان يرى أن ضربات الانجليز المتلاحقة فى القتال لا تزيده الا اصرارا والتهابا فكان يدفع فى كل يوم بجموع جديدة لوقود المعركة فى استبسال وايمان يثيران الاعجاب الأمر الذى أدى الى أن يفكر فى مؤامرة رسم خيوطها مع الانجليز ·· وكانت أول خطوات تلك المؤامرة تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى ، وندب عبد الفتاح عمرو مستشارا سياسيا له، والياس اندراوس مستشارا للشئون الاقتصادية ، وقد فوجىء الشعب بتلك التعيينات وصدم بها لعدة أسباب : من بينها أن منصب رئيس الديوان كان شاغرا لأكثر من عام ونصف، ولم يكن هناك ما يدعو لشغله فى تلك الظروف العصيبة التى كانت تمر بها البلاد ، ثم ان المنصبين الآخرين لم يكونا موجودين أصلا ، هذا بالاضافة الى سيرة كل من الثلاثة التى لا تتفق مع خطة الكفاح التى كانت تسير عليها البلاد حينئذ ، فهم من أشد أنصار التحالف مع انجلترا فى الوقت الذى كانت البلاد تقاتل فيه لأنها لا تريد هذا التحالف ولأنها قد ألغته رسميا ·· هذا علاوة على أن حافظ عفيفى كان قد أدلى بعدة تصريحات قبل تعيينه امتدح فيها معاهدة ١٩٣٦ وطالب بالارتباط بالمعسكر الغربى ·· وقبل أن نتناول موقف حكومة الوفد من هذا التعيين وهو الذى يهمنا بالدرجة الأولى ، لابد من أن نلقى بعض الضوء على أثر هذا التعيين فى بريطانيا والخارج أولا ثم بين طوائف الشعب المصرى والعربى ثانيا ··

لقد ابتهجت بعض الصحف الأجنبية ولا سيما جريدة « نيويورك تيمس » الأمريكية بتعيين حافظ عفيفى ووصفته بأنه « الشعاع الأول » من النور الذى يمزق اكفهرار جو مصر منذ أن توترت العلاقات مع بريطانيا • كما تنبأت الدوائر الاستعمارية الرسمية وهى ترحب بهذا التعيين « بحدوث تطورات داخلية فى مصر ، لأن ذلك من شأنه أن يقسم الجبهة المصرية ويحول اهتمام الرأى العام من نضاله ضد الانجليز الى تطورات الجبهة الداخلية »• بل أخطر من هذا جاء بالحرف الواحد « ولكن تخشى بعض الدوائر هنا (فى بريطانيا) أن تجرى الحوادث فى الطريق الخاطىء ، فينتهى الحال فى مصر الى الفوضى ووقوع حوادث لا تحمد عقباها) •

ويبدو أن أفراد القوات البريطانية فى منطقة القنال قد انتابهم نفس الشعور بالترحيب ، ففى اذاعتهم الموجهة نجد أنهم قد أذاعوا خبر تعيين حافظ عفيفى وعمرو بلهجة الفرح ، وقد أوردوا نبذة عن حياة الأول واخلاصه لبلادهم • هذا بينما انتاب جماهير الشعب المصرى والسودانى شعور مناقض تماما لهذا الشعور . فحينما أفاقوا من المفاجآة والصدمة انطلقوا فى مظاهرات هادرة هاتفة ضد الملك بأقسى الألفاظ مطالبة برأس حافظ عفيفى ، منادية بسقوط « عفيفى » و « حافظ » عفيفى وكانت هذه المظاهرات ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل فى الحياة السياسية •• وكذلك تظاهر طلبة المدارس فى الخرطوم ضد رئيس الديوان ، وفى بغداد كتبت الجريدة الحرة « صدى الأهالى » تهاجم هذا التعيين وتشرح معناه •

قصارى القول أن الشعب رأى فى هذا التعيين تحديا لارادته فانطلقت ثورته من عقالها تهنف ضد الملك فماذا كان موقف حكومة الوفد تجاه هذا التعيين ؟ وهل فوجئت به ــ كما فوجىء الرأى

العام ـ ثم لزمت الصمت ازاءه رغم ما فيه من اعتداء على حقوقها الدستورية ـ كما يذكر الرافعي ـ أم أنه قد تم بارادة الحكومة ودون معارضتها له وأنها لم تفاجأ به ؟

لقد رأى بعض المؤرخين والباحثين في مسألة هذا التعيين وعدم معارضة الحكومة له دليلا من أدلة الاتهام لها بالمهادنة مع السراى ٠٠ والسؤال الآن : هل كانت حكومة الوفد تعارض فى هذا التعيين ثم رضخت لقرار الملك كى نوجه لها الاتهام السالف الذكر ؟ هناك اجابتان مختلفتان رغم صدورهما عن المصادر الحية ، الاجابة الأولى لا تنكر هذا الاتهام الا أنها تبرره بأن هذا التعيين تم والحكومة فى حالة حرب حقيقية » مع الانجليز ، « فكيف يمكن أن نعترض على حافظ عفيفى وعمرو ونحارب فى جبهتين : جبهة الانجليز وجبهة الملك وحافظ عفيـفى ؟ ان الشـــاغل الأول كان الانجليز ، وكان النحاس باشا يخاف من الفتك بالفدائيين وانتهاء الكفاح فى القنال اذا ناصبنا الملك العداء بالنسبة لهذه التعيينات »٠ وواضح أن هذا التبرير ينم عن ضعف وتخاذل فانه اذا كان مقبولا قبل الغاء معاهدة ١٩٣٦ بحجة أن الحكومة كانت تسعى وراء هدف الالغاء واضعة فى اعتبارها عدم الاصطدام بالسراى حتى تنتهى من تحقيق هذا الهدف ، فما عذرها وقد أصـبح الالغاء حقيقة واقعة والشعب قد تفتحت عيناه وأمسك بسلاحه ونادى فى الشوارع بسقوط الملك وقد عرف صديقه من عدوه ؟ ثم أننا اذا نظرنا الى الواقع أدركنا أنها كانت جبهة واحدة : الانجليز والسراى وحافظ عفيفى وعمرو واندراوس ٠٠ الخ ٠

على أى حال انه تبرير للاتهام فى الاجابة الأولى ، أما الاجابة الثانية فتقرر أنه لم يكن لدى الحكومة أى اعتراض على تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان وعبد الفتاح عمرو مستشارا سياسيا للملك

وبالتالى فليس هناك أى رضوخ من جانبها للسراى ٠٠ والواقع أن الباحث يشعر بالحيرة ازاء هاتين الاجابتين المتناقضتين الصادرتين عن قادة الوفد ، الا أن أخبار اليوم تفسر هذا التناقض ، فقد نشرت فى عددها الأسبوعى الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٩ وفى صفحتها الأولى وتحت عنوان : « النحاس لم يفاجأ بتعيين حافظ عفيفى ، ويستقيل لو أن الذى عين هو على ماهر أو نجيب الهلالى » نشرت تقول « أن الدوائر السياسية دهشت لما تردد فى الدوائر الوزارية من أن الحكومة فوجئت بتعيين الدكتور حافظ عفيفى باشا رئيسا للديوان » • وتمضى الجريدة فتذكر أنه « قد اعترف بعض الوزراء بأنه حدث « جس نبض » للوزارة بشأن ملء هذا المنصب الشاغر ، وعرف النحاس باشا أن المرشحين له هم : على ماهر وأحمد نجيب الهلالى والدكتور حافظ عفيفى ، وعرف المطلعون أن النحاس يستقيل اذا عين على ماهر أو الهلالى وقال « أن الوزارة وان كانت على خلاف مع الدكتور حافظ عفيفى باشا فى بعض آرائه السياسية الا أنه ليس لديها شيء ضد شخصه ٠٠ « وينتهى المقال الى أن النحاس لم يحتج على هذا التعيين « ولهذا السبب دهشت الدوائر السياسية من الصورة التى أعطاها بعض الوزراء لهذا التعيين فى أحاديثهم وتصريحاتهم » •

هذا هو التفسير الصحيح فى رأينا لتناقض الاجابتين السالفتى الذكر : فالاجابة الثانية وهى التى تقول «بعدم الاعتراض» تمثل « البعض الأول من الوزراء » ، بينما تمثل الاجابة الأولى وهى التى تقول « بوجود معارضة ولكن ٠٠ » تمثل « البعض الثانى من الوزراء » • جناحان كان كل منهما يحلق فى دائرته ٠٠ وأين كان النحاس ؟ واضح مما نشرته أخبار اليوم أنه كان من « البعض الأول » •

الا أنه ـ ورغم كل هذا ـ فيبدو أن هذا التعيين كان مثيرا لفكرة طافت على هيئة اشاعات بأن الوزارة ستستقيل ، ففى رسالة من الاذاعة الموجهة تذكر ان تعيين حافظ وعمرو أدى الى بعض القلق والاشاعات باستقالة الوزارة ، « ولكن تلك الاشاعات كذبت بعد ذلك بتقرير من مكتب رئيس الوزراء » ثم تشير رسالة أخرى الى « أن أعضاء الحكومة المصرية قاموا بزيارة حافظ عفيفى مهنئين بتعيينه فى منصبه »٠٠ ٠

على أى حال كانت هذه التعيينات خطوة أولى فى مؤامرة نسج خيوطها الملك والانجليز ضد الشعب والحكومة ، وسنرى كيف يتم تنفيذ الخطوات الأخرى من تلك المؤامرة فتحرق القاهرة وتقال الحكومة ليتوقف كفاح الشعب فى القنال ٠ فقد أصبح واضحا أن القصر بدأ وكأنه يؤلف له حكومة أخرى ، فكان من الطبيعى أن تنعزل حكومة الوفد عنه ، ليصبح كل منهما فى طريق فتشتعل العداوة الطبيعية بينهما مرة أخرى بعد تلك الفترة التى كانت أشبه « بشهر العسل » فى رأى بعض المؤرخين والكتاب المعاصرين ٠

ولأن معارك القنال وسياسة الحكومة ازاءها كانت هى العامل الأول فى تطوير هذا الصراع وتصعيد آفاق المؤامرة ، فلابد لنا أن نعود اليها لنرى مؤثراتها وردود الفعل لها وموقف الحكومة منها ٠

رأينا كيف أدت معارك الأيام الأولى من ديسمبر ١٩٥١ الى اثارة الخواطر وسخط الشعب على الاستعمار ، ثم كيف كانت التعيينات التى جرت فى السراى فى الأسبوع الأخير من ديسمبر عاملا هاما فى ازدياد سخط الشعب وثورته ، وبينما الحال كذلك اذا بتصريح خطير يدلى به الجنرال بريان روبرتسون القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط فى ٣١ ديسمبر ، وكان

تعبيرا صريحا عن اصرار الحكومة البريطانية والقيادة العسكرية لقواتها على موقف العدوان والتحدى لمصر وايذانا باستخدام القوة لبقاء الاحتلال ٠٠ وقد ردت الحكومة المصرية ببيان قالت فيه « ان مصر ماضية فى طريقها للوصول الى أهدافها ٠٠ » والشعب من جانبه استمر فى كفاحه غير مبال بتلك التهديدات فتزداد كتائبه نشاطا ويحاول بعض الفدائيين اغتيال الجنرال اكسهام فى نفس اليوم الذى أصدر فيه روبرتسون تصريحه السالف الذكر . وفى يومى ٣ ، ٤ يناير ١٩٥٢ تقع معركة أخرى فى السويس بين القوات البريطانية ورجال البوليس والمدنيين المصريين ، وفى تلك المعركة تأخذ الحماسة الوطنيـة الدكتور عزيز فهمى النـائب الوفدى فيسارع الى السويس قادما من القاهرة ويذهب الى ميدان القتال ويواسى الجرحى والمصابين فى المستشفى ويشجع الفدائيين ، فكان هذا مثلا عاليا فى الشجاعة والكفاح ضد الانجليز ٠ وتتوالى المعارك ففى ١ يناير تقع معركة أبى صوير ، وفى ٩ يناير معركة المحسمة ، وفى يومى ١٢ ، ١٣ ينـاير معركة التل الكبير والقرين ، وفى كلا المعركتين استبسل الفدائيون وجنود البوليس الذين قاموا بدور بطولى اعترفت به صحافة لندن فى تعليقاتها على المعركة فقالت أن حركة المقاومة الشعبية أخطر مما كان الانجليز يتصورون ٠٠ الا أن القوات البريطانية احتلت التل الكبير وأبو حماد فى ١٦ يناير ، كما احتلت القرى المجاورة ، فكان هذا الاحتلال نذيرا بالزحف الى القاهرة ٠٠ فتجددت مرة أخرى المظاهرات فى أنحاء القاهرة وكانت عدائية ضد الملك ، واتخذت طابع العنف باصطدامها برجال البوليس وتحدى أوامرهم ، وكان قوامها طلبة المدارس الثانوية ، وكان الهدف من تلك المظاهرات وما وقع فيها من التخريب والتدمير والحريق غير معروف ولا سيما اشتباكاتها مع رجال البوليس فى الوقت الذى كانوا ـ فيه ـ يؤدون واجبهم فى الكفاح فى القنال ٠٠

فلا شك أن مثل تلك المظاهرات كانت نقطة ضعف وتحويل للكفاح ضد المحتل الى صراع داخلى يؤثر فى الجبهة الداخلية ..

على أى حال ترتب على تلك المظاهرات أن أصدرت وزارة المعارف قرارا بتعطيل الدراسة فى مدارس القاهرة والجيزة على اختلافها .

كان هذا تصويرا سريعا لمعارك القنال فى يناير ١٩٥٢ وهى التى بلغت ذروتها بمعركة الاسماعيلية فى ٢٥ يناير والتى سنتناولها بالتفصيل بعد قليل باعتبارها حلقة فى مؤامرة الانجليز والسراى ... ويحسن بنا قبل أن نتناول هذه المعركة ونتائجها وموقف الحكومة منها ، أن نعود مرة ثانية لنلقى بعض الضوء على دور الحكومة والضباط الأحرار فى تلك الفترة ...

فالواقع أن معركة القنال بأحداثها فضلا عن أنها - كما يذكر أنور السادات - كانت معركة مجيدة تبدى فيها شعور الشعب واستعداده الكبير للتضحية بكل شيء ، كانت من ناحية أخرى فرصة وطنية انتهزها الضباط الأحرار . فرغم عدم اشراك الجيش فى المعركة كما أشرنا ، فقد سارعت تلك العناصر الوطنية الحرة من الجيش والممثلة فى هؤلاء الضباط الأحرار ، بالاشتراك سرا فى المعركة ، فكانوا يقودون مجموعات من الفدائيين ، كما كانوا يتولون تدريب بعض الفدائيين وامدادهم بالسلاح والذخيرة والمفرقعات ، ثم الاشتراك معهم فى عدة معارك ضد القوات البريطانية . وقد تبنت حركة الضباط الأحرار عدة مجموعات من كتائب التحرير ، وكانوا يخوضون المعارك معها ومنهم : اليوزباشى كمال الدين رفعت ، والصاغ لطفى واكد ، واليوزباشى حسن التهامى ، « وكان كل هؤلاء يرجعون فى كل الأمور الى قائد لهم يرفضون البوح باسمه حتى عرفنا بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أنه جمال عبد الناصر » ..

هذا بالاضافة الى أن بعض هؤلاء الضباط الأحرار فكروا فى سد وتعطيل قنال السويس عن طريق نسف احدى البواخر الانجليزية المارة بها وذلك بوضع لغم بحرى فيها ، وكان الهدف من وراء ذلك تقديم الدليل الكافى للعالم على أن الانجليز لا يستطيعون حماية القنال بدون رضاء المصريين ، فضلا عن أن تعطيل الملاحة فى القنال كان يلحق بالانجليز أبلغ الأضرار ..

فيذكر فؤاد سراج الدين أن الأستاذ فكرى أباظة طلب منه فى يوم ما مقابلة بعض هؤلاء الضباط الأحرار فى الجيش المتحمسين للاشتراك فى معركة القنال والقيام بالأعمال الفدائية الخطيرة ضد الانجليز ... والتقى بهم فؤاد فى منزله — وكان بينهم وجيه أباظة — وعرضوا عليه اقتراحهم ، فأيدهم وشكرهم على روحهم وحينما وافقهم عليه سأله وجيه عن التسهيلات التى يطلبونها وكان من بينها « نقل لغم بحرى كبير يوضع فى صندوق من الخشب فى طريق السكة الحديد من القاهرة الى القنطرة على ألا يفتح هذا الصندوق أو يفتش بمعرفة جمرك القنطرة » . فقام فؤاد بتنفيذ هذه التسهيلات .. الا أن أنور السادات يذكر أن هذا اللغم نقل بمعرفة الضباط الأحرار : جمال عبد الناصر ، عبد الحكيم عامر ، صلاح سالم وأنور السادات، ويؤيد رواية أنور ما ذكره عبد اللطيف البغدادى رئيس محكمة الثورة ، الا أن وجيه أباظة يفسر هذا التناقض بأن الذى نقل فى الصندوق بأمر ومعرفة فؤاد سراج الدين كان هو اللغم فعلا ، أما جهاز التفجير الذى يوضع داخل اللغم فهو الذى نقل بالطائرة الى القنطرة بمعرفة الضباط الأحرار ..

على أى حال — وسواء أكان اللغم نقل بمعرفة فؤاد أو الضباط الأحرار — فان الذى يهمنا ابرازه كيف أن معركة القنال كانت معركة جدية أبرزت نضال الشعب والضباط الأحرار في الجيش ثم مساندة حكومة الوفد لذلك النضال .

تقييم معركة القنال وسياسة الحكومة ازاءها :

لكى نقيم معركة القنال وسـياسة حكومة الوفد ازاءها لابد أولا أن نعرف ماذا كان الهدف الأساسى منها ، وقد تمثل هذا الهدف فى أمرين : الاول لفت نظر العـالم الخارجى الى مصر وقضيتها الوطنيه واثارة الرأى العام العالمى ضد الانجليز ٠٠ أما الأمر الثانى فهو اقناع الانجليز بطريقة مادية وقاطعة بأن قاعدتهم العسكرية فى منطقة القنال لا قيمة لها اذا لم تكن مصر راضية عن بقائها ، وأنها بعدم هذا الرضاء تصبح عبئا ثقيلا على كواهلهم ، وبدلا من أن تكون سبيلا للدفاع عنهم تصـبح هى فى ذاتهـا فى حاجـة الى من يدافع عنها ٠

كان هذا هو الهدف الذى حددته حكومة الوفد للمعركة فهل نجحت فى تحقيقه ؟

فيما يتعلق بالأمر الأول لاشك أن قضية مصر ومعركة القنال شغلتا الرأى العام العالمى واحتلتا الأماكن البارزة فى مختلف صحف العالم ٠ فانه لم تكد حوادث القنال تتوالى حتى كانت تلك الصحف العالمية ومحطات الاذاعة فى الشرق والغرب تتحدث عن كفـاح المصريين وتطوراته ، وصارت القضية المصرية ــ كما يذكر الرافعى ــ موضع حديث العالم موضع تقدير أنصارها وخصومها على السواء ، فكان هذا أكبر دعاية لجهاد مصر فى سبيل تحررها من الاستعمار ٠٠ وكان قد وفد الى مصر عدد كبير من ممثلى الصحافة العالمية ليكونوا على مقربة من هذه المعركة ويعطوا أخبارها أولا بأول لصحفهم ٠

أما الأمر الثانى فلاشـك أن الكفـاح وما تخلله من البطولة والفداء والاستشهاد ، وما أدى اليه من تحطيم وتدمير كل الأهداف والميزات التى كانت لقاعدة القنال والتى من أجلهـا كان الانجليز

يتمسكون بها ، فقد رأينا كيف انهارت تلك الميزات واحدة اثر الأخرى ، فمن مقاطعة تامة الى عدم تعاون مع قوات الاحتلال ومنع التموين عنها وغير ذلك على النحو الذى تناولناه بالتفصيل ، كل ذلك كان له أثره فى تغيير وجهة النظر البريطانية فى فائدة القاعدة فى قنــاة السويس ، فقد أدركوا أن هذه القاعدة لاتكون صــالحة للقتال أو ايواء جيش كبير الا اذا كانت مسنودة من شعب صديق وحكومة صديقة ، وأن تكون مواصلاتها ووســائل تموينها ســهلة ميسرة مكفولة فى وقت السلم والحرب •

ولقد أخذت القيادة العليــا للجيش البريطــانى تبين فى كل يوم ضآلة شأن قاعدة القنال من الناحية الاستراتجية ، كما تبينت أن صيانة القاعدة أصبحت لاتناسب فائدتها الحقيقية •• لقد أدركوا من كفاح المصريين أن القاعدة مهددة بالخطر وعديمة الجدوى لهم فى حالتى السلم والحرب معا ، وسنرى كيف كان ذلك ســـببا فى اقتناعهم بقبول الجلاء ، فقد أخذ الرأى العام فى انجلترا يتطور رويدا رويدا ويدرك هذه الحقائق ، فقد صرح اللورد ستانسجيت فى مجلس اللوردات بقوله : « ان القاعدة البريطانية فى منطقة القنال أصبحت لا تصلح عسكريا ، وأن الكره الذى يحف بهــا يجعلهــا مهددة ، فلا معنى لبقائها » • كما كتب مراسل صحيفة التيمس فى منطقة القنال مقالا وصف فيه حالة المعسكرات البريطانية واعترف بفداحة الخسائر التى أصــابت القاعدة حين أجمع العمـــال المصريين على الانسحاب منها وما أعقبها من اشاعة الفوضى والاضطراب ، كما أشار الى أن أعمال الفدائيين المصريين قد أقلقت مضاجع الجنود البريطانيين وأن الحياة العادية قد اختفت فى المعسكرات على طول القنال وأن الأمور قد انقلبت بالنسبة للجيش البريطانى رأسا على عقب وبدلا من أن يركز فى الاحتفاظ بالقــاعدة والنهوض بهـــا من كافــة الوجوه أصبح يركز جهوده فى حماية نفسه من هجمات الفدائيين

والاحتفاظ بمواقعه . كما أشار المراسل الى شدة توتر أعصاب الجنود البريطانيين (ولعل ما أوردناه من الرسائل الصادرة من القاعدة ما يؤيد هذا التوتر) فذكر أنهم « أصبحوا يتساءلون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فقدت قيمتها نتيجة الشعور الوطنى المعادى ، وعما اذا كان من الأوفق تجنب احتكاكات سياسية جديده بالبدء فى انشاء قاعدة أخرى فى جهة تعرب حكومتها عن رغبتها فى الانضمام الى قيادة الشرق الأوسط أو على الأقل فى منطقة لا يكون وجود القوات الانجليزية فيها مدعاة للسخط والاستنكار » .

كما قالت مجلة « نيوستيتسمان » فى مقال لها عن مصر « ان من أهم الأخبار التى وردت الينا من مصر نبأ اباحة حمل السلاح للمواطنين هناك ، فمن هذا النبأ ومن الطريقة التى يسلكها الجنرال ارسكين فى مصر يبدو واضحا أن خطر قيام حرب العصابات فى مصر أصبح على الأبواب ، ويتبين من سياسة الحكومة البريطانية أنها تود انقاذ موقف بريطانيا بطريق القوة المسلحة ، وكثيراً ما حذرنا من مغبة هذه السياسة ، وهاهى ذى الأنباء الأخيرة تؤكد أننا على حق فى ذلك التحذير ، فالشعور الوطنى فى مصر متأجج ، ولا سبيل الى التفاهم مع مصر الا بالطريق الودى .. وان مستقبل المصالح البريطانية قد أصبح الآن مزيلا ، فاما جلاء مخجل عن مصر ، واما اشتباك عسكرى وفترة طويلة من الكفاح فى ظل الأحكام العسكرية » .

نخلص من هذا الى التأكيد بأن معركة القنال حققت أهدافها الى الحد الذى حمل الانجليز فعلا على التفكير جديا فى الجلاء عن القاعدة . وقد بذلت مساع من جانبهم للتفاهم مع مصر حول هذه المسألة . وكان ذلك عن طريق الوساطة المسلم بها فى القانون الدولى . وهناك ــ على سبيل المثال ــ محاولتان فى هذا الصدد .

وكانت المحاولة الأولى عن طريق الملك عبد العزيز آل سعود حيث أرسل الى رئيس الوزارة النحاس باشا رسالة تتضمن الشروط اللازمة « لمهادنة الحالة الناشئة عن الغاء المعاهدة ومعركة

القنال » ، وتتلخص هذه الشروط فى اتمام جلاء الجيش البريطانى بأكمله عن مصر بعد سنة من تاريخ الغاء المعاهدة ، أى فى أكتوبر ١٩٥٢) وأن يكون التنفيذ بشروط تفصيلية (موضحة بالرسالة) .. ولم يكد النحاس يتلقى هذه الرسالة حتى عرضها على مجلس الوزراء الذى ألف لجنة قامت ببحث الشروط المعروضة ، فرأت اللجنة الاكتفاء بستة أشهر بدلا من سنة . ولم يبت فى هذه الوساطة .

أما المحاولة الثانية فكان الوسيط فيها نورى السعيد رئيس الوزارة العراقية حينئذ .

ففى ٢٠ يناير ١٩٥٢ اتصل نجيب الراوى ــ سفير العراق فى القاهرة حينئذ ــ بفؤاد سراج الدين وطلب مقابلته ، ثم أوضح له انه مكلف برسالة من نورى باشا ليبلغها له ، الا أنه يريد أن يكون صريحا معه ولن يلتزم الخط الذى رسمه له نورى باشا ، ثم قال له ان معركة القنال نجحت نجاحا باهرا ، وأقنعت الانجليز فعلا بعدم جدوى قاعدة القنال بالنسبة لهم « ولذلك فهم اتصلوا بنورى السعيد فى بغداد ــ بواسطة سفيرهم هناك ــ ليتوسط بين حكومة مصر وبينهم لوقف هذه المعركة فورا وأنهم بعد هذا سيجلون عن القاعدة » . فأوضح فؤاد سراج الدين للراوى أن هذا الاقتراح مستحيل التنفيذ من جانب الحكومة لأنه لايمكن وقف هذه المعركة لمجرد صدور وعد جديد من الانجليز بالجلاء يضاف الى السبعين وعد السابق صدورها منهم . « وأنه لا مصطفى النحاس ولا أنا ولا أى مصرى مسئول يستطيع أن ينادى بهذا الرأى ، وما على الانجليز ان كانوا جادين الا أن يعلنوا قرارهم بالجلاء الفورى وأن يبدأوا فعلا فى تنفيذه ، وأنه بعد ذلك فقط يمكن أن تتوقف معركة القنال » . وأقر نجيب الراوى وجهة نظر فؤاد وأضاف أن الأمر لا يصلح فيه الرسائل البرقية ، وأنه سيطير فى اليوم التالى الى بغداد لاقناع نورى السعيد بوجهة النظر السالفة الذكر ..

وسافر الراوى وعاد والتقى بفؤاد وقال له انه شرح لنورى وجهه نظره مبينا له استحالة قبول الاقتراح البريطانى ، واقتنع نورى فاتصل بالسفير البريطانى الذى اتصل بحكومته فى لندن ثم عاد يخبر نورى السعيد بقبول وجهة النظر المصرية .. وفقط يطلب الانجليز تأمين ظهر قواتهم أثناء عمليات الجلاء حتى لاتتعرض هذه القوات لاعتداءات أثناء جلائها ..

وبعد أن شكر فؤاد للراوى مسعاه ومسعى نورى السعيد أخبره انه سيعرض الامر على النحاس باشا ومجلس الوزراء . كان هذا فى ٢٤ يناير ، وفى اليوم التالى - ٢٥ يناير - وقعت معركة الاسماعيلية ، ثم حريق القاهرة - فى ٢٦ يناير - ثم اقيلت الوزارة الوفدية - فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، أى تطورت الأمور على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل فى مواضعه . والسؤال القائم الآن : هل كان فى نية الانجليز فعلا الجلاء من قاعدة القنال ، أم أن الأمر لايعدو مجرد المراوغة والرغبة فى التآمر ؟

لاشك - من خلال استقراء الأحداث السابقة - أن الانجليز راودتهم فكرة الجلاء - ان لم يكونوا قد قرروها فعلا - وأنهم اذا كانوا قد لعبوا « بالورقة الأخيرة » فى أيديهم وهى محاولة التخلص من حكومة الوفد التى أثارت عليهم الرأى العام العالمى كله والتى سببت لهم كل هذه المتاعب ، وقد نجحوا فى ذلك فعلا كما سنرى . فان ذلك لايقلل من قدر الحقيقة وهى : « أن الكفاح فى منطقة القنال عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ كان ولا ريب - كما يذكر الرافعى بحق - من العوامل الفعالة فيما انتهى اليه الانجليز (فى اتفاقية ١٩٥٤) من ايثار الجلاء عن هذه المنطقة ، لأنه اذا كانت مصر من غير استعداد قد زعزعت مركز الانجليز فى هذه القاعدة وجعلتهم يتشككون فى امكان الاعتماد عليها اذا شنت الحرب فكيف يكون الحال اذا أكملت مصر استعدادها الحربى والاقتصادى والمعنوى » . فقد بعثت ثورة

١٩٥٢ فى جيش مصر روحا جديدة وزودته بالقوى المادية والمعنوية فكان لذلك أثره :

اذن ماذا حدث وقد فكر الانجليز فى تقرير الجلاء فى يناير ١٩٥٢ وبذلوا المساعى والوساطات لتحقيق ذلك ؟ . يبدو انهم ـ وفى اللحظات الأخيرة ـ فكروا فى اللعب بورقة أخيرة فى أيديهم بدلا من ان ينفذوا ما عرضوه على نورى السعيد وما أرسله مع سفيره فى القاهرة .. وكانت هذه الورقة محاولة التخلص من الحكومة ، ولاسيما بعد أن تبين لهم بجلاء أنها تسانده المعركة وتمونها بالسلاح والمال والرجال ، فكان لابد لهم فى النهاية من خلق الظروف التى تهيء للملك السابق تحقيق أمنيته فى التخلص من هذه الحكومة . فرسمت الخطة بينهم وبينه لطعن القضية الوطنية واخراج حكومة الوفد ، وكان أساس هذ الخطة ـ أو المؤامرة ـ أن يقوم الانجليز من جانبهم أولا باعتداءات عنيفة هدفهـــا تعريض الوزارة لهزات عنيفة واثارة رد فعل على الرأى العام المصرى وخصوصا فى القاهرة وبين الطلاب والشباب على نحو يؤدى الى الشعب فيمكن بذلك اتهام الوزارة بعدم القدرة على الاحتفاظ بالأمن مما يتيح للملك فرصة اقالة حـــكومة الوفد .. فكانت معـــركة الاســـماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ :

ويجب الاشارة ـ قبل أن نتناول تلك المعركة ورد فعلها ـ الى محاولة أراد بها الانجليز استكمال دائرة ضغطهم على الملك وتمهيد ذهنه للاطاحة بحكومة الوفد .. ففى يوم الجمعية ٢٠ يناير ـ طلب السفير البريطانى مقابلة حافظ عفيفى لأمر هام وعاجل . وأخبره أنه يحمل رسالة من حكومته الى الملك شخصيا ، ومضمونها « أنه نما الى علم حكومة بريطانيا أن حكومة الوفد على وشك اتخاذ قرار لقطع العلاقات السياسية بين البلدين ان لم تكن قد اتخذته فعلا ، وأن الحكومة البريطانية تعتبر هذا القرار بمثابة اعلان حرب بين الدولتين .. » وكان الهدف من توجيه هذه الرسالة الى الملك عن

طريق رئيس الديوان ايهامه بأنهم ـ فى حالة تنفيذهم لهذا الانذار واعتبارهم ان الدولتين فى حالة حرب ـ سيلجأون الى اجراء آخر وهو اعتقال الملك كأسير حرب ٠٠ وكان هذا هو الفصل الأول فى المؤامرة ضد حكومة الوفد ٠ وكان الفصل الثانى خلق معركة الاسماعيلية تمهيدا لاضطرابات القاهرة فى اليوم التالى كما سنرى٠

بدأت معركة الاسماعيلية فى منتصف ليلة الجمعة ٢٥ يناير بعمل استفزازى من جانب الانجليز نحو قوات البوليس المصرى اذ توجهوا بدباباتهم وسياراتهم المصفحة ومدافع الميدان وقواتهم وحاصروا مبنى محافظة الاسماعيلية وثكنات قوات بلوكات النظام المصرى ٠ وبعد أن صوبوا مدافعهم نحو تلك المبانى طلبوا من قائد قوات البوليس المصرى تسليم أسلحة جميع أفراد قواته ومغادرتها الاسماعيلية ومنطقة القنال كلها الى القاهرة ٠ وكان الانذار مدته ساعة وأنه اذا لم يتم تنفيذه فى خلالها فستطلق القوات البريطانية نارها على مبنى المحافظة وثكنات البوليس المصرى ٠

ويذكر فؤاد سراج الدين أنه لما كانت هذه الحركة الاستفزازية المفاجئة ليس لها ما يبررها فى هذا اليوم بالذات فقد وضعت قائد البوليس المصرى فى موقف حـــرج ولذلك أراد استطلاع رأيه فى الموقف ـ كوزير للداخلية ـ فاحتال حتى تم الاتصال به ، فأقره على موقفه طالبا اليه عدم التسليم والمقاومة حتى آخر طلقة ، وذلك أن التسليم كان معناه ـ كما يذكر جورج فوشيه ـ خذلان الحكومة وانهاء « حرب القناة » عمليا ٠

ونفذ البريطانيون انذارهم (٧٠٠٠ جنـــدى) وضربوا دار المحافظة والثكنات ، فرد جنود البوليس فى بســالة وشـــجاعة ، جعلتهم مضرب الأمثـــال وقاوموا حتى آخر طلقة معهم ، واقتحمت الدبابات البريطانية الثكنات والمحافظة التى تهدم جانب كبير منها ، وكان أول عمل قام به القائد البريطانى ـ عندما اقتحمت قواته مبنى

الثكنات ـ تحية الضباط والجنود المصريين والاشادة ببطولتهم ٠٠
وكان من الطبيعى أن يكون لهذه المعركة ـ كما توقع الانجليز ـ
آثارها ونتائجها بين الشعب المصرى، فانفجرت براكين غضبه وسخطه على النحو الذى سيتراىء لنا بعد قليل ٠ كما كانت لها آثارها فى الخارج وفى أنحاء بريطانيا نفسها ـ وهو مالم يتوقعه الانجليز ـ فقد كان آثرها بعيد المدى فى جميع انحاء العالم ، فقد استنكر الرآى العام العالمى والرأى العام الانجليزى نفسه هذا التصرف الوحشى ٠٠ وهذا يتفق مع ما سبقت الاشارة اليه من حيث استنكار الرأى العام فى انجلترا وصحفها لتصرفات قواتها فى منطقة القنال٠

على أى حال كانت معركة الاسماعيلية تمثل الفصل الثانى من المؤامرة ٠٠ وكان الفصل الثالث حريق القاهرة وملابسه من تصرفات القصر وأعوان الانجليز وغيرهم ٠

حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ :

لاشك أن حريق القاهرة يعتبر من الأحداث الهامة والخطيرة فى تاريخ مصر المعاصرة والتى تعرضت لآراء متضاربة ، فقد تناول هذا الحادث ودوافعه كثير من المؤرخين والساسة والكتاب والباحثين المعاصرين بكثير من الآراء والاجتهادات المختلفة والمتناقضة حتى الوفد نفسه ـ الذى يعتبر الحريق بالنسبة له كاسدال ستار أسود على حكمه ـ ومن خلال آراء بعض قادته يختلف ازاء دوافع الحادث كما سنرى ، الا أن هذه الآراء رغم تناقضها تجمع على أن هذا الحريق كان اخمادا لكفاح الشعب فى معركة القنال ونذيرا بالانتكاس وخيبة الأمل ، كما كان فى نفس الوقت سببا مباشرا فى اقالة حكومة الوفد ٠

فما هى مقدمات الحريق وأسبابه وهى التى تعتبر فى نفس الوقت نتائج لمعركة ٢٥ يناير ؟ ولماذا اختير يوم ٢٦ يناير بالذات لهذا الحريق ؟ ثم ما هى أحداث الحريق ؟ وأين تقع مسئوليته

وما هو دور الانجليز والقصر وامريكا وبعض فئات الشعب وحكومة الوفد فى تلك المسئولية ؟ ثم وأخيرا ما هى نتائج الحريق ؟ ٠

كان من الطبيعى ان تثير مذبحة الاسماعيلية جميع طوائف الشعب ورجال البوليس والحكومة ، ولاسيما أن أنباءها كانت قد قرعت الأسماع فى نفس اليـــوم الذى وقعت فيه ٠ فازداد سخط المواطنين ، كما اشتعل حقد رجال البوليس لاستشهاد زملائهـم ، أما الحكومة فقد اجتمع مجلس الوزراء ليلا وقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا ، والالتجاء الى مجلس الأمن والقبض على ثمانين شخصا من الجالية البريطانية فى القاهرة كرهائن ٠ وفى مساء نفس اليوم طالب « الشباب الوفديون » بتنظيم مظاهرة ضخمة معادية لبريطانيا فى اليوم التالى ، كما قررت نقابات العمال مقاطعة المؤسسات الانجليزية ٠٠ وطبقت المقاطعة فى نفس الليلة على ركاب خطوط الطيران البريطانية الذين وصلوا الى مطار القاهرة ٠ كمـــا طالب الاخوان المسلمون باعـــلان الجهـاد واشتراك الجيش فى الكفاح الوطنى ٠

وأصبح الصباح فى ٢٦ يناير وهو يومىء بان أحداثا خطيرة ستجعل منه يوما عصيبا وزمهريرا فى تاريخ مصر المعاصر ٠ ففيه تعهدت الوزارة بقطع العلاقات نهائيا مع انجلترا ، وقعت معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى ٠ فكيف سارت حوادث ذلك اليـوم لتمهد للحريق ؟ ٠

بدأت الأحداث منذ الصباح الباكر بنذر خطيرة ، وكان أولها حادث عصيان فى المطار المدنى ٠٠ ثم تمرد جنود بلوكات النظام فى ثكناتهم بالعباسية وامتناعهم عن القيام بحفظ الأمن فى العاصمة وخروجهم حاملين أسلحتهم فى مظاهرة شبه عسكرية ساخطين على معركة الأمس وما أصاب زملاءهم فيها منادين بالســـلاح للقتال ،

وساروا مخترقين أنحاء العاصمة حتى وصلوا الى الجيزة فاتجهوا الى جامعة فؤاد (القاهرة الآن) فى التاسعة صباحا وهناك اختلطوا بالطلبة فتبادلوا واياهم مشاعر الغضب والهياج ، ثم سار الجميع فى مظاهرة صاخبة هاتفة ضد الانجليز طالبة الانتقام منهم منادية « تسقط انجلترا – أين السلاح يانحاس » . ثم قصد الجميع الى ساحة مجلس الوزراء حوالى الحادية عشر والنصف تقريبا فى نفس الوقت الذى توافدت فيه عدة مظاهرات أخرى الى نفس المكان فتلاقت كلها واختلطت ، تردد الانتقام من انجلترا وتحى الاتحاد السوفيتى وتلح التعاون معه . وقد جمعت المظاهرات الطلبة العمال والفلاحين والجنود فى صعيد واحد أمام رياسة مجلس الوزراء وقد أعلنوا أنهم لن يغادروها الا بعد أن تعلن الحكومة عن الاجراءات الى ستتخذها ازاء بريطانيا ، فخطب فيهم عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية مؤكدا أن الحكومة ستقطع العلاقات مع انجلترا نهائيا وستعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى .. وعقب انتهاء الخطب الحماسية انسابت المظاهرات متفرقة فى أنحاء العاصمة ، وبينما الحال كذلك ينطلق الدخان فى سماء القاهرة فقد اشتعلت أولى الحرائق فى كازينو الأوبرا ثم سينما ريفولى وكان ذلك فى حوالى الساعة الثانية عشر والنصف ، ثم تتوالى الحرائق وأعمال التدمير فيما بين الظهر وغروب الشمس ، وقد استعان المتظاهرون فى اضرام النيران للبترول والبنزين والكحول وغير ذلك من مواد الحريق ، وتخلل الحرائق نهب وسلب لمعظم المحلات المحترقة ، وقد اجتاحت الحرائق شوارع وميادين بأكملها . وقد بلغ عدد المحلات والمنشآت التى أصابها الحريق والدمار ما يزيد عن السبعمائة ، وكانت تقع فى أهم شوارع القاهرة كما بلغ عدد القتلى فى حوادث اليوم ٢٦ شخصا ، والمصابين ٥٥٢ شخصا ، وقدرت الخسائر ما بين ٤٠ الى ٧٠ مليون جنيه .

هذا مجمل سريع لاحداث الحريق وقبل أن نتناول مختلف الآراء ازاء تحديد المسئولية فيه وهل هناك يد دبرت له وما هى تلك اليد أم بأن عملا محليا ، يلزم لنا أن نشير الى خط سير المظاهرات ، فنستطيع ان نقسمها الى مرحلتين : الاولى وهى تلك المظاهرات التى بدأت منذ الصباح وانتهت أمام رئاسة مجلس الوزراء والتى ظلت حتى الظهر تقريبا ، وهى فى رأيى كانت ظاهرة طبيعية بل وصحية وليس وراءها دافع الا الدافع الوطنى ، من المحتمل أنها استغلت بعد ذلك ـ فى المرحلة الثانية ـ لكنه ـ فى رأينا ـ استغلال تم دون شعور وبدافع روح الجماعة التى تتأثر بأى بادرة تبدر من أحد أفرادها •• أما المرحلة الثانية وهى التى بدأت قبل الساعة الواحدة وفى ركابها النيران فهى التى ـ لا شك ـ كانت مدفوعة بدوافع أخرى ربما متعددة وقد وجدت أن الفرصة سانحة والجماهير غاضبة فسارعت الى الطريق تحرق وتدمر ، وهذه المرحلة هى التى تستحق التحليل •

وقبل أن نتناول هذه المرحلة نتعرض للآراء الكثيرة والمختلفة حول تحديد المسئولية عامة • فقد رأى البعض أن الاحتلال البريطانى هو المسئول الأول عن هذا الحريق ، وأن ضيق الشعب من هذا الاحتلال وانشاء دولة اسرائيل هو السبب الرئيسى فيه • وقد بنى هذا الرأى على أساس كره الاحتلال والسخط عليه عامة ثم الفظائع التى ارتكبها فى معركة القنال ولاسيما مجزرة الاسماعيلية وما سببته من العداء لبريطانيا ، ومن ثم ينتهى هذا الرأى الى أن الحريق كان مظهرا للغضب اللاشعورى نتيجة فقدان الوعى والاتزان • ويؤكد الرافعى هذا الرأى بانتهاء مسئولية الانجليز عند هذا الحد ، أى أنها مسئولية غير مباشرة حيث قد تبين له ـ بعد البحث والاستقراء لسنوات طويلة ـ أنه ليس للانجليز تدبير فى الحريق بل كان « عملا محليا قامت به العناصر الرديئة من الشعب » • وهناك رأى آخر يعتقد أنه ـ بالاضافة الى المسئولية غير المباشرة للانجليز ـ

فانهم حركوا بعض أعوانهم وعملائهم الذين اندسوا بين المتظاهرين ليزيدوا النار اشتعالا ، وهؤلاء جماعة « اخوان الحرية » ويبني هذا الرأى على عدة شواهد منها : أن زعيم المنظمه ويدعى « روبير دى » اختفي فجأة من القاهرة ابان الحريق ومشاهدة بعض عناصر تلك المنظمة وهم يشتركون في حوادث الحريق • هذه الشواهد ادت الى الاعتقاد بأن هدف البريطانيين كان تحويل غضب الشعب ضد الأقليات والحط من الحركة واظهارها بأنها عنصرية معادية للأجانب وليست كما هي حركة سياسية معادية لبريطانيا وبالاضافة الى ذلك كله لايجب ان نغفل أن بريطانيا كانت هى المستفيدة في النهاية اذ جنت عدة مزايا سياسية وعسكرية من حوادث ٢٦ يناير وقد أكدت جريدة « سوسوار » الفرنسية هذا الاعتقاد من حيث أن الانجليز دبروا الحريق واشعلوه لاحراج حكومة مصر ولكي يقضوا على اضطرابات القنال التى كانت تزعجهم كما يقال بأن المادة التى استعملت فى الحرائق هى نفس المادة التى ألقتها الطائرات الانجليزية والفرنسية فى بورسعيد فى نوفمبر ١٩٥٦ •

وتؤكد بعض المصادر الحية مسئولية الانجليز المباشرة واشتراكهم فى الحريق ويضيف بعضها الآخر مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية « اذ لا ريب أن أصحاب المصلحة الكبرى فى أحداث الحريق هم أولا وقبل كل شيء الانجليز والأمريكان • وأنها مؤامرة بينهما دبرت باحكام لاحراج الوفد ومحاولة اجرامية للتخلص من حكومة الوفد » (*) •

(★) د• محمد صلاح الدين ، ابراهيم فرج القامين فى ٥/٦ ، ١٩٦٨/٥/٧ وقد اكد لنا أنها مؤامرة أمريكية ، ويذكر صلاح الدين ـ كدليل على صحة هذا الاعتقاد ـ أنه فى حديث له مع ممثل كوبا فى مصر ذكر هذا الاخير أن جيفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة حينئذ كان متخصصا فى ذلك النوع من الأحداث وأنه نجح فى انقلاب باتيستا فى كوبا ••

هناك رأى آخر يعتقد أنه تألفت بعض العناصر من الشيوعيين وحزب « مصر الفتاة » وغيرهم من العناصر المخربة والهدامة لحرق القاهرة بهدف افساد خطة الغاء المعاهدة والكفاح فى القنال ونشاط الفدائيين والتطويح بالوزارة الوفدية التى تسببت فى كل هذا ، ويلقى الرافعى مسئولية توجيه تلك العناصر على فريق من المثقفين أو اشباههم « الذين كانـوا يحرضـون الغوغاء على الحريق » ٠٠ « وربما كان ميلهم الى المبادىء الهدامة قد بعث فيهـم هذه الروح الخبيثة ، فان دعاة هذه المبادىء ـ كما يذكر الرافعى ـ لايتورعون عن التخريب والتدمير فى سبيل تحقيق مآربهم كلما سـنحت لهم الفرصة » أو ربما يكون السبب فى هذا التحريض « سخطهم على حكومة الوفد » ٠

وفيما يتعلق بحزب مصر الفتاة تشير كثير من المصادر الى مسئوليته ورئيسه أحمد حسين فى انتهازهما فرصة عدم وجود شرطة القاهرة « لتنفيذ خطته فى سلب الهيئات والمنشآت البريطانية فى القاهرة وكذلك المحال العامة التى تعتبر رأسـمالية بصـفة خاصة » ٠ اذ يقال « ان جماعة الاشتراكيين أرادوا انتهاز الفرصة لقلب الحكومة والاستيلاء على الحكم » ٠ وأساس هذا الاعتقاد أن صحيفة الحزب « الاشتراكية » كانت قد نشرت قوائم المؤسسات البريطانية والمتاجر التى تتعامل مع القوات البريطانية ٠ وقد ورد فى قرار الاتهام للحزب الاشتراكى ورئيسه أحمد حسين سلسلة المقالات التى كانت تنشر فى جريدتى « مصر الفتـاة » والشعب الجديد واعتبرت تحريضا منه على الحريق ، كما اتهمه القرار بأنه (أى أحمد حسين) أعلن فى مساء ٢٤ يناير ١٩٥٢ (أى قبيل الحريق بيوم واحد) فى مؤتمر صـحفى عقده ثم فى اجتماع عام ضمنه خطاب اذاعه على الجماهير يقول فيه « أنه سيطلق الجماهير على الحكومة لاسقاطها » ثم يتنبأ فيه « بأن عدة جرائم ستقع » ٠ ولم تلبث الأحداث أن أسعفته على النحو السالف الذكر فقد وقعت

معركة الاسماعيلية فى اليوم التالى ، ثم تمردت قوات البوليس ٠ ثم هناك بعض الدلائل الأخرى كمروره وطوافه ابان حوادث الحريق فى مختلف الميادين والشوارع وكان يشرف على تطورها ٠٠ الخ ٠ ولعل من المناسب هنا أن نشير الى آن أحمد حسين كان قد دأب على تهيئة الأذهان بعدم قدرة وزارة الوفد على مواجهة الموقف فى القنال ونادى باقالتها دون أن يفكر لحظة واحدة فى الوزارة التى يمكن أن تخلفهما وامكانية الاستمرار فى المعركة ٠

وكان من الطبيعى أن تتجه بعض الآراء الى تحميل الحكومه الوفدية بعض المسئولية فى الحريق ، وهى ان لم تكن مسئولية مباشرة فهى غير مباشرة لأنها لم تشترك فى تدبير الحريق وهذا طبيعى بالنسبة لها ٠ فما هى الدلائل على تلك المسئولية ؟ تنقسم مسئولية الحكومة الى ناحيتين : الأولى قبل الحريق اى على امتداد فترة توليها الحـــكم وذلك أنها اثارت بعض السخط بين طوائف الشعب لما تردت فيه من الأخطاء فى نظام حكمها على النحو الذى سلف ، فقد كان لهذا السخط أثره فى اشعال الحرائق تنفيسا عن الغضب والمعاناة من هذا الفساد ٠ أما الشق الثانى من المسئولية فهو الذى وضح من تصرفات الحكومة وبعض أعضائها خلال الحريق مما سيرد تفصيله الآن ٠ وكان الاهمال الأول أنهـا لم تصـغ الى تنبيهات رجال الأمن بخطورة الموقف قبل النهاية ، ثم فى أثناء قيام المظاهرات ٠ فرغم علمها بالتمرد الذى حدث فى مطار القاهرة ، ثم تمرد جنود بلوكات النظام ، ثم انتشار المظاهرات فى أنحـــاء العاصمة على النحو السالف الذكر فقد وقفت جامدة ولم تقم بأى عمل لوقف هذه الفوضى والتيارات المتعددة ، فلم ينزل أحد الوزراء أو وكيل وزارة الى الشوارع ليرقب الحالة ويستحث رجال البوليس على أداء الواجب ، بل باركت الوزارة هذه الفوضى حين وقف وزير الشئون الاجتماعية وخطب فى المتظاهرين فى فناء رياسة مجلس الوزراء كما أسلفنا ٠ ويبدو أن الحكومة اعتقدت أن اطلاق العنان

بهذه المظاهرات الشعبية مما يوطد مركزها في الحكم أمام القصر والانجليز والمعارضة معا ومن ثم لم تقف في سبيلها .

والأمر الآخر أنها لم تفكر في الاستعانة بالجيش لحفظ الأمن والنظام الا في ساعة متأخرة ، ويبدو أن الرافعي قد اعتقد ـ خطأ ـ أن الحكومة ترددت في الاستعانة بالجيش وأنه ـ لذلك التردد ـ تفاقم الأمر وتزايدت الحرائق ، الا أن الواقع ـ كما تذكر معظم المصادر والمراجع ـ أن وزير الداخلية كان يلح في نزول الجيش منذ الحادية عشر والنصف ، وأنه حدث تلكؤ كبير داخل السراى ـ في تنفيذ هذا الطلب . والمتفق عليه أن نزول الجيش تأخر حتى الخامسة لأن الملك لم يأذن له بالنزول فور طلبه احراجا للحكومة ورغبة في التخلص منها ولأنه كان يشترك في المؤامرة مع الانجليز . ويحسن قبل أن نتناول ما حدث في السراى ودور الملك في هذا اليوم أن نستكمل نواحي الأخطاء التي أوجبت مسئولية الحكومة ومؤاخذتها .

ويدخل في هذا السياق أن وزير الداخلية لم يغادر منزله الى الوزارة الا في الساعة الحادية عشرة صباحا ـ بالرغم من تتابع الحوادث وخطورتها ـ ثم أنه لم ينتقل الى أماكن الحريق ولم يبذل الجهد في منع الجرائق .

ثم نأتي الى مسئولية السراى لنتساءل : هل كان للملك يد في تدبير هذا الحريق ؟

يؤكد الرافعي ـ أنه ـ وقد مضت عدة سنين (١٩٥٢ ـ ١٩٦٤) يعاود فيها البحث والاستقراء لعله يصل الى بينات أو مجرد قرائن تثبت تدبير الملك (أو الانجليز) فانه لم يتبين قط من أية وثيقة أو رواية أو شهادة عيان أن هناك تدبيرا من (الانجليز) أو من القصر ، وينتهي الى أن هذه المزاعم نسج من الخيال والهدف منها ستر اهمال حكومة الوفد في منع الحريق ، واخلاء مسئولية العناصر

« الرديئة » من الشعب .. الخ ، اذن اين مسئولية الملك ؟ انها مسئولية غير مباشرة وذلك باقامته مأدبة الغداء التي دعا اليها معظم ضباط الجيش والبوليس في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ وذلك ابتهاجا بميلاد « ولى العهد » . فكان هذا بمثابة احتجاز لهؤلاء الضباط ولاسيما البوليس في السراى طوال الفترة التي كانت الاضطرابات والحرائق تسود أنحاء العاصمة ، وكان واجبا على الملك الغاء هذه المأدبة ولاسيما حين أنذر الأفق منذ الصباح الباكر بخطورة الأحداث والنذر .. ولنحاول أن نتعرف على ما حدث في السراى في ذلك اليـوم .

لقد ظلت المأدبة مسـتمرة حتى الساعة الخامسة مسـاء ولا يستطيع أحد الوصول الى قائد الجيش « محمد حيدر » أو أحد ضباطه ، وكان الملك يخبر أولا بأول بتطورات الحالة في العاصمة وهو مع الضباط ، ولكنه أخفاها عنهم . وحينما أدرك فؤاد سراج الدين خطورة الحالة وأن قوات البوليس العادية ليست كافية يطلب من حيـدر نزول الجيش الى شـوارع المدينة لقمع المظاهرات والاضطرابات (كان ذلك في الساعة الحادية عشرة والنصف كما ذكرنا) ، فيخبره حيدر أنه لابد من الحصول على موافقة الملك على نزول الجيش ثم يمر وقت طويل ولم تصدر هذه الموافقة كما ذكرنا ، فيضطر سراج الدين الى الالتجاء الى القصر (كان ذلك في حوالى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر) يستعجل صدور هذه الموافقة . ويطول الجدل وأخيرا صدرت الموافقة ، الا أن قوات الجيش لم تصل الى طرقات المدينة الا في نحو الخامسة والربع . ولا شك ـ من خلال هذه الملابسات وتأخر نزول قوات الجيش ـ أن تصرفات الملك تدعو الى الريبة ، فكيف يمكن للمرأ ـ في مثل هذه الظروف ـ ألا يشك في قيام تواطؤ بينه وبين الاستخبارات البريطانية ؟ ـ أنه ان لم يكن قد دبر للحادث فانه قد ساعد على اتساع الاضطرابات منتهزا تلك الفرصة لاقالة حكومة الوفد ، ولاستكمال فصـول

المؤامرة ، اذ كان من السهل على رئيس الديوان (حافظ عفيفى) وعلى العناصر الأخرى التى كان يهمها لأسباب مختلفة ، كان من السهل عليهم اقناع الملك بوجوب التخلص من الحكومة .

هذه هى خلاصة الآراء فى توزيع مسئولية حريق القاهرة ، وهى تطرح عدة أسئلة واحتمالات مختلفة : هل تجمعت الجماهير ـ ولا سيما فى الفترة الثانية ـ دون قيادة ودون تنظيم أو اتفاق ثم أخذت تحرق وتدمر تعبيرا عن شعورها بالظلم والسخط ضد الاحتلال والسراى ونظام الحكم كله ؟ هل كان الحريق تنفيسا عن متاعب تلك الجماهير ونقمتها على الخلل الاجتماعى الحادث حينئذ ؟ فى الواقع أن الباحث لا يزال غير قادر على أن يقطع الشك باليقين وأن يحسم الأمر بحكم نهائى ، اذ لا شك أن هناك من الدلائل ما يرجح أن التنظيم لعب دوره وأن هناك يدا امتدت لتتآمر وتدفع الجماهير الغاضبة الثائرة الى الحريق والتدمير هذا بالاضافة الى وجود عدة ظواهر تلفت النظر وربما بعد استقرائها نستطيع أن نوازن بين احتمالين ليس هناك ما يؤكد أحدهما الا أنه احتمال يقوم على أساس من المنطق ..

أما تلك الظواهر فهى : أولا : ان الأدلة التى تدفع مدبرى الحريق مشتتة وغير واضحة ان لم تكن مجهولة بالمرة ، ولعل هذا التشتت وعدم الوضوح قد ألقى بظلاله على كل من تناول هذا الحريق ـ حتى اليوم ـ فتناقضت الاحتمالات والآراء كما رأينا . ثانيا : وقوع الحريق فى القاهرة وحدها ـ دون الأقاليم ـ والقاهرة مليئة بالسفارات الأجنبية والأجانب وبالزعامات السياسية والمذهبية .. ثالثا : الثابت ـ فى جميع المصادر والمراجع ـ أن أجهزة الأمن فى الدولة حينئذ (البوليس النظامى ـ البوليس السياسى .. الخ) لم تحاول أن تتدخل لاخماد الحرائق أو منعها أو تفريق المتظاهرين أو ... رابعا : ليس من الطبيعى أن

يقوم شعب — أو بعض عناصره — بمثل هذا العمل تلقائيا ، ثم كيف — حتى ولو اتفقت العقول والخواطر — يتفق الناس على موعد بالساعة واليوم للخروج والتنفيس عما يجول فى نفوسهم من شعور بالمرارة القومية وضرورة التعبير عنها ؟ . ثم وبالاضافة الى تلك الظواهر يتفق علماء الاجتماع على أن قيمة الجماهير الحقيقية تكمن فى وجـــود قيـــادة تنظيم ، أى أنه لا قيمة لجمـــاهير تفتقد هذين العنصرين .

يبدو لنا من خلال هذه الظواهر والاستقراءات والاستنتاجات — أنها تشير الى أنه من المحتمل أن الذى قام بالتنظيم جهاز مخابرات على درجـــة كبيرة من الكفـــاءة والذكاء بحيث أخفى أثاره بعد جريمتـــه .

والسؤال الحيوى الذى يطرح نفسه الآن هو ما هو نوع هذا الجهاز بريطانيا أم أمريكى ؟ .

وقبل أن نجيب على هذا التساؤل يلزم لنا أن نقرر حقيقة لا ينبغى تجاهلها هو أنه لا شك أن طوائف من الشعب مهما كانت اتجاهاتها والدوافع وراءها كانت هى الوسيلة التى قامت بتنفيذ ولو بعض أحداث ذلك السبت الأسود . ثم نعود الى تســـاؤلنا المطروح حول نوعية جهاز المخابرات . ليس تحت أيدينا ما يدمغ هذا الجهاز أو ذلك ، ففيما يتعلق ببريطانيا فلا شك أنها استفادت من الحريق واتخاذه تكأة للاطاحة بحكومة الوفد كما سنرى هذا بالاضافة الى الشواهد السابقة من حيث تآمر منظمة « اخوان الحرية » وغيرها . أما فيما يتعلق بدور الولايات المتحدة الأمريكية فانه اعتمادا على ما ذكره لنا وزير خارجية مصر السابق (محمد صلاح الدين) وبناء على حديث السفير الكوبى فى مصر له الذى كان فحواه أن كافرى ما حضر الى القاهرة الا لممارسة مؤامرة تطيح بحكومة الوفد وبالتالى ليس أمامنا الا أن نطرح هذه التساؤلات ،

هل هو رجل المخابرات الأمريكيـة الذى رأى بثـاقب نظره أن الأمور تسير فى البلاد بخطى سريعة نحو الثورية واليسارية والى درجة قد لا يمكن معها السيطرة فيما بعد فرأى أن يتعاون للوصول الى هدفه وأنه بوسيلة أو بأخرى اتصل بالتنظيمات المتعددة المتناقضة وجمعها دون أن تعلم بأنها مجتمعة مع اضدادها فجمع الاخوان مع القوميين مع حزب أحمد حسين مع التنظيمات الطلابية والمثقفين . . ؟. وهل كانت وسيلته فى ذلك عنصر المال والتضليل واللعب بالشعارات والايهام بأنها تحقق أغراضها وأهدافها ، وأنه عندما حدد لها ساعة الصفر انطلقت كل جماعة على حدة وهى تعتقد أنها تحقق هدفها الذى تسعى اليه وتدعم تنظيماتها . . ؟

انها مجرد تساؤلات نطرحها وليست على سبيل القطع ومن الممكن القول بأنه مجرد احتمال يفسر لنا غموض هذا الحادث وتعدد الاجتهادات واختلاف الآراء كما يفسر أيضا اشتراك عنـاصر من الشيوعيين والاخوان وغيرهم فى هذا الحريق .

حقيقة ليس لدينا دليل نستند عليه ولكن هناك عدة قرائن منها أولا : أن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راضية عن الغاء المعاهدة ومعركة القنال وما أدى اليه كل منهما من تصـاعد المد الثورى والمناداة بسقوط النظام الملكى وقيام نظام الجمهورية . ثانيا : لقد شاركت أمريكا فى معركة القنال فأرسلت احدى وحداتها . ثالثا : أذاعت واشنطون أن الدوائر الأمريكية تعتبر حكومة النحاس مسؤلة عن حوادث القاهرة وعن الاضطرابات فى منطقة القنال كما أذاعت أيضا أن السفير الأمريكى يعمل بجد لاقصاء النحاس عن الحكم اذا كان بقائه سيؤدى الى قطع العلاقات بين البلدين . . رابعا : التوقف التام لمعركة القتال ونشاط الفدائيين والقبض على كثير منهم فأصيب المد الثورى بالسكون المطبق مع اللحظات الأولى لحكومة على ماهر التى أعقبت حكومة الوفـد ..

خامســـا : هناك عدة اتصالات مريبة تمت في الخفاء بين عمرو مستشار الملك والســـفير البريطاني وحافظ عفيفي رئيس الديوان واجتماعات أخرى أكثر ريبة تمت بين الســـفير الأمريكي وحافظ عفيفي وادجار جلاد (صاحب جريدة الزمان) وعلى ماهر .

هذه الاجتماعات كلها حدثت في الأيام الأخيرة لحكومة الوفد وقبل الحريق بأيام قليلة انها تفسير لدينا معنى واحد وهو أنه كانت هناك مؤامرة تنسج خيوطها لكن من ينسجها بالذات لانستطيع أن نجزم مرة أخرى .

وننتهي من هذا العرض الى أن حريق القاهرة ـ وسواء كان بتدبير أو بدونه ـ دليل على أن الشـــعب وقع تحت تأثير عوامل نفسية مختلفة ، كان بعضها مثاره القلق لما كان يحدث في ميدان السياسة ، وبعضها الآخر نتيجة لتدخل عناصر ـ مهما كانت ـ فانها غير صالحة انتهزت الفرصة لتهدم وتدمر ، وبعضها الآخر كان نتيجة الرغبة في انتهاز نفس الفرصة للسلب والنهب ولذلك فانه من الصعب القطع بأن أفرادا أو جماعة معينة قد قامت بهذا العمل ، والاحتمال الأكثر صوابا أن غضب الجماهير من سوء الأحوال عامة ثم تعدد التيارات الفكرية والمذهبية في البلاد حينئذ ، ثم وجود الفرصة للتعبير عن هذا الغضب وما هو معروف من أن الجماهير اذا احتشدت أصبحت لها نفسـية صـاخبة ومدمرة غير نفسـية أفرادها منفصلين ، كل تلك العناصر ســـاعدت على وقوع هذا الحريق .

ومما يؤكد هذا الرأى أن الحرائق وقعت على ممتلكـــات البريطانيين وأشخاصهم تعبيرا عن سخط الشـــعب ازاء الاحتلال واعتداءات قواتهم ولا سيما معركة الاسماعيلية ، كما وقعت حرائق أخرى في البارات والكباريهات ومحال اللهو وكان هذا اعلانا لسخط الشعب على مظاهر الاستهتار واللهو حينئذ .

ويصور الميثاق هذا الحادث فيذكر « أن الحريق مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين كان يمكن اطفاؤه ، لكن ثورة السخط الشعبي زادته اشتعالا ، ان الفئة المتحكمة في العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب ... أن شرارة الغضب أشعلت من الحرائق فى القاهرة أكثر مما أشعلت يد التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق ، أن الجماهير في القرية والمدينة كانت قد عبرت بما فيه الكفاية عن ارادتها الحقيقية مع مطلع عام ١٩٥٢ » .

على أى حال كان هذا الحريق دافعا للضباط الأحرار كى يسرعوا الخطوات في اعلان ثورتهم ، اذ يقول جمال عبد الناصر : « حرقت القاهرة وحرق معها كفاحنا فى القنال ، ومن ذلك اليوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ بدأنا نفقد الصبر ، وبدأنا نفكر في العمل الايجابى ، وآثرنا أن نصرع الفساد قبل أن يصرعنا » . وقد تحقق هذا فعلا فانه لم تمض ستة أشهر على الحريق حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ثم نعود الى الحكومة لنرى ماذا حدث من ردود الفعل ازاءها وكيف حاولت أن تعالج الموقف ثم كيف كان لابد ـ من وجهة النظر في القصر ـ من اقالتها ..

أشرنا الى كيف هيأ الانجليز ذهن الملك للتخلص من حكومة الوفد فى نفس الوقت الذى كان الملك فيه فى غير حاجة لهذا التهيؤ ولا سيما بوجود أمثال حافظ عفيفي والياس اندراوس وكريم ثابت ذوى الميول الانجليزية الذين أقنعوه بضرورة التخلص من هذه الحكومة التي قد تعرضه بسبب تصرفاتها الى الأسر في يد الانجليز. فيذكر فؤاد سراج الدين أنه حينما ترك القصر وبعد أن اطمأن الى نزول قوات الجيش ذهب الى منزل النحاس وأسر اليه بحديث حافظ

عفيفى السالف الذكر عن رسالة ستيفنسون ، ثم صارحه برأيه فيه وفى تسلسل الحوادث منذ اليوم السابق وانتهى الى « أن الملك لن يجد فرصة أنسب من هذه الفرصة للتخلص من حكومتنا لأن أعصابه لن تحتمل الموقف أكثر من ذلك » . فوافقه النحاس قائلا « على كل حال سنبقى نؤدى واجبنا لآخر لحظة بصرف النظر عن بقائنا فى الحكم أو الخروج منه » . ثم اجتمع مجلس الوزراء واتخذ عدة قرارات لمواجهة الموقف ومن بينها قرار اعلان الأحكام العرفية فى البلاد • ووقف الدراسة فى الجامعات وجميع المعاهد والمدارس الى أجل غير مسمى .

وقد أثار قرار الحكومه باعلان الأحكام العرفية كثيرا من النقد ، فقد اعتبره بعض المؤرخين والباحثين من أخطاء الحكومة باعتبار « ان حريق القاهرة كان مفتعلا وله غاية محددة ، وليس من المعقول أن يتكرر ، وأن نزول الجيش الى شوارع القاهرة وسيطرته التامة على الحالة كان يضمن عدم تكراره » • ويؤيد هذا النقد محمد صلاح الدين فيؤكد أن اعلان الأحكام العرفية كان خطأ « وأنه لو كان موجودا فى المجلس حينئذ لما وافق على اعلانها لأن الحريق كان واضحا أنه مؤامرة ضد الحكومة » ، الا أن بعض قادة الوفد وأعضاء حكومته يبررون هذا الاعلان بأنهم لم يكونوا يدرون بماذا سيواجهون به فى الغد من الحوادث فى مدن القطر مادام أن هناك يد التدبير ، ولا سيما أن وزير الداخلية قرر فى المجلس أن كثيرا من من قوات بوليس الأقاليم قد جاءت الى القاهرة وبذلك يتهدد أمن البلاد خطر شديد ، وأنه كان لابد من اجراءات استثنائية لا تسمح بها القوانين العادية كما كان لابد من وضع هذه السلطات العرفية فى يد المديرين فى أنحاء البلاد • ويضيف فؤاد سراج الدين : « كنا فى مجلس الوزراء — ونحن نقرر هذا القرار — غير غافلين عن احتمال استعمال هذه الأحكام العرفية ضدنا فى الغد

القريب ، ولكننا لم نأبه لمثل هذا الاعتبار اطلاقا ، فقد كان من الخيانة الكبرى فى نظرنا أن نضع أنفسنا وحزبنا فى كفة وصالح البلاد فى كفة أخرى ثم نفضل أنفسنا عن صالح البلاد » .

ومهما يكن فقد أعلنت الحكومة الأحكام العرفية واتخذت عدة سلطات استثنائية عقب اعلانها . وفى اليوم التالى ٢٧ يناير ١٩٥٢ أقيلت حكومة الوفد بعد أن قضت فى الحكم عامين وبضعة أيام ...

فكيف عرضت فكرة الاقالة ثم كيف نفذت وما هى الملابسات التى أحاطت بها ؟ .

من المتفق عليه أن حريق القاهرة أصاب مركز مصر الدولى بضعف شديد فى الوقت الذى كانت فيه فى حاجة ماسة الى تقدير واحترام الدول كما أصاب الملك بذعر شديد باحثا عن شخص يؤلف وزارة جديدة . ويبدو أنه كان متلهفا لذلك ، اجتمع فلم يكد فؤاد سراج الدين يغادر القصر مساء السبت الأسود حتى اجتمع فاروق بحافظ عفيفى رئيس الديوان وبالياس اندرواس مستشاره الاقتصادى والفريق محمد حيدر قائد عام القوات المسلحة وأستطلع رأيهم فى حوادث اليوم وفيما يجب عمله ، فاقترح اندرواس اقالة الوزارة وأيده فى ذلك حافظ عفيفى ، بينما عارض الرأى بشدة الفريق حيدر بحجة خوفه من العواقب لأن الشعب يؤيدها فى حماسة ضد الانجليز ومن الخطأ اقالتها من الحكم سواء من الناحية الوطنية أو من ناحية مصلحة الملك الشخصية . وهنا أراد اندرواس احراج حيدر ـ حتى يكف عن معارضته لفكرة الاقالة ـ فسأله : هل تضمن بصفتك القائد العام موقف الجيش ازاء الملك اذا أقال الوزارة ؟ فثار حيدر وقال : ما دخل الجيش فى هذا ؟ أن

الاقالة عمل سياسى والجيش بعيد عن السـياسة . ثم اشتبك أندراوس وحيدر فى مهاترة طلب الملك على أثرها فض هذا الاجتماع والالتقاء فى اليوم التالى للتشـاور . وغادر حيدر القصر فانتهز أندراوس وحافظ عفيفى الفرصة ـ بعد فترة من الوقت ـ والتقيا بالملك وأخبراه أنهما علما بأنه قد نما الى الحكومة خبر فكرة اقالتها من الحكم وأنهما لذلك يخشيان أن تفاجىء الحكومة الملك بتصرف يحرجه . ولذلك فهما يقترحان سرعة اقالة الوزارة ومفاجأتها بها .
ووافق الملك على فكرة الاقالة ، ثم تشاوروا فيمن يشكل الوزارة الجديدة ، واقترح اندراوس تكليف نجيب الهلالى بذلك ، ثم ذهب فعلا الى الهلالى فى بيته ليلا (مساء ٢٦ يناير) وعرض عليه تشكيل الوزارة ، الا أن الهلالى كان أذكى من أن يقبل القيام بهذه المهمة فى هذا الوقت بالذات حتى لا يواجه الرأى العام بعد اقالة حكومة الوفد ، فاعتذر ، واقترح تكليف على ماهر بهذا الأمر ، واقتنع أندراوس ثم استطاع أن يقنع الملك بذلك فعرض الأمر على على ماهر فوافق ثم أقيلت حكومة الوفد فى اليوم التالى ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

خاتمـــــــة

تعتبر الفترة منذ اقالة حكومة الوفد فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ وحتى صدور قرار حل الأحزاب السياسية فى يناير ١٩٥٣ بمثابة المشاهد الأخيرة أو الفصل الأخير فى تاريخ حزب الوفد ٠ ونستطيع أن نقسمها الى مرحلتين : المرحلة الأولى وهى التى تبدأ عقب الاقالة وتنتهى باعلان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهى مرحـلة نسـتطيع أن نعتبرها امتدادا لدور الوفد فى المعارضة اذ تعاقبت فيها على الحكم أربع وزارات فرضت على البلاد فرضا ، وكان من الطبيعى أن يكون للوفد مواقف ازاءها وهى بالتـالى كانت لها مواقفها تجاهه وسنحاول أن نتبين مواقف كلا الجانبين بالبحث والدراسة ٠ أما المرحلة الثانية والأخيرة فى تاريخ الحزب والحزبية هى التى أعقبت قيام الثورة واستمرت حتى صدور قرار حل الأحزاب (فى ١٧ يناير ١٩٥٣) وستقتصر دراستنا فى تلك المرحلة على خطوط عامة دون تفاصيل نكتفى فيها باسدال الستار على حزب الوفد ٠٠

مرت بنا المشاهد الأخيرة لحكم الوفد : حريق القـاهرة ثم اعلان الأحكام العرفية ثم اقالة حكومته والظروف التى لابستها وكان هذا يعنى بداية انقلاب جديد فى سلسلة الانقلابات (١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٤٤) وأزمة من أزمات الحكم فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ٠٠ ونستطيع أن نقول بصفة عامة أن الموقف منذ حريق القاهرة أصبح ذا لتجاهين : الأول عزلة تامة بين الشعب

من ناحية والقصر وما يدور فى فلكه من ناحية أخرى ، ويتضمن هذا الاتجاه نظرة القوى الوطنية الى حريق القاهرة باعتباره كان مؤامرة مدبرة ضد الثورة ولتصفيتها ·· والاتجـاه الثانى يتضمن محاولة القصر ـ مرة أخرى ـ الاستئثار بالسلطة ووضع الحكم فى يده بشكل مباشر ·· لذلك كان من الطبيعى أن تتألف الوزارات الأربعـة وفق ارادته لكى تسقط واحدة اثر أخرى كأوراق الخريف الذابلة ··

الوفد ووزارة على ماهر :

كان تأليف وزارة على ماهر وملابسها من التيارات داخل القصر وخارجه دليلا قاطعا على أن هنـاك مؤامرة دبرت بليل للاطاحة بحكومة الوفد ·· ثم كانت سياسة تلك الوزارة دليلا آخر أكثر قطعا ويقينا بتصاعد الثورة المضادة ونجاح المؤامرة ، فقـد كانت تلك الوزارة ـ فى تصورنا ـ أشبه ما تكون بفرقة من المطافىء « أمسكت بخراطيم المد الرجعى وراحت تطفىء نيران المد الثورى المتوهجة فى القتال ، أو أشبه ما يكون « بالمرتدين » فى حرب الردة ، كانت نكسة ·· ! · لقد كان على ماهر فى اعتقادنا زيور آخر ، فكما فعل أحمد زيور فى ١٩٢٤ ونادى بسياسة « انقـاذ ما يمكن انقاذه ، » فعل على ماهر فى ينـاير ١٩٥٢ · « اطفاء ما يمكن اطفائه » ، وان كان هناك اختلاف بين كلا السياسيين فذلك يرجع الى اختلاف الشخصيتين ، فالأول كان صريحـا فى كشف أوراقه ، أما على ماهر ـ كعادته ـ كان داهية وداعية معـا ·· وسنحاول الآن توضيح تلك الخطوط ·

من الثابت لدينا أن كلا من على ماهر والوفد ـ أو بلفظ أدق بعض قادة الوفد ـ قد تبادلوا الغزل ـ ومنذ اللحـظات الأولى

لتأليف الوزارة ـ فبادر كلا الجانبين الى الرفاق ·· ولعل هذا الود والتحالف اللذين استقبل بهما الوفد وزارة على ماهر كانا ظاهرة شاذة فى تاريخ الوفد ، فقد مر بنا كيف كانت نيران الوفد تشب فى تلابيب كل الحكومات ورؤسائها حتى تكاد أن تحرقها سواء بالحق أو بالباطل ، ثم أن على ماهر بالذات وخيوط علاقته بالوفد مهلهلة منذ سنواته الأولى ، وزادتها تهلهلا اعتقال النحاس له فى عام ١٩٤٢ ··· اذن كيف حدث هذا وما هى أهداف كل منهما من ورائه ؟

انه ارتباط المصالح الخاصة والمجاملات ، دون اعتبار لصالح البلاد وآلام الجماهير ·· لقد استقبلت بعض دوائر الوفد ـ وتقول بعضها لا كلها ـ استقبلت الوزارة الجديدة بالارتياح ·· وحتى لا نتهم الوفد بالغفلة والتسرع وعدم التبصر لابد أن نشير الى أن استقباله هذا تم بناء على ما قدمه على ماهر أولا ، ثم ما كان يهدف من ورائه ثانيا ·· فقد اتصل على ماهر منذ اللحظة التى تقرر فيها أن يرأس الوزارة ببعض قادة الوفد ، ووعدهم بأن يكون مقبولا لديهم وأن يعمل على تحقيق الأهداف المتفق عليها وهى الجلاء ووحدة وادى النيل ، كما توجه على ماهر لزيارة مصطفى النحاس فى منزله غداة تأليف الوزارة ، وتباحثا معا فى الموقف ، ووعده النحاس بتأييده ·· وبالفعل اجتمع البرلمان وأيدت غالبيته الوفدية وزارة على ماهر وهو من جانبه أشاد بسياسة الوفد فى الحكم وأعلن أن ما حدث فى يوم ٢٦ يناير بالقاهرة من الاضطراب الادارى قد يحدث مثله فى أية ناحية فى بلاد العالم ، ثم قال « ان سياستى ستكون استمرارا لسياسة سلفى العظيم ـ أى مصطفى النحاس ـ ·

لكن السؤال الذى يفرض نفسه بالحاح هو : هل كان الاخلاص فعلا رائد ذلك التحالف والتأييد من كلا الجانبين ؟ أما اخلاص على ماهر فأمر مشكوك فيه تماما استنادا الى عدة حقائق ٠٠ أولا : من الثابت لدينا ـ وكما أشرنا ـ أن الود كان مفقودا بين على ماهر والوفد وكلاهما يحقد على الآخر ، ومن يطالع شهادة على ماهر أمام محكمة الثورة فى قضية سراج الدين يدرك هذه الحقيقة ٠٠ ثانيا : كان على ماهر يعارض فى مجالسه وأحاديثه الخاصة سياسة حكومة الوفد الأخيرة ابان قيامها ، وكان يؤمن بأن الغاء معاهدة ١٩٣٦ كان نتيجة مناورة سياسية بارعة من الوفد لتغطية فساد الحكم ٠٠ ثالثا : يجب أن نضع فى اعتبارنا أن على ماهر كان يريد تقوية مركزه فى مواجهة القصر والانجليز معا ، فهو ليس صاحب حزب ، وكان غير مطمئن الى تأييد فاروق له ، وبالتالى كان ينشد تأييد البرلمان الوفدى وحزب الوفد الذى سمح بقيام معركة القنال ٠٠ وقد ذكر على ماهر فى محكمة الثورة ـ فى شهادته السالفة الذكر ـ عبارة نصها : « اننى عندما أقدمت على مفاوضة الانجليز كنت شاعرا بأننى أقوى مفاوض مصرى تولى مفاوضتهم » ٠٠ وحينما سئل عن السبب فى ذلك قال « بسبب معركة القنال » ٠٠ أى أن الأمر لم يكن اخلاص للوفد وسياسته بل كان مجرد لعبة سياسية أراد بها على ماهر تقوية مركزه فى الداخل والخارج ٠٠ والا لماذا لم يعمل على استمرار سياسة « سلفه العظيم » على حد تعبيره ؟ فاننا سنرى كيف طويت صفحة تلك السياسة وانقلبت رأسا على عقب ، وهو ما يمكن اعتباره رابعا فى سلسلة تلك الحقائق المشار اليها خامسا : ليس من المعقول أن يغيب عن فطنة على ماهر هدف الوفد من مهادنته والتحالف معه ـ وهو ما سنتناوله بعد قليل ـ هذا بالاضافة الى أنه ربما كان يعتقد أن فؤاد سراج الدين مرغم على قيادة كفة تأييده ٠٠

ثم نأتى الى اخلاص الوفد فى هذه المهادنة لنقــرر أنه كان بعيدا عن خيال قادة الوفد ، وذلك اعتمادا على عدة حقائق ٠٠ ونود فى البداية أن نشير الى انخداع بعض المؤرخين ـ كالرافعى ـ فى هذه المهادنة الوفدية واتخاذهم اياها دليلا على عدم ايمان الوفديين بسياسة الكفاح وانهم كانوا متورطين فيها دفاعا عن مركزهم تجاه الشعب ، باعتبار أنهم أعطوا ثقتهم لوزارة جاءت لتهدئة الكفاح ونقول انخداعا اعتمادا على الملاحظات التــالية : أولا : يبــدو أن الوفد ـ أو مصطفى النحــاس بالذات ومعــه مستشاروه ـ كانوا يرون فى المهادنة والتحــالف هدفــا بعيــدا لتقويض اركان تلك الوزارة التى رضيت لنفسها أن تغــامر بالمجىء فى أعقاب اقالة ومؤامرة ضد حكومة الوفد ، ومن ثم كانت نظرية الاحتواء أى وضع الوزارة تحت رحمة ورضاء الوفد ، ثم تأجيل حل البرلمان الوفدى كان كفيلا ـ كما سيحدث ـ بتعجيل نهاية الوزارة ٠٠ وبالتالى يصبح النحاس وقد رد اعتبـــاره بعد اقالته بالظهور بمظهر المساند للوزارة الجديدة من ناحية ، ثم والقضاء عليها من ناحية أخرى ٠٠ ثانيا : رغم المظاهرة البرلمانية التى اشرنا اليها والتى كانت تسودها مشاعر الود والعرفان بالجميل بين النواب الوفديين من ناحية وعلى ماهر من ناحية أخرى ، فانه سرعان ما تكشف المستور وظهرت النوايا واضحة فى مجلس النواب والشيوخ فى الجلسة التالية التى طالب فيها على ماهر بمد أجل الأحكام العرفية ثلاثة اشهر ٠٠ فعارضه أعضاء الهيئــة الوفدية البرلمانية فى قسوة وعنف ٠٠ وبصرف النظر عن أنه من الممكن اتخاذ تلك المعارضة دليلا على تناقض سياسة الوفد وهو الذى أعلن تلك الأحكام عقب حريق القاهرة كما مر بنا ، الا أنها تعطينا دليلا على عدم صحة الاخلاص المزعوم ٠٠ ثالثــا : كانت لعبة سياسية كبرى من الوفد ـ على حد تعبير سكرتيره العــام ـ ففاجأ

الجميع بتأييده لعلى ماهر بعد أن استوثق منه من أنه سيسير على سياسته وبالتالي ليست هناك حاجة لحل مجلس النواب مما قلبت خطط القصر ونجيب الهلالى رأسا على عقب ·· هذا بالاضافة الى تأييد على ماهر لسياسة الوفد الوطنية وعدم خضوعه للضغط الذي تعرض له من أجل تغيير هذه السياسة ·

وعلى أى حال ، ومهما كان من أمر الاخلاص المتبادل بين الوفد وعلى ماهر فانه كان غير مجد لكليهما اذ أن رياح المؤامرات فى القصر كانت تزمجر ثائرة على تلك المهادنة ، كان القصر غير راض عن سياسة على ماهر هذه التى أعطت الفرصة للوفد لكى يتنفس ويعود الى السيطرة الشعبية ، وكان مطلوبا منه القضاء على الوفد وتطهيره من الفساد ·· ومن ناحية أخرى يبدو أن فاروق كان ينظر الى تلك الوزارة على أنها مجرد جسر أو قنطرة لوزارة أخرى تكون أكثر استجابة وتبعية للقصر ·· هذا بالاضافة الى الرغبة المشتركة بين أطراف المؤامرة فى عرقلة سياسة الوزارة فى استئناف المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق الجلاء والوحدة ·· الأمر الذى أدى الى استقالة الوزارة ·

ونتناول الآن هذه العناصر بالتفصيل ودور كل منها فى الاطاحة بحكومة على ماهر ، وتناولنا لها يرجع الى كونها نتيجة – مباشرة أو غير مباشرة – لسياسة الوفد وتعطينا دليلا على مدى تأثيره فى الأحداث ··· ذكرنا أن تأجيل حل البرلمان الوفدى كان من بين أسباب الوفاق والتفاهم بين الوفد وعلى ماهر لأن هذا التأجيل كان فى صالح الطرفين ، ثم ما كان من استصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، الا أنه يبدو أن على ماهر لم يشأ أن يعلن هذا المرسوم واحتفظ به كضمان فى يده لاستمرار تحالف الوفد · لكن القصر أراد بوسيلته أن يفسد هذا التحالف وأن يضع

على ماهر أمام الأمر الواقع فاستغل كل من محمد زكى عبد المتعال ومرتضى المراغى الوزيرين فى الوزارة لتحقيق ماربه فأثار معارضتهما لعلى ماهر وطالباه باعلان مرسوم حل البرلمان ، فرفض ، فقدم المراغى المرسوم الى الصحف ونشر فى ٢٩ فبراير . واجتمع مجلس الوزراء فى أول مارس وأثار على ماهر هذه المسألة وأوضح وجهة نظره فى العدول عن اعلان المرسوم وتنفيذه ، فاعترض زكى عبد المتعال ومرتضى المراغى على هذا العدول وقدما استقالتهما من الوزارة

ونستطيع أن نستخلص مما سبق أن الأزمة كانت مفتعلة وأن أطراف المؤامرة القصر وحافظ عفيفى وعبد المتعال والمراغى ارادوا القضاء على وزارة على ماهر التى جاءت للتنكيل بالوفد والوفديين فاذا هى تحالفهم .. أى أن الوفد كان هو الهدف الذى يبتغيه القصر وحواريوه .. والواقع أن هذا الموقف بالذات وما سبقه من المؤامرات التى انتهت باقالة حكومة الوفد ، ثم ما سيلحقه بعد قليل وابان وزارة نجيب الهلالى ... كل ذلك يقيم دليلا أمام الباحث المنصف على عدم صحة دعوى المهادنة المزعومة بين الوفد والقصر فى حكومة الوفد الأخيرة والا بماذا نفسر هذا الحقد الأسود من جانب القصر ضد الوفد حتى بعد أن أصبح طريح كرسى المعارضة .. !

وعلى أى حال يبدو أن مسألة التحالف بين على ماهر والوفد كانت مبعثا لسخط الانجليز من ناحية أخرى .. والواقع أنه مادمنا قد اتفقنا على أن حريق القاهرة واقالة حكومة الوفد وما لابسهما من الظروف كان يشكل مؤامرة انجلو ـ أمريكية يشترك فيها القصر وحافظ عفيفى وعمرو واندراوس ... الخ . للاطاحة بالوفد واطفاء معركة القنال .. فان سخط الانجليز وشركائهم كان طبيعيا

ومنطقيا على تلك الوزارة التى تحاول ـ لمصلحة خاصة ـ أن تحالف الوفد ·· حقيقة أنها ـ كفرقة مطافىء ـ قامت بواجبها تماما من حيث توقف الكفاح فى القتال وسحب كتائب الفدائيين بل واعتقال كثيرين منهم فى الاسماعيلية وبورسعيد والسويس والتل الكبير ، كما أعادت الكثير من العمال المنسحبين الى المعسكرات البريطانية ، واستؤنفت أعمال الشحن والتفريغ فى موانىء القنال ، وعاد تموين المعسكرات من مختلف أنحاء البلاد ، وتوقف تشريع عدم التعاون مع السلطات العسكرية البريطانية وتشريع اباحة حمل السلاح لجميع المواطنين · كل ذلك حدث ، ألم نقل أنها كانت بمثابة « ردة » أو « نكسة » !!! لكنه ـ ورغم ماقد حدث ـ فان سخط الانجليز ظل قائما لهذه الاعتبارات : أولا : التحالف بين على ماهر والوفد كما أشرنا ·· ثانيا : يبدو أن الانجليز كانوا يدركون أن على ماهر لا يؤمن جانبه رغم ما قدمه ، وأنه لا يستبعد ـ فى حالة اخفاقه فى الوصول معهم الى تحقيق مطالب البلاد ـ أن يستأنف الكفاح فى القنال ·· ثالثا : كان هناك اتصال مباشر ومريب بين الانجليز والقصر حيث كان السفير البريطانى يوالى اجتماعاته هناك متجاهلين الوزارة ، وكان من الطبيعى أن ينتقل سخط القصر ضد الوزارة الى الانجليز ·· رابعا : كان السفير البريطانى ـ رالف ستفنسون ـ قد تقدم برسالة شخصية الى رئيس الوزارة على ماهر ـ فى ٣٠ يناير ١٩٥٢ ـ ويناقش ويطلب فيها المطالب التالية :
أولا : فيما يتعلق بأحداث ٢٦ يناير ·· يشير السفير الى المشاعر السائدة فى انجلترا وبين المواطنين الانجليز فى مصر من جراء تلك الأحداث وضرورة اتخاذ اجراءات رادعة ضد جميع المسئولين عنها بما فى ذلك المنظمون والزعماء السياسيون والذين تراخوا فى السيطرة عليها ·· ثم يؤكد السفير « على المسئولية الشخصية لكل من وزير الداخلية السابق ووزير الشئون الاجتماعية السابق · ثانيا : التحقيق فى مذابح نادى الترف كلوب ·· ثالثا : فرض

الرقابة على الأسلحة ·· رابعا : حفظ الأمن وحماية الأجانب فى القاهرة ·· خامسا : وضع تسهيلات للرعايا البريطانيين الراغبين فى مغادرة مصر ·· سادسا : المطالبة ببعض الاجراءات الادارية ·· سابعا : اتخاذ اجراءات ضد الصحافة المتطرفة ·· ثامنا : تهدئة الموقف ·· وفى هذا الصدد يقول السفير لعلى ماهر « ·· ولقد أكدت لى أن حكومة فخامتكم لا تنوى الاستمرار فى الخطوات المعادية لانجلترا مثل قوانين (عدم التعاون) التى كانت تدرسها حكومة الوفد ·· اننى أحث سيادتكم على ضرورة اخماد الارهاب فى منطقة القنال ··· الخ » ·

هذا وقد اتبعت السفارة البريطانية هذه المذكرة باحتجاج شديد اللهجة ضد حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ قدمته الى الحكومة فى ٦ فبراير ١٩٥٢ تطلب فيه السفارة من الحكومة المصرية أن تضمن لها معاقبة كل المسئولين عن تلك الأحداث بصرامة كما تطلب العمل على حماية أرواح الرعايا الأجانب وممتلكاتهم فى المستقبل وأن تضمن لها بألا تحدث مثل هذه الأحداث مرة أخرى ، ثم تحمل الحكومة مسئولية الخسائر فى الأرواح والممتلكات التى حدثت وتحتفظ بكامل حقوقها ودفع تعويض عنها ·

هاتان الوثيقتان فى تصورنا تطرحان أمام الباحث ثلاثة حقائق : أولا : أن معركة القنال كانت حقيقية لا يجب ولا ينبغى أن نقلل من شأنها ·· فهاهى ــ ورغم اطفائها ــ مازالت كشبح مخيف تطارد بريطانيا ·· ثانيا : أن بريطانيا قد استفادت من فصول المؤامرة : مذبحة الاسماعيلية وحريق القاهرة ثم اقالة حكومة الوفد ومن خلال تلك الحقيقة لا يحتاج الباحث الى أى فطنة لكى يشير ــ ــ وبمرارة الحقد ــ الى دور بريطانيا فى فصول المؤامرة ·· ثالثا : أن على ماهر ــ رغم تنفيذه لمعظم تلك المسائل المطروحة فى

الرسالة الأولى ــ الا أنه يبدو ــ من خلال بعض سطورها ــ أنه لم يكن راضيا تماما عنها ·· وليس فى هذا الموقف تناقض ، بل لعله يشبه من بعض الوجـوه ــ موقف على ماهــر من السـفارة البريطانية فى عام ١٩٣٩ ··· كان على ماهر ــ فى ١٩٥٢ ــ فى موقف لا يحسد عليه ، يأبى لنفسه ولكرامته أن يكون مخلب قط ، وفى نفس الوقت كان يـدرك أن مهمته تهدئـة الموقف » ، وفى تصورنا أنه كان مخلصا لتهـدئة الموقف لكنـه لا يريد له الموت « بالسكتة القلبية » ، أراد أن يطفىء النار حقيقة لكنه ــ كبشر ــ لم يرض لنفسه أن يخمد جذوتها تماما حتى لا يتحمل ــ أمام التاريخ ــ المسئولية ··

هذا بالاضافة الى أنه قدم مشروعا للمفاوضات مع الانجليز فرفضته انجلترا وكان قد تحدد أول مارس ١٩٥١ لبدء محادثات تمهيدية مع السفير البريطانى ، وقبل بدءها بساعة واحدة تسـلم على ماهر من السفارة مذكرة تتضمن بعض المطالب وهى لا تخرج عما جاء فى الرسالة الآنفة الذكر ·· وفى نفس اليوم الذى تقرر فيه بدء المحادثات اعتذر السفير ·· فاستقالت الوزارة فى أول مارس ··

وان الباحث فى تاريخ هذه الحقبـة لا يمـلك الا أن يبـدى أسفه · فانها لمأساة بالغـة السخرية ، أن تصل الثورة لدرجـة الغليان وينساق الشباب وراء التحمس لتحـقيق مطالب البـلاد فيريقون دماءهم فى صراع ــ سيظل ماثلا فى ذاكرة التاريخ مهما حاول دعاة التاريخ طمس معالمه لأهواء خاصة لا شأن لنـا بها ــ صراع مروع مع قوات الاحتلال وباعترافهم هم ··· ثم لا يلبث ــ بعد شهور قصيرة ــ أن ينحسر ويصاب بالنكسـة ويذهب هذا الدم الذكى هدرا ·

على أى حال أدى على ماهر دوره فى التمهيد لمجيء نجيب الهلالى لكى يلعب دوره هو الآخر ٠

الوفد ونجيب الهلالى :

ففى أول مارس ١٩٥٢ دعى نجيب الهلالى لتأليف الوزارة ٠٠ ونستطيع أن نستبق الأحداث لنقرر أن القصر ما أتى « بهلاله » الا لكى يحيط الوفد « بالظلمة » من كل جانب ، أتى به ليحقق له ما فشل فيه سلفه على ماهر من حيث القضاء على الوفد والوفديين ، ومن الانصاف أن نذكر أن تحقيق رغبة القصر فى هذا الصدد كانت تجد هوى وتحمسا فى نفس الهلالى ، وذلك رغبة منه فى الانتقام من حزب الوفد الذى كان قد أخرجه من حظيرته بعد خلاف بينه وبين سراج الدين على النحو الذى تناولناه فى فصل سابق ٠

ومن الثابت لدينا ــ وكما أشرنا ــ أن نجيب الهلالى كان هو المرشح لرئاسة الوزارة عقب حريق القاهرة واقالة حكومة الوفد ، وقد عرضت عليه فعلا ، الا أنه اعتذر وأشار باختيار على ماهر ، مفضلا الانتظار قريبا من خشبة المسرح ليشاهد أولا الفصل الأول من الرواية ٠٠٠ ولأن مؤلف الرواية قد انتهى من الفصل الأول وبطله على ماهر ، فاختار أن يلعب الهلالى دور البطل فى الفصل الثانى ، وكان كفؤا له بسبب حقده على الوفد ، أى أن هدف الرواية ــ تأليفا وتمثيلا واخراجا ــ كان القضاء على الوفد ٠٠

فقد بدت سياسة الهلالى من خطاب تشكيله للوزارة الذى ملأه بالطعن فى النواب والشيوخ الوفديين وبعبارات جاوزت حد الاتزان واللياقة ، فقد جعل همه أن يقذف فى وجوههم بالتهم الصحيحة وغير الصحيحة ٠ لقد كان خطاب الهلالى يعتبر وثيقة

فى عدم ادراك خطورة الموقف ، فقد كا نمسرفا فى الخضوع للقصر والتمجيد لفضائله ومزاياه والطعن فى حزب الوفد الذى مهمـا كانت أخطاؤه شديدة فهو أمام الشعب حينئذ الحزب الذى ألغى المعاهدة ودعا الشعب الى الكفاح ، ووقف فى أواخر حكمه موقف العنـاد والتحدى للقصر فترك المظاهرات تهتف ضده ، وأطلق حرية الصحافة الى أقصى حد ممكن ٠٠

وبدأ الهلالى مهمته فكان أول عمل لوزارته استصدار مرسوم بتأجيل البرلمان لمدة شهر ، والوفد من جانبـه أصدر قرارا بعدم تأييد الوزارة وعدم الثقة بها داخل البرلمان وخارجه ، ثم طالبها بالغـاء الأحكام العرفية ٠٠ فاستصدرت الوزارة مرسوما محل مجـلس النواب ، وبادر الوفد باعتزامه خوض معركة الانتخابات فأعلن قوائم مرشحيه فى جميع الدوائر ، وانكمش خصومه وأنصار الوزارة عن اعلان أسماء مرشحيهم مما أدى الىت قوية مركز الوفد ٠

ويبدو أن الهلالى وقد شعر بضعف مركز وزارته وقوة الوفد قد عمد الى وقف اجراءات الترشيح وسائر عمليـات الانتخـابـ متذرعا بحجج واهية ٠٠ ثم راح الهلالى يعلن أنه سيبـدأ حملة تطهير شاملة ، ثم تبين أن مسألة التطهير خدعة كان المقصود بهـا الوفديون أنفسهم ٠٠ ومن ثم بدأت المساجلات بين الوفد والهلالى ، فقد أدرك الوفد أنه هو الهدف لحملة التطهير ، فطالب بالغـاء الأحكام العرفية كما أشرنا ، ورد الهلالى متهما الوفـد بعـدم النزاهة وتسببه فى حريق القاهرة ٠٠٠ واسـتمر الوفـد يعـلن أن الهلالى سوط عذاب تمسك به القصر لتشريد الوفديين والتحقيق معهم وتلويث سمعتهم وهم الوطنيون الأوفيـاء الذين ألغوا المعاهدة وكافحوا الاستعمار ٠٠

لكن يبدو رغم هذه المساجلات والمعارك التى احتدمت بين الوفد والهلالى – أن بعض أقطاب الوفد كانوا يؤيدون سياسة الهلالى ، مثل : عبد السلام فهمى جمعة وعبد الفتاح الطويل ، وأن الأول التقى بالهلالى وأكد له هذا التأييد ، وكذلك الدكتور محمد صلاح الدين ، لكن هذا التأييد – فى تصورنا – كان ينطلق من الرغبة العامة التى كانت تجيش فى نفوس معظم السياسيين آنذاك بأن يشمل التطهير القصر أولا ثم الأحزاب ثانيا والوفد من بينها . وربما اتخذ البعض من هذا التأييد دليلا على وجود تيارات آنذاك فى الوفد دعت الهلالى الى التفكير فى تأليف حزب جديد يضم اليه العناصر الوفدية الصالحة .. لكننا نعتقد أن هذه الفكرة – ان طافت بخيال الهلالى وأنصاره – لم تدر فى أذهان الوفديين مطلقا .. حقيقة عقدت الهيئة الوفدية اجتماعا لتحديد موقفها من وزارة الهلالى وارتفعت أصوات بعض الشيوخ والنواب الوفديين فيه معبرة عن النوايا الطيبة ازاء الوزارة ، لكنه لا ينبغى أن نعتبر هذا المظهر أكثر من مجرد اختلاف فى وجهات النظر .. على أى حال مضى نجيب الهلالى فى سياسة التنكيل بالوفد والوفديين فاعتقل فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد العام فى ١٨ مارس ١٩٥٢ ، كما اعتقل فى نفس التاريخ عبد الفتاح حسن (وزير الشئون الاجتماعية فى حكومة الوفد الأخيرة) ..

ولأن هذا الاعتقال لم تشر اليه معظم المراجع – ان لم تكن كلها – فانه ينبغى أن نتناوله بشىء من التفصيل .. وسواء أكان اعتقال الهلالى لسراج الدين وعبد الفتاح حسن نتيجة لايعاز الانجليز بذلك – كما يذكر فؤاد سراج الدين – أو نتيجة لعدة أسباب أخرى ارتآها الهلالى مقلقة للأمن العام وأن القصد منها احراج مركز وزارته مع الانجليز كما جاء فى أسباب الدعوى .

فانه يبدو أن اعتقالهما فى حد ذاته قد أعاد الوفد الى تماسكه لشعور الوفديين جميعــا بأنه فى محنة اضطهاد ··

والواقع أننا باطلاعنا على ما جاء بأحــكام مجــلس الدولة ومذكرات محكمة القضاء الادارى ، والمذكرة التى تتضمن أقوال عبد الفتاح حسن (باعتباره مدعيا) ضد نجيب الهلالى رئيس الوزارة ومرتضى المراغى وزير الداخلية آنذاك (باعتبارهما مدعى عليهما) وبالنسبة لاعتقالهما معــا ــ سراج الدين وعبد الفتــاح حسن ــ باطلاعنا على كل تلك الأوراق الرسمية نستطيع أن نقرر حقيقة تاريخية وهى أولا : أن هذا الاعتقال تم بايحاء من الانجليز وطبقــا لرغبتهم وكل ما هناك أن الهلالى تذرع ببعض الحجج ليستند عليها ··

ثانيا : أننا ــ وفقا للأمانة التاريخية ــ نحمل الهلالى مسئولية هذا الاعتقال وما ترتب عليه ·· فقد استند قرار الاعتقــال بالنسبة لعبد الفتاح حسن ــ كما جاء فى مذكرته المشــار اليهــا ــ الى :
١ ــ القائه كلمة فى الهيئة الوفدية انتقد فيها تقرير النائب العام بشأن حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، كما انتقد فيها وزارة الهلالى « واستند فى النقد الى أن دولة الهلالى باشا طعن جزافا فى بلده وبرلمانه دون تعيين أو تخصيص ·· » كما أكد عبد الفتاح حسن فى كلمته « أن الوفد يرحب بالتحقيق مع كل من تقوم ضده الأدلة على انحرافه بالغة ما بلغت مكانته ، وأنه كان على الهلالى باشا أن يتخير رجالة ، وأن يحكم بعد ذلك حكما صالحا ··· » وتستطرد المذكرة لتنعى على الهلالى « أنه كان أولى به أن يكف عن الهجوم ــ على الوفد ــ بغير حق وهو الذى طالما دافع عما أسماه مكرم باشا (فى كتابه الأسود) فسادا وأبى الا أن يصف مكرم باشا فى ردوده

التى ألقيت فى البرلمان عام ١٩٤٣ « بالكيذوبان » رأبى الا أن يفتتح جميع اجاباته على الأسئلة المتصلة بما ورد بالكتاب الأسود بالعبارة التالية « قال المفترى فى كتابه الكاذب ... » ٢ ـ رفع عبد الفتاح حسن دعوى ضد الحاكم العسكرى العام والرقيب العام بشأن منع بيان له فى جريدة « المصرى » قصد به تصويب الأثر الذى رتبه النائب العام ـ بغير حق ـ على الخطاب الذى ألقاه المدعى (أى عبد الفتاح حسن) بدار رياسة مجلس الوزراء فى يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ... الخ . ٣ ـ كان المدعى قد أرسل كلمة الى جريدة « الأهرام » لنشرها تناول فيها الحديث الذى كان الهلالى قد أدلى به لنفس الجريدة فى صيف ١٩٥١ ابان حكومة الوفد الأخيرة ... الخ .

واذا تركنا الأسباب التى وردت فى مذكرتى سراج الدين وعبد الفتاح حسن حول الظروف والملابسات التى أدت الى اعتقالهما فيجيب أن نشير الى الأسباب التى أذاعها البلاغ الرسمى وبيان وزارة الداخلية حينئذ ، يقول البيان « تجاوز نشاط فؤاد سراج الدين باشا وعبد الفتاح حسن باشا المدى الذى يمكن لحكومة أول واجباتها السهر على الأمن العام أن تغض الطرف عنه : فمن اجتماعات تعقد للتغرير ببعض الناشئة ، وصرفهم عن طلب العلم ـ الى حلقات تضم عناصر عرف عنها الشغب والاستهانة بكل القيم ـ الى اطلاق اشاعات كاذبة بقصد بلبلة الأفكار ـ الى اتصالات مريبة تهدد الطمأنينة التى استطاعت هذه الحكومة أن تعيدها الى نفوس المواطنين والضيوف الأجانب بعد أن كانت قد زعزعتها أحداث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ المشئومة ... الخ .

واضح تماما أن هدف الهلالى كان ارضاء الانجليز ثم القصر ثم نفسه فى الانتقام من حزب الوفد ممثلا فى سكرتيره العام

وأحد وزرائه الذى قام بدور وطنى مشرف فى حكومة الوفد الأخيرة ازاء العمال الأبطال فى قاعدة القنال ··· ورغم ما قدمه الهلالى لسيده فى القصر فقد انتهى به الأمر الى ما انتهى به أمثاله من الساسة فى مصر ·· هذا الهلالى الذى عرف عنه أنه كان نصيرا للشعب والديمقراطية وعدوا للقصر ها هو ينتهى الى خدمة القصر ·· ورغم ذلك سخر منه القصر ، وكانت الوزارة تزداد ضعفا على ضعف ·· فقدم الهلالى استقالتها فى ٢٨ يونيو ١٩٥٢ ·

استقالت حكومة الهلالى دون أن تفعل شيئا سوى أنها أظهرت الشعب والبرلمان والحكم البرلمانى فى وثيقة رسمية بأنه مجموعة من اللصوص والمرتشين والكاذبين والمزورين ·

فكان من الطبيعى أن تشيعها لعنات الوفد الممثل لأغلبية الشعب والبرلمان ·· ودارت الساقية من جديد ·· وبدأ المسرح يعد للفصل الثالث من الملهاة ·· وكان فصلا يفوق فى امعسانه فى السخرية · فمن الثابت فى جميع المصادر أن الملك كلف ــ فى وقت واحد ــ اثنين لتأليف الوزارة الجديدة وهما : بهى الدين بركات ، حسين سرى ، وأن كلا منهما أخذ يجرى مشاوراته فى تأليفها دون أن يعلم أحدهما أو كلاهما أن الآخر مكلف بنفس المهمة ··

ونضيف ــ فى هذه الدراسة ــ اسم ثالث كان مكلفا هو الآخر بتشكيل الوزارة فى نفس الوقت وهو مرتضى المراغى ·· وكان الجواد الرابح هو حسين سرى لأنه قبل اشراك كريم ثابت معه فى الوزارة · ولأن دراستنا تتعلق بدور حزب الوفد فى هذه الفترة فيجب أن نشير الى الاتصالات التى قام بها بهى الدين بركات مع قادة الوفد لتأليف وزارته المزعومة والتى لم يقدر لها أن تخرج الى النور · فقد بدا بركات بالاتصال بعلى زكى العرابى ــ احد أعضاء

الوفد ــ وسأله رأيــه الشخصى فى تشــكيله للوزارة فأبدى زكى العرابى موافقته ٠٠ ثم طلب اليه بركات الاتصال بالرئيس السابق مصطفى النحاس وأعضاء الوفد لمعــرفة رأى الحــزب فى الموقف الحاضر ٠٠ وكان رأى النحاس ــ كما ذكره العرابى لبركات ــ أنه مع احترامه لبهى الدين بركات واعترافه بنزاهته ٠٠٠ الخ الا أنه ــ أى النحاس ــ لا يقبل الاشتراك فى أية وزارة ، وكل ما يستطيع أن يقوله أنه مصر على اجراء انتخابات حرة نزيهة يتولى الحكم بعدها حزب الأغلبية ٠٠ وأنه سوف يترك الملك يلهو ما يشاء ٠٠ الخ٠

لكن الأقدار كانت ــ وهى تهيىء للنظام كله الملهاة ــ كانت فى نفس الوقت تهيىء الكأس المرة للقضاء عليه ٠٠ كانت النهاية تدنو سراعا ٠٠ كان النظام يعانى منذ ٢٦ يناير ١٩٥٢ مرضا أشبه بمرض الموت ٠٠ كانت صورة واضحة للنهاية المفجعة ٠٠ نهاية كفاح ثورة ١٩١٩ ٠٠ وكان قد بقى لكى يسدل الستار على الملهاة مشهدان : فلم تزد أيام وزارة حسين سرى (٢ ــ ٢٠ يوليو) على أيام قليلة ثم استقال لتأتى مرة أخرى وزارة الهلالى ، ولم تمض ساعات حتى أسدل الستار ٠٠

ففى صباح ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ قامت ثورة الجيش لتطيح بالنظام كله : العرش والأحزاب والساسة وليشربوا كأس أخطائهم التى ظلت ترسب فى القاع منذ أول اعتداء دستورى ارتكب فى عام ١٩٢٤ ٠٠

وكانت اشراقة شمس ثورة يوليو ١٩٥٢ ايذانا ببداية مرحلة جديدة فى تاريخ مصر المعاصرة ٠ وقد بدأت تستــكشف معــالم الأفق السياسى الذى كان حالك الظلمة فى سماء مصر ٠٠ وكان لابد لكى تتم عملية الاستكشاف هذه أن تلتقى الثورة بحزب الوفد ــ أو بعبارة أدق قادة الوفد ، وكان بعضهم غائبا عن الوطن ابان

قيامها · ثم سارت الأمور طبيعية طوال أغسطس ١٩٥٢. وقد تمت عدة اجتماعات بين بعض رجال الثورة وبعض قادة الوفد ، وكان أهم الموضوعات التى طرحت للبحث قانون تحديد الملكية ، وقد اشترط الرئيس جمال عبد الناصر لكى يتم التعاون بين الثورة والوفد أن يصدر الحزب بيانا يعلن فيه موافقته على ذلك القانون ، لكن فؤاد سراج الدين ـ كما يذكر أنور السادات ـ رفض الموافقة على تحديد الملكية قائلا أنه سيعرض الأمر على الوفد ، ثم رفض الحزب الموافقة ·· ثم كان الموضوع الثانى الذى أثير للمناقشة حول تطهير الوفد والهيئة الوفدية من العناصر الفاسدة وكان موقف قادة الوفد هو عدم الاستجابة لتلك الدعوة أيضا ··

وحينما أدرك رجال الثورة أن الوفد يحاول مراوغتهم حاولوا تأمين الوضع فتم اعتقال بعض قادته من أعضاء الوفد والهيئة الوفدية ·· ويبدو أن بعض الأعضاء الآخرين قد انتهزوا هذه الفرصة واجتمعوا مع فريق من شباب الوفد المتحمس والذين كانوا يطالبون بتطهير الحزب ، واتفقوا على الاستجابة فورا لدعوة التطهير واقصاء كل من تحوم حوله الشبهات ·· وطرح فى هذا الاجتماع عدة اقتراحات من بينها اقتراح باختيار الدكتور محمد صلاح الدين سكرتيرا عاما للوفد ، واقتراح آخر بأن يطلب من جميع أعضاء الوفد تقديم استقالاتهم وانتخاب أعضاء جدد طبقا للائحة الداخلية الجديدة ، ثم تقرر انتداب صلاح الدين وابراهيم فرج وعبد الفتاح حسن لمقابلة النحاس فى الاسكندرية وابلاغه هذه المقترحات ·· ويبدو أنه كان هناك اتجاه لتنحية النحاس عن رئاسة الوفد وسراج الدين عن سكرتاريته العامة ، الا أن البعض من أعضاء الوفد والهيئة الوفدية كانوا يعارضون فى هذا الاتجاه ؛ وحدث ما يشبه الانقسام فى وجهات النظر ، وسرعان ما تكشفت للرأى العام اذ نشرت الصحف فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أنباء حول

ترشيح عبد السلام فهمى جمعة وكيلا للوفد وصلاح الدين سكرتيرا عاما له ، كما اشارت الى أن الوفد سيبحث فى اجتماع « اليوم » اعادة تكوينه ··· الخ ·

ومهما يكن الأمر فقد أصبح واضحا أن الوفد يحاول أن يحيى تنظيمه وينفخ فى روحه · غير أن هذا كله جاء متأخرا فلم يستطع أن يخلص نفسه من المصير الذى كان لابد أن يلقاه وهو الانهيار ·

ان الوفد لم يستطع أن يفهم حقيقة ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فلم يحاول - مخلصا - أن يطهر نفسه أو يتحالف بصدق مع أهداف الثورة ، فكان شأنه شأن الأحزاب الأخرى والتنظيمات السياسية القائمة آنذاك ·

لقد راوغ الوفد كما راوغت الأحزاب الأخرى فى الاستجابة لنداءات الثورة حتى فيما يتعلق بتطهير صفوفها ، فكان أن أصدرت قيادة الثورة بيانا فى ٨ سبتمبر تعلن فيه للشعب وتوضح له مراوغة الأحزاب فى تطهيرها ·· كما أصدرت بيانا آخر بحل الأحزاب وصدور قانون باعادة تنظيمها من جديد ·· كانت قيادة الثورة مازالت تحسن الظن بتلك الأحزاب وترغب منها ان ترتفع الى مستوى الموقف وتفهم طبيعة تلك الثورة ·· الا أن كل محاولاتها معها ضاعت سدى ، وأخيرا أدركت الثورة أن تلك الأحزاب بما فيها الوفد لن تتلاءم معها ، فأصدرت قانونا فى ١٧ يناير ١٩٥٣ بالغاء الأحزاب السياسية ومصادرة أملاكها وممتلكاتها ·· وهوى الوفد الى مصيره وأسدل الستار ،

المصادر والمراجع العربيــة

أولا : الوثائق :

(١) الوثائق غير المنشورة :

- محاضر المحادثات والمذكرات المتبادلة بين الجانبين المصرى والبريطانى فى مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ وعددها ٣٤ محضرا وخمسة عشر مذكرة مرفقــة وجميعها مخطوطات محفوظــة لدينا (مارس ـ اغسطس ١٩٣٦) .
- محاضر جلسات أعضاء هيئة الوفد أعوام ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ مخطوطة بخط الأستاذين فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام وهى محفوظة لدينا .
- محاضر جلسات الهيئة الوفدية العامة والهيئة الوفدية البرلمانية أعوام ١٩٣٨ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ وهى بخط الأستاذين فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام وهى محفوظة لدينا .
- بيانات الوفد فى أعوام ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ وهى تلك البيانات التى لم يقدر لها النشر لسبب أو لآخر وهى خطية بخط الأستاذين ابراهيم فرج ومحمد صلاح الدين .
- قانون اللجنة التنفيذية للجان الوفد ـ القاهرة ـ مطبعــة الاعتماد ـ بدون تاريخ .

— قانون لجان الوفد الرئيسية بمحافظة مصر ـ القاهرة ـ مطبعة الاعتماد ٠

— اللائحة الداخلية لهيئة الوفد المصرى ـ القاهرة ـ ١٩٤٦ ٠

— هيئة الوفد المصرى : نظامها وبرنامجها (الاسكندرية ، مطبعة بروكاشيا ، سبتمبر ١٩٥٢) ٠

— مصلحة الرقابة : مكتب الرقيب العـام ـ تقارير صادرة من مصلحة الرقابة بتلخيص المعلومات المستقاه من بريد القوات البريطانية بقاعدة قنال السويس (١٩٥٢/٥١) ٠

— مصلحة الرقابة : مكتب الرقيب العام ـ مجموعة تقارير عن الاذاعة الموجهة الى محطة الاذاعة البريطانية من مندوبهـا باترك سميث ٠

— رسالة شخصية من السفير البريطانى (رالف ستيفنسون) الى على ماهر باشا رئيس الوزراء فى ١٩٥٢/١/٣٠ ، صورة خطية محفوظة لدينا ٠

— احتجاج السفارة البريطانية على حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ فى ١٩٥٢/٢/٦ صورة خطية محفوظة لدينا ٠

— بيان من الوفد المصرى الى شعب وادى النيل فى ١٩٥٢/٤/١٥ يهاجم فيه الوفد وزارة نجيب الهلالى ٠

— وثائق الوفد المصرى الثلاثة الموجهة الى السفير البريطانى فى القاهرة والى دولة النقراشى باشا ، ونداء الى أبناء وادى النيل ٠ سبتمبر ١٩٤٧ ٠

— نص استقالة فؤاد سراج الدين من عضوية الوفد وسكرتاريته ورد النحاس باشا عليه (صورة خطية) ٠

— نص استقالة فؤاد سراج الدين من عضوية مجلس الشيوخ (صورة خطية) ·

— وزارة الشئون الاجتماعية : مصلحة العمل ، تقرير عن عمال المعسكرات البريطانية وكيفية تسجيل اسمائهم وتعيينهم بالوزارات المختلفة ·

— وزارة الشئون الاجتماعية : مصلحة العمل - مراقبة القوى العاملة - تقرير احصائى مرفوع لحضرة صاحب المعالى وزير الشئون عن تطور حركة التسجيل والترشيح والتعيين الخاصة بالعمال المتعطلين من الجيش البريطانى (١٥ نوفمبر ١٩٥١) ·

— وزارة الشئون الاجتماعية : مصلحة العمل - مراقبة القوى العاملة : تقرير احصائى مرفوع الى حضرة صاحب المعالى وزير الشئون الاجتماعية عن تطور حركة التسجيل والترشيح والتعيين الخاصة بالعمال المتعطلين من الجيش البريطانى (٢١ نوفمبر ١٩٥١) ·

— وزارة الشئون الاجتماعية - مصلحة العمل : بيان احصائى عن عمال المعسكرات البريطانية مرزعين بحسب تواريخ تسجيلهم بمكاتب العمل (ملحق رقم ١) فى ٤ فبراير ١٩٥٢ ·

— وزارة الشئون الاجتماعية : مصلحة العمل : بيان احصائى بعدد عمال المعسكرات البريطانية موزعين مهنيا · فى ٤ فبراير ١٩٥٢ (ملحق رقم ٢) ·

— وزارة الشئون الاجتماعية : مصلحة العمل : بيان عن عمال المعسكرات البريطانية المعينين بالوزارات والمصالح المختلفة حتى يناير ١٩٥٢ (ملحق رقم ٣) ·

- وزارة الشئون الاجتماعية : مصلحة العمل : مراقبة القوى العاملة : بيان احصائى عن عمال المعسكرات البريطانية المعينين بالوزارات والمصالح حتى يوم ١٩٥٢/١/٢٨ (فى ١٩٥٢/١/٢٩) .

- ملخص حديث بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة السير هيوبرت هدلستون حاكم السودان العام بديوان الرئاسة فى منتصف الساعة ١٢ من صباح يوم الخميس ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ (أصل مخطوط) .

- رسالة شخصية من محسن لطفى السيد المحامى الى السيد عبد الفتاح حسن .

- وزارة الداخلية : تقرير عن الكتائب والأسلحة . بيان قدمه فؤاد سراج الدين لمحكمة الثورة ابان محاكمته يوضح به دوره فى معركة القنال (محفوظ لدى الأستاذ عبد الفتاح حسن وأطلعنا عليه .

- وزارة الداخلية : بيان من وزير الداخلية بشأن القبض على الكتائب .

- صورة تلغراف مرسل من ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة الانجليزية احتجاجا على ما جاء فى خطاب خاص بمصر (فى ١٩ فبراير ١٩٢١) .

- رسالة من ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى الى سكرتير لجنة الوفد المركزية تحيطه فيها علما بالتلغراف المرسل الى المستر لويد جورج .

- بيان ألقاه وزير الشئون الاجتماعية من الاذاعة عن عمال القنال (بيان رقم ١) .
- بيان ألقاه وزير الشئون الاجتماعية من الاذاعة عن عمال القنال (بيان رقم ٢)
- بيان ألقاه وزير الشئون الاجتماعية من الاذاعة عن عمال القنال (بيان رقم ٣)
- تقرير عن الجوانب القانونية لتحقيق مكتب العمل الدولى بشأن بعض الأحداث التى وقعت بمنطقة القنال بين الجانبين المصرى والبريطانى .
- وزارة الداخلية : تقارير يومية عن حوادث منطقة القنال - من اعداد وزارة الداخلية .
- وزارة الشئون الاجتماعية - مكتب الوزير - ملف اذاعات العمل .

(ب) الوثائق الرسمية والتاريخية المنشورة :

- الحكومة الملكية المصرية : وثائق الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية ، الوثائق الموقعة بمونترو فى ٨ مايو ١٩٣٧ . (القاهرة - المطبعة الأميرية ١٩٣٧) .
- الدولة المصرية : مصر فى هيئة الأمم المتحدة - تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية بهيئة الأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك (سبتمبر - نوفمبر ١٩٤٧) القاهرة ١٩٤٧ .
- المملكة المصرية : معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ (القاهرة المطبعة الأميرية ١٩٣٦) .

- الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية الملكية المصرية : الكتاب الأخضر - محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (مارس ١٩٥٠- نوفمبر ١٩٥١) القاهرة - مطبعة مصر - ١٩٥١) .

- الكتاب الأسود : عريضة مرفوعة من مكرم عبيد الى الملك فى ٢٩ مارس ١٩٤٣ - (القاهرة ١٩٤٣) ..

- الكتاب الأبيض : بيانات الحكومة وقرارات مجلس البرلمان بشأن الأسئلة والاستجوابات عما ورد فى العريضة المرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا وما يتعلق بها من مسائل سبق اثارتها فى مجلس البرلمان . (المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٣) .

- ملجس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحـالف بين مصر وبريطانيـا العـظمى ويشمل جميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات من ١٩٢٠ الى ١٩٣٢ وتقـرير اللورد ملنر .

- وزارة المالية : وثائق الاتفاقات المالية بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (القاهرة - المطبعة الأميرية ١٩٤٨).

- جمهورية مصر : رئاسة مجلس الوزراء - السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣) . (القاهرة - المطبعة الأميرية - ١٩٥٣) .

- الذكرى العاشرة ليوم ١٣ نوفمبر - حفلة الوفد المصرى فى ١٣ نوفمبر ١٩٢٨ ، مجموعة خطب للنحاس باشا وعبد السلام فهمى جمعة باشا ومحمد صبرى أبو علم باشا ومحمد توفيق

دياب بك وغيرهم (القاهرة ـ مطبعة البلاغ الأسبوعى ، ١٩٢٨) .

— قرارات المؤتمر العام الوطنى — مايو ١٩٣١ ـ خطابات اصحاب السمو والمجد الأمراء والنبلاء الى صاحبى الدولة مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا بالموافقة على قرارات المؤتمر ـ وخطاب صاحب الدولة النحاس باشا ومحمد محمود باشا الى صاحب الجلالة الملك — وخطاب النحاس ومحمد محمود الى سفراء الدول الأجنبية .

— مكتب شئون محكمة الثورة : محاكمات الثورة ـ المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة — الكتاب الأول — الكتاب الثانى ـ الكتاب الثالث ـ الكتاب الرابع ـ كتاب الخامس ـ الكتاب السادس .

— مجلس الدولة : محكمة القضاء الادارى ـ مذكرة حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح حسن باشا المدعى ضد حضرة صاحب الدولة أحمد نجيب الهلالى باشا ، حضرة صاحب المعالى احمد مرتضى المراغى وزير الداخلية فى القضية رقم ٧٤٤ سنة ٦ قضائية .

— محاضرة معالى الأستاذ مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية : بحث مقارن تحليلى للمعاهدة المصرية الانجليزية (القاهرة ـ دار النشر الحديث ١٩٣٦) .

— محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ـ عهد وزارة الشعب ـ الجزء الأول (القاهرة ـ مطبعة دار الكتب المصرية ـ ١٩٢٧) .

— محمد أنيس (الدكتور) : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجـزء الأول (القـاهرة ـ مطبعـة دار الكتب المصرية ـ ١٩٢٧) .

— محمد أنيس (الدكتور) : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : الجزء الأول ـ المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى (القاهرة ـ مكتبة الأنجلو ١٩٦٣) .

— محمود فؤاد : مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، جمعها محمود فؤاد ـ القاهرة ١٩٢٤ .

— مجموعة خطب وأحاديث صاحب المعالى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى . وردود معاليه على جمـاعة المنشقين ـ بتصريح خاص من معاليه ـ الطبعة الأولى ـ مطبعـة مطر بالمرور بمصر ـ بدون تاريخ .

— وثيقة السفير مايلز لامبسون (اللورد كيلرن) المنشورة بجريدة الأهرام ١٩٧٠ وهى من ١٥٠ سياسيا مصريا .

— مضابط مجلسى النواب والشـيوخ أعـوام ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ .

— حسنى عبد الحميد : الزعيم فى الصـعيد ـ مجموعـة خطب لمصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا وآخرون ألقيت فى عام ١٩٣٥ فى رحلة بالصعيد ـ القاهرة ـ مطبعـة النهضة ١٩٣٥ .

— محمد ابراهيم أبورواع : الشهيد أحمـد ماهـر « مجموعـة مقالاته وخطبه وآرائه السياسية المجلد الأول ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ـ مطبعـة كرارة بالجيش ـ (القاهرة ١٩٤٦) .

- محمد حافظ رمضان : صفحة سياسية ، مجموعة خطب وأحاديث ومذكرات فى المسألة المصرية - مطبعة جريدة الصباح (القاهرة - بدون تاريخ) .
- محمد حافظ رمضان : فى سبيل مصر « آراء وأحاديث » مطابع دار أخبار اليوم (القاهرة ١٩٥٣) .
- محاضر المشاورات العربية - جامعة الدول العربية - القاهرة ١٩٤٤ ، بروتوكول الاسكندرية ١٩٤٤ - ١٩٤٦ .
- المملكة المصرية : تقارير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية من عام ١٩٤٤ الى ١٩٥١ » .
- الوثائق الانجليزية المنشورة بالأهرام بعنوان « ٥٠ سنة على ثورة ١٩١٩ » .
- موجز وضعه الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ ورئيس وفد مصر الى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طائفة من أعمال هذه الجمعية فى الشطر الثانى من دورتها الأولى المعقودة بضواحى نيويورك .
- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (لجنة ملنر) فى فى ديسمبر ١٩٢٠ .
- قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بانهاء العمل بأحكام معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ .
- ميثاق جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ .
- ميثاق العمل الوطنى للجمهورية العربية المتحدة فى ٢١ مايو ١٩٦٢ والذى أقر فى ١٩٦٢/٦/٣٠ .

- لجنة الدستور : محضر لجنة وضع المبادىء العامة وملحق رقم ١ ، ٢ ، ٢ مكرر ، ٣ ـ المطبعة الأميرية ـ القاهرة ، ١٩٢٧ ٠

- مجلس الشيوخ : البيان الذى ألقاه حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بمجلس الشيوخ مساء يوم الاثنين الموافق ٨ أكتوبر ١٩٥١ ومعه المراسيم بمشروعات القوانين المرفقة للبيان ـ المطبعة الأميرية ـ القاهرة ١٩٥١ ٠

ثانيا : المذكرات :

(أ) المذكرات المنشورة :

- أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ـ جزءان (القاهرة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦) ٠

- أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ـ (دار الهلال ـ القاهرة ١٩٦٢) ٠

- اسماعيل صدقى : مذكراتى (دار الهلال ـ القاهرة ١٩٥٠) ٠

- روميل : مذكرات روميل : جمعها وأعدها للنشر : ليدل هارت وآخرون ـ تعريب وتعليق : عقيد فتحى عبد الله النمر (المطبعة الفنية الحديثة ـ القاهرة ، ١٩٦٥) ٠

- شريف العبد : (اللواء) : مذكرات عن معركة ٢٥ يناير ١٩٥٢ المنشورة بجريدة الأخبار ـ يناير ١٩٦٧ ٠

- عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ـ دار الهلال ـ العدد ١٤٥ ـ القاهرة ١٩٦٣ ٠

- عبد الرحمن الرافعى : مذكراتى (١٨٨٩ ـ ١٩٥١) القاهرة دار الهلال ١٩٥٢ ٠

- عمر طوسون (الأمير) : مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية ١٩١٨ ـ ١٩٢٨ ٠ الطبعة الثانية (مطبعة العدل ـ الاسكندرية ١٩٤٢) ٠

- فاطمة اليوسف : مذكرات ـ كتاب روز اليوسف ـ العدد الأول ـ القاهرة ١٩٥٧ ٠

- فخرى عبد النور : مذكرات منشورة بمجلة المصور مارس ١٩٦٩ ٠

- فكرى أباظة : الضاحك الباكى (المرحلتين الأولى والثانية) طبعة جديدة كاملة ـ دار الهلال ـ القاهرة ١٩٥٨) ٠

- محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة (مصر ما قبل الثورة) القاهرة مطابع دار القلم ١٩٦٥ : مذكرات التابعى : منشورة بمجلة آخر ساعة ١٩٦٨ ٠

- محمد بهى الدين بركات (الدكتور) : صفحات من التاريخ ٠ (القاهرة ١٩٦٠) ٠

- محمد حسين هيكل (الدكتور : مذكرات فى السياسة المصرية الجزء الأول من ١٩١٢ الى ١٩٣٧ (القاهرة ـ مكتبة النهضة ١ ١٩٥١) ٠

- محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية ـ الجزء الثانى من ١٩٣٧ ـ ١٩٥٢ (القاهرة ـ مكتبة النهضة ١٩٥٣) ٠ ـ

- محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق : دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ـ ١٩٦٧) ٠
- محمد كامل سليم : يوميات ثورة ١٩١٩ « مذكرات منشورة بجريدة الأخبار مارس ١٩٦٩ ٠
- محمود أبو الفتح : مع الوفد المصرى (القهرة ١٩٢٠) ٠
- محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد (القاهرة ١٩٢١) ٠
- محمود عزمى (الدكتور) : خفايا سياسية (سلسلة كتب للجميع ـ العدد ٣٦) ٠
- يوسف نحاس (الدكتور) : ذكريات سعد وعبد العزيز وماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ ـ تصرفات حكومية (القاهرة ـ دار النيل للطباعة ـ ١٩٥٢) ٠
- يوسف نحاس (الدكتور : صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث فى مفاوضات عدلى ـ كيرزن (القاهرة : مكتبة الأنجلو ١٩٥١) ٠

(ب) المذكرات غير المنشورة :

- سعد زغلول : مذكرات تقع فى ٥٣ كراسة مخطوطة (كراسة رقم ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩) ٠ وهى مودعة بقسم الوثائق بدار الكتب ٠
- فؤاد سراج الدين : مذكرات وهى أقرب الى الذكريات سجلناها له على مدار أعوام ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ـ (حوالى ٣٢ لقاء) ولديه صورة منها ولدينا صورة منها ٠

- محمود سليمان غنام : مذكرات وهى أقرب الى الذكريات سجلناها له على مدار أعوام ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ (حوالى ١٥ لقاء ـ ولديه صورة منها ولدينا الأخرى ٠

- محمد صلاح الدين وابراهيم فرج : مذكرات وهى أقرب الى الذكريات سجلناها لهما فى عدة لقاءات تمت عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ٠

- محمد علوى الجزار : مذكرات فى مجموعة أوراق مخطوطة ومتناثرة عثرنا عليها فى مكتبته الخاصة (٤٥ صفحة) ٠

ثالثا : الكتب والأبحاث والدراسات التاريخية والسياسية والاقتصادية والقانونية :

ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية (القاهرة ـ دار النديم ١٩٥٧) ٠

ابراهيم عبده : دراسات فى الصحافة المصرية (روزا اليوسف ـ سيرة وصحيفة : « الطبعة الأولى » مؤسسة سجل العرب ١٩٥٥

أبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ ـ ١٩٥١ (القاهرة ـ مكتبة الآداب ١٩٥٢) ٠

ابراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية القاهرة ١٩٤٥ ٠

ابراهيم عبده : تاريخ الوقائع المصرية ١٨٢٨ ـ ١٩٤٢ (مكتبة الآداب ـ القاهرة ١٩٤٢) ٠

ابراهيم عبده : جريدة الأهرام : تاريخ مصر فى خمسة وسبعين سنة (دار المعارف ، ١٩٥١) ٠

احمد بيلى (الدكتور) : صفحة من تاريخ الزعامة بمصر – عدلى يكن باشا (القاهرة ١٩٢٢) .

أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ – الطبعة الثالثة – دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٧ .

أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا (١٩٣٦ – ١٩٥٢) كتاب روز اليوسف .

أحمد حسين : الأرض الطيبة (رسالة فى الوطنية – المطبعة العالمية ١٩٥١) .

أحمد حسين : قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة ومقدمات ثورة ٢٣ يوليو (المطبعة العالمية – القاهرة ١٩٦٢) .

أحمد حسين : واحترقت القاهرة (المطبعة العالمية – ١٩٦٦) .

أحمد رمزى : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية « محاضرة القيت بدار الاتحاد العربى فى ١٩٥١/١/١٤ – مطبعة عيسى البابى الحلبى – القاهرة ، ١٩٥١ .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية – الجزء الأول (القاهرة ١٩٢٦) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية – الجزء الثالث (القاهرة ١٩٢٨) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية من الأولى الى الحولية السابعة (القاهرة ١٩٣١/١٩٢٨ – مطبعة حوليات مصر السياسية) .

أحمد طربين : الوحدة العربية بين ١٩١٦ – ١٩٤٥ . بحث فى تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية – معهد الدراسات العربية – القاهرة ، ١٩٥٧ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ ـ ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٦٦ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : مصر والمسألة المصرية من الاحتلال الى المعاهدة (القاهرة ١٩٦٧) .

أحمد عبد الرحيم مصطفى : مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ ـ ١٩٥٨ . القاهرة ١٩٦٧ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : العلاقات المصرية البريطانية (القاهرة ١٩٦٨ ـ دار المعارف) .

أحمد عبد الرحيم مصطفى : أزمة القيادة فى ثورة ١٩١٩ . أبحاث منشورة بجريدة الجمهورية ، أكتوبر ـ نوفمبر ١٩٦٣ .

أحمد عزت عبد الكريم (الدكتور) : أبو الفتوح رضوان (الدكتور) أمين عبد الله (الدكتور) : التاريخ القومى ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٩٥٨ .

أحمد قاسم جودة : المكرميات خطب وبيانات معالى مكرم عبيد باشا منذ فجر النهضة الى اليوم .

أحمد لطفى السيد : مبادىء فى السياسة والأدب والاجتماع ـ دار الهلال العدد ١٤٩ (القاهرة ١٩٦٣) .

أحمد لطفى السيد : الدكتور محمد حسين هيكل ـ أشرف على اعداده أحمد لطفى السيد ـ مطبعة مصر ١٩٥٨ .

أرسكين تشيلدرز : الطريق الى السويس : تعريب خيرى حماد . القاهرة ١٩٦٤ .

أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ الى انهيار الملكية ١٩٥٢ .

أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى الحديث ـ دار أحياء الكتب العربية ـ عيسى الحلبى وشركاه .

أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها الى ١٩١٩ (القاهرة ١٩٦٧) .

أمين مصطفى عفيفى عبد الله (الدكتور) : حسن مرعى (الدكتور) : ثورة شعب ــ مكتبة الأنجلو ١٩٥٢ .

أمين مصطفى عفيفى عبد الله (الدكتور) : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ــ القاهرة ــ مكتبة الأنجلو ــ الطبعة الثالثة ــ ١٩٥٤ .

أنور السادات : أسرار الثورة المصرية « بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية » تقديم جمال عبد الناصر ــ الدار القومية للطباعة والنشر ــ القاهرة ١٩٥٨ .

أنور السادات : قصة الثورة كاملة : (القاهرة ١٩٥٤) .

بطرس غالى (الدكتور) : الاستراتيجية والسياسة الدولية ــ القاهرة ١٩٦٤ .

جاك دومال ومارى لوروا : جمال عبد الناصر من حصار الفالوجة حتى الاستقالة المستحيلة ــ ترجمة ريمون نشاطى ــ تقديم كمال جنبلاط ــ دار الآداب ــ الطبعة الأولى ــ بيروت ، شباط ١٩٦٨ .

جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم (فبراير ١٩٤٢ ــ يوليو ١٩٥٢) . مطابع دار الكتاب المصرى ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

جلال يحيى (الدكتور) : الوحدة العربية وانشاء جامعة الدول العربية ــ محاضرات مطبوعة ، جامعة الاسكندرية ــ كلية الآداب مؤسسة شباب الجامعة للطباعة ، ١٩٦٦ .

جمال الدين محمد سعيد (الدكتور) : التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير ـ الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

جورج فوشسيه : جمال عبد الناصر وصحبه ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٦٠ .

حافظ حمدى : ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ١٩٦٤ .

حافظ عفيفى باشا (الدكتور) : الانجليز فى بلادهم (القاهرة ـ مطبعة دار الكتب ، ١٩٣٥) .

حافظ عفيفى باشا (الدكتور) : على هامش السياسة المصرية ، بعض مسائلنا القومية ، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ، ١٩٣٨ .

حامد سلطان (الدكتور) : القانون الدولى العام ـ القاهرة ، ١٩٦٥ .

حسن عطية لطفى : أحمد ماهر وشجرة الحرية ـ القاهرة ١٩٤٥ .

حسن الجداوى : خطرات عن : عيوب الحكم فى مصر ـ تقديم حافظ عفيفى باشا القاهرة ١٩٣٩ .

حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين « بحث اقتصادى واجتماعى وسياسى عن مصر » الجزء الأول (مصر ما قبل ثورة ٢٣ يوليو) مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

حسنى عبد الحميد : الزعيم فى الصعيد (مجموعة خطب النحاس ومكرم فى رحلة الصعيد عام ١٩٣٥ .

حسين خلاف (الدكتور) : نقابات العمال فى مصر ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو ١٩٤٦ .

راشد البراوى (الدكتور) : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر (دار النهضة ـ القاهرة ١٩٥٢) ٠

راشد البراوى (الدكتور) : ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر الحديثة (النهضة ١٩٥٤) ٠

رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية فى مصر (١٨٩٩ ـ ١٩٥٢) رسالة ماجستير منشورة تحت اشراف الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ـ القاهرة ، ١٩٦٧ ٠

رجاء النقاش : « محمد مندور من الانسانية الى اليسارية » دراسة منشورة بمجلة الهلال يونيو ١٩٦٨ ٠

رفعت السعيد : الأساس الاجتماعى للثورة العرابية ـ سلسلة كتب قومية ـ دار الكتاب العربى للطباعة والنشر (القاهرة ١٩٦٦) ٠

ساطع الحصرى : العروبة أولا ، (بيروت ١٩٦١) ٠

ساطع الحصرى : آراء وأحاديث فى القومية ، (بيروت ١٩٦١) ٠

سلامة موسى : حرية العقل فى مصر ، (القاهرة ١٩٤٨) ٠

سنية قراعة : نمر السياسة المصرية (القاهرة ١٩٥٢) مكتب الصحافة الدولى ـ مطبعة كوستاتسوماس وشركاه ـ الطبعة الأولى ٠

ستيون وليمز (م٠ ف٠) بريطانيا والدول العربية (١٩٢٠ ـ ١٩٤٨) ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ مراجعة الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ـ مكتبة الأنجلو ـ القاهرة ١٩٥٢)

سيف الدين الغزالى : الوفد والاشتراكية ـ دار الجامعة للطباعة والنشر (القاهرة ١٩٥٠) ٠

شهدى عطية الشافعى : تطور الحرية الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ ـ (القاهرة ـ الدار المصرية للكتب ١٩٥٧) ٠

شوقى ضيف (الدكتور) : مع العقاد ـ سلسلة اقرأ ، العدد ٢٥٩ ـ دار المعارف ـ القاهرة ، ١٩٦٤ ٠

صالح على عيسى السودانى : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت (شركة من الطباعة ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة) ٠

صبحى وحيدة (الدكتور) : فى أصول المسألة المصرية (مكتبة الأنجلو ـ القاهرة ١٩٥٠) ٠

صلاح العقاد (الدكتور) : الحرب العالمية الثانية (القاهرة ١٩٦٠) ٠

صلاح العقاد (الدكتور) : العرب والحرب العالمية الثانية ـ القاهرة ١٩٦٦ ـ معهد الدراسات العربية ٠

طارق البشرى : مجلس الأمن والحركة الوطنية ١٩٤٧ ـ دراسة منشورة بمجلة الكاتب ، العدد ٨١ ديسمبر ١٩٦٧ ٠

عباس العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية (القهرة ١٩٣٦) ٠

عباس العقاد : محمد عبده ، سلسلة أعلام العرب ٠

عباس حافظ : مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم ـ درس وبحث وتحليل ـ (القاهرة ١٩٣٦) ٠

عبد التواب عبد الحى : عصير حياتى ٠

عبد الحليم الجندى : من أجل مصر « البطل أحمد عصمت » القاهرة ١٩٥٤ .

عبد الخالق لاشين : دور سعد زغلول فى السياسة المصرية حتى عام ١٩١٤ – رسالة ماجستير باشراف الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى – مكتبة الآداب عين شمس .

عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ الى ١٩٢١ – جزءان – القاهرة ١٩٤٦ : فى أعقاب الثورة المصرية : الجزء الأول (ابريل ١٩٢١ – أغسطس ١٩٢٧م) – دار النهضة – الطبعة الثانية ١٩٥٩ .

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاه الثورة المصرية : الجزء الأول (أبريل ١٩٢١ – أغسطس ١٩٢٧) دار النهضة – الطبعة الثانية ١٩٥٩ .

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية : الجزء الثانى (١٩٢٧ – ١٩٣٦) الطبعة الأولى – دار النهضة ، القاهرة ١٩٤٩ .

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية : الجزء الثالث (١٩٣٦ – ١٩٥١) النهضة ١٩٥١ .

: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – دار النهضة .

عبد الرزاق السنهورى (الدكتور) : قضية وادى النيل ، مصر والسودان – المطبعة الأميرية – القاهرة ١٩٤٩ .

عبد الرازق حسن (الدكتور) أزمتنا الاقتصادية (القاهرة ١٩٥٣) .

عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ – ١٩٣٦ – رسالة ماجستير منشورة – باشراف الأستاذ الدكتور محمد أنيس – دار الكاتب العربى للطباعة – القاهرة ١٩٦٨ .

عبد المنعم الغزالى : تاريخ الحركة النقابية المصرية (١٨٩٩ ـ ١٩٥٢) تقديم خالد محى الدين ـ القاهرة ١٩٦٨ .

على لطفى (الدكتور) : التطور الاقتصـادى فى أوربا ومصر ـ القاهرة ١٩٥٨ .

عبد المنجى رجب : النظم الانتخابية وتطورها ، ١٩٤٧ .

عبد اللطيف أحمد حمزة (الدكتور) : الصحافة المصرية فى مائة عام ـ المكتبة الثقافية العدد ١٤ ـ دار القلم بالقاهرة .

غالى شكرى : سلامة موسى وأزمة الضمير العـربى ـ مؤسسـة الخانجى ـ القاهرة ١٩٦٧ .

فتحى رضوان : عصر ورجال : مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٦٧ .

تفحى رضوان : كفاحنا فى نصف قرن : دار الشرق ـ القاهرة ١٩٤٧ .

فتحى رضوان : أخى المواطن : القاهرة ١٩٥٤ .

فؤاد محمد شبل : عصب الحرب (دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٤) .

كارانجيا (صحفى هندى) : الفجر العربى ـ تقدير جمال عبد الناصر الطبعـة الثالثة منشورات الكتب الأهلية (بيروت ١٩٦١) .

كامل الشناوى : لقاء معهم . الكتاب الذهبى ، القاهرة ١٩٦٤ .

كريم ثابت : الملك فؤاد ـ والملك فاروق ـ سلسلة اقرأ ، العدد ٢٠ ، القاهرة ١٩٤٤ .

كمال الدين رفعت : مذكرات حرب التحرير ـ اعداد مصطفى طيبة ـ القاهرة ١٩٦٨ .

كيرك ، جورج : موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الإسلام الى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندرى ، مراجعة الدكتور

سليم حسن ـ العدد ١١٤ من سلسلة الألف كتاب (القاهرة ١٩٥٧) .

لويس عوض (الدكتور) : طه حسين (« العميد ـ الوزير » دراسة منشورة بجريدة الأهرام ، ديسمبر ١٩٦٨ .

محمد ابراهيم أبو رواع : الشهيد أحمد ماهر « مقالات وخطبة وآرائه السياسية » المجلد الأول ـ الطليعة الأولى ، مطبعة كرارة بالحسين ـ القاهرة ١٩٤٦ .

محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول « كتاب اليوم ـ العدد ٣٠ » .

محمد أمين حسونة : كفاح الشعب ـ (القاهرة ١٩٥٤) .

محمد أنيس (الدكتور) : حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ (دراسة منشورة بجريدة الأهرام من ٥ الى ١٠/٢/١٩٦٧ ٩

د. محمد أنيس : حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ (دراسة منشورة بجريدة الجمهورية من ٢٢/١/١٩٧٠ ـ ٢٦/١/١٩٧٠ .

د. محمد أنيس : المقاومة الشعبية فى مصر الحديثة (مقال فى التاب بعنوان المقاومة الشعبية فى الشرق ـ العدد ٣٠ من سلسلة اخترنا لك) .

د. محمد أنيس : دراسات فى المجتمع المصرى ـ منشورة بمجلة الكاتب ١٩٦٥ .

د. محمد أنيس : تاريخ القضية الفلسطينية ـ محاضرة نشرتها جامعة القاهرة ـ المحاضرات العامة للعام الجامعى ٦٠/١٩٦١ (مطبعة جامعة القاهرة ١٩٦٢) .

محمد أنيس (الدكتور) : رجب حراز (الدكتور) : ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية (مكتبة النهضة ـ القاهرة ١٩٦٥) .

محمد على غريب : محمد فريد الفدائى الأول – منشورات المكتبة العلمية – الطبعة الأولى – القاهرة ١٩٥٨ .

محمد محمود السروجى (الدكتور) : ثورة ٢٣ يوليو – جذورها وأصولها التاريخية – مطبعة المصرى (الاسكندرية ١٩٦٥) .

محمد مصطفى صفوت (الدكتور) : انجلترا وقناة السويس (١٨٥٤ ١٩٥١) . الجمعية المصرية للدراسات التاريخية – القاهرة ١٩٥٢ .

محمد مصطفى عطا : مصر بين ثورتين – سلسلة اخترنا لك – العدد ١٦ – دار المعـارف .

محمد مندور (الدكتور) : كتابات لم تنشر (الهلال – عدد خاص عن الدكتور مندور) ١٩٦٥ .

: مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة – التطور السياسى (١٨٨٢ – ١٩٥٨) سلسلة الألف كتاب – مكتبـة النهضة (القاهرة ١٩٥٩) .

محمد نادر العطار (الدكتور) : العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا (دمشق ١٩٦٢) .

محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية – القاهرة – مطبعة دار الكتب – اكتوبر ١٩٣٦ ، سلسلة مقالات منشورة بجريدة صوت الأمة والمصرى فى ١٩٣٧ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٨ .

محمود عزمى (الدكتور) : وزارة المائة يوم – وزارة على ماهر باشا – ٣٠ ينـاير – ٩ مايـو ١٩٣٦ – مكتبـة النهضـة – القاهرة ١٩٣٦ .

محمود فتحى عمر : أبطال الحرية فى مصر وأمريـكا – مطبعـة كوستاتسوماس – القاهرة بدون تاريخ .

محمد حسين هيكل بك (الدكتور) : شخصيات مصرية وغربية
– كتاب روز اليوسف – العدد الثانى ٠

محمد حسين هيكل بك (الدكتور) ، ابراهيم عبد القادر المازنى ،
ومحمد عبد الله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى
(القاهرة – مطبعة السياسة ١٩٣١) ٠

محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية
القاهرة ١٩٥٩ ٠

محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ – ١٩٥٢ (العدد
السادس من سلسلة كتاب روز اليوسف) ٠

محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية – الجزء
الأول (١٨٨٢ – ١٩٣٦) القاهرة – مكتبة النهضة المصرية
١٩٥٢ ٠

محمد صبيح : أيام وأيام ١٨٨٢ – ١٩٥٦ – مطبعة العالم العربى –
القاهرة ١٩٦٦ ٠

محمد علوى الجزار : فى خدمة الوطن – من علوى الجزار بك عضو
مجلس الشيوخ الى أهله وعشيرته وبنى وطنه بدائرة شبين
الكوم لمجلس الشيوخ (دار مصر للطباعة ١٩٥١) ٠

محمد عودة : تراث الأحزاب (دراسة منشورة بجريدة الجمهورية
– فبراير ١٩٦٨ ٠

محمد عبد المجيد مرعى : شخصيات مجدها الميثاق – المؤسسة
العامة للتأليف والنشر ٠

محمد عبد الله العربى (الدكتور) : سياسة الانفاق الحكومى فى
مصر فى الفترة ١٨٨٢ – ١٩٤٨ – دارسة تحليلية من الوجهة
المالية والاقتصادية والادارية – القاهرة ١٩٤٨ ٠

محمود كامل : مصر فى خارج مصر (القاهرة ١٩٥٢) ٠
مصطفى الحفناوى (الدكتور) : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة
ـ الجزء الثانى (القاهرة ـ مطابع دار أخبار اليوم ١٩٥٢) ٠
مصطفى أمين : عمالقة وأقزام : سلسلة كتاب اليوم ٠ يوليو ١٩٥١ ٠
مصطفى أمين : ليالى فاروق (سلسلة كتاب اليوم) فبراير ١٩٥٤ ٠
مصطفى مؤمن : صوت مصر ـ القاهرة ١٩٥١) ٠

موريس ديفرجيه : النظم السياسية ـ ترجمة ـ أحمد حسيب عباس
ـ مراجعة ـ الدكتور ضياء الدين صالح (سلسلة الألف
كتاب) مؤسسة كامل مهدى ٠

موسى صبرى : قصة ملك وأربع وزارات ـ كيف كانت تحكم مصر
من ٢٦ يناير ١٩٥٢ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (دار القلم ـ
القاهرة ١٩٦٤) ٠

نظمى لوقا (الدكتور) ريحانة الشهداء محمود فهمى النقراشى
تقديم الأستاذ عباس محمود العقاد ـ مطبعة دار المستقبل
ـ القاهرة ١٩٤٩) ٠

: واجبنا بعد المعاهدة ـ مجموعة محاضرات ألقيت عقب
ابرام المعاهدة واشترك فيها أحمد لطفى السيد وأحمد نجيب
الهلالى واللواء عزيز المصرى وحسن نشأت وغيرهم ٠٠ اتحاد
الجامعة المصرية واتحاد كلية الحقوق ـ دار النشر الحديث
مطابع أحمد الصاوى محمد (القاهرة ١٩٣٦) ٠

يوسف خليل (الدكتور) : تطور الحركة القومية فى مصر ١٨٨٢ ـ
١٩١٩ ـ رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية الأداب ، جامعة
القاهرة ٠

رابعـا : الصحف والمجـلات :

الأهرام : من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٥٤ ٠

البلاغ : من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٥٠ ٠

المصرى : من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥٤ ٠

السياسة اليومية والأسبوعية : ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ٠

صوت الأمة : من عام ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ٠

الجمهور المصرى : ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ ٠ ٠

الأخبـار : ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ ٠

الأساس : ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ٠

الزمان : ٤٩ ـ ١٩٥١ ٠

الوفد المصرى : ١٩٤٢ ـ ١٩٤٧ ٠ الكتلة : ١٩٤٥ ٠

أخبار اليوم : ١٩٤٤ ـ ١٩٥١ ٠

روز اليوسف : ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ ٠

الاشتراكية : ١٩٥٠ و ١٩٥١ ٠

اللواء الجديدة : ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ ٠

الدعوة : ١٩٥٠ و ١٩٥٢ ٠

مصر الفتاة : ١٩٥٠ و ١٩٥١ ٠

المصور : ١٩٣٨ ـ ١٩٤٠ ٠

الشعب الجديد : ١٩٥٠ ٠

الطليعـة : ١٩٦٨ ٠

آخر ساعة : ١٩٥٤ و ١٩٦٨ ٠

الرابطة العربية : ١٩٢٨ ·

الهلال : ١٩٣٩ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ·

الكاتب : ١٩٦٧ ·

مجلة القانون والاقتصاد : ١٩٤٣ ·

جريدة المنار السورية : العدد ١٢٣ فى ٢٦ كانون أول عام ١٩٤٦ ·

جريدة الوقائع المصرية عام ١٩٤٥ ·

الاشتراكية : ١٩٥٠ و ١٩٥١ · اللواء الجديدة : ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ ·

المصادر والمراجع الأجنبية :

Chirol, Sitr Walentine : The Egyptian Problem (London, Macmillan, 1920).

Colombe, Marcal : L'Evolution de L'Egypté (1924-1950).

Great Britain and Egypt : 1914-1951 : Information Papers,

Great Britain and Egypt : 1914-1951 : Information Papers, No. 19, RLL.I.A. (London, 1952).

Hourani ; Albert, Arabic Thought in the Liberal Age : 1798-1939. (London, 1963).
Great Britain and the Arab World, 1946 ; London,
Minorities in the Arab World.

Landau, Jacob : Parliaments and Parties in Egypt (New York, 1945).

Lacature, Gean and Semmon ; Egypt in transition (Lon

Lacature, Gean and Semmon ; Egypt in transition (London- 1952).

Laqueur, Walter : Communism and nationalism in the Middle East (New York, Praeger, 1956).

Lioyd, George ; Egypty Since Cromer, 2 vols, (London macmillan 1934).

Lugol, Jean, Egypt and the Second world war (Cairo (London, 1954).

New man, Major : Great Britain in Egypt, (London 1935- Vol. II, 1936).

Sabry, M. : La Révolution Egyptienne, II éme Partie 1921).

Toynbee, Arnold : Survey of International Affairs (London 1935, Vol. II, 1936).

Houssef, Amin : Independent Egypt (London, Murray, 1940).

Youssef, Amin : Independent Egypt (London, Murray, 1940).

Yeghen, Foulad ; SAAD SAGHLOUL, Le « Pere du Peuplez Egyptien, (Paris, 1927).

Zayed, Mahmud. Egypt's Struggle for Endependence (Beirut, 1965).

فهـــــــرس

الموضوع | الصفحة

الفصل الخامس

الفصل السادس

الموضـــوع	الصـــفحة

الفصل السابع

الفصل الثامن

الموضوع	الصفحة

الفصل التاسع

صــدر في هــذه السلسلة :

1 ـ مصطفى كامل في محكمة التاريخ .
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

2 ـ على ماهــر .
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧

3 ـ ثورة يوليو والطبقة العاملة .
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧

4 ـ التيارات الفكرية في مصر المعاصرة .
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧

5 ـ غارات أوروبا على الشواطىء المصرية في العصور الوسطى .
علية عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧

6 ـ هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ١ .
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧

7 ـ صــلاح الدين الأيوبى .
د. عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧

8 ـ رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية .
د. على بركات ، ١٩٨٧

9 ـ صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل .
د. محمد أنيس ، ١٩٨٧

10 ـ توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية .
محمود فوزى ، ١٩٨٧

١١ ـ مائة شخصية مصرية وشخصية ٠
شكرى القاضى ، ١٩٨٧

١٢ ـ هدى شعراوى وعصر التنوير ٠
د٠ نبيل راغب ، ١٩٨٨

١٣ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية ٠
د٠ عبد العظيم رمضان ، ط ١، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

١٤ ـ مصر فى عصر الولاة ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ٠
د٠ سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨

١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الاسلامى ٠
د ٠ على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨

١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ ـ ١٩٥٢) ٠
د٠ حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨

١٧ ـ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى ٠
د٠ محمد نور فرحات ، ١٩٨٨

١٨ ـ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ٠
د٠ على السيد محمود ، ١٩٨٨

١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ٠
د٠ أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨

٢٠ ـ دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ٠
د٠ محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨

٢١ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ ٠
د٠ توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٢ ـ **نظرات فى تاريخ مصر ·**
جمال بدوى ، ١٩٨٨

٢٣ ـ **التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢ ، أمام التصوف فى مصر : الشعرانى ·**
د· توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٤ ـ **الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ·**
د · نجوى كامل ، ١٩٨٩

٢٥ ـ **المجتمع الاسـلامى والغرب ،**
تاليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د · أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩

٢٦ ـ **تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،**
د · سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩

٢٧ ـ **فتح العرب لمصر ، ج ١ ،**
تأليف : ألفريد ج · بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٨ ـ **فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،**
تأليف : ألفريد ج · بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٩ ـ **مصر فى عصر الاخشيديين ،**
د· سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩

٣٠ ـ **الموظفون فى مصر فى عهد محمد على ،**
د · حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩

٣١ ـ **خمسون شخصية مصرية وشخصية ،**
شـــكرى القاضى ، ١٩٨٩

٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩

٣٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

٣٥ ـ اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠

٣٦ ـ المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠

٣٧ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ،
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠

٣٨ ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠

٣٩ ـ قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ ـ ١٨٢٧) .
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠

٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبد المنعم الدسوقى الجميعى ، ١٩٩٠

٤١ ـ محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د . رفعت السعيد ، ١٩٩١

٤٢ ـ **تكوين مصر عبر العصـور ،**
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠

٤٣ ـ **رحلة فى عقول مصرية ،**
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠

٤٤ ـ **الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،**
د • محمـد عفيفى ، ١٩٩١

٤٥ ـ **الحروب الصليبية ، ج ١ ،**
تأليف : وليم الصـــورى ، ترجمـة وتقديم : د • حسن حبشى ، ١٩٩١

٤٦ ـ **تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧) •**
ترجمه : د • عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١

٤٧ ـ **تاريخ القضاء المصرى الحديث ،**
د • لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١

٤٨ ـ **الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الاســلامى •**
د • زبيدة عطا ، ١٩٩١

٤٩ ـ **العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩) ،**
د • عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٠ ـ **الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ،**
د • سهير اسكندر ، ١٩٩٣

٥١ ـ **تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية ،**
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقـافة ، فى ابريـل ١٩٩١) أعـدها للنشر :
د • عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٢ ـ **مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن الثامن عشر ،**
د • الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢

٥٣ ـ أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسه .
د . محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢

٥٤ ـ الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،
د . محمد عفيفى ، ١٩٩٢

٥٥ ـ الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمـــة وتعليق : د . حسن حبشى ، ١٩٩٢

٥٦ ـ المجتمع الريفى فى عصر محمــد على : دراســـة عن اقليم المنوفيــــة ،
د . حلمى أحمد شلبى : ١٩٩٢.

٥٧ ـ مصر الاسلامية وأهل الذمة ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢

٥٨ ـ أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة ،
د . ابراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣

٥٩ ـ الراسمالية الصناعية فى مصر ، من التمصـــير الى التأميم (١٩٥٧ ـ ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣

٦٠ ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣

٦١ ـ تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٩٣

٦٣ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،
تاليف : د. سيدة اسماعيــل كاشف ، جمال الدين سرور ، وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .

٦٤ ـ مصر وحقوق الانســـان ، بين الحقيقة والافتراء دراســة وثائقية ،
د · محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣

٦٥ ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٩١٧)
ســـهام نصـــار ، ١٩٩٣

٦٦ ـ المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى
د · نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣

٦٧ ـ مساعى السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ، (أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، فى ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د · عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٨ ـ الحروب الصليبية ، جـ ٣ ،
تأليف : وليم الصـــورى ، ترجمـــة وتعليق : د · حسن حبشى ، ١٩٩٣

٦٩ ـ نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ ـ ١٩٥١)،
د · محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤

٧٠ ـ أهل الذمة في الاســـلام ،
تأليف : أ· س· ترتون ، ترجمة وتعليق : د· حسن حبشى، ط ٢ ، ١٩٩٤

٧١ ـ مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د · عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤

٧٢ ـ رؤية الرحالة المسلمين للأحوال الماليـة والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨ ـ ٥٦٧ هـ) ،
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤

٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤

٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤

٧٥ - أهل الذمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،
د . سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥

٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال البريطاني) ،
د . سعيد اسماعيل علي ١٩٩٥

٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ١٩٩٤

٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عتمان ، ١٩٩٥

٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال ، ١٩٩٥

٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي (١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥

٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى نصر اكتوبر ،
د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة الطولونية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٣ ـ مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٤ ـ مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥

٨٥ ـ تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٢)،
د · حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥

٨٦ ـ تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) ،
د · أحمد الشربيني ، ١٩٩٥

٨٧ ـ مذكرات اللورد كلرن ، ج ٢ ، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د · عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٥

٨٨ ـ التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥

٨٩ ـ تاريخ الموانيء المصرية في العصر العثماني ،
د · عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥

٩٠ ـ معاملة غير المسلمين في الدولة الاسلامية ،
د · نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦

٩١ ـ تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦

٩٣ ـ قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨) ،
د · نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦

- الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ، ج ٢ ،
د . سـهير اسكندر ، ١٩٩٦
٩٥ ـ مصر وافريقيا .. الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهـد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدها للنشر د . عبد العظيم رمضان
٩٦ ـ عبد الناصر والحرب العربيه الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠) .
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو
٩٧ ـ العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ،
د . ايمان محمد عبد المنعم عامر
٩٨ ـ هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د . محمد سـيد محمد
٩٩ ـ تاريـخ الطب والصـيدلة المصرية (العصر اليونانى ـ الرومانى) ج ٢ ،
د . سمير يحيى الجمال
١٠٠ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،
أ. د. عبد العزيز صـالح ، أ. د. جمال مختـار ، أ. د. محمـد ابراهيـم بكر ، أ. د. ابراهيـم نصحى ، أ. د. فاروق القاضى ، أعدها للنشر : أ. د . عبد العظيم رمضـان
١٠١ ـ ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد كفافى ، اللواء/ سعد عبد الحفيظ ، السفير/ جمال منصور
١٠٢ ـ المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ ـ ١٩٥٢،
د . تيسير أبو عرجـة

١٠٣ ـ **رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،**
د ٠ علي بـــركات
١٠٤ ـ **تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٢) ،**
د ٠ فاطمة علم الدين عبد الواحد
١٠٥ ـ **السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ ١٩٨٧) ،**
د ٠ أحمد فارس عبد المنعم
١٠٦ ـ **الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن ، ج ٢ ،**
د ٠ سليمان صـــالح
١٠٧ ـ **الأصولية الاسلامية في العصر الحديث ،**
تأليف : دليب هيرو ، ترجمـة : عبد الحميد فهمي الجمال
١٠٨ ـ **مصر للمصريين ، ج ٤ ،**
سليم خليل النقاش
١٠٩ ـ **مصر للمصريين ، ج ٥ ،**
سليم خليل النقاش
١١٠ ـ **مصادرة الأملاك في الدولة الاســـلامية (عصر ســلاطين المماليك) ، ج ١ ،**
د ٠ البيومي اسماعيل الشربيني
١١١ ـ **مصـــادرة الأملاك في الدولة الاســـــلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج ٢ ،**
د ٠ البيومي اسماعيل الشربيني
١١٢ ـ **اسماعيل باشا صدقي ،**
د ٠ محمد محمد الجوادي
١١٣ ـ **الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري) ،**
د ٠ اسماعيل عز الدين
١١٤ ـ **دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،**
أحمـــد رشدي صـــالح

- مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٣ ،
احمد شفيق باشـــا
١١٦ - اديب اسحق (عاشق الحرية) ،
عـلاء الدين وحيـد
١١٧ - تاريخ القضـاء فى مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى
١١٨ - النظم المالية فى مصر والشام زمن سـلاطين المماليك ،
د • البيومى اسماعيل
١١٩ - النقابات فى مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسف
١٢٠ - يوميات من التاريخ المصرى الحديث
لويس جرجس
١٢١ - الجلاء ووحدة وادى النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤ ،
د • محمد عبد الحميد الحناوى
١٢٢ - مصر للمصريين ج ٦
سليم خليل النقاش
١٢٣ - السيد احمـــد البدوى •
د • سعيد عبد الفتاح عاشور
١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن
د • محمد نعمان جلال
١٢٥ - مصر للمصريين ج ٧
سليم خليـــل النقاش
١٢٦ - مصر للمصريين ج ٨
ســليم خليل النقاش
١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨)
ابراهيم محمد محمد ابراهيم
١٢٨ - معارك صــحفية
جمــــال بدوى

١٢٩ ــ الديــن العــلم (وأثــره فى تطــور الدين المصرى) (١٨٧٦ ــ ١٩٤٣)
د . يحيى محمد محمود

١٣٠ ــ تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ ــ ١٩٩٧)
سمير فريد

١٣١ ــ الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ ــ ١٩٥٨)
تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرءوف أحمد عمر

١٣٢ ــ دار المندوب السامى فى مصر جـ١ ،
د . ماجدة محمد حمود

١٣٣ ــ دار المندوب السامى فى مصر جـ٢ (١٩١٤ ــ ١٩٢٤)
د. ماجدة محمد حمود

١٣٤ ــ الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطــوط عثمانى للدارندلى
بقلم / عزت حسن أفندى الدار ندلى .
ترجمة / جمال سعيد عبد الغنى .

١٣٥ ــ اليهود فى مصر المملوكية (فى ضوء وثائق الجنيزة) (٦٤٨ ــ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ــ ١٥١٧ م)
د. محاسن محمد الوقاد

١٣٦ ــ اوراق يوسف صديق تقديم / د. عبد العظيم رمضان

١٣٧ ــ تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى
د. محمد عبد الغنى الأشقر

١٣٨ ــ الاخوان المسلمون وجذور التطرف الدينى والارهــاب فى مصر
السيد يوسف

١٣٩ ــ موسوعة الغناء المصرى فى القرن العشرين
محمد قابيل

١٤٠ ـ **سياسة مصر فى البحر الأحمر**
فى النصف الأول من القـرن التاســـع عشر ـ طـارق عبد العاطى غنيم ٠

١٤١ ـ **وسائل الترفيه فى عصر سلاطين المماليك**
لطفى أحمد نصار ٠

١٤٢ ـ **مذكراتى فى نصف قرن ج ٤**
أحمد شفيق باشا ٠

١٤٣ ـ **دبلوماسية البطالمة فى القرنين الثانى والأول ق٠م٠**
د٠ منيرة محمد الهمشرى ٠

١٤٤ ـ **كشـــوف مصر الأفريقية**
فى عهـــد الخـــديوى اسماعيــل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) ـ
د٠ عبد العليم خلاف ٠

١٤٥ ـ **النظام الادارى والاقتصادى فى مصر**
فى عهد دقلديانوس (٢٨٤ ـ ٣٠٥ م) ـ
د ٠ منيرة محمد الهمشرى ٠

١٤٦ ـ **المرأة فى مصر المملوكية**
د٠ أحمد عبد الرازق

١٤٧ ـ **حسن البنا [متى ٠٠ كيف ٠٠ ولماذا ؟)**
د٠ رفعت الســـعيد

١٤٨ ـ **القديس مرقس وتاسيس كنيسة الاسكندرية**
تأليف / د٠ سمير فوزى
ترجمة / نســـيم مجلى

١٤٩ ـ **العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر**
حسام محمد عبد المعطى

١٥٠ ـ **تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها) ٠**
د٠ سمير يحيى الجمال

١٥١ ـ جمال الدين الأفغاني والثورة الشاملة
تأليف / السيد يوسف

١٥٢ ـ الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية
(٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م)
د . محاسن محمد الوقاد

١٥٣ ـ الحروب الصليبية (المقدمات السياسية)
د . علية عبد السميع الجنزوري

١٥٤ ـ هجمات الروم البحرية على شواطيء مصر الاسلامية في العصور الوسطى
د . علية عبد السميع الجنزوري

١٥٥ ـ عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر
(١٨٠٥ ـ ١٨٨٣)
د. عبد الحميد البطريق

١٥٦ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية جـ ٣ في العصر الاسلامي
د. سمير يحيى الجمال

١٥٧ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية جـ ٤ في العصر الاسلامي والحديث
د. سمير يحيى الجمال

١٥٨ ـ نائب السلطنة المملوكية في مصر
(من ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م)
د. محمد عبد الغني الأشقر

١٥٩ ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ م) الجزء الأول
د. محمد فريد حشيش

١٦٠ ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ م) الجزء الثاني
د. محمد فريد حشيش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٤٠٣٧/١٩٩٩

ISBN — 977 — 01 — 6872 — 0

تناول الباحث فى هذا الجزء حزب الوفد بعد معاهدة ١٩٣٦ حتى ١٩٥٢، وانتقل إلى الحديث عن الوفد فى المعارضة من عام ١٩٣٨ حتى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، ثم تحدث عن حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢، وسياستها الداخلية والخارجية، والمؤتمر الوفدى الكبير الذى عقد فى نوفمبر١٩٤٣، كما تحدث عن سياسة الوفد العربية، وصراعه مع القصر، حتى اقالة الحكومة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤.

وانتقل الباحث إلى معالجة موقف الوفد فى المعارضة من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٠، ثم تحدث عن وزارة الوفد الأخيرة، فتناول سياستها الداخلية والخارجية، وحركة العمال، وإلغائها معاهدة ١٩٣٦، وما تبعها من معركة القنال، وحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، ثم اقالة حكومة الوفد.



٥٠٠ قرش
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب